إيمانويل ڤالرشتاين

بعد الليبرالية

نقله إلى العربية

محمد حمشي

Scanned with CamScanner

بعد الليبرالية

Scanned with CamScanner

إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein) (١٩٣٠-٢٠١٩)

- رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع بين سنوات ١٩٩٤ و١٩٩٨.
- خلّف جهدًا تنظيريًا هائلًا يجمع ما بين الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع نال عنه العديد من الجوائز العلمية المرموقة.
- ارتبط اسمه بنظرية النّظام-العالَم التي ألّف فيها عمله الأشهر: **النّظام-العالَم الحديث** (*The Modern World-System*) في ٤ مجلّدات. وله من الكتب أيضًا: **الاقتصاد-العالَم الرأسمالي** (*The Capitalist World-Economy*)، **وتحليل النُّظم-العالَم: النظرية والمنهج** (*World-Systems Analysis: Theory and Methodology*).

د. محمد حمشي

- أكاديمي جزائري؛ أستاذ العلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- صدر له **مدخل إلى نظرية التعقُّد في العلاقات الدولية** (الدوحة، ٢٠٢١).
- له العديد من الدراسات المنشورة باللغتين العربية والانكليزية في حقول علم التعقُّد وعلاقته بظواهر السياسة الدولية.

عومرية سلطاني

- مترجمة جزائرية.
- حازت إجازة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة وهران بالجزائر.
- صدر لها عدد من الترجمات في حقول العلوم السياسية والأنثروبولوجيا، منها: **إسلام السوق** (القاهرة، ٢٠١٥)، **كيف تفكر كأنثروبولوجي** (بيروت، ٢٠٢٠)، **والسيادة كمفهوم قانوني وسياسي** (بيروت، ٢٠٢١)، **والشعبوية: تحليل نظري مقارن** (بيروت، ٢٠٢١).

Scanned with CamScanner

إيمانويل ڤالرشتاين

بعد الليبرالية

نقله إلى العربية
محمد حمشي

مراجعة
عومرية سلطاني

مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

Scanned with CamScanner

بعد الليبرالية

إيمَانويل فالرشتَايْن

هذه هي الترجمة العربية الشرعية لكتاب:

After Liberalism
by: Immanuel Wallerstein

والذي صدر للمرة الأولى بالإنكليزية عام ١٩٩٥م
تُنشر هذه الترجمة بموجب اتفاق خاص مع:

The New Press

مدارات للأبحاث والنشر©

جميع الحقوق محفوظة

©1995 Immanuel Wallerstein

بعد الليبرالية

تأليف: إيمَانويل فالرشتَايْن

ترجمة: محمد حَمشِي

الخطوط: عبده الجمّال

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٠/٢٠٩٣٥

الترقيم الدولي: ISBN 978-977-6459-44-1

الطبعة الأولى: يناير ٢٠٢٢م - جمادى الآخر ١٤٤٣

مدارات للأبحاث والنشر

٥ش ابن سندر- الزيتون- القاهرة - جمهورية مصر العربية

٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠/١/ ٢

info@madarat-rp.com

Facebook.com/madaratrp

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبّر عن رأي المؤلف ولا تُعبّر -بالضرورة- عن رأي الناشر

Scanned with CamScanner

وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
العنكبوت: ٦٩

Scanned with CamScanner

إلى كليمنس هيلر (Clemens Heller)

الذي جعل من النقاش الكيّس عن مستقبل العالم أمرًا ممكنًا

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

المحتويات

شكر وتقدير ١١

المقدمة: بعد الليبرالية؟ ١٣

القسم الأول

التسعينيات وما بعدها: هل يمكننا إعادة البناء؟

الفصل الأول: الحرب الباردة والعالم الثالث: الحنين إلى العصر الذهبي..... ٢٥

الفصل الثاني: السلام والاستقرار والشرعية (١٩٩٠- ٢٠٢٥ / ٢٠٥٠)..... ٤٥

الفصل الثالث: أيُّ أمل لإفريقيا؟ أيُّ أمل للعالم؟ ٧٣

القسم الثاني

تشكُّل الأيديولوجيا الليبرالية وانتصارها

الفصل الرابع: ثلاث أيديولوجيات أم واحدة؟ المعركة المتوهَّمة في الحداثة.... ١٠٥

الفصل الخامس: الليبرالية وإسباغ الشَّرعية على الدولة-الأمَّة: تأويلٌ تاريخي ١٣٣

الفصل السادس: في رثاء مفهوم التنمية الوطنية (١٩١٧-١٩٨٩) ١٥٣

القسم الثالث

المعضلات التاريخية لليبرالية

الفصل السابع: نهاية أية ليبرالية؟ ١٧٣

الفصل الثامن: الليبرالية وتناقضاتها المستعصية على الحل: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في جيوثقافة النظام-العالَم الحديث ١٩٩

Scanned with CamScanner

الفصل التاسع: جيوثقافة التنمية، أم تحوُّر جيوثقافتنا؟ ٢١٩
الفصل العاشر: أمريكا والعالم: الحاضر والماضي والمستقبل ٢٣٥

القسم الرابع

هل هو موت الاشتراكية، أم الخطر المحدق بالرأسمالية؟

الفصل الحادي عشر: الثورة والتحوُّل بين الإستراتيجية والتكتيك ٢٧٧
الفصل الثاني عشر: الماركسية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ٢٨٩
الفصل الثالث عشر: انهيار الليبرالية ٣٠٧
الفصل الرابع عشر: كُروب الليبرالية: أيُّ أمل يُزهر؟ ٣٣١
الحواشي ٣٥٥

Scanned with CamScanner

شكر وتقدير

أودُّ أن أُعرب عن امتناني للناشرين الأصليين على ما أبدَوه من لطف وتعاون؛ إذ أذنوا بإعادة نشر النصوص التالية في هذا الكتاب:

"The Cold *War* and *the* Third World: The *Good* Old Days?" *Economic and Political Weekly*, April *27, 1991.*

""Peace, Stability, and Legitimacy, 1990-2025/2050: G. Lundestad, ed., The Fall of Great Powers (Oslo: Scandinavian University Press, 1994).

"What Hope Africa? What Hope the World?": A. O. Olukoshi & L. Wohlgemuth, eds., A Road to Development: Africa in the 21st Century (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1995).

"Liberalism and the Legitimation of Nation-States: An Historical Interpretation": Social Justice, Vol. 19, No. 1, Spring 1992.

"The Concept of National Development, 1917-1989: Elegy and Requiem": American Behavioral Scientist, Vol. 35, No. 4/5, Mar./June 1992. Reprinted by permission of Sage Publications, Inc.

"The End of What Modernity?": Theory and Society, *Vol. 24, 1995.*

"The Insurmountable Contradictions of Liberalism: Human Rights and the Rights of Peoples in the Geoculture of the Modern World-System": South Atlantic Quarterly, Vol. 9, No. 4, Fall 1995.

"The Geoculture of Development, or the Transformation of Our Geoculture?" Asian Perspective, Vol. 17, No. 2, Fall - Winter 1993.

Scanned with CamScanner

"America and the World: Today, Yesterday, and Tomorrow": Theory and Society, Vol. 21, 1, Feb. 1992.

"Revolution as Strategy and Tactics of Transformation": A. Callari et al., eds., Marxism in the Postmodern Age) New York: Guilford Press, 1994).

"Marxism After the Collapse of the Communisms": Economic Review, Economic and Political Weekly, Feb. - March 1992.

"The Collapse of Liberalism": R. Miliband and L. Panitch, eds., Socialist Register 1992 (London: Merlin Press, 1992).

"The Agonies of Liberalism: What Hope Progress?": New Left Review, No. 204, Mar. - April 1994.

Scanned with CamScanner

المقدمة

بعد الليبرالية؟

[1] / عُدَّ سقوط جدار برلين، وما تبعه من تفكُّك نزل بساحة الاتحاد السوفييتي، نهايةً للشيوعية وسقوطًا للماركسية اللينينية؛ بوصفها قوة أيديولوجية في العالم الحديث. وكانت تلك رؤية صائبة لا ريب. وقد احتُفي بهذه الأحداث كذلك بوصفها تجسيدًا للانتصار النهائي لليبرالية بحسبانها أيديولوجيا؛ وهو ما يمكن عدُّه سوء فهم تامٌّ للواقع؛ بل وأكثر من ذلك؛ كان ما كشفت عنه هذه الأحداث نفسها على النقيض من ذلك تمامًا؛ فقد كشفت عن تداعي الليبرالية، وولوجنا إلى عالم «بعد الليبرالية»، على نحوٍ لا رجعةَ فيه.

هذا الكتاب مكرَّسٌ للمنافحة عن هذا الطَّرح؛ من خلال مقالات كُتبت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣؛ وهي حقبةٌ اتَّسمت بارتباك أيديولوجي كبير، وشاع فيها الاستبشار؛ لكنه كان استبشارًا ساذجًا لم يَبْنِ بعدُ أوانه؛ سرعان ما أفسح المجال لاحقًا لخوف وفزع عارمَين إزاء بزوغ حالة من التقلُّب في العالم.

لقد خضع عام ١٩٨٩ للتحليل على نطاق واسع؛ إذ عدَّ خاتمةً للحقبة الممتدَّة بين عامي (١٩٤٥-١٩٨٩)، أي العام الذي يؤشِّر إلى هزيمة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، فيما يُحاجج الكتاب أيضًا بأنه من الأجدى عدُّه خاتمةً للحقبة الممتدَّة بين عامي (١٧٨٩-١٩٨٩)؛ أي الحقبة التي شهدت انتصار الليبرالية وانهيارها، وصعودها ثمَّ زوالها في نهاية المطاف؛ بوصفها الأيديولوجيا العالمية، أو ما أُسمِّيه جيوثقافة النِّظام-العالَم (A World-System)[أ] الحديث. وعلى هذا النحو؛ فإن عام ١٩٨٩ هو آية نهاية

(أ) يُغفل جلُّ الباحثين والمترجمين العرب المطَّة (-) الواصلة بين مفردتي النظام والعالم حين يكتبون عن =

حقبة سياسية ثقافية -وهي حقبة إنجاز تكنولوجي مذهل- عدَّ الناس فيها شعارات الثورة الفرنسية حقيقةً تاريخيةً لا مفرَّ من تحقُّقها؛ سواءً تحقَّقت الآن، أو في المستقبل القريب.

لم تكن الليبرالية -يومًا- عقيدةً لليسار؛ بل لطالما كانت العقيدة الأساسية للوسط؛ فقد آمن أنصارُها باعتدالهم وحكمتهم وإنسانيتهم. واصطفُّوا ضد كلٍّ من الماضي العتيق بامتيازاته غير المستحقَّة (الذي تمثِّله الأيديولوجيا المحافظة من منظورهم)، [٢] وضد نزعة رَعناء للتسوية بين الجميع؛ لا تمنح الفضيلة ولا الجدارة اعتبارًا (تمثِّلها / الأيديولوجيا الاشتراكية / الراديكالية من منظورهم). لقد سعى الليبراليون دومًا إلى تعريف ما سواهم من أركان المشهد السياسي على أنه نقيضان يمثِّلون هم -أي الليبراليون- حدَّه الأوسط؛ فادَّعوا أنهم كانوا، على حدٍّ سواء، ضد الرجعيين والجمهوريين (أو الديمقراطيين) بين عامي (١٨١٥-١٨٤٨)؛ وضد الفاشيين

= نظرية «النِّظام-العالَم»؛ في حين يُحتَفظ بها في الأدبيات الموضوعة باللغات اللاتينية؛ إذ يُكتب في الفرنسية (Système-Monde) بدلًا من (Système Mondial)، وفي الإسبانية (Sistema-Mundo) وليس (Sistema Mundial)، وفي الإيطالية (Sistema-Mondo) لا (Sistema Mondiale)، أما في الألمانية فهي مفردة واحدة (Weltsystem). أضف إلى ذلك أن المصطلح يُترجم إلى «النظام العالمي» في العربية؛ في خلطٍ واضح مع الترجمة العربية لمصطلح (World Order)؛ على ما بينهما من اختلاف مفهومي واصطلاحي في أعمال إيمانويل ڤالرشتاين؛ إذ سبق ونبَّه ڤالرشتاين نفسُه إلى محاذير هذا الخلط بين المصطلحين؛ «النِّظام-العالَم» و«النظام العالمي» قائلًا: «ولو لاحظت المطَّة [يعني الرمز (-) أو (Hyphen)] في مصطلح «النِّظام-العالَم» وما تفرَّع عنه من «الاقتصاد-العالَم» (World-Economy)، و«الإمبراطورية-العالَم» (World-Empire)؛ فهذه المطَّة مقصودة للإشارة إلى أنَّنا نتحدث عن نظم واقتصاديات وإمبراطوريات هي بحدِّ ذاتها عالَم، (وإن لم يكان عادةً يشمل المعمورة برمَّتها)». وهنا يبرز مفهومٌ أساسي يحسُن بنا أن نعيه جيدًا؛ إذ يخبرنا ڤالرشتاين أننا في «النِّظام-العالَم» نعالج مجالًا مكانيًا / زمانيًا يتقاطع مع كثير من الوحدات السياسية والثقافية؛ فهو يمثِّل مجالًا يوحِّد الأنشطة والمؤسسات التي تمتثل لقواعد نظمية / نسقية معينة». لمزيد من الاطلاع، انظر:

Immanuel Wallerstein, *World-Systems Analysis: Introduction*, (U. S.: Duke University Press, 4th Edition, 2004), pp. 16–17.

(المترجم)

Scanned with CamScanner

والشيوعيين بين عامي (١٩١٩-١٩٣٩)؛ وضد الإمبرياليين والقوميين الراديكاليين بين عامي (١٩٤٥-١٩٦٠)؛ وضد العنصريين والعنصريين العكسيين (Reverse Racism)[أ] في الثمانينيات.

لطالما ادَّعى الليبراليون أن الدولة الليبرالية، ذات الطابع الإصلاحي القانوني الليبرتاري نوعًا ما، هي الدولة الوحيدة التي يُمكنها ضمان الحرية. ربما يصدق هذا في حالة المجموعة الصغيرة نسبيًا التي كانت حريتُها مَصونةً بفضل هذه الدولة. لكن هذه المجموعة ظلَّت دومًا أقلية في طريق ممتدَّة نحو التحوُّل لتصير هي الجميع؛ فقد ادَّعى الليبراليون أن الدولة الليبرالية وحدها هي التي يمكن لها ضمان نظام لا يستند إلى القمع. وحيال ذلك عدَّ النقَّاد من اليمين أنها؛ أي الدولة الليبرالية، في إحجامها عن الظهور بمظهر قمعيٍّ؛ إنما سمحت -في واقع الأمر- بتغييب النظام. وعلى الجانب الآخر؛ عدَّ النقَّاد من اليسار أن النظام -في واقع الأمر- كان الشُّغل الشاغل لليبراليين من موقع السُّلطة، وأنهم تورَّطوا في القمع أشدَّ التورُّط؛ غير أنه كان قمعًا مستترًا بصورة جزئية فحسب.

نعود فنقول: لسنا نتغيَّا هنا الدفاع عن مزايا الليبرالية أو مثالبها؛ بوصفها قاعدةً للمجتمع الصالح؛ بل حاجتَنا إلى العمل على تأسيس علم اجتماع تاريخيٍّ يختصُّ بدراستها؛ إذ نحن في حاجة إلى أن نحلِّل بدقَّة بزوغها التاريخي في أعقاب الثورة الفرنسية، وصعودَها المدوِّي لتنتصر بوصفها أيديولوجيا مهيمنة، في بضع دول بادئ الأمر (وإن كانت من أشدِّها بأسًا)، ثم في النظام العالمي بوصفه نظامًا-عالمًا؛ ثم إسقاطها عن عرشها بغتة خلال السنوات الأخيرة.

(أ) تشير العنصرية العكسية إلى التحيُّز ضد أصحاب البشرة البيضاء؛ بوصفه شكلاً من أشكال التمييز على أساس العِرق الذي يشعر البيض أنهم يتعرضون له من قِبل الملوَّنين. ويرتبط المصطلح بالمجموعات والحركات المحافظة واليمينية؛ لا سيما في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا؛ والتي ترى أن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي يحقِّقها السود إنما تتحقق على حساب البيض؛ مما يجعل المصطلح أقرب إلى الوهم أو الأسطورة الدعائية؛ إذ من المعروف أن السود في الغالب والأقليات والسكان الأصليين عامةً، يفتقرون إلى السلطة المؤسسية للتمييز ضد البيض والحدِّ من فرصهم، فضلًا عن وجودهم في حدِّ ذاته. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لقد نُوقشت أصول الليبرالية على نطاق واسع في الأدبيات المختلفة، وذلك في ضوء التقلُّبات السياسية التي كانت الثورة الفرنسية مستهلًّا لها، لكن الجزم بأنها صارت العقيدة المركزية (Central Credo) للجيوثقافة التي وسمت النّظام-العالَم ما زال أكثر ما يثير الجدل نوعًا ما؛ ففي حين يغلُب أن يتفق المحلّلون على أن الليبرالية انتصرت في أوروبا، اعتبارًا من عام ١٩١٤، يُحاجج البعض بأن تراجعها قد بدأ في ذلك التوقيت تمامًا؛ في حين أزعمُ أنها بلغت ذِروة سطوتها في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ (إلى عام ١٩٦٨)، وهو عصر الهيمنة الأمريكية في النّظام-العالَم. فضلًا عن ذلك؛ فإن وجهة نظري بشأن الكيفية التي انتصرت بها الليبرالية، وعلاقاتها الحيوية بالعنصرية والمركزية الأوروبية، ستكون مسألة محلَّ خلاف بيني وبين الكثيرين.

[٣] / وأقدّر -مع ذلك- أن أكثر ما يثير الاستفزاز هو المحاجَجة بأن انهيار الأنظمة الشيوعية (Communisms) لا يمكن عدُّه انتصارًا نهائيًا لليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا؛ بل هو الضربة القاضية لقدرة الأيديولوجيا الليبرالية على مواصلة دورها التاريخي. ومن المؤكد أننا سنجد صيغة بعينها من هذا الطَّرح لدى الانعزاليين في عالم اليمين؛ غير أن العديد منهم إمَّا من المتشكّكين المتلاعبين بالشعارات، أو الرومانتيكيين اليائسين من يوتوبيا متمركزة حول العائلة لم يكن لها من التحقُّق التاريخي نصيب. فيما يخشى آخرون مجردَ فكرة التفكُّك الوشيك للنظام العالمي (World Order)[أ]، الذي يرون، محقّين، أنه واقعٌ به لا محالة.

إن هذا الصدود عن إصلاح الليبرالية، يحدث اليوم في الولايات المتحدة تحت مسمَّى «اتفاق مع أمريكا» (Contract with America)[ب]؛ مثلما يُلقَّن بالقوة لدول العالم

(أ) يُحيل النظام العالمي هنا، وفي تعريف مُستقى من حقل العلاقات الدولية، إلى مجموع المؤسسات، والمعايير، والقيم الدولية، والترتيبات متعددة الأطراف التي تضبط سلوك الفاعلين في النظام الدولي (International System)؛ في اختلاف واضح مع مفهوم «النّظام-العالَم» الذي أوردناه في الحاشية السابقة، فلْيُنبّه. (المترجم)

(ب) «اتفاقٌ مع أمريكا» هو -في الواقع- اتفاق الجمهوريين مع أمريكا؛ وهو البرنامج التشريعي الذي روّج له الحزب الجمهوري الأمريكي خلال حملة الانتخابات النصفية في للكونغرس عام ١٩٩٤، قبل أن =

Scanned with CamScanner

أجمع من قِبل مؤسسات صندوق النقد الدولي (IMF). ومن المحتمل أن تحفِّز هذه السياسات الرجعية العلنية ردَّة فعل سياسية في الولايات المتحدة؛ كما حدث في أوروبا الشرقية بالفعل؛ لأن هذه السياسات تزيد الوضع الاقتصادي المباشر لغالبية السكان سوءً بدلًا من أن تحسّنه. لكن ردَّة الفعل هذا لا تعني الأوبة إلى الإيمان بضرورة إصلاح الليبرالية؛ بل تعني فقط أن المذهب الذي يجمع بين تمجيد السوق والتشريعات الموجَّهة ضد الفقراء والأجانب، كما يُروَّج له اليوم من قِبل الرجعيين العائدين إلى الساحة، لن يتمكَّن من تقديم بديل قابل للتطبيق يحلُّ محلَّ العهود المخذولة بالإصلاح. وعلى أية حال، لن تتفق الحُجَّة التي سأسوقها مع حُجَج هؤلاء؛ إذ تُحيل حُجَّتي إلى رؤية أولئك الذين يتشبَّثون بما أسميته في إحدى مقالات هذا الكتاب «حداثة التحرُّر» (Modernity of liberation)، وأعتقد أننا بحاجة إلى إلقاء نظرة رصينة على تاريخ الليبرالية؛ بغية معرفة ما يمكننا استنقاذه من داخل الحطام، وأن نُبصر طريقنا إلى مواصلة النضال في ظلِّ الظروف الصعبة والإرث الغامض الذي خلَّفته هذه الليبرالية للعالم.

لست أحاول أن أرسم هنا صورة شديدة القتامة، ولست أحاول أن أجعلها وردية اللون؛ غير أنني أومن أنَّ حقبة «بعد الليبرالية» هي حقبةُ نضال سياسي كبرى؛ أكثر أهمية وأكثر أصالة من أية حقبة أخرى مرَّت بنا في غضون السنوات الخمسمائة المنصرمة؛ ذلك أنني أرى القوى التي تُفيد من الامتيازات مُدركةً تمام الإدراك أن «كلَّ شيء يجب أن يتغير؛ حتى لا يتغير شيء»، وهي تسعى في سبيل ذلك بكلِّ ما أُوتيت من حذق وبراعة. وأرى قوى التحرُّر وقد تقطَّعت أنفاسها، بالمعنى الحَرفي للكلمة، حين أبصرت اللَّاجدوى التاريخية لمشروعها السياسي الذي / أنفقت فيه نحوًا من مئة وخمسين عامًا [٤]

= يحصد الأغلبية، ويعود إلى الهيمنة على الآلة التشريعية بعد أربعة عقود من الغياب. ارتكز البرنامج الذي وقَّعه الحزب في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤؛ أي قبيل تحقيق الانتصار الانتخابي في العام نفسه، على تعديلات اقتصادية، وتخفيض للاقتطاعات الضريبية، وإصلاحات متعلقة بالرَّفاه، وتأكيد على الهيمنة الأمريكية؛ كل ذلك في إطار ما سُمّي بـ «الثورة الجمهورية». ويبدو واضحًا من الشعار أيضًا أن الحزب كان بصدد الترويج لحملة استهدفت تحويل الانتخابات إلى مناسبة وطنية؛ بغية الخروج من معاقِله التقليدية وقاعدته المحافظة؛ ليكتسح باقي الولايات الأمريكية والناخبين المستقلين، وهو ما تمَّ بالفعل. (المترجم)

Scanned with CamScanner

من النضال؛ أعني مشروع التحول الاجتماعي المتأتّي من طريق حيازة سُلطة الدولة؛ دولة تلو الأخرى. كما أنها ليست تبدو واثقةً من وجود مشروع بديل. أمّا إخفاق المشروع آنف الذِّكر، بل إخفاق إستراتيجية اليسار العالمي في الأساس؛ إنما كان لأنهما أُشربا الأيديولوجيا الليبرالية واصطبغا بصبغتها، حتى في أكثر صيغها غير الليبرالية «الثورية» -زعموا- كاللينينية. وإلى أن تتضح حقيقة ما حدث بين عامي ١٧٨٩ و١٩٨٩؛ لن يكون هناك مشروع تحرُّري يقبله العقل في القرن الحادي والعشرين.

وحتى إذا اتضحت لنا حقيقة ما حدث بين عامي ١٧٨٩ و١٩٨٩، واتفقنا على أن الانتقال نحو الأعوام الخمسة والعشرين إلى الخمسين القادمة، ستكون فترة اضطراب نسقي، وتفكُّك، ونضال سياسي حادٌ بشأن أي نوع جديد من النِّظام-العالَم سنشيّده (أو الأنظمة التي سنشيّدها)، سيظل السؤال المطروح على غالبية الناس هو: ما العمل الآن؟ فالناس اليوم يداخلهم شعورٌ بالتشوش والغضب، والخوف؛ بل واليأس أحيانًا، لكنهم ليسوا سلبيين في نهاية المطاف؛ فالشعور بضرورة الفعل في المجال السياسي لا يزال قويًا في كل مكان من العالم برغم الشعور، القوي أيضًا، بأن الفنون «التقليدية» للنشاط السياسي أمست عاقرًا.

لم يعُد الخيار اليوم «الإصلاح في مقابل الثورة»؛ فلقد ناقشنا هذا الخيار المفترض لأكثر من قرن من الزمن؛ لنكتشف أن الإصلاحيين كانوا، في غالب الأحوال، مجرد مصلحين يحدوهم التردُّد والارتباك في أحسنها، فيما لم يكن الثوار أكثر من إصلاحيين على شيء من التشدُّد، وأن الإصلاحات التي نُفِّذت تحقَّقت على نحو أقلَّ مما رامه أنصارها في العموم، وأقلَّ مما خشي منه خصومُها. وكان هذا في واقع الأمر نتيجةً حتميةً للقيود البنيوية التي فرضها علينا الإجماع الليبرالي المهيمن.

أما إذا كان التفكُّك، من ناحية أخرى، هو المصطلح الأكثر مطابقةً لواقع الحال اليوم من مصطلح الثورة؛ فما الذي سيكون عليه موقفنا السياسي حينها؟ أرى أن ردَّتي فعل يحدثان معًا بالتزامن؛ فمن جهة، ينشغل الجميع تقريبًا بكيفية التعامل مع المشكلات الملحَّة والمستمرة للحياة اليومية؛ مثل: المشكلات المادية، والاجتماعية والثقافية،

Scanned with CamScanner

والأخلاقية أو الرُّوحانية. ومن جهة ثانية، ثمَّ عدد أقل من الناس، لكنهم لا يزالون كُثرًا، يشغَلهم اهتمام طويل المدى -يتعلَّق بالإستراتيجية الممكنة لإحداث التحول. ولعلَّ الإصلاحيين والثوريين لم يُحرزوا نجاحًا / طيلة القرن الماضي؛ لأنهم لم يُدركوا إلى [٥] أية درجة ينبغي للاهتمام قصير المدى، وذاك طويل المدى العملُ تزامنًا؛ على أن يكون ذلك العمل وفق أنماط مختلفة (بل ومتباينة).

لقد كانت الدولة الحديثة الأداة **المثلى** (*Par excellence*) التي استخدمها المصلحون لمساعدة الناس على التكيُّف مع المشكلات. ولم تكن تلك الوظيفةَ الوحيدةَ للدولة؛ بل ولا حتى وظيفتها الرئيسة على الإطلاق، ولا كان العمل الموجَّه نحو الدولة هو الآلية الوحيدة للتكيُّف؛ بل كان عمل الدولة -على الحقيقة- هو العنصر الذي لا يمكن تجاوزه في عملية التكيُّف، وقد وُجِّهت محاولات عامَّة الناس للتكيُّف مع المشكلات، توجيهًا حصيفًا ومسوَّغًا، نحو جعل الدول تتصرف بطرائق محددة. ويصحُّ هذا بالرغم من شيوع الفوضى والاضطراب والتفكُّك المستمر. فالدول يمكنها زيادة المعاناة، أو تقليلها من خلال تخصيص الموارد، ومن خلال درجة حمايتها للحقوق، ومن خلال تدخلاتها في العلاقات الاجتماعية بين مختلف الجماعات. ولذلك فإن الإيحاء بأنه لا ينبغي لأحد أن يدسَّ أنفه فيما تُقدم عليه دولتُه هو محض هُراء، ولا أعتقد أن الكثير من الناس سيكونون على استعداد لتجنُّب الانهمام النشط بأفعال دولتهم كليَّةً.

فالدول يمكنها أن تجعل الأمور أفضل قليلًا (أو أسوأ قليلًا) للجميع؛ إذ يمكنها الاختيار بين مساعدة عامَّة الناس على التكيُّف بالصورة الأفضل، أو السماح للطبقات العليا بالنمو بصورة أكبر. وهذا هو كلُّ ما يمكن للدول أن تفعله في الحقيقة. ولا شكَّ فيما لذلك من أهمية كبيرة على المدى القصير، لكن الأمر ليس كذلك على المدى الطويل. وإذا كنَّا راغبين في التأثير عميقًا في الانتقال الشامل للنِّظام-العالَم الذي نحيا فيه؛ بحيث يتوجَّه تلقاء وجهة بعينها وليس أخرى؛ فإن الدولة لن تكون القاطرة الرئيسة للعمل؛ بل ستكون في واقع الأمر عقبة كؤودًا.

Scanned with CamScanner

إن الشعور بأن هياكل الدولة صارت (أم تُراها كانت دومًا؟) عِقابًا رئيسة تحول دون تغيير النِّظام-العالَم، حتى حين كانت (أو ربما حينها خاصَّةً) خاضعةً لقوًى إصلاحية (تدَّعي «الثورية»)؛ هو ما يكمن خلف التحول الهائل عن الدولة في العالم الثالث، وفي البلدان الاشتراكية الشرقية، وحتى في بلدان «دولة الرَّفاه» التابعة لمنظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OEDC)[أ]. لقد صارت شعارات «السوق»، التي تروِّج لها مجموعة عدوانية من الخبراء المحافظين والشخصيات السياسية (الغربية) عُملةً لفظية ظرفية تُتداول في زمن الحطام. ومن ناحية أخرى، ونظرًا لأن سياسات الدولة المرتبطة بـ
[٦] «السوق»، بوصفه شعارًا، / تجعل التكيُّف أكثر صعوبة بدلًا من أن تحُدَّ من صعوبته؛ شُرع بالفعل في التحوُّل عن الحكومات التي تمنح الأولوية للسوق في العديد من البلدان. ومع ذلك؛ فإن هذه الردَّة ليست تعني إيمانًا متجدِّدًا بقدرة الدولة على تغيير العالم؛ بل تعكس، حال حدوثها، محضَ حُكم رصين بأننا لم نزل في حاجة إلى الدولة؛ بوصفها مورد المساعدة للناس على التكيُّف مع مشكلاتهم. ولهذا السبب ليس يعدُّ في ميزان العقل تناقضًا أن يعود هؤلاء الناس أنفسهم اليوم إلى الدولة؛ (كي تساعدهم في التكيُّف)، وأن يُدينوا في الوقت نفسه انعدام الفائدة منها ومن سياساتها عامةً؛ بل وإجرامَها (في محاولة منهم لإعادة هيكلة العالم على الصورة التي يأملونها).

ما الذي قد يفعله مثل هؤلاء الأشخاص -إذن- وما الذي يمكنهم فعلُه للتأثير على اتجاه الانتقال؟ ثمَّ شعار باطل آخر يُقحم نفسه ههنا؛ وهو الدعوة لبناء «المجتمع المدني» (Civil Society) وتوسيعه وإعادة بنائه. وهذا قولٌ يشوبه البطلان نفسه؛ فـ«المجتمع المدني» يمكن له أن يقوم طالما كانت الدول قائمةً وقويةً بما يكفي لتدعم ما يُسمَّى «مجتمعًا مدنيًّا»؛ والذي يعني -أساسًا- انتظامَ المواطنين في إطار الدولة لمتابعة الأنشطة

(أ) تتشكَّل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OEDC) من ستة وثلاثين دولة من الدول المتقدمة التي تتبنَّى أنظمة سياسية قائمة على الديمقراطية التمثيلية وأنظمة اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق الحرة تقوم على هدفين؛ التنمية الاقتصادية وإنعاش التبادلات التجارية. وهي المنظمة التي حلَّت في عام ١٩٦١، محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) التي أُسست عام ١٩٤٨؛ لإدارة إعادة إعمار أوروبا في إطار مشروع مارشال. (المترجم)

Scanned with CamScanner

التي شرعنتها هذه الدولة، والانخراط في سياساتها بغير الطريق المباشر؛ (أي بغير الطريق الحزبي). لقد كان تطور المجتمع المدني أداةً أساسيةً في إقامة الدول الليبرالية، التي هي الركيزة الداخلية والنسقية للنظام-العالَم. كما استُخدم بوصفه رمزًا لتحشيد الناس؛ بغية تثبيت هياكل الدولة الليبرالية في البقاع التي لم تكن قد وُجدت فيها بعد. لكن الأهم من ذلك كله، هو أن المجتمع المدني كان تاريخيًا، وسيلةً لتقييد العنف المدمر الذي يُحتمل أن توجّهه الدولة، أو أن يتوجَّه ضدها، وكذا لتدجين الطبقات الخطرة[أ].

لقد كان بناء المجتمع المدني نتاجَ عمل الدول في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر. وطالما بقي بناء الدولة على جدول أعمال النّظام-العالَم خلال الثلثين الأوّلين من القرن العشرين؛ فإن الحديث عن بناء مجتمعات مدنية في المزيد من الدول لا يزال ممكنًا. لكن مع التدهور الذي خَبرته هذه الأخيرة، سيتفكّك المجتمع المدني بالضرورة. وهذا التفكك، في الواقع، هو بالضبط ما يشجُبه الليبراليون المعاصرون علنًا، ويُشيد به المحافظون خُفيةً.

إننا نحيا عصر «النزعة الجماعاتية» (Groupism) – والتي تعني بناء جماعات دفاعية، تؤكد كلٌّ منها على هُوية يتحلّقُ حولها تضامنٌ ونضالٌ من أجل البقاء جنبًا إلى جنب مع الجماعات الأخرى وفي / مواجهتها. ويكمن التحدّي السياسي لمثل هذه الجماعات [٧] في الحيلولة دون تحوُّلها إلى مجرد فاعل آخر لمساعدة الناس على التكيُّف مع المشكلات، (وهو وضع يشوبه الغموض من الناحية السياسية؛ لأنه يعني الحفاظ على النظام؛ من خلال رتق الفجوات التي تنشأ عن انهيار الدول)؛ ومن ثمَّ تتمكن حقًّا من أن تصير فاعلًا في عملية التحول. لكنها، ولكي تكون فواعلَ في التحول، ينبغي لها أن تكون واضحة بشأن أهدافها المتعلقة بالمساواة؛ إذ يختلف الكفاح في سبيل حقوق الجماعة؛ بوصفه مثالًا أوحدَ للنضال من أجل المساواة؛ تمامًا عن الكفاح في سبيل حقوق الجماعة في «اللحاق بالركب»، والارتقاء إلى الصدارة (وهو ما بات هدفًا غير معقول عند أكثر الجماعات على أيّة حال).

(أ) يومئ فالرشتاين بهذا الاصطلاح في عموم الكتاب إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، والأقليات من المهاجرين والمجموعات الإثنية، والمهمّشين عمومًا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لقد صار العمل على الصَّعيدين المحلي والعالمي أكثر نجاعةً، في أثناء الانتقال العالمي الحالي، في حين صار العمل على صعيد الدولة القومية اليوم محدودًا. وفيما تجري متابعة الأهداف على المَدَيَين القصير أو البعيد؛ يبدو ذلك التوجُّه عديم النجاعة على المدى المتوسط؛ لأنه يفترض استمرار وجود نظام تاريخي كُفء. ولأن هذه الإستراتيجية لا يتيسر تطبيقها ما دامت تكتيكاتها بالضرورة مؤقتة وطارئة؛ تبدو الفترة المقبلة غامضة ومشوَّشة. غير أننا مع ذلك، وإذا ما اتفقنا على أننا نحيا الآن في عالم لم تعُد فيه الهيمنة حكرًا على القيم الليبرالية، وحيث صار النظام التاريخي الحالي عاجزًا عن ضمان الحدّ الأدنى من الأمان الشخصي والمادّي المطلوب؛ ليحظى بالقَبول (فضلًا عن الشَّرعية)، يمكننا حينها المضيُّ قُدُمًا بوضوح، وبدرجة معقولة من الأمل والثقة، ولكن من دون أية ضمانات بطبيعة الحال.

لقد ولَّى عهد ذلك الليبرالي الأيديولوجي الواثق بذاته حدَّ العَجرفة؛ إذ عاود المحافظون الظهور مجدَّدًا بعد غياب إراديٍّ دام مئة وخمسين عامًا؛ ليُرسّخوا الأَثَرة السافرة المتخفِّية خلف قناع الورَع والرُّوحانية؛ بوصفها بديلًا أيديولوجيًّا. وهو ما لا يُعقل بالمرَّة؛ لأن المحافظين نزَّاعون إلى التعجرف حين يكونون في وضع يسمح لهم الهيمنة، وينتابهم الغضب والرغبة في الانتقام حين يواجهون تهديدًا حقيقيًّا، أو يتعرَّضون له. وإنه ليتعيَّن على جميع أولئك الذين أغفلهم النِّظام-العالَم الحالي، المضيُّ قُدُمًا والنضال على جميع الجبهات؛ إذ لم يعُد التركيز على الهدف السهل المتعلِّق بالاستيلاء على سُلطة الدولة خيارًا متاحًا؛ بل ينبغي عليهم القيام بشيء أكثر تركيبًا؛ أعني ضمان تأسيس نظام تاريخي جديد، من خلال العمل محليًّا وعالميًّا في الوقت نفسه. وإنها لمهمَّة عسيرة حقًّا، لكنها ليست مستحيلة.

Scanned with CamScanner

القسم الأول

التسعينيات وما بعدها: هل يمكننا إعادة البناء؟

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الأول

الحرب الباردة والعالم الثالث: الحنين إلى العصر الذهبي

[١٠] / أتُرانا نتعجَّل الشعور بالحنين؟ أخشى أنه يتعيَّن علينا تعجُّله. لقد خرجنا من عصر الهيمنة الأمريكية في النِّظام-العالَم (١٩٤٥–١٩٩٠)، وأظلَّنا عصر ما بعد الهيمنة. وبقدر ما كان الوضع الذي عايشه العالم الثالث السابق في تلك الحقبة عسيرًا؛ أعتقد أنه سيمرُّ بأوقات أشدَّ عُسرًا. فما سلف لم يكن غير زمن الآمال، وهي توصف بذلك رغم أنها كانت آمالًا خدَّاعات؛ لا ريب في ذلك. أما ما سيأتي منه فسيكون زمن المصاعب والنضالات التي ستنشأ عن اليأس لا الإيمان. وعلى أنه ربما لا يكون استعمالًا مناسبًا في مثل هذا السياق، إلا أننا سنبيِّن هذه المشاكَلة من خلال استعمال رمزية غربية عتيقة؛ فنقول: إنه سيكون وقتًا للتطهير[أ] الذي لا تُعرف على وجه اليقين عاقبته.

سأوجز وجهات نظري في قسمين: الأول سنلقي من خلاله نظرة موجزة على الحقبة التي خرجنا منه لتوِّنا؛ والثاني تقديرٌ لما يمكن، في رأيي، استباقه. وإلى جانب ذلك؛ الحُجَّة التي سأسوقها عن البدائل التاريخية المتاحة.

(١)

أعتقد أن السِّمات الأساسية للفترة الممتدة بين (١٩٤٥–١٩٩٠)؛ يمكن إجمالها في أربع مقولات رئيسة:

أولًا: كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في نظامٍ-عالَمٍ أُحادي القطب. وقد

(أ) يستعمل فالرشتاين هنا رمزية مستقاة من الكوميديا الإلهية لدانتي؛ إذ يُشير إلى المرحلة الوسطى المسمَّاة «المطهَر»، التي تليها مرحلة «الجحيم» أو «الفردوس»، ولكن بدلًا من أن يكون الفردوس عاقبة التطهير؛ كما في عمل دانتي الشهير؛ فإن «التطهير» هنا لا تُعرف عاقبته على وجه اليقين. (المترجم)

وصلت قوتُها إلى الذروة في الفترة ما بين (١٩٦٧-١٩٧٣)؛ مستندةً إلى مزية هائلة في الإنتاجية الاقتصادية؛ اعتبارًا من عام ١٩٤٥، وإلى نظام التحالف مع أوروبا الغربية واليابان.

ثانيًا: انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في صدام حادٍّ بنيويًّا؛ يغلب عليه احتواء حذر، ورسمي (وإن لم يكن كذلك في جوهره)؛ إذ تصرَّف الثاني بوصفه وكيلًا إمبرياليًّا فرعيًّا للولايات المتحدة.

ثالثًا: فرض العالم الثالث نفسه عُنوة، وبخلاف ما كانت ترغب فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية معًا؛ وذلك من خلال مطالبته بالحقوق كاملةً، مستبقًا
[١١] ما أمَّلت فيه بلدان الشمال أو رغبت. فانبثقت قوَّته السياسية / وعجزه التامّ، في آنٍ معًا؛ من إيمانه بغايتَين مزدوجتَين وتفاؤله بشأنهما؛ أعني تقرير المصير والتنمية الوطنية.

رابعًا: كانت حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فترةً سادها ركودٌ اقتصادي عالمي، ومقاومةٌ من الولايات المتحدة لتراجعها الوشيك، وخَيبة أمل اعترت العالم الثالث وإستراتيجيتَه الخاصة.

وفيما يلي تفصيل هذه المقولات بعد إجمالها:

أولًا: نشأت المزية الاقتصادية الساحقة للولايات المتحدة في عام ١٩٤٥، في الإنتاج والإنتاجية، عن عوامل ثلاثة متواشجة: التركيز المستمر للنشاط الوطني في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٦٥، على تحسين قدرتها على الإنتاج والابتكار التكنولوجي؛ تحرُّرها من جانب مهمٍّ من النفقات العسكرية، على الأقل حتى عام ١٩٤١، والتعبئة الفعَّالة في زمن الحرب من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٥، وعدم تدمير بنيتها التحتية؛ أعني ذلك الدمار الهائل للبنية التحتية والأرواح البشرية الذي لحِق بجميع أنحاء أوراسيا[أ] في الفترة الممتدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥.

وقد تمكَّنت الولايات المتحدة من مأسسة هذه المَزية سريعًا؛ أي خلق هيمنة مكَّنتها

(أ) قارَّتا أوروبا وآسيا. (المترجم)

من السيطرة، أو الهيمنة على جميع القرارات المهمَّة في الساحتَين: السياسية والاقتصادية العالميتَين نحو خمسة وعشرين عامًا؛ فكانت هيمنتُها أيديولوجية؛ بل وثقافية أيضًا.

كانت الركيزتان الرئيستان اللتان عُزِّزت هذه الهيمنة على أساسٍ منهما؛ هما: تشكيل نظام للتحالفات مع دول العالم الصناعية البارزة من جهة، ودولة رفاه قائمة على التكامل الوطني في الداخل، من جهة أخرى. وعلى صعيد كل ركيزة من هاتين الركيزتين، كانت الترتيبات المتَّبعة ذات طبيعة اقتصادية وأيديولوجية، وشكلية من الناحية السياسية.

كانت الجزرة الاقتصادية الممنوحة لأوروبا الغربية واليابان هي إعادة بناء اقتصاداتها، وقد رافق هذا ارتفاع كبير في الدخل الحقيقي (Real income) للطبقات الوسطى والطبقات العاملة الماهرة في الولايات المتحدة. وكان هذا مما ضمن لها رضاءً داخليًّا، وسوقًا واسعة للمؤسسات الإنتاجية في الوقت نفسه.

وكانت الحُزمة الأيديولوجية هي الالتزام الكامل، ولأول مرة، بالوفاء بوعود الليبرالية السياسية التي يمتدُّ عمرها قرنين من الزمن؛ أعني الاقتراع العام والنظام البرلماني الفعَّال. وقد تمَّ ذلك في إطار الصراع مع «الشمولية» (Totalitarianism) / الشيوعية؛ مما [١٢] عنى إقصاء الشيوعيين عن الحقوق السياسية بطبيعة الحال.

كان الوعد السياسي الظاهري هو مشاركة أوروبا الغربية واليابان بوصفها دولًا، والطبقات العاملة بوصفها طبقات، في صنع القرار الجماعي. بينما يشير واقع الحال، على مدار خمسة وعشرين عامًا، إلى أن جميع القرارات السياسية الرئيسة في النِّظام-العالَم اتَّخذتها نخبةٌ صغيرةٌ في الولايات المتحدة؛ ثم سُمِّي ذلك قيادةً وزعامةً أمريكيةً؛ فكانت أوروبا الغربية واليابان دولًا زَبونة، وحركات الطبقة العاملة في جانب كبير منها، حركات زَبونة.

ثانيًا: كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في ظاهرها، مختلفة عنها في حقيقتها. ففي الظاهر، كانا عدوَّين أيديولوجيين عالقين في حرب باردة؛ ليس فقط منذ عام ١٩٤٥؛ بل منذ عام ١٩١٧؛ فقد رمَز كلٌّ منهما لتصورات مختلفة للصالح

Scanned with CamScanner

الاجتماعي، تستند إلى قراءات شديدة التباين للواقع التاريخي. وقد تباينت هياكل البلدين تباينًا شديدًا، بل واختلفت اختلافًا جذريًا من بعض الجوانب. فضلًا عن ذلك؛ أعلن كلاهما -إعلانًا مدوّيًا- عن مدى عمق هذا الانقسام الأيديولوجي، ودعَوا جميع الأمم والجماعات إلى الاختيار بين هذا الجانب أو ذاك. ولعلنا نذكر هنا إعلان جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)[أ] الشهير، بأن «الحياد غير أخلاقي». وقد أدلى القادة السوفييت بتصريحات مماثلة.

ومع ذلك، كان الواقع مختلفًا تمام الاختلاف؛ فقد رُسم في أوروبا خطٌّ يُحيل إلى حيث التقتِ القوات السوفييتية والأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حدٍّ ما. تقع إلى الشرق منه منطقة مخصَّصة للهيمنة السياسية السوفييتية، وكانت الترتيبات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معلومةً على نطاق واسع وبسيطة للغاية؛ بحيث يمكن للسوفييت أن يتصرفوا كما يحلو لهم في منطقتهم؛ أي في أوروبا الشرقية (تصرفات من قبيل إنشاء أنظمة تابعة لهم). وكان ثمَّة قاعدتان للعمل؛ أولاهما: أن المنطقتين ستشهدان سلامًا مطلقًا بين الدول في أوروبا، وستمتنع كلُّ منطقة عن أية محاولة لتغيير الحكومات في المنطقة الأخرى أو تقويضها. ثانيًا، لن يتطلَّع الاتحاد السوفييتي إلى مساعدة الولايات المتحدة في إعادة إعماره الاقتصادي، ولن يحصل عليها. وكان له أن يحصل على ما يريد من أوروبا الشرقية، فيما ركَّزت الحكومة الأمريكية مواردها المالية (الواسعة والمحدودة في آنٍ معًا) على مساعدة أوروبا الغربية واليابان. وقد نجح هذا الترتيب نجاحًا رائعًا كما نعلم؛ حيث ساد السلام أوروبا؛ فلم
[١٣] يقع أيُّ تهديد بحدوث تمرد / شيوعي في أوروبا الغربية (اللهمَّ إلَّا اليونان، ولقد ضعضع السوفييت أركان الشيوعيين اليونان ثم تخلَّوا عنهم). ولم تقدِّم الولايات المتحدة -مطلقًا- أي دعم للجهود المتعدِّدة التي بذلتها دول أوروبا الشرقية للتخفيف من السطوة السوفييتية أو إنهائها (في أعوام ١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٦٨، وبين عامي

(أ) وزير الخارجية الأمريكي (١٩٥٣-١٩٥٩). (المترجم)

Scanned with CamScanner

١٩٨٠-١٩٨١)[أ]. وخُصِّصت خُطَّة مارشال لأوروبا الغربية حصرًا، فيما خاطَ السوفييت شرنقةً تسمَّى الكوميكون (Comecon).

- يجوز لنا عدُّ الاتحاد السوفييتي قوة شِبه إمبريالية تابعة للولايات المتحدة؛ لأنه عَمل على ضمان النظام والاستقرار داخل منطقته بشروط عزَّزت -في واقع الأمر- من قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على هيمنتها في جميع أنحاء العالم. لقد كانت ضراوة الصراع الأيديولوجي نفسها -التي لم تكن شديدة البأس في الأخير- إضافة عظيمة للرصيد السياسي للولايات المتحدة؛ (كما كانت كذلك لزعامة الاتحاد السوفييتي من دون شك)؛ إذ نرى كيف كان هذا الأخير درعًا أيديولوجيًا للولايات المتحدة في العالم الثالث أيضًا.

ثالثًا: لم يُسأل العالم الثالث قطُّ؛ سواءً في عام ١٩٤٥ أو بعد ذلك، عمَّا إذا كان يرغب في -أو يحبِّذ- النظام العالمي (World order) الذي أنشأته الولايات المتحدة بتواطؤ الاتحاد السوفييتي. ولم يُمنَح العالم الثالث -بالقطع- الموقع الذي يرغب فيه داخل ذلك النظام؛ إذ مُنح في عام ١٩٤٥، موقعًا متناهي الضآلة على الساحة السياسية، وأقل منه على الساحة الاقتصادية. ثم تحسَّنت العُروض المقدَّمة إليه مع مرور السنوات إلى حدٍّ ما؛ لكن على مضَض دومًا، وبسببٍ من نضاله؛ أي العالم الثالث، ومِراسه العنيد فحسب.

- ففي عام ١٩٤٥، لم يؤخَذ العالم الثالث على محمَل الجدِّ بوصفه فاعلًا سياسيًّا على الساحة العالمية -لا من قِبل الولايات المتحدة، ولا الاتحاد السوفييتي، ولا القوى الاستعمارية القديمة في أوروبا الغربية؛ فاصطُنع التفاجؤ من شكاواه، ونُصح بالتحلِّي بالصبر؛ استنادًا إلى صيغة عالمية من فرضية [اقتصاد] «التنقيط» (The Trickle Down)[ب].

(أ) الإيماءة إلى انتفاضات ١٩٥٣ في ألمانيا الشرقية؛ مناهضةً للستالينية عقب وفاة ستالين بأشهر قليلة، و١٩٥٦ في المجر التي قمعتها قوات الاتحاد السوفييتي قمعًا وحشيًا، و١٩٦٨ فيما سُمِّي ربيع براغ في جمهورية تشيكوسلوفاكيا، الذي أدى إلى اجتياح تشيكوسلوفاكيا عسكريًا، وأخيرًا الاضطرابات العمَّالية التي شهدتها بولندا بين عامي ١٩٨٠-١٩٨١. (المترجم)

(ب) تذهب فرضية اقتصاد التنقيط إلى أن خفض الضرائب على الأعمال والاستثمارات سيتيح فائضًا لدى الأغنياء يستثمرونه في مشروعات جديدة، تخلق فُرص عمل أخرى؛ ومن ثمَّ تخفِض البطالة، ويصل =

فقد كان لدى الولايات المتحدة، في الحقيقة، برنامج يخصُّ العالم الثالث؛ أعلن عنه وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) عام ١٩١٧، وأطلق عليه اسم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ فكان يحقُّ لكل شعب، مهما طال الزمن، الحصولُ على حقوقه السياسية الجماعية في السيادة في نهاية المطاف؛ على غرار حصول كل مواطن على حقوقه السياسية الفردية في الاقتراع. وستتيح هذه الحقوق السياسية -حينئذٍ- الفرصة للتمكين الذاتي، وهو ما اكتسب اسم التنمية الوطنية بعد عام ١٩٤٥.

[١٤] / وزُعم أن التناقض واقعٌ لا بدَّ بين اللينينية؛ بوصفها أيديولوجيا، وبين الويلسونية. لكن اللينينية لم تكن في حقيقتها غير تجسيد رمزي للويلسونية؛ وذلك من نواحٍ عدَّة؛ فقد صبَّ لينين برنامج ويلسون للعالم الثالث في القوالب اللفظية الماركسية؛ ليكتسب في الأخير مظهرًا مناهِضًا للإمبريالية، وداعيًا لتأسيس الاشتراكية. وقد أبان ذلك، بغير لبس، عن أن الخلافات الحقيقية تتعلَّق بالجهة التي قُدِّر لها أن تهيمن على العمليات السياسية في محيط النظام-العالَم، لكن برنامجهما الفعلي؛ كلٌّ على حدة، كان متطابقًا من حيث الشكل؛ إذ في بادئ الأمر، يحدث تحوُّل سياسي من شأنه أن يُنشئ السيادة (في المستعمَرات، ولأول مرة فعليًّا في دول العالم الثالث المستقلة)، ثم يحصل تغيير اقتصادي تتشكَّل بمقتضاه بيروقراطية كفء في الدولة، وتتطور العمليات الإنتاجية «التصنيع»، وتتأسَّس البنية التحتية الاجتماعية؛ (لا سيَّما في مجالي التعليم والصحة). ثم تكون النتيجة التي تعهَّد أنصار الويلسونية واللينينية معًا بتحقيقها هي «اللَّحاق بالرَّكب»، ورتق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة.

ابتاعت دول العالم الثالث لنفسها هذه الحُزمة من لدن أنصار الويلسونية-اللينينية. لكنها، أي دول العالم الثالث، كانت نافذة الصبر بطبيعة الحال. ولأن الحُزمة المذكورة

= بذلك نتاجها في صورة مداخيل تصل إلى الفقراء في المجتمع. إن الفكرة الرئيسة هنا تكمن في الانتشار الذي يحدث في الفائض المالي الناتج عن خفض الضرائب على الأغنياء؛ وهو ما يصعب تحققه؛ إذ غالبًا ما يستخدم أصحاب المشروعات هذا الفائض لزيادة أرباحهم والاستيلاء على مشروعات أصغر، وربما التخلص من الأيدي العاملة الزائدة. وسحب هذه النظرية إلى مستوى العَلاقات الدولية، وموقع العالم الثالث فيها واضح بالطبع في مثال ڤالرشتاين. (المترجم)

اشتملت على خطوتين؛ فقد صحَّ عقلًا أن يشرعوا في الخطوة الأولى، وهي النضال ضد الاستعمار في المستعمَرات، ونظيره الثورات السياسية فيما كان يسمَّى، بحقٍّ، شبه مستعمَرات. وبعد عام ١٩٤٥، فرض العالم الثالث وتيرتَه الخاصة في كلِّ مكان؛ فتقدَّم الشيوعيون الصينيون نحو شنغهاي، وأبَت شعوب الهند الصينية وإندونيسيا الترحيب مجدَّدًا بأسيادهم الاستعماريين[أ]، وطالبت شبه القارة الهندية بالاستقلال الفوري، وأسقط المصريون النظام الملَكي، وأمَّموا قناة السويس، وأنكر الجزائريون كَونهم جزءًا من فرنسا. وانطلق التحرر الإفريقي؛ بدءًا من الخمسينيات، «مكتسحًا القارة». وامتدت مسيرة الثورة السياسية، إلى أمريكا اللاتينية، بفضل انتصار حركة ٢٦ يوليو/ تموز في كوبا عام ١٩٥٨. وبالطبع، كان لانعقاد مؤتمر باندونغ (Bandung) في عام ١٩٥٥ أثره.

إن العنصر الأساسي الذي تجب ملاحظته في هذه الاندفاعة السياسية برمَّتها هو أنها كانت، في بادئ أمرها، نابعةً من الداخل وموجَّهةً نحو الشمال. وأن القوى الاستعمارية ناهضت هذه الوتيرة التي جرت بها الأحداث بشراسة، وبذلت كلَّ ما في وُسعها / لإيقافها [١٥] أو إبطائها. وقد تباينت تكتيكات تلك القُوى الاستعمارية بطبيعة الحال؛ فكان البريطانيون أكثرهم مرونة، فيما انسحب البرتغاليون إلى ذيل القائمة. ومالت الولايات المتحدة، برغم نظريتها الويلسونية المناهِضة للاستعمار، إلى دعم هذا التَّثاقل الأوروبي قدر استطاعتها، لكنها دعت في الأخير إلى إنهاء الاستعمار لصالح القادة «المعتدلين»، وبوتيرة معتدلة. ولم يكن موقف الاتحاد السوفييتي مختلفًا إلى حدٍّ كبير؛ إذ كانت اللينينية، كما هو معلوم، شكلًا من أشكال مناهَضة الاستعمار أشدَّ عنفًا وشراسةً من الويلسونية. وبطبيعة الحال، قدَّم السوفييت الدعم المادي والسياسي للعديد من الحركات المناهضة للإمبريالية، لكنهم سعَوا أيضًا إلى تقييد ما عُدَّ منها مهمًّا ومؤثرًا وكبح جماحه؛ من ذلك دورهم في اليونان، وموقفهم من ماو تسي-تونغ (Mao Tse - tung)، كما بات معروفًا. ولا يخفى على كلِّ متابع للنضالات المحلية في جميع أنحاء العالم عن كثب، أن الاتحاد السوفييتي لم يكن

(أ) الإيماءة إلى نضالات شعوب الهند الصينية وإندونيسيا ضد مستعمريهم الفرنسيين والهولنديين والإنكليز فيما بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

يُسارع في تقديم الدعم، وأن الحصول على دعمه لم يكن يحدث إلّا بشقّ الأنفس، وفي كثير من الأحيان أبى الاتحاد السوفييتي، مطلقًا، توسيعَ نطاق دعمه.

بالطبع، لا يزال بإمكاننا القول، كما نعلم، بانتصار العالم الثالث في المعركة السياسية الأساسية. فبحلول أُخريات الستينيات من القرن الماضي، كان إنهاء الاستعمار (أو ما يعادله في الدول المستقلة سابقًا)، قد تحقَّق في كلّ مكان تقريبًا. وبدا لحظتها أن أوان القيام بالخطوة الثانية، وهي التنمية الوطنية، قد آن. لكن واقع الأمر أنه في الوقت الذي آن فيه أوانها ذاك، كان النظام- العالَم قد ولَج مرحلة «كوندراتييف ب» (Kondratieff B)[أ]؛ لذلك لم تتحقَّق تلك الخطوة الثانية أبدًا في معظم أرجاء العالم.

رابعًا: بحلول عام ١٩٧٠، كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى أوج قوتها وذروتها. وقد أدى انخفاض احتياطاتها من الذهب إلى إرغامها على التخلّي عن ثبات قاعدة تكافؤ الدولار-الذهب. في ذلك الوقت، كان النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان قد تحسَّن، وبلغ مبلغ التكافؤ مع الولايات المتحدة؛ حتى كاد أن يُجاوز مستويات الإنتاجية السائدة فيها؛ وقد حصل ذلك في اللحظة نفسها التي بدأت فيها مرحلة كوندراتييف (ب). بعبارة أخرى؛ كان التوسع العالمي في الإنتاج في حدّ ذاته هو مصدر الانكماش. وقد أظهر مثال ڤييتنام أنه يتعيَّن على الولايات المتحدة الوفاءُ بمبدئها الويلسوني الخاص، حتى لو لم تكن على وفاق مع الفصيل المُطالب به. ليس هذا فحسب؛ بل أظهر كذلك أن إضعاف شرعية حكومتها في الداخل سيكون من جُملة ما يقتضيه عدم القيام بذلك. ثم كان أن قوَّضت عالميةُ ثورة عام ١٩٦٨ الإجماعَ الأيديولوجي الذي بنَته الولايات المتحدة برمَّته؛ بما في ذلك ورقة الاحتياطات المالية التي لعبت بها، ودور الدّرع الذي اضطلع الاتحاد السوفييتي به.

(أ) تُعرف أيضًا بـ «دورة كوندراتييف» أو «موجة كوندراتييف»، وتُنسب إلى عالم الاقتصاد الروسي نيكولاي كوندراتييف (Nikolai Kondratiev) (١٨٩٢-١٩٣٨)، صاحب كتاب **الدورات الاقتصادية الرئيسة** (١٩٢٦). وفي هذا الكتاب قسَّم الدورة الاقتصادية طويلة الأجل إلى مرحلتين أساسيتين تستغرق كل منهما من خمسة وعشرين إلى ثلاثين عامًا: مرحلة التوسع (أ - A) التي ينمو فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي ويزدهر، ومرحلة الركود (ب - B) التي يتراجع فيها بفعل التضخم والكساد. (المترجم).

Scanned with CamScanner

/ كان العقدان التاليان، بالنسبة للولايات المتحدة، خليطًا من السياسات الترقيعية، [١٦] وحالف النجاح مسعى كلّ سياسة من هذه السياسات فيما عملت عليه من إبطاء مسار الاهتراء، لكن إطارها بأكمله بدا في الأخير هشًّا ومهترئًا؛ فقد ذهب نيكسون (Nixon) إلى الصين في حركة لافتة؛ بحيث جذب الصينيين مرة أخرى إلى داخل ترتيبات النظام العالمي. وخفض من خسائر الولايات المتحدة من خلال القَبول بالهزيمة في ڤيتنام. وفي حركة لافتة أخرى؛ أسهمت الولايات المتحدة (وربما تآمرت) في ارتفاع أسعار نفط منظمة أوبك (OPEC)؛ فقد ساعدت مبادرة أوبك؛ بوصفها دليلًا على إرادة النضال لدى العالم الثالث، على تحويل فائض العالم المتاح (وبالتأكيد أي فائض متأتٍ من العالم الثالث) إلى بنوك غربية (يقع أكثرها في الولايات المتحدة) عبر الدول المنتجة للنفط (والذي خُصم من ريعها دون شكٍّ). ثم أُرسلت الأموال مباشرة إلى العالم الثالث (ودول الكتلة السوڤييتية) في صورة قروض حكومية؛ ممَّا مكَّنها من موازنة ميزانيَّاتها العامة مؤقتًا، ومواصلة استيراد المنتجات الصناعية الغربية. وهي الفاتورة نفسها التي استحقَّ سدادُها بحلول سنوات الثمانينيات.

وسعَت الولايات المتحدة، خلال سبعينيات القرن الماضي، إلى الحفاظ على الهدوء؛ فعرضت على الأوروبيين الغربيين وعلى اليابانيين علاقات تعاون ثلاثي (Trilateralism)؛ تضمَّنت وعدًا بمزيد من التشاور في صنع السياسة العالمية. وعرضت على الاتحاد السوڤييتي سياسة التعايش؛ أي خفض وتيرة التوترات الأيديولوجية؛ وهو ما رطَّب جراحات البيروقراطية البريجنيفية[أ] في أعقاب الموجة الصادمة التي حدثت في عام ١٩٦٨. كما خفَّفت أيضًا من توترات الحرب الباردة لدى جمهور الولايات المتحدة، من خلال أشكالٍ من النزعة الاستهلاكية الثقافية التي تضمَّنت المزيد من الأخلاقيات الليبرالية والتمييز الإيجابي (Affirmative action)[ب]. أما بالنسبة للعالم

(أ) نسبةً إلى ليونيد بريجنيف؛ الأمين العام للحزب الشيوعي السوڤييتي (١٩٦٤ - ١٩٨٢). (المترجم)

(ب) يشير التمييز الإيجابي؛ لا سيَّما في حالة الولايات المتحدة، إلى الآلية المستخدمة للتعامل مع الأقليات؛ حيث تقوم على سياسات تستهدف أخذ عوامل التفرقة؛ مثل الجنس أو اللون أو الدين أو الإثنية في الاعتبار عند التوظيف أو التعليم أو في مجال الأعمال؛ بحيث يُعتمد مبدأ الأفضلية، في محاولة لرفع =

الثالث؛ فقد قدّمت له ما يسمى متلازمة ما بعد ڤيتنام (Post - Vietnam syndrome)، التي تضمنت عددًا من الإشارات العملية الملموسة؛ مثل: التقرير الذي قدّمته «لجنة الكنيسة» (Church Committee)[أ] عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، و«تعديل كلارك» (Clark Amendment) بشأن أنغولا[ب]، وإيقاف الدعم الأمريكي لنظامي سوموزا (Somoza) في نيكاراغوا والشاه في إيران.

أعتقد أننا يجب أن نُعدَّ إدارات نيكسون وفورد (Ford) وكارتر (Carter) أنصارًا للسياسة نفسها؛ يمكن أن نسمّيها سياسة «الموقف الأدنى» (Low Posture)؛ وهي التي عرّفها الرئيس كارتر في خطابه الشهير أمام جمهور الأمريكيين على أنها تعني القبول بوجود قيود على القوة الأمريكية. ويبدو أن هذه السياسات أتت أُكلها إلى حين عمد العالم الثالث، مرة أخرى، إلى إعاقتها. فقد تعثر «الموقف الأدنى» إزاء الصخرة غير المتوقعة المتمثّلة في آية الله الخميني؛ إذ لم يكن الخميني لينخدع بهذه السياسة؛ فمع «الموقف الأدنى» أو بدونه، لم تزل الولايات المتحدة الشيطان الأكبر (والاتحاد السوفييتي هو الشيطان الثاني).

= الغُبن عنهم جراء التمييز الذي لحق بهم في السابق. انتُهجت هذه السياسات بشكل خاص في الستينيات في أعقاب حركة الحقوق المدنية التي طالبت بإنهاء كل أشكال التمييز ضد المجموعات؛ وعلى رأسها السود، وليس انتهاءً بالنساء والأقليات والإثنيات، وحتى المهاجرين. (المترجم)

(أ) هي لجنة برلمانية في مجلس الشيوخ الأمريكي؛ تشكّلت في عام ١٩٧٥ بغرض التحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وبقية الوكالات الأمنية الأخرى؛ مثل وكالة الأمن القومي (NSA)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). وقد شكّل تقرير هذه اللجنة أساسًا لإنشاء لجنة الاستخبارات الدائمة في مجلس الشيوخ الأمريكي. واليوم، لا تزال تقارير هذه اللجنة معتمَدة في كثير من التحقيقات الخاصة بحقوق الإنسان، وتاريخ ممارسة التعذيب في هذه الأجهزة. (المترجم)

(ب) شكّل تعديل كلارك مراجعةً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة الأمريكي لعام ١٩٧٦، الذي فرض حظرًا على تقديم الحكومة الأمريكية مساعدات للفصائل الخاصة المنخرطة في عمليات عسكرية أو شبه عسكرية في أنغولا. وقد سُمي باسم صاحبه السيناتور ديك كلارك (Dick Clark) (١٩٢٨ –). جاء هذا التعديل في خضم التنافس الأمريكي السوفييتي في إفريقيا وذراعيهما في المنطقة آنذاك، جنوب إفريقيا وكوبا؛ وذلك في إطار ما سُمي بـ «حروب الوكالة» وعُرف بـ «الحرب الأهلية الأنغولية» التي امتدت حتى عام ٢٠٠٢. (المترجم)

Scanned with CamScanner

/ كانت إستراتيجية الخميني غايةً في البساطة؛ فقد أبى القبول بقواعد اللعبة؛ سواء [١٧] تلك التي وضعتها الولايات المتحدة للنّظام-العالَم ما بعد عام ١٩٤٥، أو قواعد النظام بين الدول (Interstate System) السارية منذ خمسة قرون. وكانت النتيجة النهائية بسيطة بالقدر نفسه؛ إذ أُهينت الولايات المتحدة إهانةً عميقةً؛ فسقط كارتر، وتولّى ريغان الحكم على أرضية استندت إلى رفض مقولة «الموقف الأدنى» بكل طريقة ممكنة؛ فكانت إستراتيجيته (وبوش [الأب] من بعدِه) هي الاستعاضة عن سياسة «الموقف الأدنى» بسياسة «الفحولة الزائفة» (Fake Machismo)؛ حيث اعتمد الخشونة سياسةً مع الحلفاء، ومع الاتحاد السوفييتي، وفي الداخل، ومع العالم الثالث بطبيعة الحال.

من الناحية الاقتصادية، كان على العالم أن يواجه عاقبة السياسات الترقيعية المتّبعة في سبعينيات القرن العشرين؛ ألا وهي أزمات الديون، التي ظهرت لأول مرة في بولندا عام ١٩٨٠، وعرفها المكسيك رسميًّا عام ١٩٨٢. وكانت النتيجة دوامةً اقتصاديةً ابتلعت دول العالم الثالث ودول الكتلة السوفييتية جميعًا؛ اللهمَّ إلّا نمور شرق آسيا التي تمكنت من احتكار الصناعات التي تنتقل من المركز إلى أشباه الأطراف جرّاء انخفاض معدّل ربحيّتها. وبعد أن استنفدت المهمّة التي أنجزتها أوبك لإنعاش الاقتصاد-العالم المترنّح، جميع إمكاناتها، اتجه ريغان صوب الكينزية العسكرية (Military Keynesianism)[أ] الأمريكية، والاقتراض بكثافة من حلفائها السابقين الذين استحالوا اليوم منافسيها الاقتصاديين، وهم اليابان وأوروبا الغربية. وبات واضحًا، بحلول منتصف العقد، أن هذه الفاتورة سيحلُّ موعد سدادها قريبًا؛ كما سيحلُّ كذلك موعد سداد قروض العالم الثالث خلال سنيّ السبعينيات.

هل بقيت رُقع أخرى؟ كان السيد غورباتشوف (Gorbachev) أول مَن قرر أنه لم يتبقَّ منها شيء. لقد كان الاتحاد السوفييتي، في المقام الأول، قوة عظمى بسبب ترتيباته الخاصة مع الولايات المتحدة في ظل ما سُمّي الحرب الباردة. وطالما لم تعُد الولايات

(أ) يُقصد بالكينزية العسكرية: السياسات الحكومية القائمة على رفع الإنفاق العسكري من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. (المترجم)

Scanned with CamScanner

المتحدة قادرةً على لعب دور القوة المهيمنة؛ فلن يتبقَّى للحرب الباردة وظيفةٌ تؤدّيها، وسيواجه الاتحاد السوفييتي خطر التعامل معه على أنه دولة شبه طرفية أخرى في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي. لذلك سعى غورباتشوف إلى استنقاذ إمكانية أن تظل روسيا / الاتحاد السوفييتي قوة عالمية (أو على الأقل دولة قوية في شِبه الأطراف) من خلال برنامج ثلاثي الأبعاد؛ استند إلى تصفية أحادية الجانب للحرب الباردة (وكانت خطوة ناجحة للغاية)؛ والتخلُّص من إمبراطورية الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية التي أضحت آنذاك عبئًا مضنيًا ولا نفع يُرجى منها، (وكانت خطوة ناجحة للغاية كذلك)؛ وإعادة هيكلة الدولة السوفييتية؛ لتتمكن من العمل بفعالية في عصر ما بعد الهيمنة (وهي مهمَّة لم تُكلَّل بالنجاح).

[١٨] / صُدمت الولايات المتحدة في بادئ الأمر جرَّاء هذه المناورة، ثم قررت أن تحاول التمويه على هذا التفكيك الإرادي الواعي للنظام العالمي الأمريكي من خلال ادعاء النصر. ولربما كان لهذا الغرور الدعائي الأخير أن يثبت تراجعَها لخمس سنوات قادمة بعد، لو لم يتدخل العالم الثالث مرة أخرى؛ وهذه المرة في شخص صدَّام حسين. لقد أبصر صدَّام حسين ضعف الولايات المتحدة؛ كما تجلَّى -خاصة- في انهيار الأنظمة الشيوعية في الكتلة السوفييتية، وعجزها عن فرض التسوية الإقليمية على إسرائيل، (وفي الهند الصينية، وفي جنوب إفريقيا، وأمريكا الوسطى، والشرق الأوسط)، والتي كانت جزءًا من تصفية الحرب الباردة؛ فقرَّر أنها كانت لحظةَ الجرأة؛ فغزا الكويت، وربما استعد للمضيِّ قُدُمًا باتجاه الجنوب.

أعتقد أن أربع متغيرات تدخلت في حسابات الرجل؛ أحدها كان أزمة الديون العالمية. لقد أدرك صدَّام حسين أنه لن يكون هناك تخفيف جادٌّ لأزمة الديون في العالم الثالث؛ فكان لديه، على الأقل، ذاك الحل الذي في متناول اليد؛ وهو الاستيلاء على الريع الكويتي. أما المتغير الثاني فكان إنهاء إسرائيل لمحادثات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فلو أنها استمرت، لأضرَّ الغزو بالقضية الفلسطينية التي لم تزل معدودةَ القضيةَ المحورية التي تحرك المشاعر الشعبية العربية. أما وقد أُنهيت المحادثات؛ فقد أضحى بإمكان صدَّام أن يظهر على أنه الأمل الأخير للفلسطينيين،

Scanned with CamScanner

فيتمكن -حينها- من تجييش المشاعر العربية الشعبية لصالحه؛ وهو ما عَمل على إشاعته، لكن أهمية هذين المتغيرين ظلت محدودة في نهاية المطاف.

وكان انهيار الأنظمة الشيوعية أهمَّ بما لا يقاس؛ إذ كان له معنى مزدوج من منظور العالم الثالث؛ **أولًا**: أدرك صدَّام حسين أنه لن يحظى بدعم الاتحاد السوفييتي؛ وهو ما سيحرره من القيود التلقائية التي تفرضها التسوية المشتركة بينه وبين الولايات المتحدة، لجميع النزاعات التي تهدد بالتصعيد النووي. **وثانيًا**: جسَّد انهيار الأنظمة الشيوعية الانهيارَ النهائي لأيديولوجية التنمية الوطنية؛ لأنه إذا لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق تلك التنمية الوطنية، رغم وجود النموذج اللينيني الكامل بين يديه؛ فمن المؤكد أن لحاق العراق، أو أيّة دولة أخرى في العالم الثالث، بالركب؛ اعتمادًا على برنامج يقوم على المساعدة الذاتية بصورة جماعية مثلما يعرضها النِّظام-العالَم الحالي؛ أمر غير محتمَل. لقد فقد أنصار الويلسونية أخيرًا الدرع اللينيني الذي كان يحوّل نفاذ الصبر في العالم الثالث إلى إستراتيجية هي، من منظور القوى المهيمنة في النِّظام-العالَم، الإستراتيجية الأقل تهديدًا / للنظام من كلّ ما قد يُقدم عليه العالم الثالث. [١٩]

ولأن صدَّام حسين لم يُعر البدائل الأخرى اهتمامًا، ولثقته في ضعف الولايات المتحدة؛ فقد اعتمد على المتغيِّر الرابع؛ فإذا ما غزا الكويت، لكان لديه فرصة خمسين بالمئة لتحقيق النصر، في حين ستملك الولايات المتحدة فرصة مئة في المئة للهزيمة؛ إذ ستلفي نفسها من دون خيارات فعلية؛ لأنها إذا ما تركته لخياره، فستؤول إلى مجرد نمر من ورق. وإذا ما قاومت؛ فستكون التداعيات السياسية للمقتلة سلبيةً على الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط، وفي أوروبا، وفي الداخل، وفي كل مكان في نهاية المطاف.

(٢)

إلى أين نتجه الآن؟ بما أنني أؤمن بأن النِّظام-العالَم ينتقل نحو استقطاب أكبر بين الشمال والجنوب أكثر من أي وقت مضى؛ فسأقدِّم أولًا ما أعتقد أنه سيكون بمنزلة إعادة هيكلة للشمال، وتبعات ذلك على الجنوب، ثم تقديم ما أعتقد أنه سيكون

Scanned with CamScanner

الخيارات السياسية للجنوب. وأخيرًا، ضرورة وضع ذلك كله في سياق مستقبل الاقتصاد-العالَم ذاته.

نحن الآن في عجيزة المرحلة الثانية في كوندراتييف (ب) التي بدأت منذ سنوات (١٩٦٧-١٩٧٣). ونحن ندلف إلى المرحلة النهائية، وربما الأكثر انحدارًا، وهي تشبه مرحلة الانحدار الممتدَّة بين سنوات (١٨٩٣-١٨٩٦)، داخل مرحلة كوندراتييف (ب) الأولى التي جرت بين أعوام ١٨٧٣ و١٨٩٦؛ حيث سيختلف تأثير ذلك على أجزاء متنوعة من الشمال، لكنه سيكون لافتًا للغاية بالنسبة لمعظم أجزاء الجنوب. ومع ذلك؛ فإن الاقتصاد-العالم، وبمجرد تعرضه لهزَّة كبرى وكاملة، سيخرج منها، ليدخل مرحلة كوندراتييف (أ) أخرى كبيرة. وسيجري الاعتماد على دورة إنتاجية جديدة من الصناعات الرائدة (الرقائق الإلكترونية (Microships)، علم الوراثة الحيوية (Biogenetics) وغيرها)، كما جرى التنبؤ بذلك قبل فترة طويلة. وستكون اليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الروَّاد الثلاثة لمثل هذه النوعية من الإنتاج. وستدخل هذه الدول في منافسة حادَّة للاستحواذ على السوق العالمية، فيما يشبه الاحتكار، لصالح نُسَخهم التقنية الخاصة من هذه المنتجات، دون أن يتمكن أيٌّ منها من بلوغ ذلك.

هناك الكثير من الحديث في هذه الأيام عن حدوث انقسام ثلاثي في السوق العالمية. وأنا لا أعتقد صحّة ذلك؛ لأنه في مثل هذا النوع من المنافسة الحادة، تُفسح الأطراف الثلاثة المتنافسةُ المجالَ لحدوث انقسام ثنائي؛ ذلك أن الرهانات المرتفعة ستدفع أضعف المنافسين الثلاثة للسعي إلى التحالف مع أحد الاثنين الآخرين؛ تحسُّبًا لعوارض
[٢٠] الانكماش. اليوم، / وبعد عقد من الآن من دون شك؛ فإن أضعف الثلاثة، من حيث كفاءة الإنتاج والاستقرار المالي الوطني، سيكون الولايات المتحدة. وسيكون التحالف الطبيعي لها هو مع اليابان، والمفاضَلة ههنا واضحة؛ بسبب قوة اليابان اليوم في عمليات الإنتاج، وفي فائض رأس المال؛ فيما تتحدَّد قوة الولايات المتحدة في القدرات والإمكانات المتعلِّقة بمجالات البحث والتطوير، وقطاع الخدمات بشكل عام، والقوة العسكرية، والثروة المكدَّسة بهدف الاستهلاك. ويمكن لكوريا الموحَّدة الانضمام

Scanned with CamScanner

لمثل هذا الاتفاق بين اليابان والولايات المتحدة، وكذلك كندا، كما أنهما قد يقحمان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا في ترتيباتهما المشتركة، وربما تسعيان حثيثًا لإيجاد المكان المناسب للصين.

وقد توقعت أوروبا مثل هذا الاحتمال القادم قبل فترة طويلة؛ ولهذا السبب لم تنحرف الترتيبات المتخَذة عام ١٩٩٢ عن هذا المسار، ليس هذا فحسب؛ بل جرى تعزيزها بعد توحيد ألمانيا والنجاح في إبعاد مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher). وسيتعيَّن على أوروبا أن تصقل إستراتيجيتها التفصيلية؛ إما من خلال التوسيع التدريجي للمجموعة الاقتصادية، أو خيار الاتحاد الكونفيدرالي واسع النطاق. أما مفتاح ذلك فهو روسيا التي يجب أن يتم احتواؤها إن أرادت أوروبا مجابهة أي اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة بقوة. وستعمل أوروبا جاهدةً على مواجهة تفكُّك الاتحاد السوفييتي، وبما أن اليابان والصين والولايات المتحدة تخشى بدورها من المسار نفسه، لأسباب أخرى؛ فمن المحتمَل أن يصمد الاتحاد السوفييتي بطريقة أو بأخرى.

المرحلة الثانية: هي أن يطوِّر جانبا الشمال[أ] شبهَ الطرف التابع لكلٍّ منهما (الصين عند الأول وروسيا عند الثاني)؛ بحيث يمكن أن يصير منتِجًا مساعدًا، وسوقًا رئيسةً، ومصدرًا للعمالة المهاجرة. في الوقت الراهن؛ يسود الفزعُ المناطق الرئيسة من احتماليات تدفق الفائض [السكَّاني] الروسي والصيني. لكن في عام ٢٠٠٥، ومع ازدهار الاقتصادات، وتواصل التراجع السكاني، ستبدو العِمالة الوافدة (*Gastarbeitern*) خيارًا مرغوبًا فيه بشدة؛ شريطة أن يتم ذلك وفق عملية «منظمة».

فماذا سيكون مصير العالم الثالث السابق؟ لن تكون الحصيلة جيدةً في مُجملها. وسيكون هناك بطبيعة الحال العديد من الجيوب المرتبطة بأحد طرفي الشمال، لكن الحصَّة الإجمالية للجنوب في الإنتاج والثروة العالميين ستنخفض، وأعتقد أننا سنرى انعكاسًا فعليًّا على منحنيات المؤشِّر الاجتماعي؛ (لا سيَّما التعليم والصحة)؛ وهي المجموعة الوحيدة من المنحنَيات التي كان أداء الجنوب فيها جيدًا بشكل معقول خلال

(أ) يعني الولايات المتحدة وأوروبا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

[٢١] الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠؛ فضلًا عن ذلك، / سيكون الجنوب محرومًا من أداته السياسية الرئيسة خلال تلك الفترة [١٩٤٥-١٩٩٠]؛ أعني حركات التحرر الوطني. وسيكون المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا آخر حركة عظيمة وصلت إلى السُّلطة. لقد نجحت هذه الحركات جميعها في تحقيق هدف تاريخي واحد؛ أعني حقَّ تقرير المصير؛ لكنها أخفقت في تحقيق الهدف التاريخي الآخر؛ أي التنمية الوطنية. أما الفانتازيا الحالية المتمثِّلة في أن «السوق» سيمنحها ما لم يتمكن التصنيع الذي تُمسك الدولة بزمامه من تقديمه؛ فلن تصمد أمام الأزمة الحادَّة التي ستشهدها السنوات الخمس المقبلة. ويُنذر سقوط مازوفيسكي (Mazowiecki)[أ] بشيوع الشعور بالعجز في مختلف الأنظمة، وعلى نطاق واسع.

ما هي الخيارات المتاحة بعد ذلك؟ ليس ثمَّ خيارات كثيرة في الواقع، على أن أيًّا منها لا يتوافق مع رؤى الكون (Weltanschauung) التي حكمت العالم في عصر الويلسونية-اللينينية. قد نبدأ بخيار أول هو الكابوس الذي سيعاني منه الشمال؛ لأنه سيفتقر على وجه التحديد إلى حلٍّ لمواجهته؛ وهو الخيار الذي يجسِّده نموذج الخميني. وعادةً ما يُصاغ ذلك في التهديد الذي تعكسه الأصولية الإسلامية، وهو توجيه للسُّهم إلى غير موضعه؛ إذ لا يتعلَّق الأمر بظاهرة إسلامية تحديدًا، ولا بالأصولية؛ إذا ما عنى ذلك شيئًا من الردَّة إلى الممارسات الدينية العتيقة.

فالخيار الذي يمثِّله نموذج الخميني هو، في المقام الأول، تتويجٌ للغضب حيال فظاعات النِّظام-العالَم الحديث؛ وهذا الغضب مسلَّط على رقاب المستفيدين الرئيسين منه وعلى داعميه، الذين هم النواة الغربية للاقتصاد-العالَم الرأسمالي. إنه استنكارٌ للغرب؛ بما في ذلك، بل وخاصةً، قيم التنوير؛ بوصفها تجسيدًا للضلال. فإذا ما كانت

(أ) هو الصحفي وعضو حركة تضامن البولندية الذي صار رئيس وزراء بولندا «غير الشيوعي»، عام ١٩٨٩، في الحكومة الائتلافية التي شكَّلتها «حركة تضامن» مع الشيوعيين بعد سنوات من الحكم الشيوعي الذي امتد منذ نهاية الأربعينيات من القرن العشرين. وقد تراجعت شعبيته بعد حُزمة الإصلاحات الاقتصادية التي خاضها لوضع بولندا على طريق اقتصاد السوق وتحرير التجارة، والتي كانت لها عواقبها الاجتماعية. (المترجم)

هذه مجرد تكتيكات وأساليب للتعبئة الشعبية؛ أمكن التعامل معها. أما إذا كانت خيارًا حقيقيًا؛ فلا سبيل إذن للتواصل معها أو الحكم عليها.

كم من الوقت يمكن أن تستمر هذه الانفجارات؟ وأي مدًى ستبلغه؟ يصعُب البتُّ في ذلك؛ إذ يبدو أن إيران الخمينية تسير على طريق التهدئة، وإعادة الاندماج في المدار الثقافي للنّظام-العالَم؛ فإذا حدث أن اندلعت غدًا حركات أخرى في بلدان أخرى في دول الجنوب، متزامنة في معظمها، ضمن نظام-عالَم أقل استقرارًا؛ ألن يمكنها الاستمرار لفترة أطول والمضي بعيدًا في نتائجها؟ ألن تستطيع المضي قدمًا في تفكيك النّظام-العالَم الحالي؛ وهي نفسها نتاجٌ لسيروراته؟

/ الخيار الثاني يجسّده نموذج صدّام حسين. وهنا -مرة أخرى- ينبغي أن يكون [٢٢] واضحًا أنَّ الأمر ليس رفضًا تامًّا لحدود النّظام-العالَم الحديث؛ فقد كان البعث حركة تحرر وطني نماذجية وعلمانية إلى أقصى حدٍّ. أعتقد أن خيار صدّام حسين ليس سوى نموذج آخر لخيار بسمارك (Bismarck)؛ بمعنى أنه ما دامت التفاوتات الاقتصادية نتاجًا لـ علاقات القوى (*Rapports de forces*) السياسية؛ فإن إحداث التحول الاقتصادي يتطلَّب القوة العسكرية. إنَّ المواجهة بين العراق والولايات المتحدة هي أول حرب بين الشمال والجنوب؛ فحروب التحرير الوطني (مثل ڤيتنام) كان لها هدف محدَّد وواضح تمام الوضوح؛ أعني تقرير المصير. ولقد بدأت جميعًا، إذا ما نظرنا إليها من منظور الجنوب، على يد الشمال، وستنتهي ما إن يترك الشمالُ الجنوبَ وشأنه. أما في أزمة الخليج الفارسي؛ فقد بدأت الحرب فيها على يد الجنوب، وهي لا تستهدف إقرار حقّ تقرير المصير؛ بل إحداث تغيير في علاقات القوى، وهذا أمرٌ شديد الاختلاف.

ربما هُزم صدّام حسين في المعركة وحُطّم؛ لكنه عبّد الطريق أمام خيار جديد؛ ألا وهو خلق دول أكبر، وقد يؤدي تسليح هذه الدول، ليس تسليحًا من الدرجة الثانية؛ بل على أعلى مستوى، إلى مخاطر نشوب حرب حقيقية؛ فإذا ما صار هذا الخيار هو الخيار المعتمَد اليوم؛ فكيف ستكون النتائج؟ مقتلة فظيعة بطبيعة الحال؛ بما في ذلك

Scanned with CamScanner

اللجوء للحرب النووية من دون أدنى شك، (ويُحتمل أن تكون كيماوية وبيولوجية). لذلك يعدُّ خيار صدَّام حسين -من منظور الشمال والجنوب معًا- أشدَّ هولًا من خيار الخميني. وربما يتساءل القارئ حول ما إذا كان هذا يختلف عن الحروب القديمة التي جرت بين الشمال والجنوب، والتي كانت جزءًا من التوسُّع التاريخي لحدود النِّظام- العالَم الحديث؟ والجواب هو أنها ليست ظاهرة جديدة من منظور أخلاقي؛ غير أنها مختلفة تمام الاختلاف من منظور سياسي وعسكري؛ فقد كانت الحروب الاستعمارية القديمة حروبًا من جانب واحد من الناحية العسكرية، وكان لواء الثقة معقودًا في جانب المُعتَدين من أهل الشَّمال. أما مجموعة الحروب الجديدة فستكون عسكرية من الجانبين، والثقة في الشمال مُفتَقرٌ إليها. وحينها قد يُنظر إلى الحقبة الممتدة بين سنوات (١٩٤٥-١٩٩٠)؛ على أنها فترة السلام النسبي شمال -جنوب (برغم أمثلة ڤييتنام، والجزائر، وبرغم الصراعات المتنوعة المناهِضة للكولونيالية) بين موجة حروب التوسع الأوروبي من جهة، وموجة الحروب شمال- جنوب في القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى.

[٢٣] / الخيار الثالث هو ما أسمّيه خيار المقاومة الفردية؛ أعني انتقال الأفراد ماديًّا [من الجنوب إلى الشمال]؛ ففي عالَم يتصاعد فيه الاستقطاب بين الشمال والجنوب، ومع التراجع الديموغرافي في الشمال وتوسُّع نظيره في الجنوب؛ كيف سيمكن على الصعيد السياسي وقف الهجرة الجماعية غير المشروعة من الجنوب إلى الشمال؟ أعتقد أنه لن تكون هناك طريقة للقيام بذلك؛ مع الوضع في الاعتبار أن هذه الهجرة القادمة من الجنوب إلى الشمال ستتقدَّمها تلك القادمة من روسيا والصين؛ سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، وهو ما يجري الآن بطبيعة الحال. فضلًا عن ذلك، أعتقد أن حجم هذه الهجرات سيتصاعد تصاعدًا كبيرًا؛ وسيؤدي ذلك إلى حدوث تحول في هيكل الحياة الاجتماعية في الشمال. ويكفي أن نلحَظ هنا أمرين: قد تصل نسبة أهل الجنوب في الشمال إلى ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥؛ وقد يؤدّي ذلك إلى أن يحاول البعض حرمانهم من الحقوق السياسية؛ مما يعني أنه بعد مئتي عام من الإدماج الاجتماعي لطبقات العمّال في الشمال، عُدنا إلى وضع يماثل أوائل القرن التاسع عشر؛

Scanned with CamScanner

أعني حرمان القسم الأكبر من الفئات الدنيا من الطبقة العاملة من حق الاقتراع، وهذه بالتأكيد ليست وصفة ملائمة للسِّلم الاجتماعي.

ولا يشكِّل السيناريو الثلاثي للخيارات المتاحة للجنوب أيّة معضلات سياسية لدى النخب الحاكمة في النِّظام-العالَم بلا ريب؛ لأنها ستتصرف كما اعتادت أن تفعل. غير أنه يطرح معضلات أساسية بالنسبة لعالم اليسار؛ أي القوى المعادية للنظام؛ في الشمال كما في الجنوب.

ويمكننا أن نرى بالفعل الارتباك القائم في صفوف حركات اليسار في الشمال؛ إذ لم يدركوا كيفية التعامل مع الخميني، ولا مع صدَّام حسين. ولم يكن لديهم موقف واضح من الهجرة غير المشروعة. وفي كلّ حالة من هذه الحالات، لم يرغبوا في تقديم الدعم الكامل، وإن لم يدعموا القمع المسلَّط من الشمال دعمًا تامًّا؛ وكانت النتيجة أن اليسار في الشمال ظلَّ بلا صوت ولا أهمية. لقد كان يسهل عليهم أن يتضامنوا، بأريحية، مع حركات التحرر الوطني؛ ففي عام ١٩٦٨، هتفوا بشعار «هو، هو، هو تشي-مِنه» (Ho, Ho, Ho Chi Minh)؛ فقط لأن المقاتلين الڤيتناميين وحركة تحرير ڤيتنام كانوا ينشدون تحقيق القيم الويلسونية-اللينينية؛ لذلك، وبعد اندثار كلٍّ من الويلسونية واللينينية، وبعد أن اتَّضح أن التنمية الوطنية لم تكن إلَّا وهمًا (بل وهمٌ خبيث)، وبعد أن تمَّ التخلِّي عن الإستراتيجية الأساسية للتحول المتَّبعة منذ / مئة وخمسين عامًا؛ هل [٢٤] تبقَّى شيء لتيار اليسار في الشمال أيسر من الترقيع؟

وهل يسهُل ذلك في حالة اليسار في الجنوب؟ وهل أعضاؤه على استعداد لأن يُجنِّدوا في صفوف الخميني أو صدَّام حسين، وللدَّفع بطاقاتهم وراء خيار الهجرة؟ أعتقد أن ذلك أمر مشكوك فيه؛ إذ يعاني هؤلاء التردُّد ذاته الذي يُعاني منه اليسار في الشمال. وهم يرغبون أيضًا في زعزعة النِّظام-العالَم، ويعترفون بأن جميع هذه الخيارات مُربكة حقًّا، لكنهم يشكُّون بدورهم في أنها قد تؤدي إلى عالم تسوده المساواة والديمقراطية مثلما ينشدون وينشد نظراؤهم في الشمال.

Scanned with CamScanner

إنَّ السؤال الجادَّ المطروح أمامنا هنا، ونحن في طور الانتقال إلى النصف الأول من القرن الحادي والعشرين؛ (حيث سيواجه الاقتصاد-العالم الرأسمالي أزمة كاملة وحادة)؛ هو في الواقع: هل ستظهر حركات جديدة ذات إستراتيجيات وأجندات جديدة تنشد التحول؟ يبدو ذلك ممكنًا، وإن لم يكن مؤكدًا؛ ويرجع ذلك إلى أنه ما من إستراتيجيات وأجندات جديدة صيغت لتحلَّ محلَّ الإستراتيجيات الويلسونية-اللينينية المتعلِّقة بالعالم الثالث، التي تُحتضر اليوم، والتي لم تكن في حقيقتها سوى محض امتداد لإستراتيجية القرن التاسع عشر للفوز بسلطة الدولة، وقد اتَّبعتها كلٌّ من الحركات الاشتراكية والقومية على حدٍّ سواء.

يبدو أن ذلك هو التحدّي الملموس أمام اليسار العالمي. وإن لم يعمل اليسار العالمي على الاستجابة الجدّية والسريعة؛ فإن انهيار الاقتصاد-العالم الرأسمالي في السنوات الخمسين القادمة، سيؤدّي ببساطة إلى استبدال ما هو أسوأ منه به. وعلى أية حال، ستكون المواجهة بين الشمال والجنوب في قلب الصراع السياسي العالمي من الآن فصاعدًا؛ ولذلك ينبغي لها أن تكون في قلب تلك التحليلات التي يُجريها علماء الاجتماع التاريخي، وتلك التي يُجريها الناشطون السياسيون كذلك.

Scanned with CamScanner

الفصل الثاني

السلام والاستقرار والشرعية

(١٩٩٠- ٢٠٢٥ / ٢٠٥٠)

[٢٥] / يُرجَّح أن تفتقر حقبة (١٩٩٠-٢٠٢٥/ ٢٠٥٠) إلى السلام والاستقرار والشرعية. ويرجع ذلك -جزئيًا- إلى اتِّضاع مكانة الولايات المتحدة؛ بوصفها القوة المهيمنة في النِّظام-العالَم. لكن السبب يتعلَّق، في الجانب الأكبر منه؛ بالأزمة التي يعانيها هذا النِّظام-العالَم بوصفه نظامًا-عالَمًا.

وتعني الهيمنة في النِّظام-العالَم، بحكم تعريفها، أن هناك قوةً واحدةً تتمتَّع بوضع جيوسياسي يؤهِّلها لفرض سلسلة مستقرَّة من التوزيع الاجتماعي للقوة. ويؤدي هذا إلى نشوء حقبة من «السلام» تعني، في المقام الأول، انتفاء الصراع العسكري -ولا نعني به كلَّ مواجهة عسكرية؛ بل المواجهات العسكرية بين القوى العظمى. كما تقتضي مثل هذه الحقبة من الهيمنة، وينتج عنها في الوقت نفسه ضربٌ من ضروب «الشرعية»؛ ونعني بالشرعية شعور الفاعلين السياسيين الأساسيين؛ (بما في ذلك الجماعات غير الرسمية؛ مثل «السكان» في مختلف الدول)؛ بأن النظام الاجتماعي القائم ينال رضاهم، أو أن العالم («التاريخ») يتحرك، في ثبات وسرعة، شطر وجهة يستحسنونها.

إن أزمنة الهيمنة الحقيقية هذه؛ حيث لا تواجه قدرةُ القوة المهيمنة على فرض إرادتها و«نظامها» على القوى الكبرى الأخرى تحدِّيات خطيرة؛ كانت قصيرة نسبيًّا في تاريخ النِّظام-العالَم الحديث. في رأيي؛ ثمَّ نماذج ثلاثة منها فقط: المقاطعات المتحدة (The United Provinces)[أ] في منتصف القرن السابع عشر، والمملكة المتحدة في منتصف

(أ) مقاطعات هولندا المتحدة. كانت جمهورية اتحادية نشأت رسميًّا بتأسُّس دولة اتحادية في عام ١٥٨١ =

Scanned with CamScanner

القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين. وقد امتدَّت هيمنة كلٍّ منها، بهذا المعنى، لنحو خمس وعشرين إلى خمسين سنة في كل حالة[1].

وحين تبلغ هذه الأزمنة نهايتها؛ أي حين تصير القوة المهيمنة السابقة مجرد قوة رئيسة بين القوى الأخرى (حتى لو ظلت الأقوى عسكريًا لبعض الوقت)؛ فمن الواضح أن ذلك يصحبه قدرٌ أقل من الاستقرار، ومن الشرعية؛ ما يعني سلامًا أقلّ. وبهذا المعنى، [٢٦] تختلف الفترة الحالية التي ستَعقُب الهيمنة الأمريكية، اختلافًا أساسيًا، / عن الفترة التي تلتِ الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، أو الهولندية في منتصف القرن السابع عشر.

وإن لم يكن لدينا غير هذا التوصيف لفترة ما بعد ٢٠٢٥، أو الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٥٠، أو من ١٩٩٠ فصاعدًا؛ فلن تصلح مناقشة ذلك الأمر دون عدّه مسألة تتعلق بالإدارة التقنية لنظام عالمي متداعٍ (وهو ما كان محل نقاش عددٌ غير يسير من السياسيين والدبلوماسيين والعلماء والصحفيين بالفعل).

غير أن هناك الكثير مما يمكن قوله عن الدينامية التي سيشهدها نصف القرن القادم، أو نحو ذلك، من الاضطراب العالمي الكبير. لا تنحصر الحقائق الجيوسياسية للنظام بين الدول، في المقام الأول، في علاقات القوة ذات الطبيعة العسكرية السائدة بين تلك المجموعة الفرعية الناشئة من الدول ذات السيادة التي نسميها القوى العظمى -تلك القوى الكبيرة والغنية بما يكفي لتحوز قاعدة العوائد اللازمة لتطوير قوة عسكرية جدّية.

بادئ ذي بدء؛ قلّةٌ قليلةٌ من الدول لها من الثروة ما يكفيها لتكوين مثل هذه القوة؛ نتاجًا لعوائدها الضريبية؛ تلك الثروة التي هي مصدرٌ لقوّتها العسكرية أكثر من كونها نتيجةً لها،على دائرية هذه السيرورة بطبيعة الحال. وتُقارن ثروة هذه الدول بالنسبة إلى الدول الأخرى من حيث حجمها، ومن حيث تقسيم العمل المحوري (The axial division of labor) داخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي.

= من عدة أقاليم هولندية كانت قد استقلّت عن الحكم الإسباني، حتى الثورة الباتافية في عام ١٧٩٥؛ وهي أول دولة قومية هولندية مستقلة تمامًا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

إن الاقتصاد-العالَم الرأسمالي نظام ينطوي على تفاوتات هيراركية في التوزيع، تقوم على تركيز أنواع معينة من الإنتاج (الاحتكاري نسبيًا؛ ومن ثمَّ عالي الربح) في بعض المناطق المحدودة، التي تتوطَّن فيها؛ ومن ثمَّ تصير موضعًا لأكبر تراكم لرأس المال. ويُتيح هذا التركيز تعزيز بِنى الدولة، التي تسعى بدورها لضمان بقاء الاحتكارات ذات الصِّلة. ولكن نظرًا لأن الاحتكارات هشَّة بطبيعتها؛ حدث انتقال ثابت، ومتقطِّع، ومحدود، لكنه مهمٌّ، لمراكز تركيز تراكم رأس المال هذه عبر تاريخ النِّظام-العالَم الحديث.

أما آليات التغيير فهي الإيقاعات الدَّورية، وهي أكثرها، أي آليات التغيير، أهميةً. يتراوح طول دورات كوندراتييف من نحو خمسين إلى ستين عامًا. وتعكس مراحل (أ) فيها، بالأساس، طول الفترة الزمنية التي يمكن فيها حماية الاحتكارات الاقتصادية الكبرى؛ أما مراحل (ب) فهي فترات الانتقال الجيوسياسي للإنتاج الذي استُنفدت جميع احتكاراته، / وكذا فترة الصراع من أجل السيطرة على الاحتكارات الجديدة [٢٧] المُحتملة. وتتضمن دوراتُ الهيمنة الأطول، صراعًا بين دولتين رئيستين على خلافة القوة السابقة المهيمنة؛ من خلال التحول إلى الموقع الرئيس لتراكم رأس المال. وهذه عملية طويلة تنطوي -في الأخير- على امتلاك القوة العسكرية لتحقيق النصر وفق نموذج «حرب الثلاثين عامًا». وبمجرد أن تؤسِّس هيمنةٌ جديدةٌ، يقتضي الحفاظ عليها تمويلًا هائلًا؛ الأمر الذي يؤدي في الأخير، وعلى وجه الحتم، إلى انخفاض نسبي في قوة الهيمنة الحالية، وإلى نشوء صراع على خلافتها.

كان هذا النمط البطيء، الثابت، من إعادة الهيكلة وإعادة التركيز للاقتصاد-العالَم الرأسمالي، ناجعًا أشدَّ النجاعة. ولقد كان صعود القوى العظمى وتراجعها يشبه، إلى حدٍّ ما، النوع ذاته من عمليات الصعود والتراجع التي تتعرض لها المؤسسات؛ فتصمد الاحتكارات فترةً طويلةً، لكنها في الأخير تتعرض للتقويض بسبب التدابير ذاتها المتَّخذة للحفاظ عليها. وكانت عمليات «الإفلاس» (Bankruptcies) اللَّاحقة آليات تطهير للنظام وتخليص له من تلك القوى التي تُفقده ديناميَّته، واستبدال دم جديد بها. ومن خلال ذلك كلِّه، ظلَّت الهياكل الأساسية للنظام ثابتةً كما هي. إن كلَّ احتكار للقوة

Scanned with CamScanner

تـمَّ التمسُّـك بـه لفترة مـن الزمن؛ مثـل الاحتـكارات الاقتصاديـة، قوَّضته التدابيـر ذاتها المتَّخَذة للحفاظ عليه.

تعتمـد الأنظمـة (الفيزيائيـة، والبيولوجيـة، والاجتماعيـة) جميعهـا علـى مثـل هـذه الإيقاعـات الدَّوريـة لاسـتعادة الحـدّ الأدنـى من التـوازن. لقـد أثبـت الاقتصاد-العالَم الرأسمالي نفسه أنه طائفة متنوعة من الأنظمة التاريخية، وقد ازدهر كثيرًا منذ نحو خمس مئـة عـام؛ وهو زمن طويل بالنسـبة لنظام تاريخي. لكن الأنظمة تنطـوي على اتجاهات تمتـدُّ لقـرون وإيقاعـات دوريـة، وتـؤدي الاتجاهـات الممتـدَّة لقـرون دائمًا إلـى تفاقم التناقضات (التي تحويها جميع الأنظمة). وثمَّة نقطة تصير فيها التناقضات حادَّة؛ بحيث تـؤدي إلـى تقلبّات أكبر وأكبـر. ويعني ذلك، في لغـة العلم الجديـد (New science)[أ]، ابتـداء الشَّـواش (Chaos)[ب] (أو التراجـع الحـادّ لمـا يمكـن تفسـيره بالاعتمـاد علـى

(أ) يومئ فالرشتاين بالعلم الجديد إلى علم التعقُّد (Complexity science). ينبغي التذكير بأن فالرشتاين كان رئيسًا للجنة الدولية لإصلاح العلوم الاجتماعية وإعادة بنائها؛ التي أصدرت تقريرًا سنة ١٩٩٦، دعت فيه إلى إصلاح مؤسسة البحوث الاجتماعية من خلال الاعتماد أكثر على ديناميكيات اللَّاتوازن، وما تستدعيه من التركيز على وجود أكثر من مستقبل (محتمَل) للحاضر؛ فضلًا عن مفاهيم من قبيل التشعب، وحرية الاختيار، واللَّايقين؛ بوصفه جوهرًا متأصلًا في الطبيعة. ولم يؤكد المناخ المعرفي الذي ساد عقب صدور التقرير قطُّ على إعادة تعريف الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية؛ بدفع هذه الأخيرة نحو تبنِّي المزيد من الميكانيكية والحتمية، كما كان يطمح إليه أنصار النزعة الوضعية، ولكن بتشجيع العلوم الاجتماعية على إعادة تعريف اللَّايقين، واللَّاخطِّية، واللَّاحتمية؛ بما يتناسب مع كونها غدت تشكل أسس العلم الجديد، أي علم التعقُّد، انظر:

Immanuel Wallerstein et *al.*, *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences*, Stanford: Stanford University Press, 1996.

(المترجم)

(ب) الشَّواش هو السلوك العشوائي اللاَّخطِّي للأنظمة المعقَّدة، ويرتبط بنظرية «أثر الفراشة» ذائعة الصيت؛ التي وضعها عالم الرياضيات والأرصاد الجوية الأمريكي إدوارد ن. لورنتز (Edward Norton Lorenz) (١٩١٧-٢٠٠٨) في مقالته: (Predictability: Does the Flap of a Butterfly's Wings in Brazil Set Off a Tornado in Texas) [بالعربية: «القابلية للتنبؤ: هل يمكن لرفرفة جناحي فراشة في البرازيل أن تُحدث إعصارًا في تكساس؟»] (١٩٧٢). ويرجع السلوك الشواشي لهذه الأنظمة إلى حساسيتها =

المعادلات الحتمية)؛ وهو ما يؤدّي بدوره إلى تشعُّب (Bifurcations)[أ] يكون حدوثه مؤكدًا لكن شكله يصعب التنبؤ به أصالةً؛ ومن ذلك كلّه، ينبثق نظامٌ نسقيٌّ (Systemic Order) جديد.

[٢٨] والسؤال هنا هو ما إذا كان النظام التاريخي الذي نعايشه، / بوصفه الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، قد ولَج -أو في طريقه لولوج- مثل هذه اللحظة من «الشَّواش». ولإيفاء هذا السؤال جوابه؛ سأرجِّح بعض الحُجَج، وأسوق بعض الفرضيَّات عن الأشكال التي قد يتخذها هذا «الشَّواش»، وأناقش مسارات العمل المتاحة أمامنا.

أقترح ألّا نخوض نقاشًا طويلًا حول العناصر التي أعدُّها أفكارًا «طبيعية» عن مرحلة كوندراتييف (ب)، أو مرحلة الهيمنة «ب»؛ لذلك سأكتفي فقط بإجمالها في إيجاز شديد[٢]؛ ومع ذلك ينبغي أن أوضّح أنه بالرغم من أن دورة الهيمنة أطول كثيرًا من دورة كوندراتييف؛ فإن نقطة الانعطاف في الأولى تتزامن مع نقطة الانعطاف في الثانية، (ولا يصدق هذا عليها جميعًا بطبيعة الحال)؛ في هذه الحالة، كانت نقطة الانعطاف هنا نحو أعوام (١٩٦٧-١٩٧٣).

إن الظواهر التي هي من أعراض مرحلة كوندراتييف (ب) العادية، هي كما يلي: تباطؤ النمو في الإنتاج، وربما انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج العالمي؛ ارتفاع معدَّلات البطالة وسط العمل المأجور النَّشط؛ التحول النسبي لموضع الأرباح من النشاط الإنتاجي إلى المكاسب المتأتية من المضاربات المالية؛ ارتفاع مديونية الدولة؛ نقل الصناعات «القديمة» إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة؛ زيادة النفقات العسكرية

= المفرطة للتغير في شروط عملها الابتدائية مهما كان طفيفًا؛ حيث غالبًا ما تنتج عن المُدخلات / الأسباب الصغيرة مُخرجات / آثار عظيمة. (المترجم)

(أ) التشعُّب، لغويًا، هو التفرُّع إلى حالتين أو أكثر. ويقصد به، في سياق علم التعقُّد، أن الأنظمة المعقدة والشواشية أنظمة لاخطيّة وبعيدة عن التوازن والاستقرار؛ بسبب عوامل الاضطراب الكامنة في ديناميكاتها وفي بيئتها الخارجية. وتستمر هذه العوامل في الضغط على النظام حتى يبلغ نقطة معينة تُسمى «نقطة تشعب النظام»؛ حيث يتشعب إما إلى نسخة جديدة من النظام نفسه (عبر آليات التنظيم الذاتي والتماثل الذاتي الكامنة في النظام نفسه)، أو يتفكك مفسحًا المجال لانبثاق نظام جديد تمامًا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

التي لا يمكن تسويغها بطبيعتها العسكرية؛ بل خلقًا لطلب مضادٌ للتقلبات الدُورية؛ انخفاض الأجور الحقيقية في الاقتصاد الرسمي؛ توسُّع الاقتصاد غير الرسمي؛ تراجع الإنتاج الغذائي منخفض الكُلفة؛ زيادة الهجرة «غير الشرعية» بين المناطق.

أما الظواهر التي هي أعراض فواتح تدهور الهيمنة؛ فهي: زيادة القوة الاقتصادية للقوى الكبرى «المتحالِفة»؛ عدم استقرار العملة؛ تراجُع السُلطة في الأسواق المالية العالمية مع ظهور مواقع جديدة لصنع القرار؛ الأزمات المالية للدولة المهيمنة؛ تراجع القدرة على تنظيم (وحفظ توازن) الاستقطاب والتوتر السياسي العالمي (وهو في هذه الحالة الحرب الباردة)؛ تراجع الرغبة الشعبية في التضحية بالأرواح في سبيل الحفاظ على القوة المهيمنة.

كل هذا، كما ذكرت، يبدو لي «طبيعيًا» ومتوقَّعًا من الناحية التاريخية. أما ما يجب أن يحدث الآن، في العملية الدُورية «الطبيعية»؛ فهو ظهور بِنى بديلة. يجب أن نلجَ، في غضون خمس إلى عشر سنوات، مرحلةَ كوندراتييف (أ) جديدة، تقوم على منتجات
[٢٩] جديدة رائدة واحتكارية، ومتركزة في / مواقع جديدة. وسيكون اليابان الموضع الأكثر بداهةً، تليه أوروبا الغربية؛ بينما تقبع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة، (وهي، أي الولايات المتحدة، تبدو في أضعف المراكز).

وينبغي أن نشهد الآن منافَسة جديدة لبداية الهيمنة. وحين ينهار الوضع الأمريكي، ببطء لكن على نحو ملحوظ ومشاهَد، ينبغي أن تستعرض قوّتان من القوى المتقدّمة للخلافة قدراتهما؛ وهما، في الوضع الحالي، لن يكونا إلّا اليابان والمجموعة الأوروبية. وينبغي لنا، على غرار نمطين متواليين سابقين، هما: إنكلترا مقابل فرنسا خلفًا للهولنديين؛ والولايات المتحدة الأمريكية مقابل ألمانيا خلفًا لبريطانيا العظمى، أن نتوقع من الناحية النظرية، ليس على الفور؛ بل على مدار الأعوام الخمسين إلى الخمسة والسبعين القادمة، أن اليابان وهي القوة البحرية/ الجوية، ستحوّل القوة المهيمنة السابقة؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى شريكها الأصغر، وتشرع في التنافس مع القوة البرية؛ أي المجموعة الأوروبية. وينبغي أن يُتوَّج اصطراعهما بحرب الثلاثين عامًا (العالمية)، والانتصار المفترَض لليابان.

Scanned with CamScanner

يجب أن أقول وبعبارة صريحة: إنني لا أتوقع حدوث هذا، أو بالأحرى ليس على هذا النحو تمامًا؛ أعتقد أن عمليتي إعادة التنظيم؛ أي تلك العمليتين المتعلّقتين بنظام الإنتاج العالمي والتوزيع «العالمي لقوة الدولة»، قد شُرع فيهما بالفعل وتتجهان نحو النمط «التقليدي» (أو «الطبيعي» أو السابق). ولكني أتوقع أن تُقاطَع العملية أو يُحوَّل اتجاهها؛ نظرًا لتدخُّل عمليات جديدة أو فاعلين جدد في المشهد العام.

ولمزيد من الإيضاح، أعتقد أننا في حاجة إلى ثلاثة أُطر زمنية منفصلة؛ هي: السنوات القليلة المقبلة، والسنوات الخمس والعشرون إلى الثلاثين القادمة، ثم الفترة التي تليها.

إن الوضع الذي نجتازه اليوم، في التسعينيات، هو وضع «طبيعي»؛ ذلك أنني لم أسمّه بعدُ الـ «شَّواش» (Chaotic)؛ بل هي المرحلة الفرعية النهائية والحادَّة لمرحلة كوندراتييف (ب) الحالية (أو اللحظة التي توَّجتها)، والتي يمكن مقارنتها بالفترات (١٩٣٢-١٩٣٩)، أو (١٨٩٣-١٨٩٧)، أو (١٨٤٢-١٩٤٩)، أو (١٧٨٦-١٩٩٢)... إلخ. وسماتُها هي ارتفاع معدَّلات البطالة على الصعيد العالمي، وانخفاض معدَّلات الربحية. فضلًا عن عدم استقرار مالي كبير، يعكس التوتر الحادَّ والمسوَّغ والسائد في السوق المالية بشأن التقلبات قصيرة المدى. وتعكس الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة افتقار الحكومات -سياسيًا- إلى القدرة على تقديم حلول معقولة على المدى القصير؛ ومن ثمَّ عجزها عن إعادة خلق الشعور بالأمان. وهنا تصير التضحية بالأضعف داخل الدول، واتباع سياسات تؤدي لإفقار الدول المجاورة (Beggaring-thy's-neighbor)، أكثر إلحاحًا من الناحية السياسية، في سياقات يبدو فيها أن العلاجات المعتادة للتكيُّف / [٣٠] لن توفر إلَّا حلولًا مؤقتة للمشكلات.

في خضمّ هذه السيرورة، يعمد عددٌ كبير من المؤسسات الخاصة إلى الحدّ من نشاطه، أو إعادة هيكلته، أو إعلان إفلاسه، وقد لا يُعاد تشغيلها أبدًا في كثير من الحالات. وستكون الخسارة بالنسبة لجماعات معينة من العمَّال وجماعات معينة من رجال الأعمال دائمة. وفي حين ستعاني الدول جميعها؛ ستختلف درجة المعاناة بينها اختلافًا كبيرًا. وفي الأخير، سترفع بعض الدول من قوتها الاقتصادية النسبية، فيما ستتراجع أخرى.

Scanned with CamScanner

في مثل هذه الفترات، غالبًا ما تكون القوى العظمى مشلولة عسكريًا؛ بسبب مزيج من عدم الاستقرار السياسي الداخلي، والصعوبات المالية؛ (ومن ثمَّ الإحجام عن تحمُّل الكُلَف العسكرية)، والتركيز على المعضلات الاقتصادية المباشرة (التي تؤدي إلى بروز نزعة انعزالية شعبوية). إن استجابة العالم للحرب التي نتجت عن انهيار يوغوسلافيا مثال نموذجي لهذا الشلل. وأنا مصرٌّ على أن أعدَّ هذا أمرًا «طبيعيًا»؛ أي على أنه جزءٌ من الأنماط المتوقَّعة لتسيير الاقتصاد-العالَم الرأسمالي.

وعادة ما نلجُ بعد ذلك مرحلة التعافي؛ فبعد الهزَّة التي يسببها الهَدر (وتشمل كلًّا من الاستهلاك الفاخر والغفلة عن البيئة)، وعدم الكفاءة (سواء كانت المحاباة أو المحسوبية أو الجمود البيروقراطي)؛ يجب أن تأتي قوة دفع ديناميَّة، كفءٌ وناجعة؛ قوامها صناعات رائدة احتكارية جديدة، وقطاعات خَلقها المشترون العالميون حديثًا؛ تؤدي لزيادة الطلب الكلِّي الفعَّال. باختصار، توسع متجدِّد للاقتصاد-العالم في طريقه نحو عصر جديد من «الرخاء».

وستكون العُقد الثلاث للتنافس؛ كما هو مفترضٌ بالفعل وكما هو معروفٌ على نطاق واسع، هي الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان. ولا ريب في أن السنوات العشر الأولى أو نحو ذلك من مرحلة كوندراتييف (أ) هذه، ستشهد منافسة حادة بين المراكز الثلاثة؛ لبلوغ الحدِّ الأقصى من تنوع منتجاتها الخاصة. وكما بيَّن براين آرثر (Brian Arthur) في كتاباته؛ فإن التنوع [الإنتاجي] الخاص الذي سيكون النصر حليفه في هذه المنافَسة، لا علاقة له بالكفاءة التقنية، أو أن الكفاءة التقنية لا تؤثر في ذلك إلا النَّزر اليسير، وأنه مرتبط كليَّة بالقوة[٣]. ويمكن إضافة فكرة الإقناع إلى القوة، غير أن الإقناع في هذه الحالة هو إلى حدٍّ كبير وظيفة القوة.

[٣١] / والقوة التي نتحدث عنها هي، في المقام الأول، القوة الاقتصادية، لكنها مدعومة بقوة الدولة. وبطبيعة الحال، يشكِّل هذا دورة تتعزَّز ذاتيًا؛ فقوة صغيرة تؤدي إلى القليل من الإقناع، مما يخلق المزيد من القوة وهلمَّ جرًا. وتلك مسألة تتعلق بدفع دولة واحدة لنفسها إلى الصدارة، ثم التصرف وفق هذا الوضع. وفي مرحلة ما، ستُتجاوز عتبة معيَّنة؛

Scanned with CamScanner

كأن تتراجع منتجات أجهزة الفيديو من ماركة بيتا (Beta)، وتنشأ احتكارات أجهزة (VHS)[أ]. والرهان الذي أطرحه هنا بسيط: سيكون لدى اليابان احتكارات (VHS) تفوق ما لدى المجموعة الأوروبية، وسيعمد روّاد الأعمال الأمريكيون إلى عقد صفقات مع نظرائهم اليابانيين؛ للحصول على قطعة من الكعكة.

إن ما سيحصل عليه رؤاد الأعمال الأمريكيون من مثل هذه الترتيبات، التي سينضمون إليها بالكامل ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ على سبيل المثال، واضح تمام الوضوح؛ بحيث لا يمكن إغفاله. وما سيناله اليابان منها واضح بالدرجة نفسها؛ وهي أمور ثلاثة بالتحديد، هي: أولًا؛ إذا صارت الولايات المتحدة شريكًا؛ فهي لن تكون منافِسًا. ثانيًا: ستظل الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية، وستفضّل اليابان الاعتمادَ عليها؛ بوصفها درعًا عسكريًا لفترة من الزمن؛ لأسباب عديدة (منها التاريخ المعاصر وأثره في السياسات الداخلية والدبلوماسية الإقليمية، بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية المتأتية من انخفاض الإنفاق العسكري [الياباني]). ثالثًا: لا تزال الولايات المتحدة تملك أفضل هيكل للأبحاث والتطوير في الاقتصاد-العالَم، حتى لو كانت مزيّتها في هذا المجال ستتلاشى في الأخير، وستنخفض كُلَف الشركات اليابانية بفضل إفادتها من هذا الهيكل.

وفي مواجهة هذا التحالف الاقتصادي الكبير، سيضع أعضاء المجموعة الأوروبية جانبًا كلَّ خلافاتهم الطفيفة؛ إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك قبل فترة طويلة؛ فقد دمجوا بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)، لكنهم لن يفعلوا ذلك مع بلدان شرق أوروبا ووسطها (اللهمَّ إلَّا من خلال منطقة تجارة حرة محدودة، تكون أقرب إلى العلاقة بين المكسيك والولايات المتحدة في منظمة نافتا (NAFTA)).

ستشكّل أوروبا (أي المجموعة الأوروبية) قطبًا اقتصاديًا ثانيًا ومنافِسًا جادًّا للشراكة بين اليابان والولايات المتحدة. وسترتبط بقية أجزاء العالم بالمنطقتين في هذا العالم

(أ) أجهزة التسجيل المرئي على أشرطة الكاسيت المغناطيسية -التجارية والمنزلية- وقد شُرع في تطويرها منذ سبعينيات القرن العشرين في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والمؤلف هنا يطرح مثالًا شائعًا عن طبيعة عمل الاحتكارات. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ثنائي القطب بطرق متعددة. وستكون هناك عوامل حاسمة ثلاثة، من منظور مراكز القوة الاقتصادية، يجب مراعاتها عند تحديد مدى أهمية هذه البلدان الأخرى؛ منها: إلى أي مدى ستكون صناعاتها ضرورية أو مُثلى لتشغيل سلاسل السِّلع الأساسية، والدرجة
[٣٢] التي ستكون فيها بلدان معينة ضرورية أو مُثلى للحفاظ / على الطلب الفعَّال والكافي في القطاعات الإنتاجية الأكثر ربحية، والدرجة التي ستستجيب بها بلدان معينة للاحتياجات الإستراتيجية (أهمية عسكرية للموقع الجغرافي و/ أو القوة، والمواد الخام الرئيسة، وما إلى ذلك).

أما الدولتان اللتان لم تُدمجا بعدُ دمجًا كبيرًا أو كافيًا في هاتين الشبكتين قيد التشكُّل، واللتان سيكون من الضروري إدراجهما للأسباب الثلاثة المذكورة آنفًا؛ فهُما: الصين بالنسبة للشراكة اليابانية الأمريكية، وروسيا بالنسبة للمجموعة الأوروبية. ولأجل أن يتم إدماج هذين البلدين بالصورة المثلى؛ سيتعيَّن عليهما بلوغ مستوى معين من الاستقرار والشرعية الداخلية (أو تحقيق ذلك أولًا في حالة روسيا). ولا يزال سؤال ما إذا كان بإمكانهما القيام بذلك، أو ربما بمساعدة الأطراف المعنية، سؤالًا مفتوحًا، لكنني أعتقد أن احتمالات ذلك مواتية إلى حدٍّ ما.

لنفترض أن هذه الصورة صحيحة: أي ظهور اقتصاد-عالَم ثنائي القطب، تكون الصين فيه جزءًا من قطب اليابان والولايات المتحدة، وروسيا جزءًا من قطب أوروبا. لنفترض أيضًا أن ثمَّة توسعًا جديدًا، بل وهائلًا للاقتصاد-العالَم بين عامي (٢٠٠٠–٢٠٢٥) أو نحو ذلك، يرتكز على قاعدة صناعات رائدة احتكارية جديدة. ما الذي يمكننا توقعه بعد ذلك؟ هل سيكون لدينا في -واقع الأمر- نسخة أخرى من الفترة الممتدة بين سنوات (١٩٤٥-١٩٦٧/ ١٩٧٣)، أو «الثلاثون سنة» من الازدهار العالمي، والسلام النسبي، وقبل ذلك كلِّه، التفاؤل الشديد بالمستقبل؟ لا أعتقد ذلك.

ستكون هناك عدَّة اختلافات واضحة؛ أوَّلها وأكثرها وضوحًا عندي هو أننا سنكون في نظام-عالَم ثنائي القطب بدلًا من نظام-عالَم أحادي القطب. إن تصنيف النِّظام-العالَم بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠؛ بوصفه أحادي القطب ليس تصنيفًا محلَّ اتفاق واسع؛

Scanned with CamScanner

إذ يتعارض مع تصنيف عفوي للعالم؛ بوصفه نظامًا سادت فيه «الحرب الباردة» بين قوتين عظميين. وما دامت هذه الحرب الباردة قد استندت إلى ترتيبات تمّ التوصل إليها بموافقة الخصمين؛ وقضت بأن يُجمّد التوازن الجيوسياسي جوهريًا؛ وبما أن هذا الجمود الجيوسياسي لم يُنتهَك انتهاكًا كبيرًا من قبل أيّ الخصمين (برغم كل التصريحات العلنية عن وجود صراع بينهما)؛ فأنا أفضّل النظر إلى هذا الصراع على أنه صراع مصطنع (ومن ثمّ غاية في المحدودية). في واقع الأمر، كان صنّاع القرار في الولايات المتحدة هم مَن يتخذون القرارت، ولا ريب أن نظراءهم السوفييت استشعروا ثقل هذه الحقيقة مرارًا.

على النقيض من ذلك، في الأعوام (٢٠٠٠–٢٠٢٥)[أ]، لا نتوقع أنه سيكون / [٣٣] بإمكاننا القول إن الشراكة بين اليابان والولايات المتحدة أو المجموعة الأوروبية «ستتّخذ القرارات»؛ إذ ستخضع قواهم الاقتصادية والجيوسياسية الحقيقية للتوازن؛ ففي مسألة بسيطة وغير مهمة؛ مثل التصويت على القرارات في المؤسسات الدولية، لن تحصل أغلبية تلقائية أو حتى يسيرة. ولا ريب أنه قد يكون هناك أقلُّ القليل من العناصر الأيديولوجية التي تؤطّر هذا التنافس؛ لأن أساس المسألة كلها يتعلق تقريبًا، وعلى نحو حصري، بالمصلحة الذاتية المادية. إن ذلك كله لن يجعل الصراع أقل حدّة، بل في الواقع، سيصعّب التمويه على حقيقته أو ترقيعها من خلال توظيف رمزيّات مجردة؛ لأن الطابع السياسي للصراع سيغدو حينئذ محدودًا، لكنه أيضًا قد يصير أكثر مافيوية من حيث الشكل.

أما الاختلاف الرئيس الثاني؛ فيصدر عن حقيقة أن الجهود الاستثمارية العالمية قد تتركز في الصين وروسيا خلال الأعوام (٢٠٠٠–٢٠٢٥) إلى درجة تُماثل تركيز الاستثمارات في أوروبا الغربية واليابان في الأعوام (١٩٤٥–١٩٦٧/ ٧٣). لكن ذلك يعني أن القدر المتبقّي للعالم يجب أن يكون مختلفًا خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٥) عمّا كان عليه في خلال الفترة (١٩٤٥–١٩٦٧). وكانت الولايات المتحدة هي، تقريبًا،

(أ) ينبغي التنويه بأن هذا الكتاب صدر عام ١٩٩٥. (المترجم)

Scanned with CamScanner

المنطقة الوحيدة «القديمة» التي استمرت فيها الاستثمارات خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٦٧). وسيتعين على الاستثمارات المستمرة، في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، أن تغطي مناطق الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان (وفي الواقع دول قليلة أخرى مثل كوريا وكندا أيضًا). ومن ثمَّ؛ فإن السؤال هو: بعد أن يتم الاستثمار في المناطق «القديمة» بالإضافة إلى المناطق «الجديدة»، كم سيتبقى للعالم (ولو في صورة جَرعات صغيرة)؟ والجواب: سيكون بالتأكيد أقلَّ كثيرًا مما كان عليه في أثناء الفترة (١٩٤٥-١٩٦٧/ ١٩٧٣).

وسينتج عن هذا الوضع نفسه، بدوره، وضعية مختلفة تمامًا بالنسبة لبلدان «الجنوب» (أيًا كان تعريفه)؛ ففي الوقت الذي أفاد فيه الجنوب حقًّا من توسُّع الاقتصاد-العالَم، أو على الأقل من فُتاته، خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٦٧/ ٧٣)؛ فإنه قد لا يحصل حتى على الفُتات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥). في الواقع، قد يستمر تراجع الاستثمار الحالي (لمرحلة كوندراتييف ب) في معظم أنحاء الجنوب بدلًا من أن يتحرك في الاتجاه المعاكس كما حدث في سابقتها خلال مرحلة كوندراتييف (أ). وهكذا لن تكون مطالبُ الجنوب الاقتصاديةُ أقلَّ؛ بل ستزيد؛ وذلك لسبب واحد، هو أن الوعي برفاهة مناطق المركز وعمق الفجوة بين الشمال والجنوب صار اليوم أكبر مما كان عليه قبل خمسين عامًا.

الاختلاف الثالث له علاقة بالديموغرافيا؛ إذ لا يزال تطور عدد سكان العالم حتى الوقت الراهن يتبع النمط الأساسي نفسه الذي كان يتبعه طيلة قرنين من الزمن؛ فمن
[٣٤] جهة، / ثمَّ نمو في جميع أنحاء العالم، يرجع أساسًا إلى انخفاض معدَّلات الوفيات في خُمس أسداس السكان الأفقر في العالم (لأسباب التطور التقني)، فيما لم تنخفض معدَّلات المواليد بالقدر نفسه (بسبب غياب الحوافز الاجتماعية والاقتصادية الكافية). ومن جهة أخرى؛ فإن النسبة المئوية لسكان العالم في المناطق الغنية من العالم آخذة في التراجع، بالرغم من أن التراجع في معدَّل الوفيات كان أكثر حدَّة من التراجع في المناطق الأقل ثراءً؛ وذلك بسبب الخَفض المستمر في معدَّل مواليدها؛ (بوصفه وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأُسر الطبقة الوسطى في المقام الأول).

Scanned with CamScanner

لقد أدى هذا المزيج إلى خلق فجوة ديموغرافية موازية (وربما تتجاوز) الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وليس يساورنا شكٌّ في أن هذه الفجوة كانت موجودة حقًّا في غضون الفترة (١٩٤٥–١٩٦٧/ ٧٣)؛ لكنها كانت أقلَّ أهميةً آنذاك؛ بسبب استمرار الحواجز الثقافية في الشمال التي ظلَّت تحُدُّ من تصاعد معدَّل المواليد. لقد تمَّ تخطِّي هذه الحواجز الآن على نطاق واسع، تحديدًا خلال الفترة (١٩٤٥–١٩٦٧). وسوف تعكس الأرقام الديموغرافية العالمية في الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٥) هذا التفاوت الحادَّ في الممارسات الاجتماعية.

إن ردَّة الفعل التي يمكن لنا توقُّعها هي وجود ضغوط هائلة حقًّا نحو الهجرة من الجنوب إلى الشمال. ومن الواضح أن الدافع سيتوفر ليس فقط عند أولئك المستعدِّين لشغل الوظائف الحضَرية ذات الأجور المنخفضة؛ لكن بالحريِّ عند الأعداد المتزايدة تزايدًا ملحوظًا من المتعلِّمين في الجنوب. وسيزيد الطلب على هذه الفئة أكثر من ذي قبل؛ بسبب الانقسام ثنائي القطب في مناطق المركز على وجه التحديد؛ إضافة إلى الضغط الحادِّ الناجم عن ذلك، وسيؤدِّي هذا إلى خفضِ أرباب العمل تكاليفَ العمالة عن طريق توظيف المهاجرين (ليس فقط من ذوي المهارات الدنيا، لكن أيضًا الكوادر من المستوى المتوسط).

بالطبع، سيكون هناك ردُّ فعل اجتماعيٌّ حادٌّ في الشمال (وهو قائمٌ بالفعل)؛ في صورة الدعوة لتشريعات أكثر قمعية؛ للحدِّ من حركة الدخول، وتقييد الحقوق الاجتماعية والسياسية لأولئك الذين يدخلون. وقد تنتج عن ذلك أسوأ التسويات على الإطلاق؛ أعني العجز عن منع دخول المهاجرين بفعالية، مع إمكانية تأمين وضع سياسي من الدرجة الثانية لهم. يعني هذا أنه بحلول عام ٢٠٢٥ أو نحو ذلك، قد يتراوح عدد السكان في أمريكا الشمالية والمجموعة الأوروبية و(حتى) اليابان، الذين يُعرَّفون اجتماعيًّا بأنهم من أصول «جنوبية»، من ٢٥ إلى ٥٠٪، / وأعلى كثيرًا من ذلك في بعض [٣٥] الأقاليم الفرعية وداخل المراكز الحضَرية الكبيرة. لكن؛ ونظرًا لأن العديد من هؤلاء الأشخاص (وربما أكثرهم) لن يحوزوا حق الاقتراع (وربما لن يتمكَّنوا إلَّا من تحقيق قدر محدود من شروط الرفاه في أحسن الأحوال)، سيكون هناك ارتباط وثيق بين أولئك

Scanned with CamScanner

الذين يشغَلون وظائف حضرية ذات أجور متدنّية (وسيكون عدد سكان الحضر بحلول ذلك الوقت قد بلغ أرقامًا قياسية جديدة)، وأولئك الذين يُحرمون الحقوق السياسية (والاجتماعية). لقد كانت هذه هي الأوضاع نفسها علّة بروز مخاوف، لها ما يؤيدها، من أن تقوم ما تسمّى الطبقات الخطرة بهدم البُنيان على مَن فيه، في بريطانيا العظمى وفرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وحينئذٍ، استحدثت البلدان الصناعيةُ الدولةَ الليبرالية لمغالبة على هذا الخطر، ومنحت العامّة حق الاقتراع، وقدمت لهم دولة الرفاه؛ استرضاءً لهم. في عام ٢٠٣٠، قد تجد أوروبا الغربية/ أمريكا الشمالية/ اليابان نفسها في الموقف ذاته الذي عايشته بريطانيا العظمى وفرنسا في عام ١٨٣٠؛ «فهل سيتكرر الأمر في المرة الثانية كما الملهاة؟».

أما الاختلاف الرابع، بين الرخاء الذي ساد بين أعوام (١٩٤٥-١٩٦٧/ ١٩٧٣)، وما يمكن أن نتوقعه بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، فسيخصُّ وضع الطبقات الوسطى في مناطق المركز. لقد كانت هذه الطبقات أكبر المستفيدين من الفترة (١٩٤٥-١٩٦٧/ ٧٣). وقد زادت أعدادهم زيادةً مطلقةً ونسبيةً في آنٍ معًا. كما ارتفع مستوى معيشتها ارتفاعًا كبيرًا أيضًا. وارتفعت بحدّة، كذلك، النسبة المئوية للوظائف التي تُعرَّف بأنها وظائف «الطبقة الوسطى». لقد صارت الطبقات الوسطى ركيزةً أساسيةً لاستقرار النظم السياسية، وكانت حقًّا دعامتها الهائلة. فضلًا عن ذلك، لم يحلم العمّال ذوو المهارات؛ أي الطبقة الاقتصادية التي تقع دونها، بأي شيء أكثر من مجرد أن يصيروا جزءًا من هذه الطبقات الوسطى؛ من خلال الزيادة في الأجور التي تدعمها النقابات، والتعليم العالي لأبنائهم، وتحسين ظروف معيشتهم من خلال مساعدة الحكومة.

أما الثمن الإجمالي لهذا التوسُّع؛ فكان، بطبيعة الحال، ارتفاعًا شديدًا في تكاليف الإنتاج، وتضخمًا مزمنًا، وضغطًا شديدًا على تراكم رأس المال. تبعًا لذلك؛ تثير مرحلة كوندراتييف (ب) الحالية قلقًا حادًّا حول «التنافسية»، وحول الأعباء الضريبية للدولة. ولن يتضاءل هذا القلق في المرحلة (أ)، بل سيزداد؛ حيث ثمّ قطبا نموٍّ يتنافسان تنافسًا حادًّا. وبذلك؛ فإن ما يمكن توقُّعه هو أنه سيبذل جهد مستمر على المستويين المطلق والنسبي / في آن معًا؛ لتقليص أعداد الطبقات الوسطى في عمليات الإنتاج؛ (بما في [٣٦]

ذلك صناعات الخدمات). وستستمر كذلك المحاولة الحالية لتخفيض ميزانيات الدولة، وهي محاولة ستهدّد أكثر هذه الطبقات الوسطى في نهاية المطاف.

ستكون التداعيات السياسية لهذا التخفيض غايةً في الجسامة على الطبقات الوسطى. غير أن هذه الأخيرة، ولأنها طبقة متعلّمة، ولطالما اعتادت العَيش في بحبوحة، وقد أمست مهدّدة بالانحدار إلى طبقة أدنى (*déclassé*)؛ لن يسرها هذا التراجع في المكانة والدخل. ولقد سبق أن أبرزت نيوبها في أثناء ثورة ١٩٦٨ التي اجتاحت العالم؛ فقُدّمت -قصد تهدئتها- تنازلاتٌ اقتصادية في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥. وهذه البلدان الآن بصدد دفع الثّمن، وسيصعب عليها تجديد هذه التنازلات، وإذا ما جُدّدت، فسيكون لها أثر في الصراع الاقتصادي بين المجموعة الأوروبية وبين الشراكة بين اليابان والولايات المتحدة. في كل الأحوال، لقد أوشك الاقتصاد-العالَم الرأسمالي أن تجبهَه معضلة؛ فإمّا أن يتمّ الحدُّ من تراكم رأس المال، أو أن يُجابه انتشار التمرد السياسي والاقتصادي في أوساط الطبقات التي كانت في السابق طبقات وسطى. وسيكون ذلك خيارًا مريرًا.

أما الاختلاف الخامس فستكون له صلة بالقيود البيئية؛ لقد كان روّاد الأعمال الرأسماليين يتعيّشون على إبعاد تكاليف الإنتاج نحو الخارج (Externalization) منذ بدايات هذا النظام التاريخي. وإحدى أبرز التكاليف التي كان يتم إبعادها للخارج هي تكلفة تجديد القاعدة البيئية للإنتاج العالمي الآخذ في التوسع. وطالما أن رواد الأعمال لم يجدّدوها ولم تكن ثمّة حكومة (عالمية) مستعدّة بعدُ لفرض ضرائب كافية لهذا الغرض؛ فقد جرى تقويض القاعدة البيئية للاقتصاد-العالَم على نحو مطّرد. وقد أتى آخر وأضخم توسع للاقتصاد-العالَم بين أعوام (١٩٤٥ و١٩٦٧/ ١٩٧٣)، على الهامش المتبقّي؛ وهو ما أدى إلى صعود حركات الخُضر وبروز الاهتمام العالمي بالبيئة.

بناءً على ذلك، سيفتقر التوسع في الفترة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠٢٥) إلى القاعدة البيئية اللازمة. وستكون هناك واحدة من ثلاث نتائج ممكنة: إما أن يتم إجهاض التوسع، على نحو يصاحبه انهيار سياسي للنّظام-العالَم؛ أو أن يتم استنزاف القاعدة البيئية أكثر

Scanned with CamScanner

مما هو ممكن ماديًا؛ لاستمرار كوكب الأرض، مع حدوث كوارثَ مصاحبة لذلك الاستنزاف؛ مثل الاحتباس الحراري؛ أو أن يتم القَبول بالتكاليف الاجتماعية لتنظيف الكوكب وتجديده، ووضع قيود على استغلاله، وأخذ المسألة على محمَل الجدّ.

إذا كان المسار الذي سيتم اختياره جماعيًا هو المسار الثالث، والذي يبقى من الناحية الوظيفية الأقلّ تدميرًا على المدى القصير، فسيخلق ذلك ضغطًا مباشرًا على عمليات
[٣٧] النّظام-العالَم. فإما أن يحدث التنظيف / على حساب الجنوب، مما سيجعل التفاوت بين الشمال والجنوب أكثر حدّة، كما سيتيح موردًا بالغ القوة للتوتر بينهما، أو أن يتحمل الشمال كُلف ذلك على نحو غير متناسب؛ الأمر الذي سيتطلب بالضرورة تخفيضًا لمستوى الرخاء فيه. فضلًا عن ذلك، أيًا كان المسار الذي سيُسلَك؛ فإن التحرك بجدية بشأن البيئة سيؤدّي حتمًا إلى تضييق هامش الربح العالمي (على الرغم من أن التنظيف البيئي سيصير في حدّ ذاته مصدرًا لتراكم رأس المال). وبالنظر إلى هذا الاعتبار الثاني، وسياق التنافس الحادّ بين المجموعة الأوروبية من جهة، والشراكة بين اليابان والولايات المتحدة من جهة أخرى؛ يمكننا توقُّع حدوث احتيال كبير؛ ومن ثمَّ انعدام نجاعة عملية التجديد، وفي هذه الحالة نكون قد عدنا إما إلى النتيجة الأولى أو الثانية.

أما الاختلاف السادس فسيكون في الوصول إلى خطَّين متوازيين (Asymptotes) للاتجاهات الدَّورية للنّظام-العالَم: التوسع الجغرافي، والتوسع الحضَري على حساب الأرياف (Deruralization). لقد توسَّع الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، من الناحية النظرية، ليشمل العالم بأسره بحلول العام ١٩٠٠. وقد تحقَّق ذلك في المقام الأول مع بلوغ حالة النظام بين الدول. ولم يتحقَّق في حالة شبكات إنتاج سلاسل السلع إلّا مع حلول الفترة من (١٩٤٥-١٩٦٧/ ١٩٧٣). أما اليوم؛ فهو متحقّق في الاثنين معًا. ويشهد الاقتصاد-العالَم الرأسمالي عملية توسُّع حضَري وسحق للاقتصاد الريفي (تسمَّى أحيانًا، على نحو أقل دقة، إضفاء الطابع البروليتاري (Proletarianization) على العِمالة القادمة من الأرياف)، استمرت مدّة أربع مئة عام، مع تسارعها خلال الأعوام المئتين الأخيرة منها. وقد كانت الأعوام (١٩٤٥-١٩٦٧/ ١٩٧٣) قفزة مدهشة في هذه العملية؛ إذ صارت اقتصادات أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان حضَرية

Scanned with CamScanner

بالكامل، أما الجنوب فجزئيًا ولكن على نحو ذي شأن، ومن المحتمل أن تكتمل هذه العملية خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٥).

تاريخيًا، كانت قدرة الاقتصاد-العالَم الرأسمالي على التوسُّع في مناطق جغرافية جديدة عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على معدل ربحيته، ومن ثمَّ قدرته على تحقيق تراكم رأس المال. وكان هذا التوسُّع هو ردُّ الفعل الأساسي الذي وُوجه به الارتفاع المتزايد في كُلفة العِمالة، الناجم عن تصاعد القوة السياسية للطبقة العاملة والسُّلطة التي حظيت بها في مواقع العمل. واليوم، حيث لم تعُد هناك طبقات عاملة جديدة، لها من القوة السياسية والسُّلطة اللازمة في مواقع العمل ما يمكّنها من الحصول على نصيب أكبر من فائض القيمة؛ والحفاظ عليه للحصول على وظائف، فإن النتيجة ستكون هي نفسها، / [٣٨] أعني الضغط الذي يعانيه تراكم رأس المال بسبب الاستنزاف البيئي. وحالما يصل الاستنزاف إلى أقصى حدوده الجغرافية، ويُقضى على الطابع الريفي للسكان، ستصير الصعوبات التي تنطوي عليها العملية السياسية لخفض التكاليف كبيرة للغاية؛ بحيث لن يمكن تحقيق مدَّخرات؛ لأنه حين ترتفع التكاليف الحقيقية للإنتاج عالميًا، يتعيَّن -من ثمَّ- أن تنخفض الأرباح.

ثمَّ اختلاف سابع بين مرحلة كوندراتييف (أ) القادمة وبين سالفتِها؛ يتصل بالبنية الاجتماعية والمناخ السياسي لبلدان الجنوب. فمنذ عام ١٩٤٥، ارتفعت نسبة الطبقات الوسطى في الجنوب ارتفاعًا كبيرًا. ولم يكن ذلك صعبًا طالما كانت ضئيلة الحجم حتى ذلك الحين. لقد تراوحت هذه النسبة بين ٥–١٠٪ من إجمالي السكان فقط، لكنها تضاعفت مُذَّاك، وبالنظر للزيادة في عدد السكان، فقد زادت بأربعة أضعاف أو ستة وبأعداد مطلَقة. ونظرًا لأن الأمر يتعلق بما يتراوح بين ٥٠–٧٥٪ من سكان العالم، فإننا نتحدث عن مجموعة شديدة الاتساع من البشر. وستكون كلفة إبقائهم جميعًا عند الحدِّ الأدنى من مستوى الاستهلاك الذي يعتقدون أنهم حقيقون به، مرتفعةً على نحو شديد التأثير.

إضافة إلى ذلك، كانت هذه الطبقات الوسطى، أو الكوادر المحلية، مشغولة على العموم بـ «تصفية الاستعمار» خلال الفترة (١٩٤٥–١٩٦٧/ ١٩٧٣). وقد انسحب ذلك بوضوح على جميع مَن يعيشون في تلك الأجزاء من الجنوب التي كانت

Scanned with CamScanner

مستعمرات؛ اعتبارًا من عام ١٩٤٥ (أكثر أنحاء إفريقيا، وجنوب آسيا وجنوب شرقها، ومنطقة الكاريبي، ومناطق أخرى متنوعة). وقد انسحب ذلك أيضًا -على وجه التقريب- على أولئك الذين يعيشون في «أشباه المستعمرات» (الصين، وأجزاء من الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية)؛ حيث جرت أشكال مختلفة من الأنشطة «الثورية» التي يمكن مقارنتها، من حيث الصِّبغة الرُّوحية، بأعمال تصفية الاستعمار. ليس من الضروري في هذا المقام تقييم طبيعة هذه الحركات أو معناها الوجودي؛ بل تكفي ملاحظة سِمَتين من سِماتها: فقد استهلكت طاقات أعداد كبيرة من الناس؛ خاصة من الطبقات الوسطى. وكان هؤلاء مفعمين بالتفاؤل السياسي، الذي اتخذ شكلًا خاصًا توجزه بأفضل شكل مقولة كوامي نكروما (Kwame Nkrumah) اللافتة: «اطلبوا المملكة السياسية أولًا، وسيأتيكم كل شيء». وكان ذلك من الناحية العملية يعني أن المنتمين للطبقات الوسطى في الجنوب (والطبقات الوسطى المحتمَلة) كانوا، إلى حدٍّ ما، على استعداد للتحلِّي بالصبر حيال وضعهم الاقتصادي الهشّ؛ لقد كانوا على ثقة من أنهم إذا تمكنوا من الحصول على السُّلطة السياسية خلال فترة الثلاثين عامًا الأولى أو نحو
[٣٩] ذلك، فسيَلقون، هم / أو أطفالهم، ما يكافئ صَبرهم، اقتصاديًا، خلال الأعوام الثلاثين التي تليها.

في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، لن يقتصر الأمر على غياب «تصفية الاستعمار» للإبقاء على هذه الكوادر منشغلة ومتفائلة؛ بل إن وضعها الاقتصادي سيصير أسوأ بالتأكيد، وذلك للأسباب المختلفة الواردة أعلاه (التركيز على الصين/ روسيا، توسع أعداد الكوادر في الجنوب، والجهد العالمي للحدّ من الطبقات الوسطى). قد يفرُّ بعض هؤلاء (أي يهاجرون) نحو الشمال. ولكن هذا لن يؤدي إلّا إلى جعل محنة الماكثين في بلدانهم أكثر مرارة.

يبقى الاختلاف الثامن، والأخطر في نهاية المطاف، بين المرحلتين، السابقة والتالية من مرحلة كوندراتييف (أ) سياسيًا بحتًا، وأعني به صعود الدمقرطة وتراجع الليبرالية؛ إذ يجب التذكير بأن الديمقراطية والليبرالية ليستا توءمًا؛ بل هما في الغالب ضدّان؛ فقد ابتُدعت الليبرالية لمواجهة الديمقراطية. لقد كانت المشكلة التي جاءت بالليبرالية إلى

Scanned with CamScanner

الوجود هي كيفية احتواء الطبقات الخطرة، داخل بلدان المركز أولًا، ثم داخل النّظام- العالَم ككل؛ فكان الحلُّ الليبرالي يقتضي منحها قدرة محدودة على بلوغ السُّلطة السياسية ومشاركة محدودة في فائض القيمة الاقتصادية؛ وذلك عند مستويات لا تهدّد عملية التراكم المتواصل لرأس المال أو النظام الدولي الذي يدعمها.

كانت النزعة الإصلاحية العقلانية، لا سيّما تلك التي تُمسك الدولة بزمامها، هي الموضوع الأساسي للدولة الليبرالية على الصعيد الوطني، كما كانت كذلك للنظام الدولي الليبرالي على الصعيد العالمي. وقد عملت معادلة الدولة الليبرالية -أي التصويت العام بالإضافة إلى دولة الرّفاه- بالشكل الذي استُحدثت به في دول المركز في القرن التاسع عشر، على نحو جيد للغاية. ولقد طُبّقت، في القرن العشرين، معادلة شبيهة على النظام الدولي؛ وذلك في صورة تقرير مصير الأمم بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية للدول المتخلّفة. مع ذلك، تعثّر تطبيق هذه المعادلة بسبب العجز عن تأسيس دولة رفاه على الصعيد العالمي؛ (بالشكل الذي نافحت عنه لجنة براندت (Brandt Commision)[أ]، على سبيل المثال)؛ لاستحالة القيام بذلك من دون المساس بالعملية الأساسية التي تحكم التراكم الرأسمالي لرأس المال. وكان السبب في ذلك بسيطًا: أن نجاح المعادلة المطبّقة داخل دول المركز اعتمد على متغيّر خفي؛ هو الاستغلال الاقتصادي للجنوب، فضلًا عن العنصرية المناهِضة له. أما على الصعيد العالمي؛ فليس لهذا المتغير وجود، ويستحيل وجوده من الناحية المنطقية[٤].

[٤٠] / وتبدو عواقب هذا المناخ السياسي جليّة تمامًا؛ فقد شهدت الأعوام (١٩٤٥- ١٩٦٧/ ١٩٧٣) أوجَ الإصلاحات الليبرالية العالمية: تصفية الاستعمار، والتنمية

(أ) تُعرف أيضًا باللجنة المستقلّة؛ ترأسها المستشار الألماني السابق فيلي براندت (Willy Brandt) (١٩١٣- ١٩٨٢)، وأعدّت تقريرًا عام ١٩٨٠ حول قضايا التنمية الدولية، اقترحت فيه مقاربة للتباينات الجذرية في التنمية الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وترتبط بما يُعرف بخطّ براندت الشهير الذي يفصل جغرافيًا بين اقتصاديات الشمال واقتصاديات الجنوب؛ استنادًا إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ وهو خطٌّ تصوري مطابق لدائرة العرض ٣٠ درجة شمالًا، يفصل بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها مع ضم أستراليا ونيوزيلاندا إلى الشمال. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الاقتصادية، وفوق ذلك كله، ساد التفاؤل بشأن المستقبل في كل مكان -في الغرب، وفي الشرق، والشمال، والجنوب. لكن، ومع الانتهاء من تصفية الاستعمار في مرحلة كوندراتييف (ب) اللاحقة، صارت التنمية الاقتصادية المنتظَرة في معظم المناطق مجرد ذكرى خافتة، وتلاشى التفاؤل. فضلًا عن ذلك، وللأسباب التي ناقشناها آنفًا، لا نتوقع أن تعود التنمية الاقتصادية إلى الواجهة في الجنوب في المرحلة (أ) المقبلة؛ وعليه، نعتقد أن التفاؤل قد ولّى إلى غير رجعة.

في الوقت نفسه، تزايدت الضغوط من أجل الانتقال نحو الديمقراطية. إن الديمقراطية -في الأساس- مناهِضة للسُّلطة وللتسلُّطية. إنها إرادة المشاركة على قدم المساواة في العملية السياسية، وفي منظومة المكاسب الاجتماعية والاقتصادية. غير أن الليبرالية، من خلال وعودها بتحسُّن ثابت وحتمي يتأتّى من خلال إصلاحات رشيدة، كانت أكبر عقبة على الطريق نحو بلوغ تلك المطالب؛ ففيما يتعلّق بمطلب الديمقراطية بالمساواة اليوم، لم تقدّم الليبرالية شيئًا خلا آمال مُرجأة. ولم يكن هذا المطلب شعارًا لدى الجزء المتنوّر (والأقوى) في المؤسَّسة العالمية (Establishement) القائمة فحسب، لكنه كان كذلك شعارًا للحركات التقليدية المُعادية للنظام («اليسار القديم»). لقد كانت الركيزة التي استندت إليها الليبرالية هي ما بشّرت به من أمل، ولمّا ذَوى ذلك الحلم (مثل «زبيبة في قلب الشمس»[أ])، انهارت الليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا لتصيير الطبقات الخطرة خطيرة مرة أخرى.

(أ) «زبيبة في قلب الشمس» (Raisin in the Sun)؛ هو في الأصل عنوان لمسرحية أمريكية أُنتجت عام ١٩٥٩. موضوعها الرئيس عن أشكال الفرح والإحباط التي يعايشها فتى أمريكي من أصل إفريقي وأسرته؛ من خلال سرد للآمال المُهدَرة والأخرى المعلّقة في وجه المعاناة اليومية المرتبطة بالأسرة والسكن، وأجور العاملين من الأفارقة الأمريكيين، ودور المرأة، وأهمية الشعور بالفخر ومتابعة الأحلام؛ بغض النظر عن العِرق والعقبات المرتبطة به؛ وهو يجسّد بشكل ما الحلم الأمريكي بالنسبة للسود في المجتمع الأمريكي قبل حركة الحقوق المدنية في الستينيات. اقتُبس عنوان المسرحية من قصيدة كتبها لنغستون هيوس (Langston Hughes) عنوانها حلمٌ مؤجَّل؛ وهي العبارة التي يردّدها بطل القصة في المسرحية على مدار السرد كله للإحالة إلى جهود بُذلت حتى لا يذوي هذا الحلم. مؤلفة المسرحية هي لورين هانسبيري (Lorraine Hansberry)؛ وهي أمريكية من أصل إفريقي وأول امرأة تكتب مسرحية في مسرح برودواي في الخمسينيات من القرن الماضي. حُولت المسرحية إلى فيلم عام ١٩٦١. (المترجم)

Scanned with CamScanner

هذا إذن ما يبدو أننا نتجه إليه خلال المرحلة (أ) القادمة؛ أي نحو سنوات (٢٠٠٠-٢٠٢٥). وعلى الرغم من أنها تبدو فترةً ممتدَّة على نحو شديد الاتساع من بعض النواحي؛ إلا أنها ستكون مريرة من نواحٍ أخرى. ولهذا السبب؛ فأنا لا أتوقع إلا النَّزر اليسير من السلام، ومن الاستقرار، ومن الشرعية. وستكون النتيجة ظهور «الشَّواش»، الذي ليس إلَّا اتساعًا في التقلُّبات الطبيعية للنظام، ترافقه آثار تراكمية.

أعتقد أن متتالية من الأمور ستقع، غير أنه لن يكون فيها ظواهر جديدة. ما قد يكون مختلفًا هو عدم القدرة على الحدِّ من اندفاعها؛ ومن ثمَّ إعادة النظام إلى نوع من التوازن. والسؤال هو إلى أيِّ درجة سيسود هذا العجز عن الحدِّ من اندفاعها؟

[٤١] / ١) يُحتمل أن تتراجع قدرة الدول على الحفاظ على النظام الداخلي؛ ذلك أن درجة فرض النظام الداخلي في تقلُّب دائم، والمراحل (ب) تظل فتراتٍ صعبةً كما هو معروف؛ غير أنه فيما يتعلَّق بالنظام ككل، وبعد مرور فترة امتدت من أربع مئة إلى خمس مئة عام، يمكننا القول أن درجة فرض النظام الداخلي شهِدت تصاعدًا مستمرًّا، حتى أنه يمكن تسمية هذه الظاهرة صعودَ «الدولتية» (Stateness).

بالطبع، تفكَّكت البِنى الإمبريالية داخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي (بريطانيا العظمى، والنمسا-المجر، ومؤخرًا الاتحاد السوفييتي/ روسيا) على مدى المئة عام الماضية. لكن الشيء الذي تجدر ملاحظته هو البناء التاريخي للدول، الذي حوَّل جميع أولئك الموجودين داخل حدودها إلى مواطنين فيها. هذا بالضبط ما حدث في بريطانيا العظمى وفرنسا المتروبوليتَين (Metropolitan)[أ]، وفي الولايات المتحدة وفنلندا، وفي البرازيل والهند؛ كما حدث في لبنان والصومال، وفي يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. لذلك؛ فإن تفكُّك هذه الأخيرة أو انهيارها مختلف تمامًا عن تفكُّك «الإمبراطوريات».

قد نعدُّ فكرة انهيار الدولتية في المناطق الطرفية أمرًا متوقعًا أو غير ذي أهمية من الناحية الجيوسياسية. لكن ذلك من شأنه أن يتعارض مع الاتجاه الدَّوري؛ لأن انهيار

(أ) يرتبط مصطلح المتروبول بالإمبراطوريات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والبرتغالية؛ ويستعمل للتمييز بين مراكز أراضيها في أوروبا وبقية أراضي مستعمراتها، وأقاليمها وراء البحار. (المترجم)

Scanned with CamScanner

النظام في العديد من الدول سيولّد ضغطًا كبيرًا على أداء النظام بين الدول. لذلك؛ فإن احتمال إضعاف الدولتية في مناطق المركز هو الاحتمال الأكثر تهديدًا. وهذا هو الاحتمال المتحقّق بالفعل الآن؛ إذا أخذنا بعين الاعتبار التراجع عن التسوية المؤسّساتية الليبرالية الذي حاجَجنا أنه يحدث اليوم. لقد أُغرقت الدول بمطالب الأمن والرفاه التي لا تستطيع الوفاء بها سياسيًا. وكانت النتيجة خَصخَصة مطَّردة لكليهما، وهو ما يدفعنا في الاتجاه ذاته الذي نتحرك فيه منذ خمس مئة عام.

٢) لقد توسَّع النظام بين الدول، بدوره، ليصير أكثر بنيوية، وأشدَّ تنظيمًا وتقنينًا؛ وذلك منذ عدة مئات من الأعوام؛ من ويستفاليا (Westphalia)، إلى وفاق الأمم (Concert of Nations)، إلى الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها. لقد كان ثمَّة فرضية ضمنية بأننا نركن بهدوء إلى حكومة عالمية ذات طابع وظيفي. وبروح مفعَمة بالنشوة، أعلن بوش [الأب] أنها وشيكة التحقُّق بوصفها «نظامًا عالميًا جديدًا»، وقد قوبل ذلك بردٍّ فعل لا يخلو من تهكُّم. في المقابل، خلخل التهديد الذي طاول «الدولتية»، واضمحلال التفاؤل الإصلاحي، نظامًا دوليًا لطالما كانت أسسه ضعيفة نسبيًا.

[٤٢] / لا مفرَّ اليوم من الانتشار النووي، وسيستمر الانتشار النووي بالسرعة نفسها التي ستتوسع بها الهجرة بين الجنوب والشمال. وليس هذا بالأمر الكارثي في ذاته؛ فالقوى متوسطة الحجم قد تكون غير «جديرة بالثقة»؛ لكن ليس أقل من القوى الكبرى. في واقع الأمر، قد تكون أكثر حكمة بفعل مخاوفها من الانتقام، والردِّ بالمثل في حال أقدم أحدها على هجوم نووي. ولكن بقدر ما تتراجع الدولتية وتتقدم التكنولوجيا، قد يصعب احتواء التصعيد المتزايد لحرب نووية تكتيكية يخوضها فاعلون محليون.

وبينما تتراجع الأيديولوجيا بوصفها تفسيرًا للنزاعات بين الدول؛ يصير «حياد» الأمم المتحدة بوصفها كونفدرالية ضعيفة موضع شكٍّ أكثر من أي وقت مضى؛ ففي مثل هذا المناخ، قد تتراجع قدرة الأمم المتحدة، المحدودة أصلًا، على «حفظ السلام»، بدلًا من أن تزداد. وقد يُنظر للدعوة إلى «التدخل الإنساني» على أنها مجرد صيغة القرن الحادي والعشرين من الإمبريالية الغربية التي سادت في القرن التاسع عشر، التي ادَّعت هي الأخرى قيامها على أساسٍ من مسوّغات حضارية. هل يمكن أن تكون ثمَّة حالات

Scanned with CamScanner

انفصال، أو حالات انفصال متعددة، عن البنى العالمية الشكلية (على غرار الموقف الذي اتخذته كوريا الشمالية من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية)؟ هل يمكن أن نشهد بناء منظمات متنافسة؟ احتمالٌ لا يمكن استبعاده.

٣) إذا ما عُدَّ أن الدول (والنظام بين الدول) قد فقدت فعاليتها؛ فإلى أين سيتجه الناس من أجل الحصول على الحماية؟ إن الجواب هاهنا واضحٌ حقًّا؛ هو: نحو «الجماعات». ويمكن أن يكون للجماعات العديد من التصنيفات؛ جماعات عرقية / دينية / لغوية، وجماعات الجندر (Gender) أو المَيل الجنسي، و«أقليات» ذات خصائص متعددة. ولا يعدُّ هذا بدوره شيئًا جديدًا؛ لكن الجديد في الأمر هو درجة عدِّ هذه الجماعات بديلًا عن المواطنة، والمشاركة في دولة تضمُّ بحكم التعريف العديدَ من الجماعات (حتى لو كانت غير متكافئة التراتبية).

تبرز هنا مسألة الثقة؛ بمن يمكننا أن نثق في عالَم يفتقر إلى النظام، مفعَمٌ بانعدام اليقين، وبالتفاوت الاقتصادي الحاد؛ عالم ليس المستقبل فيه مضمونًا على الإطلاق؟ بالأمس، كان الجواب بالنسبة للأغلبية يكمن في الدول. ذلك ما نعنيه بالشرعية، وإن لم يتعلَّق ذلك بالدول القائمة في الوقت الحاضر؛ فعلى الأقل بتلك التي يمكن أن نتوقع تأسيسها في المستقبل القريب (بعد الإصلاحات)! وحين حظيت الدول بصورة الفاعل التوسُّعي والإنمائي؛ اكتفت الجماعات بصورة الفاعل الدفاعي المذعور.

[٤٣] / في الوقت نفسه (وذاك هو موضع الشَّاهد)؛ هذه الجماعات نفسُها هي أيضًا نتاج ظاهرة الدمقرطة؛ بمعنى أن الدول طالها الفشل؛ لأن الإصلاحات الليبرالية لم تكن إلَّا سرابًا، طالما أن «النزعة العالمية» التي انخرطت فيها الدولة انطوت إما على غضِّ الطرف عن الطبقات الأضعف أو قمعها؛ ومن ثَمَّ، لم تكن الجماعات نتاجًا للخوف وخَيبات الأمل الشديدة فحسب؛ بل إنها كانت كذلك نتاجًا للوعي المتزايد بالحقّ في المساواة؛ فهي إذن تجسِّد نقطة تعبئة قوية؛ ولذلك يصعب أن نتصور انحسار دورها السياسي قريبًا. لكن، وبالنظر إلى بنيتها المتناقضة ذاتيًّا؛ (فهي تدعو للمساواة لكنها تتطلع لتحقيق مصالح فئوية)، قد يبعث تضخيم هذا الدور على الفوضى التامَّة.

Scanned with CamScanner

٤) كيف نحدُّ إذن من انتشار حروب الجنوب ضد الجنوب، ونزاعات الأقليات ضد الأقليات في الشمال، والتي تظل جميعًا من آثار هذه «النزعة الجماعاتية»؟ ومَن ذا الذي يحظى بالموقع الأخلاقي، أو العسكري، الذي يخوّل له الحدَّ منها؟ مَن المستعدُّ لاستثمار موارده في ذلك؛ خاصة بالنظر إلى التوقعات بشأن التنافس المتزايد بين الشمال والشمال (اليابان والولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي)، والذي يبدو تنافسًا متوازنًا في المجمل؟ ستُبذَل بعض الجهود هنا وهناك. لكن فيما يتعلق بالجانب الأكبر من المسألة، سيبقى العالم متفرجًا، كما حدث مع الحرب الإيرانية العراقية، وكما يحدث في يوغوسلافيا سابقًا أو في القوقاز، أو كما يحدث حقًّا في الغيتوهات في الولايات المتحدة. ويصدق الأمر ذاته مع تزايد عدد النزاعات المتزامنة بين بلدان الجنوب.

ما هو أهم من ذلك هو السؤال: مَن سيحدُّ من الحروب الصغيرة بين الشمال والجنوب؛ ليس فقط تلك التي تشتعل عن غير عمد؛ بل تلك التي يُشعلها -عن عمد- الشمال والجنوب أيضًا؛ بوصف ذلك جزءًا من إستراتيجية طويلة الأمد للمواجهة العسكرية؟ لقد كانت حرب الخليج هي مستهلُّ هذه السَّيرورة، لا آخرها. وقد قيل: إن الولايات المتحدة انتصرت في الحرب. لكن بأي ثمن كان هذا النصر؟ أنها فضحت مدى اعتمادها على الآخرين ماليًّا؛ حتى من أجل تسديد تكاليف الحروب الصغيرة؟ أنها اتخذت لنفسها هدفًا محدودًا للغاية -هو أقل كثيرًا من مجرد الاستسلام غير المشروط؟ أن يفتح البنتاغون نقاشًا بشأن إستراتيجية عسكرية عالمية من أجل المستقبل، فحواها «الانتصار، الانتظار، ثم الانتصار» (Win, Hold, Win)؟[أ]

لقد راهن الرئيس بوش [الأب]، والجيش الأمريكي على إمكانية تحقيق انتصار محدود دون التضحية بالكثير من الأرواح (أو إنفاق الكثير الأموال). وقد نجح الرهان، [٤٤] لكن قد يكون من الحكمة ألَّا / يجرّب البنتاغون حظَّه مجددًا. ونقولها مرة أخرى؛ من الصعب أن نرى كيف يمكن للولايات المتحدة، أو حتى جيوش الشمال مجتمعة،

(أ) ترتبط هذه الإستراتيجية بعهد الرئيس بيل كلينتون، وتقضي بالزج بما يكفي من القوات العسكرية للانتصار في حرب فيما يجري العمل على صدّ العدو في حرب ثانية؛ ومن ثم نقل القوات العسكرية لاحقًا من أجل كسب الحرب الثانية بعد الانتهاء من الأولى (المترجم)

Scanned with CamScanner

التعامل مع عدة «أزمات» في الخليج الفارسي في الوقت نفسه. وبالنظر لنمط الاقتصاد-العالَم، ونمط البنية الاجتماعية العالمية المتجدّدة باستمرار، اللذين أفترض أنهما سيسِمان الفترة بين (٢٠٠٠-٢٠٢٥)؛ من ذا الذي سيجرؤ على المحاججة بأن «أزمات» متعددة ومتزامنة كهذه لن تحدث في الخليج الفارسي؟[أ]

٥) ثمّة عامل أخير للشواش ينبغي ألا نستهين به، هو موجة جديدة من الموت الأسود. لا تزال مسببات جائحة الإيدز موضوعًا لجدل كبير؛ لكنه يعدُّ أقل أهمية بالنظر للمسار الذي دشّنه؛ إذ أدى الوباء إلى إحياء نوع جديد من السلّ القاتل سيغدو انتشاره الآن تلقائيًا تمامًا. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ لا يعكس انتشار هذا المرض اتجاهَ نمطٍ طويل الأجل للاقتصاد-العالَم الرأسمالي فحسب (وهو الموازي لعكس اتجاه نمط نمو الدولتية وتعزيز النظام الدولي)؛ لكنه يُسهم أيضًا في انهيار أعمق للدولتية -من خلال تحميل كاهل الدولة أعباء جديدة، ومن خلال إثارة مناخ من اللاتسامح المتبادل. وهذا الانهيار من شأنه أن يغذّي، بدوره، انتشار أمراض جديدة.

المسألة الرئيسة التي ينبغي فهمها هي أنه لا يمكن للمرء التنبؤ بالمتغير الذي سيكون الأكثر تضررًا من انتشار الأمراض الوبائية؛ فهي تقلّل من أعداد مستهلكي الغذاء، لكنها تقلّل أيضًا من أعداد منتِجيه؛ إنها تقلّل من أعداد المهاجرين المحتمَلين، لكنها تزيد من حدّة النقص في العِمالة وتُفاقم الحاجة إلى الهجرة؛ فأيُّ متغير سيكون أهمَّ في كل حالة من هذه الحالات؟ لا يمكننا أن نعرف ذلك حتى ينتهي الأمر؛ وهذا مجرد مثال آخر على خاصية اللّاتعيُّن (Undeterminacy)[ب] التي تسِم حصيلة التشعبات.

(أ) لا شكَّ أن فالرشتاين يتبع الشكل الذي يرد به المصطلح في الأدبيات الصادرة بالإنكليزية؛ حيث تسمي الخليج العربيّ خليجًا فارسيًّا (Persian Gulf). ولغرض الحفاظ على أفكار الكاتب وتوجهه الأصلي، ارتأينا الحفاظ على الترجمة الحرفية للمصطلح دون ولوج الجدل الدائر حول كُنه العلاقة بين معناه الجغرافي من جهة والهوياتي من جهة أخرى. (المترجم)

(ب) يعود مفهوم اللاتعيُّن أو عدم القابلية للتعيين إلى عالم فيزياء الكمّ الألماني فيرنر هايزنبرغ (Werner Heisenberg) (١٩٠١-١٩٧٦)؛ وينص على أن أدوات القياس تفرض قدرًا من اللاتعيُّن الذي يقوّض القدرة على التنبؤ بمسار الجسيم؛ إذ يستحيل تعيينُ قيمة موضعه وسرعته في آنٍ واحد؛ ما يجعل =

Scanned with CamScanner

هذه إذن هي صورة الإطار الزمني الثاني؛ أي الدخول في فترة من الشواش. وثمَّ إطار زمني ثالث، هو الحصيلة؛ أي النظام الجديد الذي ستصير إليه الأمور. وهنا، يمكنني أن أكون أكثر إيجازًا؛ لأن الأمر يتعلق بأكثر الأشياء افتقارًا لليقين؛ ففي مفارقة واضحة، يكون الوضع الشَّواشي هو الأكثر حساسيةً حيال التدخل المتعمَّد للإنسان؛ لأنه في فترات الشَّواش، وعلى النقيض من فترات النظام النسبي (النظام المحدَّد نسبيًّا)، يُحدث تدخُّل الإنسان آثارًا مهمَّة.

[٤٥] / فهل ثمَّ متدخلون محتمَلون ذوو رؤية نسقية بنَّاءة؟ أعتقد أن هناك صنفين منهم. أولًا؛ الحالمون باستعادة الهيراركية والامتيازات القديمة، وحراس شعلة الأرستقراطية الأبدية؛ وهم أفراد يتمتعون بالقوة الفردية؛ لكنهم يفتقرون إلى الانتماء إلى أية بنية جماعية -يشبهون «اللجنة التنفيذية للطبقة الحاكمة» التي لم تعقِد أي اجتماع على الإطلاق- يتصرفون في أثناء الأزمات النسقية (إن لم يكن على نحو مشترك، فجنبًا إلى جنب)؛ لأنهم يتصورون أن كلَّ شيء خارجٌ عن السيطرة. وعند هذه النقطة، سيتصرفون وفقًا للمبدأ اللامبيدوزي (Lampedusan)[أ] القائل إن «كل شيء يجب أن يتغير؛ حتى لا يتغير شيء». وإذ تصعب معرفة ما سيبتدعونه ويقدمونه للعالم؛ إلا أنني أثق في ذكائهم

= تحديد إحدى الخاصيتين (الموضع أو السرعة) بدقةٍ، أو بدرجة ضئيلة من اللايقين، يستلزم بالضرورة درجة أكبر من اللايقين في تحديد الخاصية الأخرى؛ ويظهر هنا تأثير العلم الجديد على تحليلات فالرشتاين مثلما أُشير إليه سابقًا؛ حيث التلاقح الحميم بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية؛ لإبراز اللاخطِّية التي تتَّسم بها مسيرة التقدُّم. (المترجم)

(أ) نسبةً إلى الإيطالي جيوزبي توماسي دي لامبيدوزا (Giuseppe Tomasi Di Lampedusa)، ويرتبط المبدأ المذكور بروايته المعنونة: (Gattopardo) [بالعربية: الثعلب] التي يسرد فيها وتيرة الأحداث اليومية في صقلية خلال فترة الوحدة الإيطالية في سبعينيات القرن التاسع عشر. نُشرت الرواية في عام ١٩٥٨، وعُدَّت الرواية الأكثر مبيعًا في التاريخ الإيطالي بتيلها أعلى الجوائز في الدولة؛ بل وأهم رواية في الأدب الإيطالي الحديث حسب جريدة الأوبزارفاتور. بقطع النظر عن مضمون الرواية، يحيل المبدأ المذكور عامَّةً، إلى كلِّ محاولة لإدماج أو استقطاب أو الاستحواذ على أشكال المقاومة والتي يقوم بها القابضون على السلطة؛ فهم لا يستجيبون إلا بقدر ما يضمنون بألا يخرج الوضع عن السيطرة، ويستمرون في الحفاظ على أسس النظام، وإن اعتمدوا التغيير في ظاهره. وهو ما يتبناه المؤلف هنا من إشارة إلى أن الاستجابة للدمقرطة مثلًا، كانت ولاتزال محاولة للحفاظ على النظام القائم. (المترجم)

Scanned with CamScanner

وفراستهم. لذلك؛ سيكون ثمَّة نظام تاريخي جديد يطرحونه، وقد يستطيعون دفع العالم إليه.

نقيض هؤلاء، هم الحالمون بالديمقراطية / المساواة؛ (وهما مفهومان أعتقد أنهما غير قابلين للفصل أحدهما عن الآخر). وقد ظهروا في الفترة (١٧٨٩-١٩٨٩) في شكل حركات معادية للنظام (وهي التنويعات الثلاثة لـ «اليسار القديم»[أ])؛ تاريخُها التنظيمي مفعَم بنجاح تكتيكي هائل من جهة، وبفشل إستراتيجي عظيم من جهة أخرى. أما على المدى الطويل؛ فقد كانت داعمةً للنظام أكثر مما عملت على تقويضه.

ويبدو السؤال عمَّا إذا كانت ستظهر الآن عائلة جديدة من تلك الحركات المعادية للنظام، تملك إستراتيجية جديدة، وتحظى بما يكفي من القوة والمرونة ليكون لها تأثير كبير في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وما بعده؛ بحيث لا تتفق حينها الحصيلة الناتجة مع المبدأ اللامبيدوزي. ربما قد تخفق في الظهور، أو في البقاء، أو في الحفاظ على المرونة الكافية لتحقيق النصر.

بعد حدوث التشعُّب؛ لنقُل إن ذلك سيكون بعد عام ٢٠٥٠، أو عام ٢٠٧٥، يمكننا -بناءً على ذلك- التيقن من أقل القليل من الأمور؛ فلن نحيا بعد ذلك في اقتصاد-عالَم رأسمالي، وبدلًا من ذلك، سنشهد نظامًا أو أنظمة تاريخية جديدة. ومن ثمَّ؛ من المحتمَل أننا سنشهد مرة أخرى فترة من الشرعية، والسلام، والاستقرار النسبي. لكن، هل سيتعلَّق الأمر بشرعية وسلام واستقرار أفضل مما عرفناه حتى الآن، أم سيكون أسوأ؟ إنه أمر مجهول، ولكنه مَنوط بنا في الوقت نفسه.

(أ) المقصود باليسار القديم هنا هو الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية في الغرب، والأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية، وحركات التحرر الوطني في الجنوب. (المترجم)

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الثالث

أيُّ أمل لإفريقيا؟ أيُّ أمل للعالم؟

«وأدَّت خيبة الأمل وسط الناخبين [الأمريكيين] إلى تصاعد مشاعر الغضب والاستياء!»

نيويورك تايمز (*New York times*)، ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤

[٤٦] / حين وطئت قدماي إفريقيا للمرة الأولى، في داكار عام ١٩٥٢، احتككت هناك بإفريقيا التي تجتاز اللحظات الأخيرة من الحقبة الكولونيالية، وقد شرعت حركاتها القومية في الظهور والازدهار السريع في جميع أرجائها. لقد كان أول احتكاكي بإفريقيا حين كان سكانها، الشباب منهم خاصةً، متفائلين تغمرهم الثقة في أن المستقبل يبدو مشرقًا، مملوءون سخطًا على انتهاكات الاستعمار ومشكِّكين في وعود القوى الاستعمارية، والغربية عامةً، لكنهم مؤمنون بقدرتهم على إعادة تشكيل عالَمهم. لقد كانوا يتوقون، أكثر من أي شيء آخر، إلى التحرُّر من أشكال الوصاية كافَّة لتحقيق استقلال قرارهم السياسي، ورفد أجهزة الخدمات العامة في دولهم برجال دولة من صفوفهم، والمشاركة في تدبير شئون الحكم العالمي بين الأمم مشاركةً كاملةً.

في عام ١٩٥٢ لم يكن الأفارقة وحدهم من يساورهم الشعور بذلك، ولم يكونوا وحدهم من ينتظرون الحصول على حقوقهم. لقد كان السعي لاستعادة الاستقلال الوطني أمرًا شاع فيما صرنا نسمّيه جميعًا «العالم الثالث». لكن مشاعر مماثلة في الواقع سادت أيضًا بين شعوب أوروبا. ولقد تقاسم الجميع حالة عامَّة من التفاؤل، وسادت مشاعر التفاؤل تلك في الولايات المتحدة بوجه خاص ربما؛ حيث كانت الحياة رائعة بصورة يبدو أنه لا مزيد عليها.

Scanned with CamScanner

نحن اليوم في عام ١٩٩٤، ويبدو العالم الآن مختلفًا تمام الاختلاف، وتبدو سنة ١٩٦٠ بالنسبة لإفريقيا كما لو أنها زمنٌ غابرٌ. تمامًا كما تبدو اليوم العقود التنموية للأمم المتحدة مُزحة سَمجة. أما نزعة التشاؤم نحو إفريقيا (Afro-pessimism)؛ فقد أضحت مفردةً جديدةً في مُعجمنا يجري استعمالها على نحو مفرط. في فبراير/ شباط ١٩٩٤، نشرت صحيفة **أتلانتك الشهرية** (*Atlantic Monthly*) مقالًا عن إفريقيا، انتشر انتشارًا واسعًا؛ كان عنوانه: «الفوضى القادمة» (The Coming Anarchy)، وحمل عنوانًا فرعيًا، [٤٧] هو: «كيف يتعرض نسيج كوكبنا الاجتماعي للتدمير/ بفعل النُدرة، والجريمة، وفائض النمو السكاني، والقَبلية، والأوبئة»[1].

وفي ٢٩-٣٠ مايو/ أيار ١٩٩٤، نشرت جريدة **لوموند** (*Le monde*) على صفحتها الأولى مقالًا بعنوان: «متاحف نيجيريا المنهوبة» (The Pillaged Museums of Nigeria). وقد افتتح المُراسل المقال بهذه المقارنة اللّافتة:

> «تخيل أن لصوصًا بلغوا من الجرأة غايتها؛ فنجحوا في الفرار بمنحوتة أوريغا (*Auriga*) في متحف دلفي (Delphi) أو لوحة **الربيع** لبوتّشيلّي (*La Primavera of Botticelli*). إن عملًا كهذا سيدفع بالمراسلين عبر جميع أنحاء العالم ليبرقوا الأخبار ويحصلوا على ما لا يقل عن ستين ثانية من وقت الذروة (Prime time) على شبكة سي إن إن (CNN). ليلة ١٨-١٩ إبريل/ نيسان ١٩٩٣، سطا مجهولون على مجموعة مقتنيات من المتحف الوطني في إيف (Ife)، في نيجيريا، على اثنتي عشرة قطعة فريدة تُصنَّف من بين روائع المنحوتات الإفريقية -قوامها عشرة رءوس بشرية من الطين الجُلاف ورأسان من البرونز. ولم يُعثر عليها بعد مرور أكثر من عام على اختفائها؛ فاللصوص لا يزالون أحرارًا، وبخلاف عدد قليل من المتخصصين، لم يعرف أحد (ولا حتى الشعب النيجيري نفسه) بوقوع هذه الحادثة».

---

(1) "The Coming Anarchy: *How scarcity, crime, overpopulation, tribalism and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet.*"

(المترجم).

Scanned with CamScanner

وفي ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٤، علَّق أحد المُراجعين في سلسلة لندن ريڤيو أوف بوكس (*London Review of Books*) على كتاب بازل ديڤيدسون (Basil Davidson) الصادر وقتها، ولحَظ أنه على الرغم من أن الرجل يرسم صورة قاتمة لـ«وعود الاستقلال المخذولة»؛ فإنه يعدُّ إفريقيا «قارَّة واعدة». ويضيف المُراجع أنه أيًا كان ما «يستشفُّه ديڤيدسون من معالمَ للأمل على الطريق؛ فإنها تظل... ضئيلة للغاية...». ثم يُنهي تعليقَه بالتقييم التالي: «لا يجد الكثير من الأفارقة شيئًا من السلوى فيما قدَّمه كتاب ديڤيدسون عن الرُّزوح تحت رحمة الديكتاتوريات، أو الحكومات الفاسدة، أو حركات التحرر الوطني التي حادت عن جادَّة الطريق، أو ثلاثتها معًا».

ها قد وصلنا إلى خاتمة ذلك كلِّه. لقد انطلقنا من الأيام الرائعة التي شهدنا فيها عام ١٩٥٧ (استقلال غانا)، وعام ١٩٦٠ (العام الذي حصلت فيه ستَّ عشرةَ دولة إفريقية على استقلالها، لكن أيضًا دعونا نتذكر أنه العام الذي شهد أزمة الكونغو)، وعام ١٩٦٣ (تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية) -ها قد وصلنا إلى عام ١٩٩٤؛ حيث صرنا لا نسمع شيئًا عن إفريقيا في الصحافة العالمية غير أن الصومال هي أرض أمراء الحرب العشائريين، وأن رواندا هي البلد الذي تتقاتل فيه قبيلتا الهُوتو والتُّوتسي وتُذبِّح إحداهما الأخرى، وأن الجزائر / (التي كانت يومًا ما موطنًا للبطولات التي تبعث على الفخار)، [٤٨] هي أرضٌ تُقطِّع فيها الجماعات الإسلامية رقاب المثقفين. بالكاد، شنَّف أسماعنا خبر رائع لا شك؛ أعني انتقال جنوب إفريقيا السِّلمي، على نحو لم يتوقعه أحد، من نظام الفصل العنصري، وتحولها إلى دولة يحوز جميع مواطنيها حق الاقتراع. لا شك أننا جميعًا نحتفي بجنوب إفريقيا الجديدة، متشبِّثين بالأمل في ألَّا تتعثَّر؛ غير أننا في الوقت نفسه نحبس أنفاسنا خشية ذلك.

ماذا حدث خلال الأعوام الثلاثين الماضية؛ بحيث صارت القارة المُفعمة بالأمل قارةً يصفها الأجانب (بل وكثير من مثقَّفيها) بعبارات لا تقلُّ سلبيةً عن تلك المستَعملة في خطاب القرن التاسع عشر؟ في هذا الصدد، ثمَّ أمران ينبغي الإشارة إليهما مباشرةً؛ أحدهما، أن الأوصاف الجيوثقافية السلبية التي تُطلق على إفريقيا ليست جديدة؛ بل

Scanned with CamScanner

لا تعدو أن تكون تقهقرًا إلى الطريقة الذي نظر بها الأوروبيون إليها منذ خمسة قرون على الأقل؛ أي طيلة تاريخ النّظام-العالَم الحديث. لقد كانت اللغة الإيجابية المُفعمة بالتفاؤل، التي استعملها العالم في خمسينيات القرن العشرين وستينيّاته استثناءً، ويبدو أنها كانت لغة مؤقتةً عابرةً. أما الشيء الثاني الذي ينبغي ذكره؛ فهو أن إفريقيا لم تتغيّر، خلال الفترة من الستينيات إلى التسعينيات؛ بقدر ما تغيّر النّظام-العالَم برمّته. ولن نتمكن من التقييم الجادّ لأدنى الأمور فيما يتعلّق بحالة إفريقيا اليوم، أو ما يُحتمل أن يكون عليه مسارها مستقبلًا، قبل أن نعمد إلى تحليل ما حدث في النّظام-العالَم كلّه، خلال الأعوام الخمسين الماضية.

وضعت هزيمة قوى المحور في عام ١٩٤٥ النهايةَ لصراع طويل -كان أشبه بـ «حرب الثلاثين عامًا» -بين ألمانيا والولايات المتحدة على موقع القوة المُهيمنة؛ خلافةً للمملكة المتحدة التي بدأت تتراجع منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. وكان الغزو الاستعماري لإفريقيا، أو ما يسمّى «الصراع على إفريقيا»، نتاجًا للتنافس بين القوى التي سيطرت على المشهد بعد أن باتت بريطانيا العظمى في وضع لا يُمكّنها من فرض قواعد النظام العالمي والتجارة العالمية منفردةً.

وكما نعلم، انتصرت الولايات المتحدة في حرب الثلاثين عامًا تلك «دون قيد أو شرط». وبحلول عام ١٩٤٥، كانت قد انفردت بالنّظام-العالَم، بمعيّة آلة إنتاجية هائلة جعلت من الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصادات كفاءةً آنذاك؛ بل والوحيد الذي احتفظ بعافيته؛ إذ لم يتأثر بالدمار الذي خلّفته الحرب. لقد كانت قصةُ ربع القرن اللاحق قصةَ تعزيز الدور المُهيمن للولايات المتحدة؛ من خلال تدابير مناسبة في المجالات
[٤٩] الجغرافية / الثلاثة للعالم، كما عرّفتها الولايات المتحدة نفسها -وهي المجال السوفييتي، والغرب، والعالم الثالث.

وفيما كانت الولايات المتحدة، من دون شكٍّ، متقدمة بأشواط كثيرة على أقرب منافسيها على الساحة الاقتصادية، لم تكن الحال كذلك على الساحة العسكرية؛ حيث كان الاتحاد السوفييتي قوة عظمى ثانية (على أن قوته العسكرية لم توازِ قوتها يومًا).

Scanned with CamScanner

بالإضافة إلى ذلك؛ قدَّم الاتحاد السوفييتي نفسه بوصفه تجسيدًا للمعارضة الأيديولوجية لليبرالية الويلسونية المُهيمنة في ثوب ماركسي-لينيني.

مع ذلك صارت الماركسية-اللينينية، على الصعيد الأيديولوجي، تنويعة من تنويعات الليبرالية الويلسونية أكثر من كونها بديلًا أصيلًا. لقد اشتركت الأيديولوجيتان، في واقع الأمر، في التزامهما بالفرضيَّات الأساسية للجيوثقافة؛ إذ كانتا متفقتان بشأن ما لا يقل عن ستَّة برامج رئيسة ورؤًى للعالم، وإن أعربت كلتاهما، أحيانًا، عن هذا الاتفاق بلغة يشوبها شيء من الاختلاف: (١) الدفاع عن مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها. (٢) الدعوة إلى التنمية الاقتصادية للدول جميعًا؛ وتشمل التمدين، والتجارة، وخلق طبقة بروليتارية، والتصنيع؛ ما يفضي إلى الازدهار والمساواة. (٣) التأكيد على اعتقادهما بوجود قيم كونية تتقاسمها الشعوب كافة. (٤) التأكيد على إيمانهما بصلاحية المعرفة العلمية (في شكلها النيوتُني)؛ بوصفها الأساس العقلاني الوحيد لتحسين التقدم التكنولوجي. (٥) الاعتقاد بأن التقدم البشري أمر حتمي ومرغوب، وعَدّ وجود دول قوية ومستقرة وممركزة شريطةً أساسيةً لحدوث هذا التقدُّم. (٦) الإيمان بمبدأ حكم الشعب -أي الديمقراطية- على أنهما يعرّفانها على أنها وضع يُسمح فيه للخبراء الإصلاحيين العقلانيين باتخاذ القرارات السياسية الجوهرية.

لقد يسَّرت درجة الانسجام الأيديولوجي اللَّاواعي بين الماركسية-اللينينية والليبرالية الويلسونية تقاسُمَ القوة العالمية إلى حدٍّ كبير؛ وفقًا للبنود الثلاثة التي أقرَّها مؤتمر يالطا (Yalta): ألا وهي: (أ) يحقُّ للاتحاد السوفييتي، حكرًا (*Chasse gardée*)، ممارسة هيمنة غير منازَع فيها، بحكم الواقع، على أوروبا الشرقية (ولاحقًا على الصين وشطر كوريا المنقسمة على نفسها)؛ شريطة أن تقتصر مطالبه الفعلية (وليس على صعيد الخطاب فقط) على هذه المنطقة؛ (ب) يضمن الطرفان عدم اندلاع حروب في أوروبا؛ (ج) يحقُّ لكل طرف منهما أن يقمع الجماعات التي تعارض / النظام الجيوسياسي الحالي جذريًّا [٥٠] («اليساريون» في مجال الولايات المتحدة؛ «المغامرون» و«القوميون» في المجال السوفييتي).

Scanned with CamScanner

إلّا أن هـذا الاتفـاق، وإن جعـل نشـوب صـراع أيديولوجي محتـدم أمـرًا في حكم الاسـتحالة أو بعيـد الاحتمـال، وإن رافقتـه اضطرابات كبرى، يبدو، وعلـى النقيض من ذلـك، أنـه قـد افترض وجود مثـل هذا الصراع، بل وشـجّع عليـه. غيـر أن الطرفين كان عليهمـا أن يخوضـا هـذا الصـراع الأيديولوجي ضمن حـدود صارمة؛ مـن خلال حظر انخـراط إحـدى القوتين العظميـن انخراطًا عسـكريًا كاملًا خارج مجالهـا المحدَّد لها. وبطبيعـة الحـال، كان هناك عنصر آخر في هذا «الفصل الشـرعي» بيـن الحلفاء في زمن الحرب؛ هو أن الاتحاد السوفييتي لم ينتظر أي نوع من المساعدة الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة بعد الحرب لإعادة بناء نفسه، لقد أخذ ذلك الأمر على عاتقه تمامًا.

ليس هذا مقامًا لمراجعة تاريخ الحرب الباردة. لكن يكفي أن نلحَظ أن الاتفاق حظي بالالتزام بعناية فائقة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٩، على نحو ما أوضحنا آنفًا. ويبدو أنه في كل مرة تعرضت شـروطه للتهديد من قبل قوًى خارجة عن السـيطرة المباشـرة للقوتين العظميـن؛ فإنهمـا عمدتـا إلى كبح جماحها، وتجديـد الاتفاق الضمني بينهما. بالنسـبة لإفريقيا؛ فإن ما يعنيه كل ذلك كان في غاية البسـاطة؛ إذ بحلول أُخريات الخمسـينيات، اتخـذ كلٌّ مـن الاتحـاد السـوفييتي والولايـات المتحـدة موقفًـا رسـميًا لصالـح تصفيـة الاسـتعمار؛ انطلاقًـا مـن التزامهما النظـريّ بالقيم الكونية. وما من شـكٍّ أنهما، في باب العمل، كثيرًا ما دعما حركات سياسـية مختلفة في بلدان معينة دعمًا سياسـيًا وماليًا خفيًا (وحتـى علنيًـا). لكن الحقيقة هي أن إفريقيا كانـت تقع داخل منطقة الولايات المتحدة؛ أي خـارج منطقـة الاتحاد السـوفييتي. لذلك؛ فقـد عمد هذا الأخير إلـى التقييد الصارم لانخراطه وتدخُّله فيها، وهو ما يمكن ملاحظته في أزمة الكونغو خلال الفترة (١٩٦٠–١٩٦٥)، وفـي محـاولات زعزعة الاسـتقرار فـي إفريقيا جنوب الصحراء بعد اسـتقلال بلدانها في فترة ما بعد عام ١٩٧٥. على أية حال، كان على حركات التحرر الإفريقية أن تعتمد على نفسها أولًا في سبيل البقاء، قبل أن تتمكن من الحصول على الدعم المعنوي من الاتحاد السوفييتي حتى، ومن الولايات المتحدة من باب أولى.

كانـت سياسـة الولايـات المتحدة نحو حلفائها الرئيسـين على السـاحة العالمية؛ أي أوروبا الغربية واليابان، أشدَّ وضوحًا؛ فقد سعَت إلى مساعدتهما بسخاء في جهود إعادة

Scanned with CamScanner

البناء الاقتصادي؛ (لا سيَّما من خلال خطة مارشال). وكان ذلك أمرًا حيويًا بالنسبة للولايات المتحدة، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وليس الأمر عصيًّا على الفهم من الناحية الاقتصادية؛ فما الفائدة من خلق أكفأ آلة اقتصادية في الاقتصاد-العالم إذا لم يكن ثمَّ / زبائن لمنتجاتها. لقد كانت الشركات الأمريكية في حاجة إلى أن تستعيد [٥١] اليابان وأوروبا الغربية عافيتهما الاقتصادية؛ لتكونا أسواقًا خارجية أساسية لإنتاجها. ولم يكن ثمَّ مناطق أخرى غيرهما كانت لتضطلع بمثل هذا الدور في حقبة ما بعد الحرب. من الناحية السياسية، ضمن نظاما التحالف -حلف الناتو ومعاهدة الدفاع الأمريكية اليابانية- للولايات المتحدة عنصرين إضافيين محوريين في البنية التي كانت بصدد إقامتها للحفاظ على نظامها العالمي: قواعدُ عسكرية عبر العالم، ومجموعة من الحلفاء السياسيين الأقوياء والتلقائيين في الساحة الجيوسياسية (وقد كانوا زمانًا طويلًا، زبائن أكثر من كونهم حلفاء).

كانت لبنية التحالف هذه آثار على إفريقيا بطبيعة الحال؛ إذ لم تكن دول أوروبا الغربية الحلفاء الرئيسين للولايات المتحدة فحسب، لكنها كانت أيضًا القوى الاستعمارية الرئيسة في إفريقيا؛ فكانت تُعادي كلَّ تدخُّل أمريكي فيما ظلَّت تعدُّه «شئونها الداخلية». لذلك، كانت الولايات المتحدة حذِرة بشأن الإساءة إلى حلفائها؛ خاصة في الفترة (١٩٤٥-١٩٦٠)، حين كانت الحكومة الأمريكية لا تزال تشارك الحكومات الاستعمارية، إلى حدٍّ كبير، وجهة نظرها القاضية بأن التعجيل بتصفية الاستعمار كان خطوة خطيرة. فيما أسهمت حركات التحرر الإفريقية في تسريع وتيرة هذه العملية؛ فبحلول الستينيات «اكتسحت موجة التحرر إفريقيا» اكتساحًا شبه مطلق. وفي عام ١٩٦٠، كانت قد بلغت الكونغو لتؤسِّس لمنعرجٍ حاسم؛ إذ شكَّلت هذه المنطقة، النواة الصلبة للمقاومة السياسية والاقتصادية فيما يتعلَّق بمسألة تصفية الاستعمار؛ لأنها كانت منطقةَ تركُّز منجميٍّ واستيطانيٍّ في إفريقيا جنوب الصحراء. في ذلك العام، اندلعت ما سُمِّيت «أزمة الكونغو»، وفي غضون عام، برز جانبان (هما في الواقع، جانبان ونصف جانب) ليس فقط داخل الكونغو، لكن بين الدول الإفريقية المستقلة، وفي واقع الأمر، عبر العالم أجمع. أما النتيجة فهي معلومةٌ للقاصي والدَّاني:

Scanned with CamScanner

اغتيل لومومبا (Lumumba) وقُمع مناصروه. كما أُحبطت محاولة انفصال إقليم كاتانغا بزعامة تشومبي (Tshombe). ثم صار العقيد موبوتو (Mobutu) رئيسًا لزائير، ولا يزال[أ]. لقد غيرت أزمة الكونغو الموقف الجيوسياسي للولايات المتحدة في إفريقيا أيضًا؛ حيث دفعتها مذّاك -فصاعدًا- إلى لعب دور مباشر في المنطقة، وقررت ألا تُذعن بأيّ شكل من الأشكال للقوى الاستعمارية (السابقة).

[٥٢] كان السيناريو الذي تأمل الولايات المتحدة حدوثه في العالم الكولونيالي بعد عام ١٩٤٥ (في العالم غير الأوروبي عامةً) / هو سيناريو التغيير السياسي البطيء والناعم، الذي سيجلب إلى السُّلطة مَن تُسمّيهم «زعماءَ معتدلين ذوي مصداقية وطنية»، وأن يعملوا، ويستمروا في العمل، على تعزيز انخراط بلدانهم في سلاسل السلع المكوّنة للاقتصاد-العالَم الرأسمالي. أما الاتحاد السوفييتي؛ فكان موقفه الرسمي هو تفضيل وصول قوى تقدمية «اشتراكية» التوجه. أما في باب العمل، وكما ذكرنا آنفًا: أبدى الاتحاد السوفييتي شيئًا من الفتور في دعمه لهذه القوى؛ كما يظهر في البطء الشديد في إسداء النصح للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٤٥، وفي التلكؤ الطويل عن دعم حركة الاستقلال في الجزائر، وفي الدعم الذي قدَّمه الحزب الشيوعي الكوبي لباتيستا (Batista) حتى عام ١٩٥٩.

أمّا ما لم تتوقعه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي؛ فهو كثافة حركات التحرر الوطني في العالم غير الأوروبي آنذاك. لا شكَّ أن جميع أنواع الثورات القومية الراديكالية تعرضت للقمع - في الملايو والفلبين وإيران؛ وفي مدغشقر وكينيا والكاميرون؛ وفي بلدان عديدة من الأمريكتَين. غير أنه في كل مكان قُمعت فيه مثل هذه الانتفاضات؛ دُفع بأجندة تصفية الاستعمار قُدمًا إلى الأمام.

ولقد وقعت حروب تحرير شرسة في أربعة بلدان -الصين وڤييتنام والجزائر وكوبا- كُلّلت بالنصر في نهاية المطاف، وتركت علامة فارقة. وفي الحالات الأربع، أبَت حركات التحرُّر جميعها القَبول بقواعد اللعبة؛ كمَّا حدَّدتها الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وأقرَّها الاتحاد السوفييتي ضمنًا.

(أ) توفي موبوتو سيسي سيكو في السابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧ بالرباط. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ولقد اختلفت تفاصيل تلك الحالات عن بعضها البعض بسبب تباين عوامل الجغرافيا، والتاريخ، ونسق القوى الاجتماعية الداخلية. لكن الحركات الأربعة تقاسمت بعض السّمات، أبرزها: (١) وصولها إلى السُّلطة عُنوة وبرغم أنف القوى العظمى في النِّظام-العالَم؛ وذلك من خلال ضراوة الأسلوب الذي اتبعته في السعي لاستقلالها السياسي. (٢) إفصاحها عن إيمانها بالحداثة والتنمية الوطنية. (٣) سعيها للوصول إلى السُّلطة في الدولة؛ بوصف ذلك شرطًا مسبقًا ضروريًا للتحول الاجتماعي، ثم يأتي، بعد ذلك، سعيها إلى نيل الشَّرعية الكاملة لدى جماهير الدولة القوية التي عَمِلت على بنائها. (٤) إبداؤها الثقة في أنها كانت تعتلي مَوجة التقدُّم التاريخي.

وبحلول عام ١٩٦٥، بدا أن روح باندونغ قد عمَّت جميع أنحاء العالم؛ فقد تمكَّنت حركات التحرر الوطني من الوصول إلى السُّلطة / في كل مكان؛ اللهمَّ إلَّا جنوب إفريقيا [٥٣] التي شرعت بدورها في الكفاح المسلَّح. لقد كان الوضع غريبًا إن صح القول؛ إذ لم تكن الولايات المتحدة يومًا بهذا القدر من السيطرة على الوضع والتقدُّم في كل شيء. وبالمقابل، لم تكن الحركات المناهضة للنظام بمثل هذه القوة؛ فكان الأمر أشبه بالهدوء الذي يسبق الإعصار. وقد بدت نُذر الشؤم مبكرةً في إفريقيا؛ حيث شهد عام ١٩٦٥ سقوط بعض الشخصيات الرمزية؛ مما سمّي «مجموعة الدار البيضاء» (Casablanca groub)؛ وهي مجموعة من الدول «المقاوِمة»، كان في طليعتها كلٌّ من نكروما في غانا، وبن بلَّة في الجزائر. وكان أيضًا ذلك العام الذي أصدر فيه المستوطنون الروديسيون «إعلان الاستقلال من جانب واحد» (Unilateral Declaration of Independence). وفي الولايات المتحدة، بدأت أولى مناقشات موضوع الحرب في ڤيتنام. وفي عام ١٩٦٦، كانت الثورة الثقافية قد اندلعت في الصين. ثم لاحت في الأفق سنة ١٩٦٨ الهائلة.

في أوائل عام ١٩٦٨، كشف هجوم تيت (Tet)[أ]، من الناحية الرمزية، عن عجز الولايات المتحدة عن الانتصار في حرب ڤيتنام. وفي فبراير/ شباط، اغتيل مارتن لوثر

(أ) في شتاء عام ١٩٦٨، شنَّ الثوار الڤيتناميون هجمات متفرقة على أكثر من تسعين موقعًا، ومركز قيادة للقوات الأمريكية تكبَّدت فيها هذه الأخيرة خسائر فادحة، واستلهمت هذه الهجمات اسمها من الاحتفالات المحلية ببداية السنة القمرية حسب التأريخ المحلي في ڤيتنام. (المترجم)

Scanned with CamScanner

كينغ الابن (Martin Luther King Jr.). وفي إبريل/ نيسان، كانت ثورة ١٩٦٨ العالمية قد اندلعت. وعلى مدى ثلاث سنوات، بلغت كل مكان -في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان؛ في العالم الشيوعي؛ وفي أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا. وقد تباينت، بالقطع، تجلياتها المحلية من مكان إلى آخر، غير أن هناك سمتَين اشتركت فيهما هذه الانتفاضات المتعددة، جعلا منها حدثًا عالميًا؛ الأولى هي معاداة الهيمنة الأمريكية (والتي تجسَّدت في معارضة دورها في ڤيتنام)، والتواطؤ السوڤييتي مع الولايات المتحدة (على الوجه الذي بيَّناه في محور «القوتين العظميين»). أما السِّمة الثانية؛ فكانت خَيبة الأمل العميقة حيال ما يسمَّى اليسار القديم بتنويعاته الثلاثة الرئيسة: الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، والأحزاب الشيوعية، وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث. لقد عدَّ ثوار ١٩٦٨ أن نشاط اليسار القديم خارج النظام كان غير كافٍ وغير فعَّال. وفي الواقع، يمكن المحاججة بأن اليسار القديم كان الشيطان الأكبر عند ثورة عام ١٩٦٨، أكثر مما كانت الولايات المتحدة نفسها.

لقد اندلعت ثورة ١٩٦٨ العالمية بوصفها حدثًا سياسيًا، فتوهجت سريعًا، ولكن سرعان ما خَبت جذوتها. وبحلول عام ١٩٧٠، لم يتبق منها سوى شيء من جذوات قليلة -كان أكثرها في شكل الحركات الماوية. وبحلول عام ١٩٧٥، كانت تلك الجذوات قد خَبت. ومع ذلك، خلَّفت تلك الثورة أثرًا راسخًا؛ إذ نزعت الشرعية عن
[٥٤] الليبرالية الإصلاحية في تيار الوسط / ؛ بوصفها الأيديولوجيا السائدة للجيوثقافة، مما حوَّل الليبرالية إلى مجرد أيديولوجيا تتنافس في الساحة مع قوًى قوية تقع على يمينها وعلى يسارها. كما ألَّبت الناس على الدولة؛ بوصفها أداةً للتحول الاجتماعي، في كل مكان. وقوَّضت التفاؤل بشأن حتمية التقدم؛ خاصةً مع سقوط الرمز الأخير لهذا التفاؤل ورأس حربته[أ]. لقد تغيَّر المزاج العام كليَّةً.

لقد وقعت أحداث عام ١٩٦٨ في اللحظة التي ولج فيها الاقتصاد-العالَم الانكماش المميِّز لدورة كوندراتييف (ب)، والذي لا نزال نعاني آثاره إلى اليوم. ومرة أخرى،

(أ) الإيماءة إلى إخفاق الدولة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

وكما حدث مرارًا وتكرارًا في تاريخ الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وصلت معدلات الربح العالية التي حققتها القطاعات الرائدة إلى نهايتها؛ لسبب أوّلي هو أن الاحتكار النسبي الذي مارسته قلّة من الشركات، قُوّض بواسطة الدخول المستمر لمنتجين جدد إلى السوق، بعد أن جذبتهم معدلات الربح المرتفعة، والذين غالبًا ما حظوا بدعم حكومات الدول شبه الطرفية. وكما كان متوقعًا، تمخض الانخفاض الحاد في معدلات الربح المتأتي من الأنشطة الإنتاجية، في جميع أنحاء العالم، عن سلسلة من العواقب: الحدُّ من الإنتاج والتوظيف في مواطن القطاعات الرائدة؛ ومن ثمّ الحدُّ من مشتريات واردات المواد الخام القادمة من المناطق الطرفية؛ تصاعد عمليات نقل الصناعات إلى المناطق شبه الطرفية؛ بحثًا عن عمالة منخفضة التكاليف؛ تنافس حادٌّ بين الدول في منطقة المركز؛ سعيًا لتحويل الأعباء السلبية بعضها إلى بعض؛ فضلًا عن تحوُّل كبير في أوساط المستثمرين من البحث عن الربح في الإنتاج إلى البحث عن الربح في الأنشطة المالية (المضاربة).

في مرحلة كوندراتييف (ب) الخاصة تلك، كان الحدثان الرئيسان اللذان وضعا الركود الاقتصادي في بؤرة الانتباه العالمي (مع أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، عدُّهما سبب الركود) هما ارتفاع أسعار النفط كما حدَّدتها منظمة أوبك في السبعينيات، وأزمة ديون الثمانينيات. بطبيعة الحال، كان لكل منهما عواقب سلبية على الجنوب عامةً، وقطعًا بالنسبة إلى إفريقيا على نحو خاص. ويجدر بنا هنا أن نناقش أهميتهما؛ بوصفهما آليات للتكيُّف السياسي والاقتصادي.

في عام ١٩٧٣، أعلنت منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) -المجموعة التي عاشت حالةً من الثُّبات أكثر من عقد من الزمن- فجأة عن ارتفاع استعراضي للأسعار. هناك عدة ملحوظات يثيرها هذا الحدث. لقد شهدت أسعار النفط انخفاضًا ملحوظًا طيلة مرحلة كوندراتييف (أ)، حين / كان الإنتاج العالمي في طور التوسُّع. ومما يُلحظ [٥٥] أنه عند النقطة نفسها التي بدأت فيها متاعب الاقتصاد-العالم، بالضبط حين شرع المُنتجون في كل مكان في التفتيش عن سبل تصريف منتجاتهم في سوق صارت أضيق

Scanned with CamScanner

فأضيق؛ إما من خلال خفض أسعارها أو خفض تكاليفها، شرع منتجو النفط في رفع أسعارهم، وبنسبٍ لم تكن هيّنة. وكانت النتيجة بطبيعة الحال هي ارتفاع كلفة الإنتاج في كل عملية صناعية عبر العالم كله؛ ذلك أن النفط يظل مكوّنًا مباشرًا أو غير مباشر في كل عمليات الإنتاج تقريبًا.

لكن ما الذي شكّل الأساس المنطقي لمثل هذا الفعل؟ قد يُحاجَج بأنه كان فعلًا نقابيًا (Syndical) مشتركًا قادته الدول المصدّرة للنفط؛ سعيًا منها للإفادة من الوهن الاقتصادي للعالم الغربي؛ قصد إحداث تغيير في توزيع فائض القيمة العالمية لمصلحتها. وهو ما يمكن أن يفسّر سعي أعضاء أوبك، ممن عدُّوا -آنذاك- حكومات راديكالية من الناحية السياسية؛ كالجزائر أو العراق؛ للضغط من أجل فعلٍ كهذا. لكن، لمَ لم يكتفِ حليفا الولايات المتحدة المقرَّبان في منطقة النفط -وهما المملكة العربية السعودية وإيران -إيران الشاه آنذاك- بمجرد الموافقة، وأخذوا بدلًا من ذلك زمام المبادرة لبلوغ اتفاق أوبك بشأن الزيادة المشتركة للأسعار؟ وإذا كان القصد من الإجراء هو تصحيح توزيع فائض القيمة العالمية؛ فكيف يكون أثره الفوري هو زيادة مقدار فائض القيمة العالمية في أيدي الشركات الأمريكية؟

دعونا نلقِ نظرة على ما يحدث حين ترتفع أسعار النفط ارتفاعًا مفاجئًا وعنيفًا. لمّا كان من الصعب خفض الحاجة إلى النفط بسرعة كبيرة؛ فإن من شأن ذلك أن يُسفر عن العديد من الآثار؛ إذ ترتفع عائدات منتجي النفط؛ بل ترتفع ارتفاعًا هائلًا، على الرغم من انخفاض كمية النفط المباعة؛ بسبب الارتفاع الكبير في كلفتها. إن الانخفاض في كمية النفط المباعة يعني الانخفاض في الإنتاج العالمي الحالي؛ مع ذلك، عُدَّ ذلك في الواقع مَزية إضافية بسبب حدوث فائض في الإنتاج في القطاعات الرائدة خلال الستينيات. لكن ذلك -في واقع الحال- يزيد من شرعنة مسألة تسريح العمّال في الصناعات.

بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط في منطقة الأطراف، مثل أكثر الدول الإفريقية على سبيل المثال، كان ارتفاع أسعار النفط صفعة شديدة القسوة. فقد ارتفعت أسعار

Scanned with CamScanner

استيراده، وارتفعت معها أسعار استيراد المنتجات الصناعية التي يلعب النفط دورًا مهمًّا في إنتاجها، وهي تشمل الإنتاج كله على وجه التقريب، كما ذكرنا آنفًا. / وقد حدث هذا [٥٦] في وقت انخفضت فيه كمية الصادرات، وانخفض سعر الوحدة منها في الغالب. بالطبع، ألفَت الدول الإفريقية نفسها -اللهم إلَّا قلَّة قليلة منها- ترزح تحت ضغوط شديدة في ميزان مدفوعاتها. ووجد السكان أنفسهم في مواجهة مستويات معيشة منخفضة وخدمات حكومية لا تني تتدهور. لقد كانوا بالكاد قادرين على الشعور بالرضا عن هذه الحصيلة الجلية للاستقلال الذي ناضلوا لأجله منذ عقد أو نحو ذلك؛ وانقلبوا، من ثمَّ، على الحركات نفسها التي دعموها بقوة في السابق؛ لا سيَّما حين لحظوا مظاهر الفساد والتَّرف في نُخبها.

بالطبع، لم ترتفع أسعار النفط بالنسبة للأفارقة وحدهم، فقد ارتفعت في كل مكان؛ بما في ذلك الولايات المتحدة. كان كل ذلك جزءًا من توجه تضخُّمي طويل نتج عن عوامل أخرى عديدة؛ فقد أدَّى ارتفاع أسعار النفط (ليس بوصفه سببًا لكن بوصفه نتيجة لركود الاقتصاد-العالم) إلى إنشاء ما يشبه القُمع الكبير الذي يمر منه جانبٌ هائلٌ من فائض القيمة العالمي، إلى ماكيناته الصيرفية. ماذا حدث لهذه الإيرادات؟ لقد احتفظت الدول المُنتجة للنفط ببعضها؛ بوصفه ريعًا أتاح لأقلية صغيرة استهلاكًا قائمًا على الكماليات. كما أتاح، فترة وجيزة، تحسين مستويات الدخل لدى شريحة أوسع من المواطنين. ومكَّن هذه الدول من تحسين بناها التحتية، ومن عقد صفقات شراء واسعة للأسلحة. وكان لهذه الثانية فائدة أقل من الأولى على الصعيد الاجتماعي؛ خاصة لما تؤدي له من إهدارٍ فادح في الأرواح والاحتياطي الرأسمالي المتراكم؛ كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية في غضون الثمانينيات. غير أن صِنفي الإنفاق كليهما -البنية التحتية ومشتريات الأسلحة- أسهم في حل جزءٍ من المشاكل الاقتصادية في دول الشمال، التي تُستورَد منها البضائع.

ومع ذلك؛ فإن النفقات داخل الدول المُنتجة للنفط ليست إلَّا جزءًا من الإيرادات؛ فجزءٌ كبير آخر منها ذهب إلى «الشقيقات السبعة»؛ أي شركات النفط الغربية التي ربما

Scanned with CamScanner

فقدت سيطرتها على إنتاج النفط قبل فترة طويلة، لكنها استمرت في السيطرة على تكريره وتوزيعه عبر العالم. فكيف تصرّفت تلك الدول في الأرباح الهائلة التي جَنتها بغير توقُّع؟ لقد أقدمت، في غياب عدد كافٍ من أسواق مربحة للإنتاج، على وضع جانب كبير من هذه الأموال في الأسواق المالية العالمية؛ مغذّية بذلك أفعوانية النقد العجيبة خلال العقدين الماضيين.

[٥٧] / لم تستنفد كل هذه الأنشطة خزائن هذا التركُّز في فائض القيمة العالمية؛ فوُضع الباقي على شكل حسابات في البنوك، في الولايات المتحدة أساسًا؛ فضلًا عن أوروبا الغربية. تتأتّى أرباح البنوك من إقراض الأموال المودَعة لديها. والآن صارت لديها مبالغ إضافية هائلة -في وقت تباطأت فيه المؤسسة الإنتاجية المستحدَثة؛ مقارنةً بمرحلة كوندراتييف (أ). لكن، لمن تستطيع البنوك إقراض المال؟ بدا الجواب واضحًا آنذاك: للحكومات التي تعاني موازين مدفوعاتها؛ ما يعني جميع الدول الإفريقية تقريبًا، وأجزاء واسعة من أمريكا اللاتينية وآسيا، وكل ما كان يسمى «الكتلة الاشتراكية» على وجه التقريب (من بولندا، إلى رومانيا، إلى الاتحاد السوفييتي، إلى كوريا الشمالية). في منتصف السبعينيات، فرضت البنوك العالمية هذه القروض على تلك الحكومات، التي اغتنمت الفرصة لموازنة حساباتها بهذه الطريقة، ومحاولة الحدّ من الضغوط السياسية العاجلة التي مارسها المواطنون الساخطون. كما قدّمت قروضًا مماثلة حتى للدول المُنتجة للنفط التي لم تكن في حاجة إلى تحقيق التوازن في حساباتها، لكنها حرصت على الإنفاق السريع على ما ظنّت أنه «تنمية» (وقد أساءت الظن). وفي الأخير، ساعدت هذه القروض بدورها، الدولَ الغربية على مواجهة عجز العالم عن شراء صادراتها.

لكن تحليل الوضع في الدول الغربية ينبغي أن يتم بعناية أكبر. هناك ثلاث كيفيات مختلفة لتقييم ما حدث في السبعينيات، واستمر خلال الثمانينيات؛ أولاها معرفة كيف كان أداء الدول على الصعيد العالمي؛ لقد انخفضت معدلات نموها إلى حدٍّ كبير بدءً من مرحلة كوندراتييف (أ) عام ١٩٤٥ إلى نحو عام ١٩٧٠، على الرغم من أنها، من حيث القيمة المطلقة، استمرت في النمو بطبيعة الحال. وثانيتها أنه، يمكن تقييمها في

Scanned with CamScanner

علاقتها بعضها ببعض. وهنا، يمكننا أن نلحظ كيف أنه على الرغم من الجهود الكبرى التي بذلتها الولايات المتحدة، (وبالرغم من المزايا المبكرة التي جَنتها من سلوك أوبك، والناجمة عن كونها أقل اعتمادًا على واردات النفط مقارنة بأوروبا الغربية أو باليابان)؛ فإن الوضع الاقتصادي الأمريكي قد تراجع عامةً؛ مقارنةً مع أوروبا الغربية؛ وخاصَّةً مع اليابان، على الرغم من التحوُّلات قصيرة الأجل في تدفقات الثروة.

أما ثالثها، يمكن تقييم الدول الغربية من حيث التوزيع الداخلي لفائض القيمة؛ فعلى الرغم من أنه يمكن القول إن النمط المميّز للمرحلة (أ) هو التحسن الإجمالي في مستويات الدخل / مع تقاربٍ في قيمها الدنيا، اتَّسم نمط المرحلة (ب) بزيادة كبيرة في [٥٨] الاستقطاب الداخلي للإيرادات؛ بحيث إن هناك نسبة قليلة فقط من السكان تمكنت من النجاح، على الأقل ذلك النجاح طويل الأجل؛ حتى إننا تواضعنا على مصطلح خُصَّت به؛ المُترفون (Yuppies). لكن، إلى جانب هذه المجموعة الضئيلة، كانت هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة الفقر داخليًا، وقد انزلقت مجموعة مُعتبَرة من المواطنين من الطبقة الوسطى إلى أسفل، وانخفض الدخل الحقيقي لأكثر ما تبقَّى من الطبقات الوسطى انخفاضًا حادًّا. لقد لوحظ هذا الاستقطاب الداخلي في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى خاصةً، لكنه يصدق أيضًا على أوروبا الغربية، وحتى على اليابان.

هناك ما ينبغي قوله عن منطقة شرق آسيا، وقد وصلنا في نقاشنا إلى هذه النقطة، لا سيَّما أنها تُفرض على الأفارقة دائمًا، بوصفها نموذجًا للتنمية الناجحة. كلَّما ساد الركود في الاقتصاد-العالَم وضُغط على الأرباح عامةً، والأرباح الناجمة عن الأنشطة الإنتاجية خاصةً؛ تميل منطقة جغرافية محددة إلى تحقيق نتائجَ جيدة، وهي المنطقة التي لم تكن في قمة التسلسل الهرمي لجني الأرباح في السابق. وتصير بذلك بؤرةً لإعادة توطين الإنتاج على مستوى العالم، والمستفيدَ من متاعب الاقتصاد العالمي برمَّته. وبدءًا من سِني السبعينيات فصاعدًا، كانت هذه المنطقة المحددة هي شرق آسيا-اليابان في المقام الأول؛ ثمَّ تُخومهما المباشرة المسمَّاة «التنانين الأربعة» التي أفادت لاحقًا، ثم ثالثًا و(حديثًا) سلسلة من البلدان في جنوب شرق آسيا. ليس النقاش هنا حول الكيفية

Scanned with CamScanner

التي تمكنت بها شرق آسيا من أن تغدو المنطقة المستفيدة من ركود الاقتصاد-العالَم. على أن هناك ملحوظتان: إن الفضل في أن تغدو منطقة شرق آسيا المنطقة المستفيدة من ركود الاقتصاد-العالَم يرجع أساسًا إلى الدَّور الذي أسهمت به مشاركةُ الحكومات في بناء الأُطر الاقتصادية اللازمة؛ فضلًا عن دور الدولة في حماية الأسواق الداخلية. علاوة على ذلك، ما من طريقة لتتمكَّن منطقة أخرى من تحقيق العوائد الاقتصادية نفسها بالتزامن معها. ربما حقَّقت منطقة أخرى -بخلاف شرق آسيا- مثل هذا النمو؛ لكن لم يكن من الممكن أن تحقِّقه منطقة شرق آسيا ومنطقةٌ أخرى بالتزامن. وبناءً عليه، لا تقدِّم منطقة شرق آسيا أي نموذج لإفريقيا يؤبه له في المستقبل القريب.

لقد خصصتُ حيزًا كبيرًا للحديث عن رفع أوبك لأسعار النفط؛ لا لأنه كان سببًا رئيسًا في الضائقة الاقتصادية؛ فقد كان مجرد عملية تدخُّل واحدة تأثر بها ركود الاقتصاد-العالم. غير أنه أمكن رؤيتها بوضوح تامٍّ؛ كما أن التأمل في تفاصيل ميكانيزمات العملية يجعلها أشدَّ وضوحًا. ومن شأن ذلك أن يسهم في إلقاء الضوء على
[٥٩] ما حدث في الثمانينيات حين نسي العالم أمر ارتفاع أسعار النفط، / وقتَ أن انخفضت مرة أخرى، إن لم تكن قد عادت إلى مستويات عام ١٩٥٠. شهد عقد الثمانينيات تراكم القروض المقدَّمة للحكومات؛ والتي أدَّت حينها إلى حل المشكلة الناجمة عن اختلال ميزان المدفوعات، لكنها حلَّت المشكلة لتخلقها مرة أخرى مع ارتفاع تكاليف سداد الديون كنسبة مئوية من الدخل القومي. لقد بدأ عقد الثمانينيات بما يُعرف بأزمة الديون المزعومة، وانتهى بما يسمى «انهيار الأنظمة الشيوعية»؛ فهُما هنا مسألتان ليستا مستقلَّتين عن بعضهما على الإطلاق.

ظهرت أزمة الديون في عام ١٩٨٢ حين أعلنت المكسيك، وهي دولة منتجة للنفط، عجزها عن مواصلة سداد الديون، وطلبت إعادة التفاوض بشأنها. لكن أزمة الديون بدأت، في الواقع، في بولندا عام ١٩٨٠، وكانت دولةً أسرفت على نفسها في الاقتراض خلال السبعينيات؛ حين حاولت حكومة غيريك (Gierek)، التي آلمها سداد الديون، الحدَّ من مستويات الأجور كحلٍّ جزئي. فكانت النتيجة ظهور حركة «تضامن»

Scanned with CamScanner

(Solidarnosc) النقابية[أ]. لقد وجدت الحكومة الشيوعية البولندية نفسها في ورطة؛ إذ بدأت في تفعيل إصلاحات صندوق النقد الدولي حتى قبل أن يطلب منها الصندوق ذلك. إن ما يوصي به هذا الأخير جميع الدول في هذه الحالة (فالأمر غير مقتصر على الدول الإفريقية)، هو تخفيض النفقات (من خلال تقليل الواردات وخفض مستوى رفاهة السكان) وزيادة الصادرات (من خلال الإبقاء على الأجور منخفضة أو تخفيضها، وتحويل الإنتاج من البضائع الموجّهة للاستهلاك الداخلي إلى كلّ ما يمكن بيعه فوريًّا في السوق العالمية). وليضمن الصندوق تبنّي الدول لهذه النصائح غير المستساغة؛ استعمل سلاحًا أساسيًّا؛ هو منع الحكومات الغربية جميعها من تقديم المعونات قصيرة الأجل، في حال أخفقت دولة معينة في تنفيذ سياساته؛ ومن ثمّ تعريضها لاحتمال الإفلاس الحكومي، إذا ما وضعنا أزمة الديون في الاعتبار. وبذلك؛ كان على الدول الإفريقية، الواحدة تلو الأخرى، أن تخضع لتلك الضغوط. وبخلاف ذلك، كانت رومانيا، في عهد تشاوشيسكو (Ceauşescu)، أكثر الدول استجابة للضغوط؛ إذ سدّدت جزءًا كبيرًا من ديونها التي صُبّت في خزينة صندوق النقد الدولي من جهة، لكنها أثارت الغضب والاستياء في أوساط الشعب الروماني من جهة أخرى.

لقد أفرزت «أزمة الديون» في إفريقيا أسوأ ما يمكنها إفرازه: المجاعات، والبطالة، والتدهور الهائل في البنية التحتية، والحروب الأهلية، وتفكُّك أجهزة الدولة. وفي الجزء الجنوبي من إفريقيا، تفاقمت الصعوبات بفعل برامج زعزعة الاستقرار التي تبنّاها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ ليحارب بذلك معركته الخاصة ضد حركة الاجتياح التحرري في إفريقيا -تلك التي لم تبلغ جوهانسبرغ إلّا في / عام ١٩٩٤. إن [٦٠] فهمنا للمحنة الحادّة التي ابتُليت بها إفريقيا في الثمانينيات سيتشوه ما لم نضعها في إطار الصورة الكبرى للاقتصاد-العالَم؛ فأزمة الديون وقعت في كل مكان بطبيعة الحال،

(أ) «النقابة العمالية المستقلة ذاتية الحكم»: اتحاد عدة نقابات عمّالية تأسس عام ١٩٨٠. وهو أول نقابة مستقلة تظهر في دولة اشتراكية ومستقلّة عن الحزب الشيوعي. أدّت دورًا بارزًا في قيادة بولندا إلى أول انتخابات حرة عام ١٩٨٩، بعد صراع مرير مع الحكومة. وشكّلت أول حكومة ائتلافية في بولندا عام ١٩٩٠. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ومن حيث إجمالي المبالغ؛ إذ وقعت بشكل ملحوظ في أمريكا اللاتينية. لقد كانت أزمة ديون العالم الثالث (إضافة إلى الكتلة الاشتراكية)، تعني نهاية إقراض أموال جديدة لهذه البلدان. غير أن ما حدث في الواقع هو أن تدفق الأموال في الثمانينيات انتقل من الجنوب إلى الشمال، وليس العكس.

مع ذلك، لم تختفِ مشكلة الإفادة من فائض القيمة، طالما استمر غياب الأسواق المربحة للاستثمارات الإنتاجية. لا ريب أن انهيار المُقترضين خلال سبعينيات القرن الماضي (بما في ذلك الدول الإفريقية)، كان مشكلة للمُقترضين أنفسهم، لكنه كان مشكلة حادَّة كذلك للمُقرضين الذين كانوا في حاجة إلى مَن يقترض أموالهم. وفي الثمانينيات، ظهر لهم مُقترضان جديدان يؤبه لهما على الساحة؛ هما: الشركات العالمية الكبرى، وحكومة الولايات المتحدة.

ستبقى فترة الثمانينيات حاضرة في ذاكرة عالم الشركات؛ بوصفها حقبة السندات عالية المخاطر غير المرغوب فيها، وما يستتبعها من استحواذ على الشركات. ما الذي جرى حينها؟ لقد استُثمرت الكثير من الأموال أساسًا في عملية شراء الشركات؛ بغية تفكيكها غالبًا، وبيع بعض أجزائها في صورة حصص مُدرَّة للربح، وترك الأجزاء الأخرى عُرضة للمزيد من التآكل (وفي أثناء ذلك، كان العمَّال يُسرَّحون). لم يُفض ذلك إلى زيادة الإنتاج على الإطلاق؛ بل كانت النتيجة تراكم ديون هائلة على عاتق هذه الشركات. ولذلك، أفلست العديد من الشركات الصناعية والبنوك، التي إن كانت كبيرة بما يكفي؛ تدخلت الدول لـ «إنقاذها»، حين تقترب من حافَّة الإفلاس؛ خشية العواقب السياسية والاقتصادية السلبية التي يجرُّها إفلاسها. وكانت النتيجة، كما في حالة فضيحة جمعيات الادخار والقروض في الولايات المتحدة، أرباحًا ضخمة لتجار السندات غير المرغوبة من جهة، وفاتورة ضخمة سدَّدها دافعو الضرائب الأمريكيون من جهة أخرى.

في حالة الولايات المتحدة، تفاقمت الفاتورة الهائلة لديون الشركات بفعل الديون الضخمة التي اقتضتها النَّزعة الكينزية العسكرية. لقد كانت ثورة ريغان المُحافظة (Nonrevolution) تعني، أولًا وقبل كل شيء، وخلافًا لخطابها الصَّاخب، توسعًا كبيرًا

Scanned with CamScanner

لتدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي وفي حجم بيروقراطيته. لقد أقدم ريغان، من
الناحية الاقتصادية، على تخفيض مستويات الضرائب الفيدرالية / للسكان الأكثر ثراءً [٦٠]
(ما أدّى إلى تصاعد وتيرة الاستقطاب الداخلي)، رافقه زيادة كبيرة في النفقات العسكرية
(ما أدّى إلى تراجع معدلات البطالة). ولكن مع مُضي سنوات الثمانينيات، ونتيجة
لسياسة الاقتراض، عانت الولايات المتحدة المشكلات نفسها التي تسبَّبت فيها ديون
العالم الثالث لدوله. ومع ذلك؛ كان ثمّ اختلاف واحد بينهما؛ هو أن صندوق النقد
الدولي لم يكن له أن يفرض سياساته على الولايات المتحدة. ومن الناحية السياسية، لم
تكن الولايات المتحدة راغبةً في فرض تلك السياسات على نفسها. غير أن وضعها
الاقتصادي، في خضمّ هذه السيرورة، في مواجهة منافسيها الأقوياء (أوروبا الغربية
واليابان) يتدهور باستمرار؛ لا سيَّما وقد ركزت الاستثمارات الأمريكية على القطاع
العسكري دون غيره.

في هذه المرحلة، بدأ ما يُسمى «انهيار الأنظمة الشيوعية». وقد لحَظنا آنفًا أن نقطة
البداية المتفق عليها، التي هي صعود حركة «تضامن» في بولندا، كانت نتيجة مباشرة
لأزمة الديون. لقد خَبرت الدول الاشتراكية، أساسًا، الآثار السلبية نفسَها الناجمة عن
ركود الاقتصاد-العالَم، التي خَبرتها الدول الإفريقية، وهي: نهاية معدَّلات النمو المثيرة
للإعجاب التي حُقِّقت في المرحلة (أ)؛ انخفاض مستويات المعيشة الفعلية، إن لم يكن
في السبعينيات فقد حدث ذلك في الثمانينيات على نحو واضح؛ تدهور البنية التحتية؛
تراجع الخدمات الحكومية؛ وفوق ذلك كله، خَيبة الأمل في الأنظمة التي كانت تمسك
بزمام الأمور. وفيما انصبَّت خَيبة الأمل على القَمع السياسي، كان محرّكها الفعلي هو
خذلان وعود «التنمية».

في حالة الاتحاد السوفييتي، كان السبب في تفاقم مشكلة الدول الاشتراكية جميعها
هو التناقضات الكامنة في معاهدة يالطا. لقد كانت هذه المعاهدة، كما حاججنا آنفًا،
ترتيبًا دقيقًا للغاية؛ سمح بتصاعد وتيرة صراع خطابي بشأن المستقبل البعيد، لكنه
انخرط في الوقت نفسه في صفقة حول الحاضر، وهي صفقة اجتهد الجانبان في الالتزام

Scanned with CamScanner

بما اقتضته. وللقيام بذلك، وجب على كل طرف أن يكون قويًا بما يكفي للسيطرة على حلفائه وأتباعه الدائرين في فَلَكه. غير أن قدرة الاتحاد السوفييتي على الالتزام بما توجبه الصفقة عليه صارت على المحكّ بسبب الصعوبات الاقتصادية التي أعضلته في الثمانينيات، وكذلك بسبب تدهور التماسك الأيديولوجي الذي ابتدأ عام ١٩٥٦ مع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي. ولقد تفاقمت مشكلات الاتحاد السوفييتي بسبب النزعة الكينزية العسكرية في الولايات المتحدة؛ مما زاد من الضغط المرتبط بإنفاق المزيد من الأموال التي لم يكن يمتلكها. ومع ذلك؛ فإن المعضلة الأكبر لم تكن القوة
[٦٢] العسكرية للولايات المتحدة؛ بل / نقاط الضعف المتنامية لديها؛ الاقتصادية والسياسية. لقد بدت العلاقة التي تربط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معًا أشبه بشريط مشدود من المطاط، كلما أضعفت الولايات المتحدة قبضتها صار الرابط بينهما أوهن. وكانت النتيجة محاولة غورباتشوف اليائسة لإنقاذ الوضع عن طريق وضع نهاية للحرب الباردة، والانسحاب من أوروبا الشرقية، وإعادة بعث الاتحاد السوفييتي من الداخل. ثم اتضح لاحقًا أن المحاولة لم تكن مُجدية؛ على الأقل في قسمها الثالث؛ إذ لم يعد الاتحاد السوفييتي قائمًا.

لقد تسبَّب سقوط الاتحاد السوفييتي في خلق صعوبات هائلة للولايات المتحدة، ولعلَّها كانت صعوبات يستحيل التغلب عليها؛ فقد أدى سقوطه إلى حرمانها من الأداة السياسية الوحيدة للسيطرة التي كانت تمارسها على منافسيها الاقتصاديين الأقوياء آنذاك، أوروبا الغربية واليابان. وفيما حال الأمر دون زيادة الدَّين الأمريكي؛ حين أنهى سقوط الاتحاد السوفييتي نزعتها الكينزية العسكرية، إلا أنَّ عاقبته كانت مشكلة هائلة تتعلَّق بالانتفاخ الاقتصادي الذي لم تتكيَّف معه الولايات المتحدة على نحو جيد. ومن الناحية الأيديولوجية، أدَّى انهيار الماركسية-اللينينية إلى القضاء على ما تبقَّى من المصداقية التي حظيت بها فرضية إمكان تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة في المناطق الطرفية وشبه الطرفية للاقتصاد-العالَم الرأسمالي من سبيل الإصلاح الذي تُمسك الدولة بزمامه. ولهذا السبب حاججتُ في مكان آخر بأن ما يُسمَّى «انهيار الأنظمة الشيوعية» كان في حقيقة الأمر انهيارًا لليبرالية بوصفها أيديولوجيا. لكن الليبرالية؛ بوصفها الأيديولوجيا المهيمنة للجيوثقافة

Scanned with CamScanner

-والتي أوهنتها أحداث ١٩٦٨، ثم أثخنتها أحداث ١٩٨٩ بجراح مميتة- كانت ركيزةً سياسيةً للنّظام-العالَم؛ إذ كانت الأداة الرئيسة التي دُجّنت من خلالها «الطبقات الخطرة» (تمّ ذلك أولًا مع الطبقات العاملة الأوروبية في القرن التاسع عشر، ثم لاحقًا مع الطبقات الشعبية في العالم الثالث خلال القرن العشرين)؛ ذاك أنه من دون الإيمان بنجاعة التحرر الوطني، ترافقه جَرعة من الماركسية-اللينينية، لم تكن الطبقات الشعبية في العالم الثالث؛ لتحظى بمسوّغ كافٍ للتحلّي بالصبر، وكان عليها أن تضيق به ذرعًا.

أخيرًا، حملت العواقب الاقتصادية لنهاية الكينزية العسكرية نُذر السُّوء لليابان ودول شرق آسيا؛ فلقد كان توسُّعها في الثمانينيات مدفوعًا بقدرتها على إقراض الحكومة الأمريكية، والمشاركة في عملية الاستحواذ على الشركات التي كانت تجري حينئذٍ على قدم وساق. وبذلك؛ فإن المعجزة الشرق الآسيوية، التي تظل حقيقية طالما نظرنا إليها نظرةً نسبيةً مقارنةً بالولايات المتحدة، تجد نفسها الآن في مأزق إذا ما عالجناها من منظور القيمة المطلقة.

/ اتّسمت هذه التحولات الدرامية في إفريقيا أُخريات الثمانينيات (كما كانت الحال [٦٣] عليه في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية) ببروز شعارين سرعان ما هيمنا على المشهد؛ هما: السوق والدمقرطة. وقبل أن ننظر في هذا المستقبل، سنتوقف قليلًا لفحص هذين الشعارين فحصًا دقيقًا. وكانت شعبية «السوق»؛ بوصفه الترنيمة التي يردّدها الناس، نظير خَيبة الأمل في تلك الترنيمة الأخرى، أعني «الدولة». المعضلة هي أن السوق تحمل رسالتَين مختلفتَين تمام الاختلاف؛ فهي عند البعض؛ خاصة النُّخب الأصغر سنًّا و/ أو البيروقراطيين السابقين و/ أو السياسيين الاشتراكيين، تجسيدٌ لصرخة عظيمة انطلقت في فرنسا قبيل عام ١٨٤٨؛ أعني: «اسعوا للثراء أيها السادة!» (Messieurs, enrichissez-vous!)[أ] وكما صيغ الأمر منذ نحو خمس مئة عام، يمكن دومًا لمجموعة جديدة أن يصيروا «أثرياء جددًا» (Nouveaux riches).

(أ) هي العبارة التي اشتهرت عن فرانسوا غيزو (François Guizot) حين كان وزيرًا في عهد فيليب الأول بين عامي ١٨٤٠ و١٨٤٨؛ ويوصف بأنه كان ليبراليًا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لكن التحول نحو «السوق» لا يعني، عند أكثر الناس، أي تغيير في الهدف على الإطلاق؛ فخلال العقد الماضي، تحوَّل الناس في إفريقيا -وفي أماكن أخرى- نحو «السوق» للهدف نفسه الذي تحولوا لأجله سابقًا نحو «الدولة». لقد كانوا يأملون في بلوغ ذلك السراب الذهبي بعيد المنال المسمَّى «تنمية». وكانت «التنمية»، بطبيعة الحال، تعني عندهم المساواة، والعَيش الرَّغيد بصورة تحاكي المستوى الذي يحظى به الناس في الشمال تمام المحاكاة، وبخاصةً، كما تبدو حياة الناس في الأفلام الأمريكية. لكن ذلك لم يكن إلَّا وهمًا على وهم. فلا «الدولة» ولا «السوق» يعزِّزان «التنمية» المتساوية في الاقتصاد-العالم الرأسمالي؛ ذاك الذي يقوم على مبدأ التراكم المتواصل لرأس المال؛ فيتطلَّب استقطابًا متصاعدًا على الدوام للدخل الحقيقي، ويولِّده في الوقت نفسه. ولأن أكثر الناس راشدون وواعون بحقيقة الأمور إلى حدٍّ معقول؛ لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا ليتبدَّد كلُّ سحر عُلِّق على «السوق»؛ بوصفها علاجًا لمشكلة التنمية، مخلِّفًا وراءه دُوَّرًا وصدمة.

هل تختلف «الدمقرطة»، وما يصاحبها من شعار «حقوق الإنسان»، عن السوق؟ حسنًا، الجواب هو بلى ولا. بادئ ذي بدء؛ يجب أن نكون واضحين بشأن ماهية الدمقرطة؛ فمنذ عام ١٩٤٥، ما مِن دولة تقريبًا لم تجر فيها انتخابات منتظمة للهيئات التشريعية، مع توسُّع شبه عامٍّ لحقِّ الاقتراع، لكننا بتنا على وعي بأن مثل هذه الإجراءات قد تكون بلا معنى، ويبدو أننا نعني بها شيئًا أكبر؛ فما تُراه يكون؟ هل يتعلق الأمر بالانتخابات التي يتنافس فيها حزبان أو أكثر؟ هل التنافس الفعلي أم الشكلي فحسب؟ هل يجري التنافس على أصوات يتمُّ فرزها بشكل صحيح أم على أصوات يُتلاعب بها؟
[٦٤] على نحو عادل أم أن النتائج غير المرغوب فيها تُبطل؟ فإذا ما كانت إضافة مثل / هذه المتطلبات هي ما يقتضيه المضي نحو «الدمقرطة»؛ فأنا أزعم أننا لم نحرز في ذلك المضمار سوى تقدُّم يسير. لكننا، وفي زمن تكشف فيه صحيفة نيويورك تايمز أن الحزب الديمقراطي الليبرالي، وهو الحزب الحاكم في اليابان، كان يتلقَّى إعانات منتظمة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على مدار الأربعين عامًا الماضية، لن نملك إلَّا التشكيك فيما إذا كان التمسُّك الشكلي بحرية المنافسة في الانتخابات لم يزل أمرًا كافيًا للحديث عن الدمقرطة.

Scanned with CamScanner

تكمن المشكلة، كما نعلم، في أن الديمقراطية، على غرار السوق، لها دلالتان مؤثرتان مختلفتان تمام الاختلاف. تتعلّق الأولى بالسوق بوصفها مكمنًا للثراء؛ أما الثانية فهي تحقيق التنمية على أساس المساواة. يُغري المعنى الأول للديمقراطية مجموعة صغيرة، وإن كانت قوية؛ في حين يستميل الثاني مجموعة أكبر كثيرًا، لكنها أضعف من الناحية السياسية. ولا ريب أن الجهود الرامية إلى تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية في حالات إفريقية رائدة، مثل توغو ونيجيريا وزائير، لم تكن مشجعةً على الإطلاق خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ربما لا يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية إلا من خلال تنمية حقيقية، وإذا كانت التنمية مجرد وهم في النّظام-العالَم الحالي؛ فإن الديمقراطية قد لا تكون أفضل حالًا.

بعد هذا كله، أتراني داعية قنوط؟ لستُ كذلك على الإطلاق! لكننا قبل أن نتحلّى بأي أمل، ينبغي أن يكون لدينا تحليل واضح للأمر. يتخبّط النّظام-العالَم في حالة من الفوضى، وكذلك إفريقيا، لكن وضعها ليس الأسوأ مقارنةً ببقية أجزاء النّظام-العالَم. خرجت إفريقيا من حقبة التفاؤل الذي ربما كان مبالغًا فيه، إلى مزاج عامٍّ ملؤه التشاؤم. حسنًا، وكذلك كان حال العالم أجمع؛ فمنذ عام ١٩٤٥ إلى أُخريات الستينيات، بدا أن كل شيء يتحسّن وفي كل مكان. ومنذ أُخريات الستينيات إلى أُخريات الثمانينيات، شرعت الأمور في التدهور بطرائق مختلفة في كلّ مكان تقريبًا، وعكف الناس على إعادة النظر في انسياقهم وراء التفاؤل. إننا اليوم وجلون، حانقون، لسنا على يقين في الحقائق القائمة حولنا، ونعايش حالةً من الفوضى العارمة. بعبارة بسيطة: ما هذا إلّا انعكاسٌ لأزمة عميقة في النّظام-العالَم الذي نعيش فيه، في وعينا الجمعي؛ لم تعُد الآليات التقليدية لحلّ الانتكاسات الدّورية العادية تعمل على نحو فاعل، ودفعت الاتجاهات الدّورية للنّظام-العالَم النظامَ «بعيدًا عن وضع التوازن»؛ لذلك فإننا نقترب من لحظة «تشعُّب» -حتى أستعمل لغة العلم الجديد- عواقبها غير محدَّدة، بأثرٍ من طبيعتها؛ ويمكن أن تدفع بنا نحو اتجاهات بديلة محتملة، يختلف بعضها عن بعض تمام الاختلاف.

Scanned with CamScanner

[٦٥] / لمواجهة معضلات إفريقيا؛ فإن أول ما ينبغي فهمه هو كيف أنها ليست معضلات إفريقية خاصة. لذلك، اسمحوا لي أن أعالج هنا أربعًا منها أعدُّها أساسية، وسبقت مناقشتها مرارًا وتكرارًا؛ على أن أحاول وضع كل منها في سياق أوسع. المعضلة الأولى هي انهيار حركات التحرر الوطني: لقد نشأت في كل بلد إفريقي تقريبًا، في غضون الحقبة الاستعمارية، حركةٌ تجسّد مطالب الأفارقة في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وتولّت زمام المعركةَ السياسيةَ لتحقيق هذا الهدف. شكّلت هذه الحركات قوة دمج على الصعيد الوطني، وحشدت السكان تحت شعار السعي لحياة أفضل، وعالم أكثر مساواة. وخاضت كفاحًا ضد الخصوصيات المثيرة للانقسام داخل الدولة، ولصالح التأكيد على الثقافة الوطنية والإفريقية داخل النّظام-العالَم. لقد كانت حركات تحديثية وتسعى للدمقرطة، وأشاعت الكثير من الآمال.

بالأمس، حققت هذه الحركات هدفها المبدئي المتمثّل في الاستقلال الوطني. أما اليوم فيبدو أن أيًا منها لم تتمكن من الصمود؛ بل إن أكثرها لم ينجُ على الإطلاق. والاستثناء الفعلي الوحيد هو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، الذي لم يحقّق هدفه المبدئي إلا في عام ١٩٩٤. وحيثما انهارت هذه الحركات في فترة ما بعد الاستقلال، لم تتمكن أيّة قوة سياسية أخرى من ملء الفراغ أو استنفار الوعي الوطني بالقدر نفسه الذي حقّقته حركات التحرر الوطني؛ ويبدو أنه ما من قوّى تلوح في الأفق بإمكانها القيام بذلك.

قد يكون الأمر مُربكًا، لكن أتراه يخصُّ إفريقيا وحدها؟ هل كان أداء حركات التحرر الوطني أفضل في جنوب آسيا وفي جنوب شرقها، وفي العالم العربي، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؟ من المؤكد أن الحركات الشيوعية التي استولت على السُّلطة في المنطقة الجغرافية الممتدة من نهر إلبه (Elbe)[أ] إلى نهر يالو (Yalo)[ب] لم تكن أفضل حالًا. فإذا ما نظرنا إلى أوروبا الغربية، وعالم أصحاب البشرة البيضاء خارج

(أ) على الحدود الألمانية التشيكية. (المترجم)

(ب) على الحدود بين الصين وكوريا الشمالية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

أوروبا، هل كانت الصورة مختلفة حقًّا؟ إن ما يُناظر حركات التحرر الوطني في إفريقيا هناك؛ أي في أوروبا الغربية وعالم ذوي البشرة البيضاء، هي الحركات الاشتراكية الديمقراطية (بالمعنى العام)، والتي بدورها حشدت الرأي العام صوب التحديث والدمقرطة، وتمكّنت في أكثر الحالات، بعد عقود طويلة من الكفاح، من الوصول إلى السُّلطة. لكن، ألا تجد هذه الحركات نفسها الآن في حال من التخبُّط، مبدِّلة شعاراتها القديمة، ولا يقين لديها في حقيقة ما تمثّله، وعاجزة عن الحصول على الدعم الجماهيري والتعاطف الشعبي الذي كان مصدر قوّتها في الأمس القريب؟ في رأيي، ليس ثمّ اختلاف كبير.

/ أما معضلة إفريقيا الثانية فتتأتّى في جانب منها من انهيار هذه الحركات. ونعني [٦٦] بانهيارها تراجع الدعم الجماهيري الذي حظيت به؛ إذ لم يعُد في مقدورها تعبئة الناس. لكن، ماذا عمّن كانوا مسئولين عن تعبئة الجماهير؟ ماذا عن كوادرها، وعن الطبقات التي تمكنت من الصعود الاجتماعي بفضل نجاحها؟ عن ساستها، وبيروقراطييها، ومثقفيها؟ لقد كانوا هم دعاة المشروع الوطني، وكانوا هم -من نواحٍ عدّة- أكثر من أفاد منه.

حين شرعت هذه الحركات في الانهيار، وبدا أن الأهداف المرجوة من نضالها تتلاشى في الأفق، صارت هذه الكوادر وكأنها تتدافع نحو شاطئ النجاة؛ بحثًا عن الخلاص الفردي. لقد تراجعت الالتزامات الأيديولوجية إلى الظل ونُبذت، كما طوى النسيان فضيلة الإيثار التي ميّزت حقبة النضال الوطني. وأخيرًا، تدافع الكثير منهم في تنافس محموم إلى حدٍّ يصعب معه تمييز الشرعي منهم عن غير الشرعي.

لا شكَّ أن هذا الأمر ينطبق على إفريقيا التسعينيات. لكن، هل يعدُّ الفسادُ المتفشّي بين النخب خاصية إفريقية؟ أشكُّ في ذلك؛ فالظاهرة نفسُها متفشّية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا. وهي سمة بارزة في العالم الشيوعي سابقًا. ولا يحتاج المرء إلّا إلى قراءة العناوين الرئيسة لإدراك أن الفساد في إفريقيا صار باهتًا شاحبًا إذا ما قورن بذلك الذي يظهر يوميًّا في إيطاليا واليابان وفرنسا والولايات المتحدة. فضلًا عن ذلك؛ فهو ليس ظاهرة جديدة بالطبع.

Scanned with CamScanner

إن ما خلق حالة الفوضى ليس الفساد المستشري في المناصب العليا؛ بل حقيقة أن نسبة كبيرة من أولئك الذين أفادوا من التوسع العالمي للطبقة الوسطى في الفترة (١٩٤٥-١٩٧٠)، سقطوا من العجَلة الدوارة حين دارت إلى أسفل في فترة ما بعد ١٩٧٠. هذه الفئة التي شهدت صعودًا اجتماعيًا واقتصاديًا ثم تراجعت بعد ذلك -بينما لم تفعل فئات أخرى- تظل في واقع الأمر قوة مخلّة بالاستقرار السياسي، وتُضمر مشاعر استياء عميقة، وتستعين بكافة أشكال الحركات المناهِضة للدولة (Antistate)، والحركات ذات النزعة الأخلاقوية (Moralistic)، والحركات التي تسعى لإشاعة الأخلاق (Moralizing)؛ بغية تأمين سلامتها الخاصة والتعبير عن نزعتها العدائية. إفريقيا، هنا أيضًا، لا تبدي أية خصوصية، ولا شك أن هذه المشكلة تبقى أخطر كثيرًا في أوروبا وأمريكا الشمالية مما هي عليه في إفريقيا.

المعضلة الثالثة التي يُشاع أن إفريقيا تُعانيها هي تفكك بِنى الدولة. من المؤكد أن
[٦٧] ليبيريا أو الصومال توفران نماذج صارخة لهذه الظاهرة. لكننا، مرة أخرى، / في حاجة إلى تجاوز هذه الأمثلة من أجل النظر في هذه المشكلة. يعدُّ تراجع شرعية الدول؛ بوصفه نتيجةً لانهيار حركات التحرر الوطني، جانبًا من المشكلة؛ أما الجانب الآخر فهو الاتجاه الجديد المناهِض للدولة لدى الكوادر السابقة المهدَّدة بالهبوط في السلَّم الاجتماعي. لكن المشكلة الأساسية تكمن في العجز البنيوي عن تحقيق تنمية قائمة على المساواة في وقت يتزايد فيه الطلب على الدمقرطة. لقد ناقشنا آنفًا المتاعب التي يتسبَّب فيها الركود الاقتصادي العالمي لموارد الدولة. لقد صارت الدول، وعلى نحو متزايد، عاجزة عن توفير الخدمات حتى بالمستويات الرديئة التي وفرتها في السابق. وهكذا تشكَّلت سيرورة دائرية؛ حيث تواجه الدول صعوبات أكبر في زيادة الإيرادات، وتراجع قدرتها على ضمان النظام العام، ولأن قدرة الدولة على ضمان النظام قد تراجعت؛ تحوَّل الناس إلى أدوات أخرى توفر لهم الأمن والرفاهة، وهو ما أدى بدوره إلى إضعاف الدول.

لكن ما يجعل الأمر على هذا القدر من الوضوح في إفريقيا، هو تراجع الدولتية بعد فترة وجيزة من تأسيس الدول نفسها؛ فإذا ما نظرنا إلى ذلك الأمر في جميع أنحاء

Scanned with CamScanner

العالم، أمكننا ملاحظة اتجاه عالمي لتعزيز بنى الدولة يمتدُّ لأكثر من خمس مئة عام؛ وهو اتجاهٌ يبدو أنه وصل إلى ذروته في أُخريات الستينيات، ثم حوّل وجهته إلى الناحية الأخرى في كل مكان؛ ففي الشمال، يُناقَش الأمر تحت عدة عناوين (الأزمة المالية للدول؛ صعود الجريمة في المناطق الحضرية وإنشاء هياكل للدفاع عن النفس؛ عجز الدول عن احتواء تدفق الأشخاص؛ والضغط لتفكيك بنى دولة الرَّفاه).

أخيرًا، يشير الكثيرون إلى انهيار البنية التحتية المادية في إفريقيا والمناحي الخطيرة لتفشّي الأوبئة. وهذا صحيح بالطبع؛ فأنظمة الطرق السريعة، والأنظمة التعليمية، والمستشفيات -كلها في حالة سيئة آخذة في التفاقم، ويبدو أن الأموال اللازمة لتصحيح الوضع غير متوفرة. ومثال ذلك هو انتشار الإيدز. وحتى إذا كان احتواء انتشاره ممكنًا، يظل خطر الإصابة بأمراض جديدة، تنتشر عن طريق ظهور بكتيريا مقاومة للأدوية أو فيروسات جديدة تظهر فجأة، ماثلًا.

نعود فنقول: رغم أن المشكلة تظل مأساوية بالنسبة لإفريقيا، لكنها لا تنفرد بها.
وتمامًا كما وصلنا إلى ذروة / تعزيز بنى الدولة منذ نحو خمسة وعشرين عامًا[أ]، ربما [٦٨]
نكون بلغنا أيضًا ذروة الحملة العالمية المستمرة منذ قرنين من الزمن على الأمراض المُعدية؛ فالتوجُّه نحو قرارات درامية حاسمة تجاه الطبيعة، ربما فكَّك بعض الميكانيزمات الإيكولوجية الوقائية، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة محتملة من الأمراض الوبائية المخيفة التي لم تُعرف من قبل؛ لذلك فإن انهيار البنية التحتية المادية لن يساعد في مثل هذه الحالة. على أية حال، وفي وقت تظهر فيه سلالات جديدة من مرض السُّل في المدن الأمريكية، لا يبدو أنه من الملائم عدُّ ذلك مشكلة إفريقية.

ومع ذلك، إذا لم تكن المشكلةُ مشكلةَ إفريقيا وحدها، بل مشكلة النِّظام-العالَم برمَّته، فهل قُدِّر لإفريقيا أن تكون مجرد متفرج في أزمة عالمية، تواجه قدَرها عاجزةً عن فعل شيء حياله؟ اعتقادي نقيضُ ذلك تمامًا. إن أزمة النِّظام-العالَم هي بوجه عام

(أ) أي نحو خمسين عامًا الآن؛ زمن صدور هذه الترجمة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

فرصة للنّظام-العالَم ذاته، وربما لإفريقيا على نحو خاص؛ ففي حين يمكن أن نتوقع نظريًا أنَّ عمليات النّظام-العالَم الحالي ستؤدي إلى تفاقم الأزمة بدلًا من القضاء عليها، نعلم جيدًا أن هذا ينطوي على حالة من الفوضى والاضطراب العالمي على مدى الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا المقبلة؛ سينبثق عنها نظام جديد من نوع ما.

إن ما نفعله جميعًا في هذه الفترة الانتقالية التي نعيشها سيحدد ما إذا كان النظام التاريخي أو الأنظمة التاريخية الذي/ التي سيظهر/ ستظهر في نهاية هذه العملية سيكون/ ستكون في الواقع أفضل أو أسوأ من النّظام-العالَم الحديث الذي نعيش لحظات احتضاره الأخيرة. في هذه الفترة، لا مجال للقيام بأي فعل على الصعيد المحلي؛ لكن ومع ذلك، يظل العمل على الصعيد المحلي متغيرًا حاسمًا من شأنه أن يحدد كيف سنخرج من هذه الأزمة.

ليست هناك وصفات بسيطة. نحن في حاجة إلى تحليل وضع العالم الحالي على نحو أوضح، وتجريد أذهاننا من التصنيفات والمفاهيم التي حجبت عنّا رؤية البدائل التاريخية الفعلية المتاحة، أو التي يمكن أن تغدو متاحة؛ نحن في حاجة إلى تنظيم وإعادة إحياء أشكال التضامن المحلي التي عليها أن تنفتح نحو الخارج لا أن تنكفئ نحو الداخل. قبل كل شيء، ينبغي علينا أن نعي تمام الوعي أنَّ حماية جماعتنا الخاصة على حساب جماعات أخرى، لن تؤدّي سوى إلى هلاكنا.

أعتقد أننا في حاجة، قبل كل شيء، إلى المحافظة على انتباهنا إلى أن توزيعًا أكثر مساواة للسلع والخدمات والقوة هو الأساس الذي ننشئ عليه نظامنا التاريخي الجديد أو أنظمتنا التاريخية الجديدة. ويجب أن تكون آفاقنا الزمنية أطول مما كانت عليه، فيما [٦٩] يتعلق باستخدام / مواردنا، الطبيعية والبشرية على حدٍّ سواء. وفي هذا النوع من إعادة البناء، تحظى إفريقيا بوضع يسمح لها بتولّي زمام المبادرة؛ فقد كانت منطقةً مهمَّشة في النّظام-العالَم الحديث الذي نعيشه، ويمكننا أن نتوقع أنّ الميكانيزمات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة للنّظام-العالَم ستستمر، على مدى الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا القادمة، في العمل على إقصاء إفريقيا والأفارقة أكثر فأكثر.

Scanned with CamScanner

فإذا أصرَّ الأفارقة على المطالبة بإشراكهم في النّظام-العالَم بتعريفه الحالي؛ فسيكونون كمن يحارب طواحين الهواء. وإذا ما تمخض سعيهم عن نهج يجمع بين التحسينات المحلية قصيرة المدى، وبين تحولات القيم والبنى على المدى المتوسط، فلن يساعدوا إفريقيا فحسب؛ بل سيساعدون بقيتنا أيضًا. ليس عليّ ولا على غير الأفارقة أن نضع أجندة محددة للعمل؛ لأن ذلك ليس في مُكنتنا، ولأن الكُرة الآن في ملعب الأفارقة.

اسمحوا لي أن أدلي بشيء أخير؛ لا أقول إن إفريقيا ستنجح حتمًا في محاولتها. في أفضل الأحوال، هي لا تملك، كما لا نملك نحن، غير احتمال خمسين بالمئة للخروج من هذا التحول بنتيجة أفضل. إن التاريخ ليس بالضرورة إلى جانبنا. والاعتقاد بأنه إلى جانبنا؛ سيكون له أثر عكسي علينا. لكننا جميعنا، مع ذلك، نشكّل جزءًا مهمًّا لا يتجزأ من هذه السَّيرورة. وإذا ما انخرطنا فيها بالطريقة الصحيحة، يمكن أن نُحقّق بالفعل شكل النّظام-العالَم الذي نتغيَّاه. وعلى الرغم من أن الطريق وعرة والنتيجة غير مضمونة؛ فإن ما يستحق عناء النضال هو -تحديدًا- الوعي بضرورة تنظيم جهودنا الجماعية.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الثاني

تشكُّل الأيديولوجيا الليبرالية وانتصارها

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الرابع

ثلاث أيديولوجيات أم واحدة؟

المعركة المتوهَّمة في الحداثة

[٧٢] / تسير الأزمنة الحديثة، في أبواب مصطلحات تاريخ الأفكار أو الفلسفة السياسية، مسارًا مألوفًا يمكن إيجاز القول فيه على النحو التالي: ظهرت في القرن التَّاسع عشر ثلاث تيارات سياسية أيديولوجية كبرى: المحافظون والليبراليون والاشتراكيون، ومنذ ذلك الحين شهدت التيارات الثلاثة (التي تتغيَّر أشكالها باستمرار) صراعًا دائمًا فيما بينها.

ثمَّ تعميمَين ينطبقان على هذه الصراعات الأيديولوجية، هما محل اتفاق بين جميع أهل الاختصاص. أولًا، خرجت كلُّ أيديولوجيا من هذه الأيديولوجيات إلى النور استجابةً للآفاق الجماعية الجديدة التي انبثقت في أعقاب الثورة الفرنسية، والتي ولَّدت شعورًا بأن هناك إستراتيجيات سياسية محدَّدة هي من الضرورة بمكان للتعامل مع الوضع الجديد. ثانيًا، لم تُصغ أيٌّ من الأيديولوجيات الثلاث في صيغة نهائية بعينها؛ بل على العكس تمامًا؛ يبدو أن كلًّا منها ظهر في أشكال عدَّة، بعدد ما كان هناك من أيديولوجيين.

لا شكَّ أن أكثر الناس يعتقدون أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية بين هذه الأيديولوجيات. غير أننا كلما أمعنَّا النظر؛ إمَّا إلى المقولات النظرية أو إلى الصراعات السياسية الفعلية، تصاعد الخلاف حول ماهية هذه الاختلافات التي يُفترض أنها جوهرية.

Scanned with CamScanner

ثـمَّ خـلاف حـول عـدد الأيديولوجيـات السـائدة. قلّـة قليلـة مـن المنظّريـن والقادة السياسيين حاججوا بأن هناك في الواقع أيديولوجيتَين بدلًا من ثلاث، هذا على الرغم مـن أن ماهيـة الأيديولوجيتَيـن اللتين يمكن اختزال الثلاثة الشـائعة إليهما تظلّان موضع نقـاش أيضًـا. بمعنـى آخـر؛ ثمَّـة محافظون لا يـرون أي اختـلاف جوهري بيـن التيارين الليبرالي والاشتراكي، واشتراكيون يقولون إن التيارين الليبرالي والمحافظ شيء واحد؛ بل إن ثمَّة ليبراليّين يحاججون بأنه ما من شيء يميّز المحافظين عن الاشتراكيين.

يبدو هذا في حد ذاته أمرًا غير مألوف، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ؛ فمصطلح
[٧٣] **الأيديولوجيا**، بمختلف استعمالاته، لم يكن موضع استحباب المنضَوين / تحت لواء هـذا التيار؛ سـواء كانـوا أفرادًا أو جماعات، ولـم ينظروا يومًا بعين الرضا إلى استعماله علَمًا عليهم. ولطالما نفى الأيديولوجيون عنهم هذه الصفة -خلا ديستوت دو تريسي (Destutt de Tracy)[أ] الذي قيل إنه من صكَّ هذه الكلمة. ثم سرعان ما استعمل نابليون الكلمة نفسها ضده، مفضّلًا الواقعية السياسية على كلمة «أيديولوجيا»، التي عدَّها مذهبًا نظريًّا، وهي فكرة تقاسَمها معه عدد قليل من السياسيين آنذاك، وإلى اليوم.

بعـد نصف قرن استعمل ماركـس المصطلح في كتابـه **الأيديولوجيـا الألمانية** (*The German Ideology*)؛ ليوصّـف رؤيـةً للكون (Worldview) جزئية، وتخدم مصالحَ ذاتية؛ هي رؤيةُ طبقة بعينها (الطبقة البرجوازية). وقد حاجج ماركس بأن الأيديولوجيا قُدّر لها أن يحلَّ العلمُ محلَّها (بما يعكس آراء الطبقة العاملة التي جسَّـدت عنده الطبقة العالمية الحقَّـة). أمـا [كارل] مانهايـم (Mannheim)؛ فقد ذهب أبعد من ذلـك خلال فترة ما بين الحربين؛ حيث اتفق مع ماركس بشأن الطبيعة الجزئية والمصلحية للأيديولوجيات، غير أنه أضاف الماركسية إلى قائمتها. لقد رام استبدال اليوتوبيات التي عدَّها أساسًا أوحدًا لتنشـئة مثقفين لا طبقيين بالأيديولوجيات. وبعد الحرب العالمية الثانية، عبَّر دانييل بيل (Daniel Bell) عـن ضجـر المثقفيـن الذيـن تحـدث عنهـم مانهايم مـن الأيديولوجيات

(أ) أنطوان كلود ديستوت، كونت دو تريسي (١٧٤٥-١٨٣٦)، فيلسوف تنويري فرنسي من أصول أسكتلندية، والكتاب الذي ينسب إليه الفضل فيه في صياغة مصطلح «أيديولوجيا» هو (*Eléments d' Idéologie*) [بالعربية: **عناصر الأيديولوجيا**]. وكان من أبرز دعاة الليبرالية في أثناء الثورة الفرنسية وبعدها. (المترجم)

Scanned with CamScanner

واليوتوبيات على حدٍّ سواء. وحين أعلن بيل نهاية الأيديولوجيا، عنى بذلك الماركسية في المقام الأول، التي رأى أنها تفسح المجال أمام نوع من الليبرالية الأليفة، المنافية لروح الأيديولوجيا، والقائمة على الوعي بحدود السياسة.

وهكذا عُدَّت الأيديولوجيا، على مدى قرنين من وجودها، مفهومًا سلبيًّا على المرء أن يأباه أو يستبدل به مفهومًا آخر. ولكن، هل يتيح لنا ذلك الوقوف على ماهيتها، وما يروم الناس تحقيقه عن طريقها؟ سأبحث هذا الموضوع من خلال طرح خمس تساؤلات، قد لا أجيب عن أيٍّ منها بالكامل، لكنها جميعًا بمنزلة محاولة لاستيعاب مفهوم الحداثة وصِلاته بمفهوم الأيديولوجيا:

١) ما هو وجه الاختلاف بين الأيديولوجيا ورؤية الكون (weltanschauung)؟

٢) ما هو «موضوع» الأيديولوجيا؟

٣) ما هي العلاقة بين الأيديولوجيات والدولة/ الدول؟

٤) كم عدد الأيديولوجيات الموجودة حقًّا؟

٥) هل يمكن إحلال أيديولوجيا مكان أخرى؛ بمعنى آخر: هل يمكن لأيديولوجيا بعينها أن تعمل دون أخرى؟

رؤية الكون والأيديولوجيا

[٧٤] / ثمَّة طُرفة، قد تكون مختلَقة؛ تقول: إن لويس السَّادس عشر (Louis XVI) تساءل، بينما يسمع من دوق ليانكورت (Duc de Liancourt) نبأ اقتحام الباستيل (Bastille): «هل هي أعمال شغب؟»؛ فجاءه الرد: «لا يا سيدي، إنها ثورة» (Brunot, 1937, 617). مع أن هذا ليس مقامًا يُلائم فتح نقاش بشأن إعادة تأويل الثورة الفرنسية، غير أنه لا ضَير من الإشارة إلى أن إحدى عواقبها الرئيسة على النِّظام-العالَم أنها جعلت من التغيير والجدَّة والتحول، وحتى الثورة، أفكارًا «طبيعية» مقبولة للمرة الأولى؛ بمعنى أنها ما عادت ظواهر استثنائية في المجال السياسي، أو على الأقل في المجال السياسي الحديث. وما

Scanned with CamScanner

كان يبدو في البداية طبيعيًا من الناحية الإحصائية، سرعان ما عُدَّ بعدها طبيعيًا من الناحية الأخلاقية. وهذا ما أشار إليه لابروس (Labrousse)[أ] حين قال: إن العام الثاني من الثورة كان «نقطة تحول حاسمة»؛ حيث «غدا دور الثورة [بعد ذلك] أشبه بدور النبي المبشِّر، فحملت معها أيديولوجيا كاملة انبثقت للوجود في نهاية المطاف» (1949, 29). أو كما قال واتسون (Watson): «[كانت] الثورة بمنزلة [الظل] الذي عاش فيه القرن التاسع عشر برمَّته» (1973, 45). وأودُّ أن أضيف إلى ذلك القرن العشرين أيضًا. لقد وُسمت الثورة بنزوع عميق لتأليه العلم النيوتُني الذي شهد مرحلة النُّضوج في غضون القرن السابع عشر، فضلًا عن تقديس مفاهيم التقدُّم التي أورثها إياها القرن الثامن عشر؛ باختصار: جميع ما نطلق عليه اليوم اسم الحداثة.

الحداثة مزيجٌ من واقع اجتماعي معيَّن ورؤية للكون (Weltanschauung)؛ حلَّا محل واقع اجتماعي آخر ورؤية أخرى للكون، أو على الأرجح تمكَّنا من وأدهما للأبد؛ ما يشير إلى أنهما أضحيا باليين عفا عليهما الزمن؛ ذلك هو ما نسمِّيه اليوم «النظام القديم» (Regime Ancien). ولا شكَّ أن معالجة هذا الواقع الجديد، وهذه الرؤية الجديدة للكون، لم تكن على الطريقة نفسها عند الجميع؛ إذ رحَّب بهما البعض وأنكرهما البعض، في حين ظلَّ البعض الآخر على غير ثقة من ردِّ الفعل الذي يجب عليهم إبداؤه. لكن قلَّة قليلة منهم، لم تعِ قطُّ عمق ما حصل من تغيير. وفي هذا الصدد، يبدو أن طُرفة لويس السادسَ عشر يمكنها أن تخبرنا الكثير.

لقد تفاعل الناس داخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي مع «نقطة التحول» هذه، وعالجوا الاضطرابات الهائلة التي أفرزتها صدمة الثورة الفرنسية؛ أعني «تطبيع» التغير السياسي الذي صار يُنظر إليه على أنه أمرٌ حتميٌّ يحدث بانتظام، بطريقة أضحت الآن [٧٥] مكونًا أساسيًا / من مكونات التاريخ الثقافي لهذا النِّظام-العالَم. ألن يكون من المفيد -إذن- النظر في «الأيديولوجيات»؛ بوصفها إحدى الطُّرق التي تكيَّف بها الناس مع هذا

(أ) كاميل-إرنست لابروس (١٨٩٥-١٩٨٨): مؤرخ اجتماعي واقتصادي فرنسي. تأثر به فرناند برودل أحد أبرز مؤسسي مدرسة الحوليات الفرنسية في علم التاريخ، الذي يُعزى إليه الأثر الكبير على فكر فالرشتاين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الوضع الجديد؟ بهذا المعنى، لا تعبّر الأيديولوجيا في حدّ ذاتها عن رؤية للكون؛ بل عن استجابة واحدة من بين استجابات أخرى حيال هذه الرؤية الجديدة القادمة، والتي نسميها «الحداثة»[٥].

من الواضح أن أول ردّ فعل أيديولوجي كان لا بدّ آتيًا، وعلى الفور، من جانب أولئك الذين صدمتهم الحداثة أكبر الصدمات؛ وصدّتهم أشدّ الصدود، تمامًا كما فعلت عبادة التغيير والتقدم، والتأبّي الدائم على أيّ «قديم». ولهذا السبب تحديدًا ابتدع كلٌّ من بيرك (Burke)[أ]، ومايستر (Maistre)[ب]، وبونالد (Bonald)[ج]، تلك الأيديولوجيا التي أطلقنا عليها اسم «النزعة المحافظة». وقد أكد المحافظ البريطاني العظيم، اللورد سيسيل (Lord Cecil) -في كتيب قصير وضعه عام ١٩١٢؛ ليكون بيانًا شعبيًا لمذهب المحافظين- على دور الثورة الفرنسية في ولادة الأيديولوجيا على وجه التحديد. كما أكّد أن نوعًا من «النزعة المحافظة الطبيعية» كان موجودًا على الدوام؛ لكن قبل عام ١٧٩٠، لم يكن هناك ما «يشبه أفكارًا محدّدة تحيل إلى المذهب المحافظ» (1912, 39).

لا يساور المحافظون شكٌّ في أن:

> «... الثورة الفرنسية لم تكن إلّا أوجَ عملية التذرير (Atomization) التاريخية التي يمكن إرجاعها إلى بدايات مذاهب؛ مثل: الإسمانية (Nominalism)، والانشقاقات الدينية، والعقلانية العلمية، وإلى تفكيك جميع الجماعات والمؤسسات واليقينيات الفكرية التي عُدَّت جوهرية في العصور الوسطى».
> (Nisbet, 1952, 168–169)

(أ) إدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧): الفيلسوف السياسي الأيرلندي، أحد روّاد الفكر المحافظ المُحدَثين. وكان من أبرز من حذروا من تبعات الثورة الفرنسية. (المترجم)

(ب) جوزيف مايستر (١٧٥٣-١٨٢١): دبلوماسي وفيلسوف عاش في زمن سردينيا القديمة، ونافح عن الملكية في السنوات التي تلت الثورة الفرنسية، ودعا إلى استعادة آل بوربون عرش فرنسا، واستعادة البابا سلطته المطلقة. (المترجم)

(ج) لويس دو بونالد (١٧٥٤-١٨٤٠): سياسي وفيلسوف فرنسي. كتب حول الحكم الثيوقراطي المطلق، وكان من أبرز دعاته. (المترجم)

Scanned with CamScanner

كانت الأيديولوجيا المحافظة، في معناها المباشر، أيديولوجيا «رجعية»؛ أي إنها كانت ردَّة فعل على قدوم الحداثة، وقد خطَّت لنفسها أحد هدفَين: قلبُ الوضع برمَّته وتغييره (في نسختها الصلبة)، أو الحدُّ من العواقب وكبح التغييرات التي كانت تلوح في الأفق (في نسختها الأكثر تطورًا).

ومثلُها مثَلُ كلّ الأيديولوجيات؛ عبَّرت النزعة المحافظة عن برنامج سياسي في المقام الأول؛ فقد أدرك المحافظون تمام الإدراك أنه يتعيَّن عليهم التشبُّث بسلطة الدولة أو استعادتها، وأن مؤسَّسات الدولة هي الأدوات الأساسية اللَّازمة لتحقيق أهدافهم؛ لذلك حين عادت القوى المحافظة إلى السُّلطة، في فرنسا عام ١٨١٥، أطلقوا على
[٧٦] الحدث توصيف «الاستعادة» (Restoration). لكن الأمور، كما نعلم، / لم تعُد حقًّا إلى الوضع السابق (*Status quo ante*). وكان على لويس الثامنَ عشر (Louis XVIII) أن يُذعن ويؤسِّس لمرحلة «الميثاق» (Charter)، وحين حاول شارل العاشر (Charles X) القيام بردِّ فعل حقيقي حيال ذلك، خُلع؛ ونُصِّب مكانه لويس فيليب (Louis Philippe) الذي اتخذ لنفسه لقبًا أكثر حداثة؛ أعني «ملك الفرنسيس» (King of the French)[٦].

كانت المرحلة التالية من القصة هي بناء الليبرالية، التي عرَّفت نفسها على أنها «نقيض النزعة المحافظة»، على قاعدة ما يمكن تسميته «الوعي بالحداثة» (Minogue, 1963,3). لقد وضعت الليبرالية نفسها على الدَّوام في مركز المجال السياسي، وأعلنت نفسَها نزعةً عالميةً[٧]. سعى الليبراليون، تملؤهم الثقة في أنفسهم وفي حقيقة رؤية الكون الحداثية الجديدة، إلى الدعاية لآرائهم وإقحام منطقها في جميع المؤسسات الاجتماعية؛ ومن ثمَّ تخليص العالم من المخلَّفات «غير العقلانية» للماضي. وللقيام بذلك، كان عليهم أن يكافحوا الأيديولوجيين المحافظين المهووسين، في اعتقادهم، بالخوف من «الرجال الأحرار»[٨] المتحرِّرين من أصنام التقاليد الباطلة. بعبارة أخرى، آمن الليبراليون بأن التقدم، مع أنه كان حتميًّا، لا يمكن تحقيقه دون بذل جهد بشري، ودون الالتزام ببرنامج سياسي. وهكذا، قامت الأيديولوجيا الليبرالية على الاعتقاد بأن استكمال التاريخ لمساره الطبيعي يقتضي الالتزام بروح إصلاحية واعية، ذكية، ومثابرة، تمامًا كما يقتضي الوعي

Scanned with CamScanner

بأن «الزمن هو الحليف الكوني الذي سيجلب، على وجه الحَتم، سعادةً أكبر لأعداد أكبر من الناس، أكثر من أي وقت مضى» (Schapiro, 1949, 13).

كانت الاشتراكية آخر الأيديولوجيات الثلاث تشكُّلًا آنذاك؛ فقبل عام ١٨٤٨، كان بالكاد يمكن للمرء التفكير في الاشتراكية بوصفها أيديولوجيا قائمة بذاتها. ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى أنَّ أولئك النَّفر، الذين شرعوا يرتضون لأنفسهم مُسمَّى «اشتراكيين» بعد عام ١٧٨٩، عدُّوا أنفسهم، في كلّ مكان، ورثةً للثورة الفرنسية وأشياعًا لها، مع أنها -في واقع الأمر- لم تميّز بينهم وبين أولئك الذين ارتضوا لأنفسهم التسمية بـ «الليبراليين»[٩]. وحتى في بريطانيا العظمى؛ حيث كان التنديد الواسع بالثورة الفرنسية على أشُدّه، وحيث ادَّعى «الليبراليون» وصلًا بأصل تاريخي مختلف، بدا «الراديكاليون» -وكانوا إلى حدٍّ ما «اشتراكيي» المستقبل- كما لو كانوا ليبراليين أكثر تشددًا ليس إلّا.

في الواقع، ما ميَّز الاشتراكية عن الليبرالية بوصفها برنامجًا سياسيًّا، ومن ثمَّ بوصفها أيديولوجيا، هو الإيمان بأن تحقيق التقدم في حاجة إلى مساعدة كبيرة، بدونها سيغدو عملية في غاية البطء. باختصار، كان جوهر / البرنامج الاشتراكي هو تسريع مسار [٧٧] التاريخ. ولهذا السبب، لطالما انجذب الاشتراكيون، أشدَّ الانجذاب، لمفردة «الثورة» لا «الإصلاح»؛ إذ بدا الإصلاح عندهم أشبه بمجرد نشاط سياسي يتطلَّب الصبر والأناة، ولم يروا فيه إلّا موقفًا قائمًا على الانتظار والترقب.

إجمالًا، تطورت مواقف ثلاثة من الحداثة و«تطبيع» التغيير؛ هي: كبح الخطر قدر الإمكان؛ أو تحقيق سعادة البشرية على نحو رشيد قدر الإمكان؛ أو تسريع عجلة التقدُّم من خلال الكفاح بشراسة ضد القوى التي كانت تقاومه مقاومة ضارية. وفي الفترة من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨، استُعملت مصطلحات النزعة المحافظة، والليبرالية، والاشتراكية للإحالة إلى هذه المواقف الثلاثة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل موقف من هذه المواقف وضع نفسه موضع المجابهة لشيء آخر. كان ذلك الشيء الذي وضع المحافظون أنفسهم في مجابهته هو الثورة

الفرنسية. أما الليبراليون؛ فجابهوا النزعة المحافظة (والنظام القديم الذي اعتُقد أن المحافظين يسعون إلى بعثه من جديد). وجابه الاشتراكيون الليبرالية التي كانت محلّ رفض واسع عندهم. ومن الجليّ أن هذه اللغة النقدية والسلبية في تعريف الأيديولوجيات هي ما يفسّر وجود العديد من النُّسخ لكل أيديولوجيا على حِدة. وقد طرح كلُّ معسكر العديد من الفرضيات المختلفة بشأن ما ترمز إليه الأيديولوجيات، بعضها متناقض في الواقع. لذلك، بدا المناط الحقيقي لوحدة كل عائلة أيديولوجية كأنما كان يكمن فقط فيما تجابهه عناصرها. وليس هذا التفصيل بالأمر الهيّن؛ إذ إن هذه التعريفات بالسّلب، لا الإيجاب، هي ما أفلَح في جمع المعسكرات الثلاثة معًا مدَّة مئة وخمسين عامًا ونيّف، على الأقل حتى عام ١٩٦٨، وهو تاريخ لا بدَّ من العودة إلى ما يعنيه بالتحديد.

«الذّات» في الأيديولوجيا

لمَّا كانت الأيديولوجيات -في جليّة أمرها- برامج سياسية للتعامل مع الحداثة؛ فإنها جميعًا في حاجة إلى «ذات» أو فاعل سياسي رئيس. ويُشار إلى هذا الموضوع بـ«السيادة» في مصطلحات العالم الحديث. وقد أوضحت الثورة الفرنسية موقفها من هذه المسألة كلَّ الوضوح؛ إذ نادت بسيادة الشعب في وجه سيادة الملك المطلقة.

إنَّ هذه اللغة الجديدة، التي تؤكد على سيادة الشعب، معدودةٌ أحدَ أبرز الإنجازات الكبرى للحداثة. ولئن جرت معارك ضارية امتدَّت قرنًا بعد ذلك ضد هذا المعبود
[٧٨] الجديد؛ «الشعب»، / إلَّا أن أحدًا منذَّاك لم يتمكَّن من إزاحته عن عرشه. على أن النصر في هذه المعارك لم يكن غير نصر عقيم. ربما كان هناك اتفاق عالمي على أن الشعب يتمتَّع بالسيادة، لكن لم يكن ثمَّ اتفاق، من البداية بشأن ماهية هذا «الشعب». فضلًا عن ذلك، لم يكن لدى أيٍّ من الأيديولوجيات الثلاث موقفٌ واضحٌ بشأن هذا السؤال، ولم يمنعها ذلك من الإحجام عن الاعتراف بضبابية مواقفها.

مع ذلك؛ فإن الموقف الذي بدا أنه الأقل لبسًا كان موقف الليبراليين؛ إذ «الشعب» عندهم هو مجموع كلّ «الأفراد» الذين يكون كل واحد منهم صاحب الحقوق السياسية، والاقتصادية، والطبيعية؛ لذلك كان الفرد هو «الذات» التاريخية في الحداثة بحقٍّ. ونظرًا

Scanned with CamScanner

لأنه يستحيل مراجعة الأدبيات الواسعة حول النزعة الفردانية؛ فإنني أكتفي بالإشارة إلى أحجيات ثلاث دار حولها النقاش.

١) مقولة أن الأفراد جميعهم سواسية؛ هل يجوز للمرء أن يأخذ مقولة كهذه على نحو حرفي؟ لا يجوز ذلك بطبيعة الحال؛ خاصة إذا كان المقصود هو الحقُّ في اتخاذ قرارات مستقلَّة؛ فلا أحد يقرُّ للرضيع بحقّ اتخاذ قرارات مستقلَّة. إذا كان الأمر كذلك؛ فما هي السنُّ التي يجب أن يتمتع عندها بمثل هذا الحق؟ لطالما ظلَّت الإجابات عن هذا السؤال متعددة. لكن، إذا اتفقنا على استبعاد «الأطفال» -أيًا كان تعريفهم- من نطاق ممارسة هذه الحقوق، على أساس عدم نضجهم، وعدم قدرتهم على تشكيل أحكام خاصة؛ فإن ذلك يعني أن الفرد غير المستقل هو شخص يعتقد الآخرون أنه قادرٌ على التمتُّع بالاستقلالية. بناءً على ذلك؛ فإن الفكرة القائلة إن شخصًا ما لديه القدرة على أن يقرر فيما إذا كان شخص آخر لديه/ ليس لديه القدرة على ممارسة حقوقه، من شأنها أن تسِم فئات أخرى بأنها غير قادرة على ذلك؛ مثل المسنِّين المصابين بالخَرف، والبلَهاء، والمجانين، والمجرمين قيد السجن، والمنتَمين إلى الطبقات المصنَّفة طبقات خطرة، والفقراء، وهلمَّ جرًّا. من الواضح أن هذه القائمة ليست من وحي الخيال؛ لأني لستُ بصدد اتخاذ موقف بشأن ما إذا كان يجب أن تكون كلُّ جماعة من هذه الجماعات مؤهَّلة للاقتراع، أم لا على سبيل المثال؛ لكني أشير ببساطة إلى أنه ليس ثمَّ خطٌّ فاصلٌ بدهي بين هؤلاء الذين يجب أن يكونوا مؤهَّلين لممارسة حقوقهم، وأولئك الذين قد يُحرمون هذه الممارسة قانونًا.

٢) حتى لو قصرنا النقاش على الأشخاص المعترف بهم اجتماعيًّا؛ بوصفهم «مسئولين»؛ ومن ثمَّ لديهم مشروعية تؤهِّلهم لممارسة حقوقهم بالكامل، لألفينا ممارسة الفرد / حقوقَه/ ها قد تؤدِّي إلى منع فرد آخر من القيام بالشيء نفسه. فكيف [٧٩] يمكننا التفكير في هذا الاحتمال؟ هل بوصفه نتيجة حتمية للحياة الاجتماعية التي يتعيَّن علينا عَيشُها، أم بوصفه اعتداءً على حقوق الفرد الثاني، يستوجب منَّا المَنع والتجريم؟ إنه لسؤالٌ شديد التعقيد، لكنه مع ذلك لم يوفَّ إجابةً إلَّا وكانت جزئية وغير كاملة؛ سيَّان كانت تلك الإجابة على صعيد الممارسة السياسية أم على صعيد الفلسفة السياسية.

Scanned with CamScanner

٣) وحتى لو كان جميع الأفراد المؤهَّلين لممارسة حقوقهم كاملة («المواطنون») لا يمسُّون أبدًا بحقوق مواطنين آخرين؛ فقد يظلُّون مختلفين جميعًا بشأن بعض القرارات الجماعية؛ فما الذي يتوجَّب علينا فعله حينها؟ وكيف يمكننا التوفيق بين المواقف المختلفة؟ ذلك هو جوهر النقاش المحتدم بشأن الديمقراطية السياسية.

على الأقل، يمكن أن ننسب الفضل لليبراليين في فتح النقاش على نطاق واسع بشأن سؤال الفرد الذي تؤول إليه السيادة. ولقد ناقش المحافظون والاشتراكيون هذه القضية أيضًا من حيث المبدأ؛ حيث طرح كلٌّ منهم «ذاتًا فاعلة» مختلفةً تمامًا عن الفرد، لكن مداخلاتهم في النقاش كانت أقلَّ وضوحًا. فإذا لم يكن الفرد هو «الذات الفاعلة»، فما تكون إذن؟ إنها مسألة يصعب تبيُّنها نوعًا ما. لنراجع في هذا الشأن، على سبيل المثال، ما قاله إدموند بيرك في كتابه (*Reflections on the Revolution in France*) [بالعربية: تأملات حول الثورة في فرنسا]:

> «إن طبيعة الإنسان معقدة؛ وإن موضوعات المجتمع هي الأشدُّ تعقُّدًا؛ لذلك، ما من تدبير أو اتجاه للسُّلطة يمكنه أن يكون ملائمًا لطبيعة الإنسان، ولماهية شئونه على حدٍّ سواء. (ورد في: White, 1950, 28)».

ولولا أن هذه الفقرة مُقتبَسة من نصٍّ يهاجم الثوار الفرنسيين كما علمنا، لاعتقدنا أنه نصٌّ يُراد منه التنديد بالملوك المستبدِّين. ويصير الأمر أوضحَ حين نتأمل ما ذكره بيرك قبل ذلك بعشر سنوات في كتابه (*Speech on Economic Reform*) [بالعربية: خطاب حول الإصلاح الاقتصادي]؛ حيث قال: «يُقبل الأفراد كالظِّلال، وكذلك يُدبرون، لكن الكومنولث (Commonwealth) ثابتٌ رُكنه مستتبٌّ أمره». (انظر: Lukes, 1973, 3).

اتَّبع بونالد من جهته نهجًا مختلفًا تمامًا؛ إذ كان يصرُّ على دور حاسم تضطلع به الكنيسة. ومع ذلك، تقاسم نهجه عنصرًا واحدًا مع جميع تنويعات الأيديولوجيا
[٨٠] المحافظة – هو / الأهمية المُضفاة على الفئات الاجتماعية؛ كالأسرة، والشركات، والكنيسة، و«الأنظمة» التقليدية، وكلها صارت في نظرهم «الذَّوات» التي تحظى بالحقّ في الفعل السياسي؛ بمعنى آخر: لقد منح المحافظون الأولوية لجميع تلك الفئات التي يمكن عدُّها «تقليدية»؛ (ومن ثمَّ فهي بذلك تجسد الاستمرارية)، لكنهم رفضوا أي

Scanned with CamScanner

تعريف للنزعة المحافظة في «مُجملها»؛ بوصفها فاعلًا سياسيًّا. أمّا ما لم يكن واضحًا على الحقيقة في الفكر المحافظ؛ فهو كيف يمكن تحديد الفئات الاجتماعية التي تجسّد الاستمرارية. لذلك، في الأخير، هناك جدل دائم ظل محتدمًا بشأن ضمّ الأُسر الملَكية إلى القائمة[١٠].

لقد عدَّ بونالد أن السَّقطة الكبرى لروسُّو ومونتسكيو، كانت على وجه التحديد: «تصورُ... الحالة الخالصة للطبيعة على أنها سابقةٌ على المجتمع»؛ إذ الحقيقة على النقيض من ذلك تمامًا، فـ «الطبيعة الحقَّة للمجتمع... هي الحالة التي يكون عليها المجتمع، المجتمع العمومي، في الحاضر...» (1988 [1802], 87). غير أن هذا التعريف كان بمنزلة فخٍّ لواضعه؛ إذ أسبغ رداء الشرعية على الحاضر؛ فحرَّم عمليًّا أية «استعادة» للوضع السابق. لكن جودة سَبك الحجَج لم تكن قطُّ موضع اهتمام المحافظين أو داخلةً في محاججاتهم؛ بل كانوا، عوضًا عن ذلك، مهمومين بإطلاق التحذير تلو الآخر من السلوك المحتمل للأغلبية التي تنشأ كلَّما اقترع عدد أكبر من الأفراد. لقد كانت الذَّات الفاعلة في التاريخ عندهم أضعفَ من نظيرتها التي كانت لدى الليبراليين؛ إذ عدُّوا، أي المحافظين، أن القرارات الحصيفة؛ إنما تُتَّخذ بأناةٍ وتروٍّ؛ فضلًا عن أن قرارات تلك صفتها تُتَّخذ مسبقًا في الغرف المغلقة.

وإذا كان المحافظون قد أنكروا منح الأولوية للفرد؛ بوصفه ذاتًا فاعلةً في التاريخ؛ وذلك لمصلحة جماعات صغيرة سُمّيت تقليدية؛ فإن الاشتراكيين بدورهم أنكروا منح الأولوية للفرد؛ وذلك لمصلحة تلك الجماعة الواسعة المتمثّلة في الشعب كاملًا. وقد لحظَ ج. د. هـ. كول (G. D. H. Cole)، في أثناء تحليله بواكير الفكر الاشتراكي، أن:

> «(الاشتراكيُّون) هم أولئك الذين شدَّدوا على المكوّن الاجتماعي في العلاقات الإنسانية، على النقيض من التأكيد السائد على دعاوى الفرد؛ كما سعوا إلى إعادة المسألة الاجتماعية إلى واجهة النقاش المحتدم حول حقوق الإنسان، وهو النقاش الذي أطلقته في العالم الثورةُ الفرنسيةُ، والثورة التي رافقتها في حقل الاقتصاد» (1953, 2).

Scanned with CamScanner

[٨١] / لكـن، إذا كان مـن الصعب تحديد ماهية الأفراد الذين تُثار بشـأنهم المشـكلة، وإذا كانت الصعوبة تتفاقم حين يتعلّق الأمر بتحديد أيّ «الجماعات» تشكّل «الشعب»؛ فإن أصعب شـيء على الإطلاق هو كيفية تحديد الإرادة العامة للشـعب برمّته؛ فكيف يمكن تحديد ماهية هذه الإرادة العامة؟ بادئ ذي بدء، مَن يجب أن تُؤخذ آراؤهم في الاعتبار -هل هم المواطنون، أم المقيمون في البلد؟ ولمَ يجب تحديد الشعب على هذا النحو؟ لماذا لا تُؤخذ آراء البشـرية جمعاء في الاعتبار؟ وبأيّ منطق يمكن تسـويغ هذا التقييد؟ مـا هـي العلاقة بيـن الإرادة العامة وإرادة الجميع في باب الممارسـة العملية؟ وفي إطار هـذه الطائفـة من الأسـئلة المعقّـدة، برزت جميـع الصعوبـات التي واجهتهـا الحركات الاشتراكية لحظة وصولها إلى السُّلطة.

قصـارى القـول، إنَّ مـا قدَّمته لنـا الأيديولوجيات الثـلاث لم يكن إجابة عن السـؤال التالي: ما هي الذات الجديرة بأن تكون الذات الفاعلة في التاريخ؟ بل ثلاث نقاط بسيطة للشُّروع في البحث عمَّن تتجسَّد فيه سيادة الشعب: ما يُسمَّى «الفرد الحر» عند الليبراليين؛ والجماعات التقليدية عند المحافظين؛ و«المجتمع»، بكل مكوّناته، عند الاشتراكيين.

الأيديولوجيات والدولة

الدولة هي «الموضع» الأساسـي للشـعب بوصفه «ذاتًا فاعلة»؛ فالشـعب لا يمارس إرادتـه؛ أي إنـه لا يتمتَّـع بالسـيادة إلّا داخل حدود الدولة. مع ذلك، ومنذ القرن التَّاسـع عشـر، عُدَّ أن الشـعب يشـكّل «مجتمعًا»؛ فكيف يمكننا التوليف بين الدولة والمجتمع؟ تلك هي نقيضة الحداثة الكبرى.

أكثـر مـا يثير الدهشـة هو أننا حين ننظـر في الخطاب الذي تسـتعمله الأيديولوجيات الثـلاث فـي هـذا الصَّدد، نجدها جميعًا فـي جانب المجتمع ضد الدولـة. وحُججها في ذلـك مألوفـة. لقد كان من الضرورة بمكان، عند الليبراليين الخُلَّص؛ إقصاء الدولة عن الحيـاة الاقتصاديـة، وتقليـص دورها عامةً إلـى الحدّ الأدنى؛ إذ لطالما جسَّـد مبدأ «دعه يعمل، اتركه يمرُّ، المذهبَ الحارس للدولة» (Watson, 1973, 68). في حالة المحافظين، لـم يقتصـر الجانب المروّع للثورة الفرنسـية على نزعتها الفردانية، لكنه شـمل مظاهرها

Scanned with CamScanner

الدولتية أيضًا. والدولة، وفق ما يرى المحافظون، تصير طغيانية واستبدادية؛ لأنها تشرع في مساءلة دور الجماعات الوسيطة التي تحظى بولاء الشعب، أعني الأسرة، والكنيسة، والشركة[١١]. لقد صار / توصيف ماركس وإنجلز الشهير، الوارد في البيان الشيوعي، [٨٢] معروفًا عندنا اليوم:

«لقد انتصرت البرجوازية أخيرًا، واحتكرت لنفسها، منذ أُنشئت الصناعة الحديثة والسوق العالمية، السُّلطة السياسية على المفاصل التمثيلية للدولة الحديثة. وصارت السُّلطة التنفيذية للدولة مجرد لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبرجوازية برمَّتها» (69 .[1848] 1973).

لم تمنع هذه التصورات السلبية بشأن الدولة كلًّا من هذه الأيديولوجيات الثلاث من إبداء تذمرها من أن الدولة، التي كانت موضوعًا لانتقاداتها، كانت خارج سيطرتها، وأنها كانت واقعةً تحت سطوة خصومها الأيديولوجيين. لقد تبيَّن أن كلًّا منها، في واقع الأمر، كانت في حاجة ماسَّة إلى خدمات الدولة من أجل الترويج لبرنامجها. دعونا لا ننسى أن الأيديولوجيا هي أولًا، وقبل كل شيء، إستراتيجيةٌ سياسيةٌ. لقد تعرَّض الاشتراكيون لانتقادات لاذعة، ردحًا من الزمن، بسبب افتقارهم للاتساق، وعلى الرغم من خطابهم المناهِض للدولة، سعى أكثرهم على المدى القصير لتوسيع نشاط الدولة. أما النزعة الأناركية فكانت، على الدوام، مذهب القلَّة القليلة منهم؛ أي الاشتراكيين.

لكن، هل كان المحافظون حقًّا أشدَّ معارضةً لفكرة الدولة؟ ألم يعارضوا فكرة تحقيق الإصلاحات من خلال الدولة معارضةً مطَّردة؟ في واقع الأمر، لم تكن تلك حالهم على الإطلاق؛ لأننا يجب أن نأخذ في الاعتبار مسألة «تراجع القيم» التي يرى المحافظون أنها إحدى النتائج الأساسية المتمخِّضة عن الحداثة. وفي كفاحهم ضد التدهور الحادث للمجتمع، ولاستعادة وضعه السابق، كانوا في حاجة إلى الدولة. دعونا نستحضر هنا مقولةً رُويت عن أحد المحافظين الإنكليز العظام في أربعينيات القرن التَّاسع عشر؛ أعني السير روبرت بيل (Robert Peel)، حيث قال إنه «لطالما اعتقدَ أنَّ

دستورًا يصدره مسؤول تنفيذي قوي كان ضروريًا لعصر الفوضى الذي عاشه». (Gash, 1951, 52) وكان هذا يصدق على أكثر المحافظين في واقع الأمر.

دعونا نلحَظ أيضًا الكيفية التي يفسّر بها هاليڤي (Halevy) تطور موقف المحافظين حيال الدولة خلال فترة «ردّ فعل المحافظين» (Tory reaction) في إنكلترا في أوائل القرن التّاسع عشر:

> «في عام ١٦٨٨، وفي غضون السنوات التي تَلته، عدَّ الملك نفسه -وعدَّه الرأي العام كذلك- / صاحب السيادة. وكان يُخشى دائمًا أن يجعل الملك من [٨٣] سيادته سيادةً مطلقة؛ ولذلك عُدَّت استقلالية سُلطته، الحائزة جميعَ سُلطات الدولة، قيدًا متعمَّدًا على نظام الصلاحيات؛ أي نظام الضمانات الدستورية ضد الاستبداد الملَكي. وفي مستهلّ القرن التّاسع عشر، شرعت الشعوب، أو كانت على وشك الشروع، في أمريكا وفرنسا، وحتى في إنكلترا، في التأكيد على سموّها على الملك؛ وهو ما يعني أن سعي السُّلطات الثلاث اليوم للمحافَظة على استقلاليّتها إنما يتمُّ في مواجهة الشعب. ولذلك كان المحافظون (Tories) -لا اليمينيُّون (Whigs)- هم مَن دعموا المؤسسات التي تبدَّلت مضامينها، فيما بقي شكلها على حاله. وصار الملك يتزعَّم التحالف الذي شكَّلته السُّلطات الثلاث للدفاع عن استقلاليتها ضد المُطالبين المُحدَثين بالسيادة». (1949, 42-43)

إنَّ ما يرمي إليه هذا التحليل جليٌّ تمامًا؛ إذ كان المحافظون على استعداد دومًا لتعزيز بنية الدولة إلى الحدّ الضروري للسيطرة على القوى الشعبية الضاغطة من أجل التغيير. وهذا ما ورد ضمنيًا فيما ذكره اللورد سيسيل في عام ١٩١٢ بقوله: «طالما أن أفعال الدولة لا قمعَ فيها ولا جَور؛ فلا يمكن القول إن مبادئ المحافظين تناوئها». (1912, 192).

حسنًا، هل يعني هذا أن الليبراليين -شيعةُ الحرية الفردية والسوق الحرة- هم فقط من ظلُّوا على عدائهم للدولة؟ لا، على الإطلاق! من البداية، وقع الليبراليون في تناقض

Scanned with CamScanner

أساسي؛ فقد اندفعوا؛ بوصفهم أنصار الفرد، وحقوقه تجاه الدولة، نحو مبدأ الاقتراع العام؛ بوصفه ضمانةً وحيدةً للدولة الديمقراطية. وعلى الفور تحولت الدولة إلى الفاعل الرئيس في جميع الإصلاحات الرامية إلى تحرير الفرد من القيود الاجتماعية الموروثة عن الماضي. وبدوره؛ أدَّى هذا بالليبراليين إلى فكرة تشريع القوانين الوضعية؛ خدمةً للأهداف النفعية.

ويشير هاليڤي بوضوح، مرة أخرى، إلى عواقب ذلك قائلًا:

«لم تكن الفلسفة «النفعية»، في جوهرها، نظامًا ليبراليًّا فحسب؛ لقد كانت في الوقت نفسه مذهب السُّلطة الذي كان يتطلع إلى تدخل / مخطَّط له وعلميٍّ [٨٤]
بمعنى ما، من قِبل الحكومة لتحقيق الانسجام في المصالح. وقد تحول بنثام (Bentham)[أ]، مع تطور أفكاره، نحو الديمقراطية بعد أن كان ينافح في شبابه عن «الاستبداد المستنير» (Enlightened despotism). لكنه لم يبلغ هذا الموقف إلَّا من خلال ما يمكن تسميته «القفزة الطويلة» التي حملته نحو اعتناق عدد من المذاهب السياسية التي كان من المتوقع أن يتردد بشأنها – كالأرستقراطية، والدستور المختلط، وتوازن القوى، والمذهب القائل بأن هدف رجل الدولة ينبغي أن يكون تحرير الفرد؛ من خلال إضعاف سُلطة الحكومة، وتقسيم سُلطاتها قدر الإمكان. ووفقًا لبنثام؛ فإنه حين تم التوفيق بين سُلطة الدولة، ومصالح الأغلبية من خلال الاقتراع العام، أو على الأقل الاقتراع الذي يضمن مشاركة قطاع واسع من الناخبين، لم يبق ثمَّ مسوغ آخر يُبقيها عرضة للشكوك. لقد صارت [الدولة] نعمة خالصة».

ومن فورهم غدا المحافظون:

«اليوم أنصارًا للتقاليد الليبرالية الأصيلة، والنظام القديم الذي تحكم فيه

(أ) جيرمي بنثام (١٧٤٨-١٨٣٢): عالم قانون وفيلسوف إنكليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظِّر الرائد في فلسفة القانون الأنكلو-أمريكي. ويشتهر بدعواته إلى النفعية وحقوق الحيوان، وفكرة سجن البانوبتيكون. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الأرستقراطية نفسها بواسطة موظفين لا يتقاضون أجرًا، في مواجهة نظام جديد قوامه الاستبداد البيروقراطي ويُديره موظفون يتلقّون أجورًا». (Halevy, 1950, 100, 99).

قد يتبادر إلى الأذهان أن مذهب بنثام كان، في جليّة أمره، انحرافًا عن الليبرالية التي يعبّر عنها، أفضل تعبير، الاقتصاديون الكلاسيكيون منظّرو مبدأ «دعه يعمل.. اتركه يمر». دعونا نتذكر أنه حين صدرت أولى قوانين المصنع (*Factory Acts*) في بريطانيا العظمى، أيّد رواد علم الاقتصاد الكلاسيكي آنذاك جميعهم هذا التشريع؛ وهي ظاهرة لم يُقدم أحدٌ على توضيحها (وتأييدها) إلّا ألفريد مارشال (Alfred Marshall)[أ] (1921, 763–764). ومنذ ذلك الوقت، لم تتوقف الدولة البيروقراطية الكبرى عن النمو، وحظيت برعاية الحكومات الليبرالية المتعاقبة. وحين كتب هوبهاوس (Hobhouse)[ب] كتابه عن الليبرالية ردًّا على كتاب اللورد سيسيل عن النزعة المحافظة، سوّغ هذا التوسع على النحو التالي: «تكمن وظيفة الإكراه الذي تمارسه الدولة في التغلب على الإكراه الذي يمارسه الفرد، وبطبيعة الحال؛ كل إكراه تمارسه أية جماعة يشكّلها الأفراد داخل الدولة». (1911, 146)

[٨٥] / لا ريب أن المسوغات التي استندت إليها الأيديولوجيات الثلاث في شرح موقفها من الدولتية كانت مختلفة؛ فالدولة عند الاشتراكيين تطبّق الإرادة العامة، وعند المحافظين تحمي الحقوق التقليدية ضد الإرادة العامة. أما عند الليبراليين؛ فهي تخلق الظروف التي تسمح للحقوق الفردية بالازدهار. غير أن الشاهد، في كلّ حالة من الحالات الثلاث، هو أن قوّة الدولة كانت تتعزّز في مواجهة المجتمع، وذلك بخلاف ما كانت تدعو له خطابات كلٍّ من هذه الأيديولوجيات.

(أ) ألفريد مارشال (١٨٤٢–١٩٢٤): عالم الاقتصاد الإنجليزي، وصاحب كتاب مبادئ علم الاقتصاد (صدر عام ١٨٩٠) الذي يعدُّ من الكتب المؤسّسة لعلم الاقتصاد الحديث. (المترجم)

(ب) ليونارد تريلاوني هوبهاوس (١٨٦٤–١٩٢٩): عالم اجتماع بريطاني، وهو صاحب كتاب الليبرالية (صدر عام ١٩١١). يعدُّ هوبهاوس أحد روّاد المنظّرين السياسيين لليبرالية. وقد أثرت أفكاره لاحقًا وبشكل هائل في التحول نحو ما صار يعرف بالنيوليبرالية، أو الليبرالية الجديدة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

كم عدد الأيديولوجيات الموجودة حقًّا؟

يسمح لنا كل هذا الالتباس الفكري، الذي ينطوي عليه موضوع العلاقة الملائمة بين الدولة والمجتمع، بأن نعي لماذا لم نعرف يومًا، وعلى وجه اليقين، كم عدد الأيديولوجيات التي ظهرت في القرن التاسع عشر؟ هل كانت ثلاثًا، أم اثنتين، أم واحدةً فقط؟ لقد راجعتُ للتوّ الحُجَج التقليدية التي تدّعي وجود ثلاثة منها. أما الآن، فدعونا ننظر كيف يمكن أن تُختزل الأيديولوجياتُ الثلاثةُ هذه في اثنتين فقط.

في الفترة الممتدَّة من الثورة الفرنسية إلى ثورات عام ١٨٤٨، كان يبدو جليًّا، عند أهل ذلك الزمن، أن «الصَّدع الواضح الوحيد»، كان بين أولئك الذين قبلوا التقدُّم بوصفه أمرًا حتميًّا ومرغوبًا؛ ومن ثمَّ «كانوا مؤيدين تأييدًا عامًّا» للثورة الفرنسية، وأنصار الثورة المضادة من الناحية الأخرى، الذين اتخذوا موقفًا مُنكِرًا لهذا التصدُّع الذي رُزِئت به القيم؛ ناظرين إليه بوصفه خطيئةً لا غفران لها (Agulhon, 1992, 7). وهكذا، جرى الصراع السياسي بين الليبراليين والمحافظين، في حين عُدَّ أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم وصف «الراديكاليين»، أو «اليعاقبة»، أو «الجمهوريين»، أو «الاشتراكيين»، مجردَ مجموعة متنوعة من المناضلين الليبراليين. لقد نقل لنا بلزاك (Balzac) في روايته (*The Village Cure*) [بالعربية: **كاهن القرية**]، الصيحة التي أطلقها أحد الأساقفة:

> «إننا مرغمون على اجتراح المعجزات في مدينة المصنع؛ حيث تجذَّرت روح التحريض ضد العقائد الدينية والملَكية، وحيث انتشرت فكرة التمحيص الشديد انتشار النار في الهشيم؛ إنها فكرةٌ وُلدت مع البروتستانتية، وسُمِّيت اليوم «ليبرالية»، لكنها مع الحرية ستنال اسمًا آخر عمَّا قريب».
> (1898,103)

يذكِّرنا توداسك (Tudesq)[ا] أن صحيفة / مقرَّبة من السُّلطة اسمها **الأورليانزيون** [٨٦]

(ا) أُتري-جان توداسك (١٩٢٧-٢٠٠٩) مؤرخ فرنسي. (المترجم)

Scanned with CamScanner

(*l'Orléanais*)، نـدَّدت فـي عـام ١٨٤٠ بصحيفـة أخـرى تُدعـى جورنـال دو لـورا (*Le Journal de Loiret*)؛ بوصفها «ليبرالية، وبروتستانتية، وسان سيمونية[أ]»، ولامينية[ب]» (1964, 125–126). ولم يكن هذا أمرًا غريبًا تمامًا كما يلحَظ سيمون؛ إذ إن «فكرة التقدم شكَّلت في الواقع مصدر إلهام أساسي وجوهري لفلسفة سان سيمون كلِّها» (1956, 330؛ وانظر: Manning, 1976, 83–84).

فضلًا عـن ذلـك؛ كان للتحالـف الليبرالي–الاشـتراكي جـذور فـي الفكـر الليبرالي الدَّاعـي للمسـاواة في أثناء القرن الثامن عشـر؛ وذلـك في النضال الطويـل ضد الملَكية المطلقة، (انظر: Meyssonier, 1989,137–156). وقد استمرت تغذية التحالف الليبرالي–الاشـتراكي طيلة القرن التَّاسـع عشـر؛ من خلال الاهتمام المتزايد لدى الأيديولوجيَّين كلاهمـا بالإنتاجيـة؛ حيث عدَّتها كلاهما، الشـرط الأساسـي لسياسـة اجتماعية في ظل الدولة الحديثة[١٢].

ومـع صعود الفلسـفة النفعيـة، بدا أن التحالف قد صار زواجًـا. وحاجج المحافظون بالتالي:

> «حين رغب المحافظون في تسـفيه النزعة النفعية وتشـويه سُـمعتها، ما كان عليهم إلَّا التنديد بها بوصفها فلسـفة غير وطنية، مسـتوحاة من أفكار أجنبية؛ لا سـيَّما الأفكار الفرنسـية. لكن، ألم تكن المبادئ السياسية لأتباع بنثام هي نفسها المبـادئ الديمقراطيـة لليعاقبـة؟ ألم يسـتمدُّوا علـم الأخلاق وفقـه القانون من هلڤيتيـوس (Helvétius)[ج] وبيكاريـا (Beccaria)[د]، وعلم النفس من كوندياك

(أ) نسبة إلى الفيلسوف والمفكر الاشتراكي الفرنسي سان سيمون (١٧٦٠–١٨٢٥). (المترجم)

(ب) نسبة إلى الفيلسوف والأديب ورجل الدين الفرنسي فيليسيته دو لامنيه (Félicité De Lamennais) (١٧٩٢–١٨٥٤). (المترجم)

(ج) كلود أدريان هلڤيتيوس (Claude Adrien Helvétius) (١٧١٥–١٧٧١): فيلسوف فرنسي، صاحب كتاب عن الروح (*De L'Esprit*) الذي نُشر في عام ١٧٥٨. (المترجم)

(د) سيزاري بونزانا دي بيكاريا (Cesare Bonesana di Beccaria) (١٧٣٨–١٧٩٤): فيلسوف وفقيه قانون إيطالي، صاحب كتاب «الجرائم والعقوبات» الذي نشر عام ١٧٦٤، ويعد من الآباء المؤسسين للقانون الجنائي. (المترجم)

Scanned with CamScanner

(Condillac)[أ]، وفلسفة التاريخ والاقتصاد السياسي من كوندورسيه (Condorcet)[ب] وجان باتيست ساي (Jean Baptiste Say)[ج]؟ ألم يكونوا فولتيريين لا دينَ لهم؟ ألم يكتب بنثام بالفرنسية؟ ألم ينشر كتابه (*Traités de Législation* [بالعربية: أطروحات في التشريع] في باريس؟ لكن، لقد أمكن للنفعيين أن يردُّوا بكل صدق بأن كل هذه التي تسمى أفكارًا فرنسية، واتُّهموا باستيرادها من الفكر الفرنسي، كانت في الواقع أفكارًا إنكليزية، وجدت لها ملاذًا مؤقتًا خارج إنكلترا». (1949, 583).

وقد اتضح مرة أخرى، أن الصواب جانَب رؤية المحافظين؛ حيث يتحدث بريبنر (Brebner) بتعاطف مع الجانب «الجماعي» (collectivist) في أفكار بنثام، ويخلص إلى هذا التساؤل: «من هم الفابيون (Fabians)[د] إن لم يكونوا مجرد بنثاميين معاصرين؟» ليضيف أن جون ستيوارت مِل (John Stuart Mill)، في عام ١٨٣٠، انتهى بالفعل إلى تصنيف أقرب إلى «ما يمكن تسميته الاشتراكي الليبرالي» (1948, 66).

[٨٧] من ناحية أخرى، شرع تباينٌ / واضحٌ بين الليبراليين والاشتراكيين في الظهور بعد عام ١٨٣٠، ليترسَّخ بعد عام ١٨٤٨. وفي الوقت نفسه، كان عام ١٨٤٨ بداية المصالحة بين الليبراليين والمحافظين. يعتقد هوبزباوم (Hobsbawm) أن المحصِّلة الكبرى لعام ١٨٣٠ تمثَّلت في جَعْل السياسات الجماهيرية أمرًا ممكنًا؛ حين سمحت لنمط من

(أ) إتيان بونو دي كوندياك (Étienne Bonnot de Condillac) (١٧١٥-١٧٨٠): فيلسوف فرنسي من فلاسفة عصر الأنوار، له أطروحات عديدة في علم النفس والمنطق وفلسفة العقل. (المترجم)

(ب) ماري جان أنطوان (Marie Jean Antoine)، (١٧٤٣- ١٧٩٤): رياضيّ وفيلسوف فرنسي. يعدُّ أحد أشهر دعاة الإصلاح التربوي في عصره. وقد لعب دورًا كبيرًا في الثورة الفرنسية. (المترجم)

(ج) جان بابتيست ساي (Jean Baptiste Say) (١٧٦٧-١٨٣٢): فيلسوف وعالم اقتصاد فرنسي، ويعد من تلامذة آدم سميث المتحمسين لليبرالية الاقتصادية وحرية التجارة. (المترجم)

(د) نسبةً إلى الجمعية الفابية (Fabian Society)، وهي دائرة من المفكرين ونادٍ سياسي في إنكلترا قريب من يسار الوسط تأسست في عام ١٨٨٤، وحملت أفكارًا اشتراكية، ويعزى إليه نشأة حزب العمال الحالي في بريطانيا عام ١٩٠٠، والتجديد الذي خضع له عام ١٩٩٠. ينتمي أغلب الوزراء المنتمين لحزب العمّال إلى هذا النادي الأقرب إلى خزّان أفكار. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الليبرالية «المعتدلة» بانتصار سياسي في فرنسا وإنكلترا؛ وبخاصّة في بلجيكا (وجزئيًا أيضًا في سويسرا وإسبانيا والبرتغال)، أدّى بالتبعية إلى بروز «انقسام بين المعتدلين والمتطرفين» (1962, 117). ويعتقد كانتيموري (Cantimori)؛ إذ يحلّل هذه المسألة من منظور إيطالي، أن إمكانية الطلاق بين التيارين كانت مفتوحة حتى عام ١٨٤٨. وحتى ذلك الحين، لحَظ أن «الحركة الليبرالية... سارت في كل سبيل؛ سواء أكان الدعوة للعصيان والتمرد، أم الدعوة للعمل السياسي الإصلاحي» (1948, 288). ولم يحدث الطلاق بين هذين التكتيكَين إلّا بعد عام ١٨٤٨.

ويجدر بنا أن نلحَظ أن الاشتراكيين توقفوا، بعد عام ١٨٤٨، عن الإحالة إلى سان سيمون؛ إذ شرعت الحركة الاشتراكية في تنظيم نفسها على أساسٍ من الأفكار الماركسية. ولم تعُد أسباب التذمر مقتصرةً على الفقر وإمكانية مجابهته بالإصلاح؛ بل تعدّته إلى نزع الطابع الإنساني الذي كانت الرأسمالية سببًا فيه، وهي مشكلة اقتضى حلُّها اقتلاع الرأسمالية من جذورها (انظر: Kolakovvski, 1978, 222).

في هذا الوقت تحديدًا، شرع المحافظون يعون جدوى النزعة الإصلاحية لهم؛ فأصدر السّير روبرت بيل، مباشرةً بعد قانون الإصلاح (Reform Act) لعام ١٨٣٢، بيانًا انتخابيًا؛ أسماه «بيان تاموورث» (Tamworth Manifesto)، صار يُحتفى به بوصفه بيانًا مذهبيًا للنزعة المحافظة؛ وقد عدَّ المعاصرون أنه «كاد أن يكون بيانًا ثوريًا»؛ ليس لأنه أعلن القَبول بقانون الإصلاح بوصفه «ترسيخًا نهائيًا لا رجعة فيه لمسألة دستورية كبيرة» فحسب؛ بل لأن الإعلان عن هذا الموقف توجَّه للشعب بدلًا من البرلمان، وهو ما أسفر حينها عن «ضجّة» هائلة[١٣] (Halevy, 1950, 178).

في تلك الأثناء، لحَظ المحافظون تقاربهم مع الليبراليين بشأن أهمية حماية المِلكية، على الرغم من أن اهتمامهم الرئيس بها تركّز على أنها تمثّل الاستمرارية؛ ومن ثمَّ أساس حياة الأسرة، والكنيسة، وأشكال التضامن الاجتماعي الأخرى (انظر: Nisbet, 1966, 26). لكن، وإلى جانب هذا التقارب الفلسفي، كان الشعور بتهديد

فعليٌ، بثورة حقيقية وشيكة، هاجسًا تشاركه المحافظون حينها، تمامًا كما لحَظ / [٨٨] اللورد سيسيل: «ثمَّ حاجة إلى إدخال إصلاحات معتدلة على الحركة المحافظة؛ لأنها جزء لا غنًى عنه من أيَّة مقاومة فعَّالة يمكن لها أن تجابه النزعة اليعقوبية» (1912, 64).

أخيرًا، ينبغي علينا ألا نُغفل احتمالًا ثالثًا لاختزال الأيديولوجيات الثلاث إلى اثنتَين؛ هو أن المحافظين والاشتراكيين تحالفوا لمعارضة الليبراليين، حتى لو بدا هذا التحالف هو الأقل احتمالًا من الناحية النظرية. في هذا السياق، غالبًا ما لوحظ أن هناك طابعًا «محافظًا» لما عُرف بـ «الاشتراكية السان سيمونية»، وجذورها التي تعود إلى أفكار بونالد (انظر: Manuel, 1956, 320؛ و: Iggers, 1958, 99). ولقد أمكن للمعسكرين التوافق على ردِّ فعل مشترك مناهِض للنزعة الفَردانية. وبالمثل، نذَّد ليبراليٌّ؛ مثل فون هايك (Von Hayek) بالطابع «الاشتراكي» لفكر كارلايل (Carlyle) المحافظ. هذه المرَّة احتل الشِّق «الاجتماعي» في الفكر المحافظ صدارة الاهتمام. ولم يتردَّد اللورد سيسيل في إعلان هذا التقارب إعلانًا صريحًا؛ فكتب:

> «كثيرًا ما يُفترض أن النزعة المحافظة والاشتراكية متعارِضتان تعارضًا حدِّيًا. لكن ذلك ليس صحيحًا بالمرَّة؛ فالنزعة المحافظة الحديثة وريثة تقاليد الحركة التُّورية (Toryism)[أ]، الملائمة لأنشطة الدولة وسلطتها. ولقد أقدم السيد هربرت سبنسر (Herbert Spencer)، في الواقع، على مهاجمة الاشتراكية بوصفها إحياءً لهذه النزعة نفسها...». (1912, 169).

تمخَّض عن التحالفات الليبرالية-الاشتراكية نوعٌ من الليبرالية الاشتراكية، بينما

(أ) تتبنَّى هذه الحركة فلسفة سياسية تقليدية ومحافظة في بريطانيا، تؤمن بسمو النظام الاجتماعي كما تطور عبر تاريخ الثقافة الإنكليزية. وهي تردد المقولة السائدة تاريخيًا: «الرب، الملكة، البلاد»، وتعدُّها أساس الاستقرار والتقدم الاجتماعي. يعدُّ حزب المحافظين البريطاني امتدادًا لهذه الحركة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

أفرزت التحالفات بين الليبرالية والنزعة المحافظة نوعًا من الليبرالية المحافظة. هكذا باختصار، انتهى الأمر إلى ظهور تنويعتَين من الليبرالية. والواقع أن التحالفات الاشتراكية-المحافظة كانت في الأصل مجرد تكتيكات عابرة. لكننا قد نتساءل ما إذا كان يمكن التفكير في «الأنظمة الشمولية» المختلفة التي عرفها القرن العشرين؛ بوصفها شكلًا أكثر دوامًا لهذه التحالفات؛ بمعنى أنها أسست لشكل من أشكال النزعة التقليدية، الاجتماعية منها والشعبوية. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن هذه الأنظمة الشمولية كانت طريقة أخرى للإبقاء على الليبرالية في الصدارة؛ بوصفها، أي الأنظمة الشمولية، الوجه الآخر للدراما المانوية؛ إذ يمكن العثور، خلف هذه الواجهة التي تنمُّ عن معارضة شديدة لليبرالية، على مكوّن مركزيٍّ في مطالب كلّ تلك الأنظمة، هو الإيمان نفسُه بالتقدم من خلال الإنتاجية، التي شكّلت إنجيل الليبراليين. بهذا الشكل، يمكننا استنتاج
[٨٩] أن النزعة المحافظة الاشتراكية / (أو الاشتراكية المحافظة) نفسها كانت، وبطريقة ما، تنويعة من تنويعات الليبرالية، إن لم تكن شكلها الشيطاني. في هذه الحالة؛ أليس يصحُّ الخلوص إلى أنه منذ عام ١٧٨٩، كانت ثمّة أيديولوجيا حقيقية واحدة؛ هي الليبرالية التي كشفت عن تنويعاتها في ثلاث نُسخ رئيسة؟

بطبيعة الحال، يتوجَّب علينا التدليل على هذه المقولة من الناحية التاريخية. لقد شهِدت الفترة (١٧٨٩–١٨٤٨) صراعًا أيديولوجيًّا حادًّا بين نزعة محافظة أخفقت في الأخير في بناء نسق فكري مكتمل، وليبرالية باحثة عن ضرب من ضروب الهيمنة الثقافية. أما الفترة (١٨٤٨–١٩١٤) (أو ١٩١٧) فتبرُز بوصفها فترةً هيمَنت فيها الليبرالية على المشهد دون معارضة جادَّة، في حين كانت الماركسية تحاول أن تشكِّل أيديولوجيا اشتراكية بوصفها قطبًا مستقلًّا، دون أن تحقِّق في ذلك نجاحًا يُذكر. وبذلك يمكن المحاجَجة (وهو ما سيكون الرأي الأكثر إثارة للجدل) بأن الفترة من (١٩١٧–١٩٦٨) (أو ١٩٨٩) شهِدت ذروة تعظيم الليبرالية على صعيد العالم. من هذا المنظور، لم تكن اللينينية في الواقع، ورغم ادعائها أنها أيديولوجيا تعارِض الليبرالية بشراسة، أكثر من إحدى تجسُّداتها الرمزية[١٤].

Scanned with CamScanner

ما وراء الأيديولوجيات؟

هل يمكن، على الأقل، تجاوز الأيديولوجيات؛ أي تجاوز الأيديولوجيا الليبرالية المهيمنة؟ لقد طُرح هذا السؤال صراحةً، مرارًا وتكرارًا، منذ قيام ثورة ١٩٦٨ العالمية؛ إذ ما الذي هاجمه ثوارُ عام ١٩٦٨ إن لم تكن الليبراليةَ بوصفها أيديولوجيا، طالما أنها شكّلت -من بين الأيديولوجيات الثلاث- أيديولوجيا الاقتصاد-العالَم الرأسمالي؟

لقد غلّف العديد من المشاركين في مواجهات عام ١٩٦٨ مطالبهم بخطاب ماويّ[أ] من دون شكٍّ، أو بخطاب ينطوي على تنويعة من تنويعات الماركسية. غير أن ذلك لم يمنعهم من وضع الماركسيين في البوتقة الليبرالية نفسها، رافضين الماركسية السوفييتية الرسمية والأحزاب الشيوعية الكبرى في الدول الصناعية رفضًا تامًا. لذلك، وحين فكرت أكثر العناصر «محافَظةً» في صياغة ردٍّ على ثوار عام ١٩٦٨، في الفترة التي تلت ذاك العام، أطلقوا على أنفسهم اسم «الليبراليين الجدد» (Neoliberals).

قدّمت مجلة بابليشرز ويكلي (*Publisher's Weekly*) حديثًا، مراجعةً لكتاب نشره كولاكوفسكي (Kolakowski)، وأوجزت أفكاره على النحو التالي: «لم يعُدِ المحافظون والليبراليون والاشتراكيون يجسّدون مواقف سياسية قائمةً على الإقصاء المتبادل». (*New York Review of Books*, March 7, 1991, 20: advertisement). / لكن إذا كان [٩٠] تحليلنا صحيحًا، يمكننا التساؤل عن لحظة ما قامت فيها العلاقة بين هذه الأيديولوجيات على الإقصاء المتبادل. إن هذا الارتباك السائد فيما يتعلق بمعنى الليبرالية وصلاحيتها؛ بوصفها الأيديولوجيا الكبرى المهيمنة على الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، ليس أمرًا جديدًا؛ فلطالما كان الأمر كذلك. لكن الجديد هو أن الليبرالية، ولأول مرة في تاريخها بوصفها أيديولوجيا مهيمنة منذ عام ١٨٤٨، ليست في جوهرها سوى الحداثة، تخضع للمساءلة الجذرية. إن ما ينبغي الخلوص إليه من هذا كلّه يتجاوز تمامًا ما يمكن تبيانه في هذا المقام. ومع ذلك، أعتقد أن الليبرالية بوصفها مشروعًا سياسيًا فعّالًا، قد آلت

(أ) نسبةً إلى ماو تسي- تونغ. (المترجم)

شمسها إلى الزوال، وأنها في طريقها إلى الأفول، بفعل الأزمة البنيوية التي يشهدها الاقتصاد-العالَم الرأسمالي.

قد لا تكون هذه نهاية الأيديولوجيا برمّتها. لكن، بما أنه من الجليّ اليوم، كما كانت الحال في الماضي، أن التغيير السياسي لم يعد ضروريًا وحتميًا، ومن ثمّ، طبيعيًا؛ فما من حاجة إلى أيديولوجيا معيَّنة للتعامل مع عواقب مثل هذا الاعتقاد. إننا نلج فترة انتقالية قد تستمر مدة خمسين عامًا، يمكن وصفها بأنها «تشعُّبٌ» (أو فراغ *(Vide)* حسب بريغوجين[أ]) رئيسٌ نتائجُه غير يقينية. ولا يمكننا إذّاك التنبؤ برؤية (أو رؤى) العالَم للنظام (للأنظمة) التي ستنبثق عن أنقاض نظامنا الحالي؛ كما لا يمكننا التنبؤ بالأيديولوجيات التي ستولَد أو كم سيكون عددها، هذا إن وُلدت.

(أ) إيليا بريغوجين (Ilya Prigogine) (١٩١٧-٢٠٠٣)، عالم فيزياء وكيمياء بلجيكي من أصول روسية؛ حاز جائزة نوبل في الكيمياء عام ١٩٧٧. (المترجم)

Scanned with CamScanner

المراجع

Agulhon, Maurice. 1992. *1848, ou l'apprentissage de la République, 1848–1852*, nouv. éd. révisée et complétée. Paris: Ed. du Seuil.

Honoré De Balzac. 1898. *The village cure*. Philadelphia: George Barrie and Sons.

BASTID, PAUL. 1953. "La théorie juridique des Chartes." *Revue internationale d'histoire politique et constitutionnelle*. n.s. 3 :63–75.

Bonald, Louis De. 1988 (1802). *Législation primitive considérée par la raison*. Paris: Ed Jean –Michel place.

Brebner, J. Bartlett. 1948. "Laissez–faire and state intervention in nineteenth–century Britain." *The Tasks of economic history* (a supplemental issue of the journal of economic history).8:59–73.

Brunot, Ferdinand. 1937. *Histoire de la langue française des origins à 1900*, IX: *La Révolution et l'Empire*, 2e Partie ; *Les évènements, les institutions et la langue*. Paris: Lib. *Armand* Colin.

Cantimori, Delio. 1948. "1848 en Italie.» In F. Fejtö, dir., *Le printemps des peoples: 1848 dans le monde*.Paris: Ed. du Minuit. I: 255-318.

Cecil, Lord Hugh. 1912. *Conservatism*. London: Williams & Northgage.

Cole, G.D.H. 1953. *A history of socialist thought*. Vol.1. *Socialist thought: The forerunners, 1789–1850*. New York: St. Martin's Press.

Condliffe, J. B. 1951. *The commerce of nations*. London: George Allen& Unwin.

Scanned with CamScanner

Cash, Norman. 1951. "Peel and the party system, 1830–50. "*Transactions of the Royal Historical Society.* 5th ser. I: 47–70.

Halévy, Elie.1949. *A history of the English people in the nineteenth century.* 2nd rev. ed. Vol 2. *England in 1815.* London: Ernest Benn.

_____. 1950.*A history of the English people in the nineteenth century.* 2nd rev. ed. Vol.3. *The Triumph of Reform, 1830–1841.* London: Ernest Benn.

Hayek, Frederick A. VON. 1952. *The counter–revolution of science: Studieson the abuse of reason.* Glencoe, IL: Free Press.

Hobhous, E. L. T. 1911. *Liberalism.* London: Oxford Univ. Press.

Hobsbawm. ERIC J. 1962. *The age of revolution, 1789–1848.* New York: World Publishing, A Mentor Book.

Iggers, Georg G. 1958.*The cult of authority: The political philosophy of the Saint–Simonians. A chapter in the intellectual history of totalitarianism.* The Hague: Martinus Nijhoff.

Kolakowski, Leszek. 1978. *Main currents of Marxism: Its rise, growth, and dissolution.* 3 vols. Oxford: Clarendon Press.

Labrousse, Ernest. 1949. "1848–1830–1789: Comment naissent les revolutions. "In *Actes du Congrès historique du Centenaire de la Révolution de 1848.* Paris: Presses Univ. de France. 1–20.

Lukes, Steven. 1973. *Individualism.* Oxford: Basil Blackwell.

Manning, D. J. 1976. *Liberalism.* London: J. M. Dent & Sons.

Manuel, Frank E. 1956. *The new world of Henri Saint–Simon.* Cambridge–Harvard Univ. Press.

Scanned with CamScanner

Marshall, Alfred. 1921. *Industry and trade.* London: Macmillan.

Marx, Karl, AND Frederick Engels.1973 (1848). *Manifesto of the Communist Party.* In Karl Marx, *The revolutions of 1848: political writings.* Vol. I. Harmondsworth, UK: Penguin. 62–98.

Mason, E. *S.*1931."Saint–Simonism and the rationalisation of industry. "*Quarterly Journal of Economics.* 45:640–683.

Meyssonier, Simone.1989. *La balance et l'horloge. La genèse de la pensée libéraleen France au XVIIIe siècle.* Montreuil: Ed. de la Passion.

MinoguE, K. R. 1963. *The liberal mind.* London: Methuen.

Misbet, Robert A. 1944. "De Bonald and the concept of the concept of the social group." *Journal of the History of Ideas.* 5:315–31.

_____.1952. "Conservatism and sociology." *American Journal of Sociology.* 58:167–75.

_____.1956. *The sociological tradition.* New York: Basic Books.

Plamenatz, John. 1952. *The revolutionary movement in France, 1815–1870.* London: Longman, Green.

Schapiro, J. Salwin. 1949. *Liberalism and the Challenge of fascism: Social forces in England and France (1815–1870).* New York: McGraw–Hill.

Simon, Walter M. 1956. "History for utopia: Saint–Simon and the idea of progress." *Journal of the History of Ideas.* 17:311–331.

Tudesq, André–Jean. 1964. *Les grands notables en France (1840–1849): Etude historique d'une psychologie sociale.* 2 vols. Paris: Presses Univ. de France.

Scanned with CamScanner

Wallerstein, Immanuel. 1991. 'The French revolution as a world-historical event." In *Unthinking social science: The limits of nineteenth-century paradigms*. Cambridge: Polity Press. 7–22.

Watson, George. 1973. *The English Ideology: Studies in the language of Victorian politics*. London: Allan Lane.

White, R. J., ed. 1950. Introduction to *The conservative tradition*. London: Nicholas Kaye. 1–24.

Scanned with CamScanner

الفصل الخامس

الليبرالية وإسباغ الشَّرعية على الدولة-الأمَّة: تأويلٌ تاريخي

[٩٣] / كانت الليبرالية هي اللُّحمة الأيديولوجية التي حافظت على تماسك الاقتصاد-العالَم الرأسمالي (إلى جانب النزعة العلموية؛ صنوها المُلازم، وإن كانت متفرّعةً عنها)، في غضون حقبة ١٧٨٩ إلى ١٩٨٩. إن هذه التواريخ دقيقة تمامًا؛ فالثورة الفرنسية أرّخت لدخول الليبرالية إلى المسرح السياسي العالمي؛ بوصفها خيارًا أيديولوجيًّا يؤبه له؛ فيما كان انهيار الأنظمة الشيوعية في عام ١٩٨٩ منفذ خروجها منه.

تتوقف وجاهة هذه المقولات وصحّتها على ما نعتقد أنه جوهر الليبرالية. والواقع أن المعاجم لا تُسعفنا كثيرًا في تحديد جوهرها، ولا حتى ذلك الكمّ الوافر من الكتب التي تتناول الليبرالية يمكنها أن تفلح في ذلك؛ لأن الليبرالية لطالما كانت مصطلحًا فضفاضًا. وليس الإشكال في كثرة تعريفاتها فحسب، حالها في ذلك حال كلّ مفهوم سياسي على هذا القدر من الأهمية؛ بل الإشكال في تباين تعريفاتها إلى حدٍّ مُنح معه المصطلح معاني يُناقض أحدها الآخر تمام التناقض. ولنضرب من الأمثلة أحدثها وأوضحها فحسب؛ فبينما كان الرئيسان ريغان وبوش [الأب] في الولايات المتحدة يخطبان خطبًا سياسيةً لاذعةً تشجب الليبرالية، كانت يُشار إليهما في الكتابات الأوروبية -غالبًا- بوصفهما «نيوليبراليين».

سيقول البعض، لا ريب، إن هذا التناقض اللغوي يتأتّى من حقيقة أنه ينبغي عدُّ الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية موقفَين فكريَّين مستقلَّين أحدهما عن الآخر، أو حتى تيارين فكريَّين يستقلُّ أحدهما عن الآخر؛ فكيف انتهى بنا الأمر إذن إلى استعمال المفردة نفسها علَمًا عليهما معًا؟ وما عسانا نفعل مع صنف آخر من الليبرالية، هو

Scanned with CamScanner

الليبرالية الثقافية؟ فهل الهيبيُّون (Hippies)[أ] المعادون للثقافة ليبراليون؟ وهل الليبرتاريون (Libertarians)[ب] ليبراليون؟ يمكن للمرء أن يستمر في طرح الأسئلة دون أن ينتهي عند نقطة محددة. إن شرح هذا الارتباك اللغوي على هذا النحو أبعد ما يكون عن السهولة؛ طالما أن الليبرالية، في واقع الأمر، عبَرت على الدوام عن وجودها في جميع مجالات النشاط البشري. ولكن في نهاية المطاف، إذا كان علينا أن نستعمل مصطلح «الليبرالية» بحصافة أكبر؛ وجبَ الوقوف على جوهرها.

إذن، يجب أن تُوضع الليبرالية في سياقها التاريخي، وأزعم أن هذا السياق تحدُّه
[٩٤] الفترة الممتدة بين تاريخي ١٧٨٩ و١٩٨٩. وأنا / أولي اهتمامي هنا لليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا، كما أنني أستعمل الأيديولوجيا بوصفها أجندة سياسية، شاملة وطويلة الأجل، تهدف إلى تعبئة قطاعات واسعة من الشعب. وكما ذكرتُ آنفًا[١٥]، لم تكن هناك حاجة إلى الأيديولوجيات، وما كان لها أن تتشكَّل أصلًا، قبل التحولات الجيوثقافية التي أحدثتها الثورة الفرنسية في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وما أعقبها من حكم نابليون.

(أ) الهيبيون حركات شبّانية مناهضة للعولمة وللثقافة الرأسمالية. ارتبط ظهورها بالولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي؛ تعبيرًا عن الإحباط الذي خلّفته الحربان العالميتان، واحتجاجًا على النزعات المادية والاستهلاكية والتفاوتات الاجتماعية الكامنة في النظام الرأسمالي. اتَّسموا بإهمال هندامهم، وإطالة شعورهم، وارتداء ملابس فضفاضة وملونة، وعاشوا في مجموعات تتقاسم الممتلكات، ورفضوا ربط أنفسهم بوظائف ثابتة، أو الإقامة في شقق، أو منازل قارّة. وبعد انحسار تأثير الحركة؛ بسبب رفض المجتمع لها، التحق أغلب منتسبيها بحركات مدنية وسياسية لمناهضة العولمة والرأسمالية، أو لمناصرة البيئة، أو للتنديد بآثار التفاوتات الاجتماعية السائدة على الجماعات المهمشة. (المترجم)

(ب) يتفق الليبرتاريون مع الليبراليين في التأكيد على أهمية حرية الفرد ورفع جميع القيود المفروضة عليها من قبل الدولة والمجتمع معًا. غير أن الليبرتاريين أشد تطرفًا من الليبراليين؛ فهم يقدسون أشكال حرية الفرد كافةً، ويدعون إلى تحريره من أشكال القيود كافةً، بدءًا بالقيود الاقتصادية (وهذا ما يميزهم عن الاشتراكيين)؛ وصولًا إلى القيود الاجتماعية والأخلاقية (وهذا ما يميزهم عن المحافظين). وهم عمومًا يتفقون مع الليبراليين على ضرورة وجود الحكومات، لكنهم يفضلون حكومات محدودة مع الحدّ الأدنى من التدخل، بل إن أقلية منهم يُعدُّون أناركيين (أو لاسلطويين) - أي مُعادِين لوجود الحكومات برمّتها. (المترجم)

Scanned with CamScanner

قُبيل الثورة الفرنسية، كانت النظرة المهيمنة على العالم، في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، كما هي الحال في النُّظم التاريخية الأخرى، أن الاستقرار السياسي هو الحالة الطبيعية. كانت السيادة مستقرَّة في الحاكم، الذي يستمدُّ شرعية حُكمه من تلك المنظومة القانونية المتعلقة باكتساب السُّلطة، المَوروثة في غالب الأحوال. وبطبيعة الحال، كثيرًا ما تعرَّض الحكَّام للتحدّي؛ بل وحتى الإطاحة بهم، وخلفهم حكام بشَّروا على الدوام، بالإيمان نفسه؛ بأن الاستقرار هو الوضع الطبيعي للأشياء. كان التغيير السياسي استثنائيًا، ومسوّغاته استثنائية؛ لذلك لا يُعتقد إطلاقًا، حين يحدث، أنه سابقة قد تدفع نحو المزيد من التغيير.

أدت الاضطرابات التي أشعلتها الثورة الفرنسية -والتي عايشها الناس في جميع أنحاء أوروبا وخارجها- إلى تحوُّل في هذه الذّهنية؛ فغدا الشعب صاحب السيادة. ولم تُحدث الجهود التي بذلها «الرجعيون» بين عامي ١٨١٥ و١٨٤٨ إلّا أقل القليل من الأثر على الذّهنيات الجديدة. وبعد عام ١٨٤٨، لم يُقدم أحدٌ على المحاولة على نحو جدّي[١٦]، إلى اليوم على الأقل. في الواقع، إن ما حدث هو أن التغيير- بكل أنواعه؛ بما في ذلك التغيير السياسي -غدا أمرًا «طبيعيًا». وقد حدث الأمر على وجه التحديد؛ لأن رؤية الكون هذه كانت قد ترسخت بالسرعة التي سمحت بنشوء الأيديولوجيات؛ فكانت الأيديولوجيات هي الأجندات السياسية التي يجب متابعتها في ضوء التطبيع الذي عرفه التغيير السياسي، وما اتصل به من إيمان بالسيادة الشعبية.

كان من المنطقي أن تكون النزعة المحافظة هي الاستجابة الأولى؛ ومن ضمن الأعمال الكلاسيكية التي تؤسّس للفكر المحافظ نعثر على كتابين؛ هما: *Considérations sur la France* [بالعربية: اعتبارات عن فرنسا، ١٧٩٨] لمؤلّفه جوزيف دو مايستر (Joseph de Maistre)، وتأملات حول الثورة في فرنسا *Reflections on the Revolution in France* لإدموند بيرك، وقد وُضعا في غضون الأيام الأولى للثورة، حين كانت على صفيح ساخن. وقد حاجَج معارضو الثورة الفرنسية، بوجه عام، بأن الأمراض الاجتماعية تنشأ فقط عن إسباغ رداء الشرعية على التغيير، وتحوُّله إلى وضع طبيعي. لكنهم سرعان

Scanned with CamScanner

ما أدركوا استحالة الاستمرار على موقفهم المتعنّت من الناحية الاجتماعية. وفي غضون
[٩٥] الفترة بين عامي ١٧٨٩ و١٨٤٨، تطور / موقف المحافظين من الرفض التامّ لرؤية الكون الجديدة، إلى ما يمكن تسميته «الأيديولوجيا المحافظة» السائدة خلال الأعوام المئة والخمسين الماضية: أن التغيير «الطبيعي» يجب أن يكون بطيئًا قدر الإمكان، ويجب ألّا يحظى بالتشجيع إلا إذا كان مسوَّغًا بعناية، بوصفه ضرورةً لكبح جماح انهيار أوسع للنظام الاجتماعي.

أما الليبرالية فكانت الاستجابة الأيديولوجية حيال النزعة المحافظة. ولم يظهر مصطلح «الليبرالي» بهذه الدّلالة على النحو الذي نعرفه جميعًا، إلّا في العقد الأول من القرن التّاسع عشر. وعمومًا، شهِدت الفترة التي سبقت عام ١٨٤٨ بروز أشخاص دعموا المثُل العليا للثورة الفرنسية علانيةً (أو سرًّا كما هي حال الناطقين بالإنكليزية)؛ من بينهم جمهوريون، وراديكاليون، ويعاقبة، وإصلاحيون اجتماعيون، واشتراكيون، وليبراليون[١٧].

مع ثورة ١٨٤٨ العالمية، كان هناك بالفعل معسكران؛ هما: حزب مؤيد للنظام (System)، وحزب مؤيد للحركة (Movement)؛ يمثّلان الأيديولوجيتين المحافظة والليبرالية على الترتيب، أو اليمين واليسار إذا ما أردنا استعمال مصطلحات تعود جذورها للثورة الفرنسية. ولم تبرز الاشتراكية؛ بوصفها أيديولوجيا مستقلّة، مختلفة عن الليبرالية ومعارضة لها، إلّا بعد عام ١٨٤٨. إثر ذلك، دخل النّظام-العالَم مرحلة الطيف الأيديولوجي ثلاثي الأطراف المألوف لدينا جميعًا. وصارت الليبرالية في مركز نصف دائرة الطيف السياسي، ومن ثَمَّ احتلّت صدارة المركز أيضًا (إذا ما تعمدنا قلب الاستعارات نوعًا ما).

لم يكن الخلاف الجوهري بين الليبرالية والاشتراكية، في لحظة الانعطاف التي عرفها التياران، يتعلّق باستحسان التغيير (أو التقدم) ولا حتى بحتميّته؛ فقد شكّلت هذه النظرة للتغيير جذعَهما المشترك. بدلًا من ذلك، كان الخلاف بينهما أيديولوجيًّا في جوهره؛ بشأن أجندتَيهما السياسيتَين. فقد اعتقد الليبراليون أن النهوض الاجتماعي

Scanned with CamScanner

كان، أو يجب أن يكون، مسارًا ثابتًا يستند، في الوقت نفسه، إلى تقييم عقلاني للمشكلات القائمة يُجريه المختصُّون من جهة، ومحاولةً واعيةً ومستمرةً يقودها الزعماء السياسيون في ضوء ذلك التقييم، قَصد القيام بإصلاحات اجتماعية حصيفة من جهة أخرى. أما الاشتراكيون فكانت أجندتهم مدفوعةً بالشكّ فيما إذا كان الإصلاحيون قادرين على تحقيق تغيير ملموس؛ اعتمادًا على الإرادة الواعية والنيّة الحسنة، واعتمادًا على أنفسهم فحسب على نحو واسع. لقد رغب الاشتراكيون في المضيّ قدمًا على نحو أسرع، / [٩٦] وحاججوا بأن العملية لن تؤدّي إلى أي تقدم يُذكر دون ضغوط شعبية كبيرة؛ لذلك يبدو التقدم حتميًا فقط؛ لأن زيادة الضغوط الشعبية مسألة حتمية، أمّا إذا توقّف الأمر على المختّصين؛ فهُم وحدهم لا حول لهم ولا قوة.

لقد كانت ثورة عام ١٨٤٨ العالمية نقطة التحول في الإستراتيجيات السياسية للتيارات الأيديولوجية الثلاثة؛ إذ وعى الاشتراكيون درس إخفاقات عام ١٨٤٨، الذي مفاده أن إنجاز أي شيء اعتمادًا على الانتفاضات السياسية العفوية، أو قطع الصّلة بالدولة، هو أمرٌ مشكوك في نجاعته[أ]؛ فهياكل الدولة وبناها كانت في أوج قوتها؛ كما كان القمع يسير الكُلفة شديد النجاعة. وكان على الاشتراكيين الانتظار إلى ما بعد عام ١٨٤٨؛ ليشرعوا في العمل بجدّية على تنظيم أحزاب، ونقابات، ومنظّمات عمّالية بوجه عامّ، مع التركيز على احتلال بنى الدولة سياسيًا على المدى الطويل. وفي فترة ما بعد ١٨٤٨، وُلدت الإستراتيجية الاشتراكية ذات المرحلتين، التي تقاسمها الجناحان الرئيسان للحركة الاشتراكية؛ الأممية الاشتراكية-الديمقراطية الثانية، والأممية الشيوعية الثالثة التي ستظهر لاحقًا. وكانت المرحلتان بسيطتَين للغاية: احصل على سُلطة الدولة أولًا؛ ثم استخدم تلك السُّلطة لتغيير المجتمع ثانيًا (أو بلوغ الاشتراكية).

ولقد وعى المحافظون بدورهم درسًا آخر من دروس ثورة عام ١٨٤٨؛ إذ صارت تمردات العمال إمكانية سياسية حقيقية، وفي حين أُخمدت بسهولة نسبية في عام

(أ) الإيماءة بطبيعة الحال إلى تجربة كومونة باريس، والقضاء عليها من جانب الدولة في أثناء ثورة ١٨٤٨. (المترجم)

Scanned with CamScanner

١٨٤٨، بدا المستقبل أكثر غموضًا. فضلًا عن ذلك؛ لحظ المحافظون أن نمطَي الثورات الاجتماعية والثورات القومية يمكنهما، رغم اختلافهما، السَّير في اتجاه خطِر، حين تتداخلان وتعزِّز إحداهما الأخرى على صعيد النِّظام-العالَم؛ ومن ثمَّ أكد المحافظون على وجوب القيام بشيء ملموس لتجنُّب مثل هذه الانتفاضات في وقت أبكر، واستباق اندلاعها. ويمكن أن يسمَّى ذلك «بناء مجتمعات أكثر تكاملًا» على الصعيد الوطني.

إذا ما أمعنَّا النظر في هاتين الإستراتيجيتَين الجديدتَين؛ الاشتراكية والمحافظة، لألفيناهما تقتربان -في واقع الأمر- من المفهوم الليبرالي للتقدم؛ بوصفه ظاهرة طبيعية وعقلانية مستمرة، ويمكن التحكم بها. فماذا كانت الإستراتيجية الليبرالية آنذاك؟ لقد واجه الليبراليون فكرتَين رئيسيتَن عُدَّتا مدخلًا نحو تغيير طبيعي ورشيد، ويمكن التحكم به. وكانت المشكلة الرئيسة، كما اتضح للجميع، في أن التحول الصناعي الهائل في
[٩٧] أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تضمَّن / توسُّعًا حضريًّا ضروريًّا، رافقته عمليَّة تحوُّل طويل الأجل لسكان الريف إلى بروليتاريا حضرية[١٨]. وقد طرح الاشتراكيون تنظيم هذه البروليتاريا، وبدا واضحًا مما حدث في ثلاثينيات القرن التَّاسع عشر وثمانينيَّاته، أنها كانت قابلة للتنظيم بالفعل.

أما الحل الذي كان يمكن لليبرالية أن تقدمه؛ استجابةً لهذا الخطر الذي يتهدَّد النظام الاجتماعي، ومن ثمَّ التطور الاجتماعي العقلاني؛ فكان تقديم تنازلات للطبقات العاملة، في شكل هامش من المشاركة في السُّلطة السياسية، وحصَّة من فائض القيمة. لكن المشكلة ظلت تكمن في كيفية منح الطبقات العاملة ما يكفي لجعلها تتردَّد في لعب دور هدَّام، لكن ليس بالقدر الذي يهدِّد تراكم رأس المال المتواصل، والآخذ في التوسع، والذي كان في الأصل، علَّة وجود الاقتصاد-العالَم الرأسمالي نفسه، ومصدر القلق الأول عند الطبقات الحاكمة.

ما يمكن قوله عن السياسيين الليبراليين بين عامَي ١٨٤٨ و١٩١٤ -وأنا أميِّز هنا بين الليبرالية؛ بوصفها ممارسةً سياسيةً وبين الليبرالية بوصفها أيديولوجيا[أ]- هو أنهم كانوا

(أ) يميز قالرشتاين بين كلمتي (Liberalism) بحرف كبير "L"، الدالة على الليبرالية بوصفها ممارسة =

مرتبكين طيلة تلك الفترة، غير واثقين من حجم الجرأة المطلوبة للفعل، غير مدركين أبدًا لحجم التنازلات التي يجب تقديمها؛ بحيث لا تكون أكثر من اللازم، ولا أقل من المطلوب. وكانت النتيجة السياسية لهذا الارتباك أن الكُرة السياسية انتقلت إلى ملعب السياسيين الليبراليين؛ بوصف ذلك جزءًا من العملية التي انتصرت فيها الأيديولوجيا الليبرالية بتحوُّلها إلى الأيديولوجيا المهيمنة في النِّظام-العالَم[١٩].

وما حدث في الفترة من ١٨٤٨ إلى ١٩١٤ كان مثارًا للفضول من جهتين؛ **أولًا**: تحوَّل ممارسو الأيديولوجيات الثلاث من موقف نظري مناهِض للدولة إلى موقف آخر يسعى إلى تمتين بنى الدولة وتعزيزها -ممارسةً- بطرق متعدِّدة. **ثانيًا**: وُضعت الإستراتيجية الليبرالية موضع التنفيذ، في واقع الحال؛ بفضل الجهود المشتركة التي بذلها المحافظون والاشتراكيون.

لقد أدَّى التحول في مصدر السيادة من الحاكم إلى الشعب إلى بروز سؤال عمَّا إذا كانت الدولة، أيًّا كانت، تعكس إرادة الشعب حقًّا أم لا تعكسها. وقد مثَّل جوهر هذا السؤال الأساسَ الوجوديَّ للتناقض الكلاسيكي الذي وضع الدولة في مقابل المجتمع، وهيمن على النظرية السياسية خلال القرن التَّاسع عشر. لا شكَّ أن منطق السيادة الشعبية يعني إرغام المرء على منح المجتمع الأولوية على الدولة في أي صراع؛ فكان المجتمع وإرادة الشعب مترادفَين تمامًا في واقع الحال. كان الأمر حقًّا أشبه بمعيار / لقياس درجة [٩٨] قَبول الأيديولوجيات الثلاث بالسيادة الشعبية (صراحة وضمنًا)، والتي ادَّعت جميعها الدفاع عن مصالح المجتمع، ومن ثم ناصبت الدولة العداء.

وقدَّمت المدارس الفكرية الثلاث تفسيرات مختلفة لمسألة العداء للدولة؛ فبدت الدولة عند المحافظين؛ وكأنها فاعل مؤثر في الحاضر؛ بمعنى أنها إذا اتخذت أيَّة مواقف مبتدَعة، فستقوِّض الحصون التقليدية للمجتمع والنظام الاجتماعي برمَّته -

---

= سياسية، و(liberalism) بحرف صغير "l"، الدَّالة على الليبرالية بوصفها أيديولوجيا. وينسحب التمييز نفسه على كلمتي (Liberals) و(liberals) الدالَّتين على السياسيين الليبراليين ومعتنقي الأيديولوجيا الليبرالية على الترتيب. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الأسرة، والمجتمع، والكنيسة، والنظام الملكي بطبيعة الحال. لقد كان وجود النظام الملَكي ضمن هذه القائمة في حدّ ذاته اعترافًا ضمنيًّا بغلبة مفهوم السيادة الشعبية؛ لأنه إذا كان الملك يحظى بالسيادة حقًّا، لكان مستطيعًا للتشريع في الحاضر. وهذا هو ما استندت إليه معارضة أنصار الشرعية (Legitimists)[أ] للملك لويس الثامن عشر تحديدًا؛ فضلًا عن معارضتهم للملك لويس فيليب[٢٠]؛ فقد عدُّوا أن قَبول هذين الملِكَين للمفهوم الذي يقوم عليه الميثاق، هو خضوعٌ للطرح القائل: إن الدولة يمكن أن تشرّع ضد التقاليد. ومن ثمَّ، وباسم السُّلطة التقليدية للملك، أبدى هؤلاء معارضة شديدة للسُّلطة الفعلية المعاصرة للملك وللدولة على حدٍّ سواء.

أما العداء النظري الذي ناصبته الأيديولوجيا الليبرالية للدولة فهو مسألة أساسية؛ حتى إن أكثر الكتاب يعدُّون أن الخاصية المميّزة لليبرالية هي أنها تقوم على مذهب الدولة الحارسة، أما الشعار فهو مبدأ «دعه يعمل.. اتركه يمر». لا شكَّ أن الأيديولوجيين والسياسيين الليبراليين قد تواتر حديثهم عن أهمية رفع يد الدولة عن السوق، وتواتر حديثهم أيضًا، وإن كان تواترًا أقلَّ ربما، عن إبقاء الدولة بعيدًا عن التأثير على صنع القرار في المجال الاجتماعي. إن إضفاء معنى مادي على الفرد، واعتبار أن الشعب صاحب السيادة يتكون من أفراد يتمتعون بحقوق «غير قابلة للتصرف»، هو ما يثير هذا الشكَّ العميق حيال الدولة.

أخيرًا، نعلم أن الاشتراكيين سوَّغوا جميع قناعاتهم ضد أفعال الدولة، التي عدُّوها قمعية (ومنحازة طبقيًّا)، بإرادة المجتمع وحاجاته. ومع ذلك؛ من المهمّ أن نلحظ أن الأيديولوجيات الثلاث جميعها دفعت، في باب الممارسة العملية، نحو ذلك التوسُّع الفعلي في سُلطة الدولة وفعاليتها في صنع القرار؛ فضلًا عن توسيع نطاق تدخُّلها، وهو [٩٩] ما شكَّل المسار التاريخي / للنِّظام-العالَم الحديث خلال القرنين التَّاسع عشر والعشرين.

(أ) تأتي تسمية أنصار الشرعية (The Legitimists) أو أنصار الملَكية (The Royalists) من أولئك الذين أيدوا حق أسرة آل بوربون في التاج الفرنسي، والتي أُطيح بملكها في ثورة يوليو/ تموز ١٨٣٠، ورفضوا النظام الملكي الذي وضع أسسه لويس فيليب في الفترة بين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٨. (المترجم)

Scanned with CamScanner

من المعروف أن الأيديولوجيا الاشتراكية أدّت، في باب العمل، إلى تعزيز بِنى الدولة. وكان البيان الشيوعي واضحًا تمامًا في هذا الصدد؛ إذ جاء فيه:

«لقد رأينا... أن خطوة الطبقة العاملة الأولى في الثورة هي الوصول بالبروليتاريا إلى وضع الطبقة الحاكمة بهدف إقامة الديمقراطية.

وستستخدم البروليتاريا غَلبتها السياسية تدريجيًا؛ من أجل انتزاع جميع رءوس الأموال من البرجوازية، وتركيز جميع أدوات الإنتاج في يد الدولة؛ أي البروليتاريا المنظَّمة بوصفها الطبقة الحاكمة، ومن ثَمَّ؛ زيادة إجمالي القوة المنتجة في أسرع وقت ممكن».

فضلًا عن ذلك، وفي طريقهم لإتمام «الخطوة الأولى»، يضيف البيان: «يناضل الشيوعيون في سبيل تحقيق الأهداف العاجلة للطبقة العاملة، وفرض مصالحها الآنية». وهذه الأخيرة برزت بوضوح من خلال تصرفات الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية ذات التوجه الماركسي؛ بل ومن خلال الاشتراكيين غير الماركسيين أيضًا (مثل حزب العمال)؛ أي الضغط باستمرار لمصلحة تدخُّل الدولة لتنظيم ظروف مكان العمل، والدفع بالدولة لتأسيس بنى نقل ملكية العوائد؛ فضلًا عن إضفاء الشرعية على أنشطة الطبقة العاملة ذات الطابع التنظيمي وتقنينها.

هل كان المحافظون، من الناحية العملية، الأقل احتمالًا لدعم فكرة توسيع دور الدولة؟ لندع جانبًا الصِّلة التاريخية بين القوى السياسية المحافظة وبين ملّاك الأراضي، ودفاعهم عن مختلف أشكال الحماية التي توفرها الدولة للمصالح الزراعية التي ورثوها عن أسلافهم. هل ساور المحافظين، في خضمّ استجابتهم لبروز النزعة الصناعية الجديدة وعواقبها الاجتماعية، الشعورُ بأن الدولة لا ينبغي لها أن تلعب أي دور في مواجهة ما يعدُّونه تفككًا اجتماعيًا؟ بالطبع لا. وقد عبَّر اللورد سيسيل بحكمة عن جوهر الأيديولوجيا المحافظة بشأن الدولة، بقوله: «طالما أن أفعال الدولة لا قمع فيها ولا جَور؛ فلا يمكن القول إن / مبادئ المحافظين تناوئها»[٢١]. لقد كانت مشكلة [١٠٠] المحافظين بسيطة للغاية: لجعل المجتمع أقرب إلى النظام الاجتماعي الذي يتطلَّعون

Scanned with CamScanner

إليه، خاصةً في ضوء التطورات السريعة التي عرفتها البنى الاجتماعية في فترة ما بعد عام ١٧٨٩، كان المحافظ في حاجة إلى تدخل الدولة[٢٢].

ماذا عن معتنقي الأيديولوجيا الليبرالية؟ هل يأخذون مفهوم الدولة الحارس على محمل الجدّ، على عكس ما يُروَّج له على صعيد الخطاب؟ ألم ينظروا إلى الدولة، منذ البدء، على أنها الأداة المُثلى للعقلانية؟ ألم يكن هذا جوهر التطرف الفلسفي للراديكالية الفلسفية الموروثة عن جيرمي بنثام؟[٢٣] هل حاجَج جون ستيوارت مِل، الذي يُمثّل خلاصة الفكر الليبرالي، بغير ذلك؟ الواقع أن الليبراليين، في بريطانيا العظمى، وفي اللحظة نفسها التي سعَوا فيها إلى إبعاد الدولة عن الحِمائية الزراعية، سعوا في الوقت نفسه، إلى إدخالها في قلب عملية التشريع للصناعات. وعندي أن أحدًا لم يتمكن من إجمال ممارسات الليبراليين الفعلية، فيما يتعلق بالدولة، أفضل مما فعل ل. ت. هوبهاوس (L. T. Hobhouse)، حين قال:

> «يبدو حينها أن التمييز الحقيقي ليس بين الأفعال التي تقوم بها الدولة لتنظيم ذاتها، والأفعال التي تقوم به لتنظيم الآخر(أ)، بل بين الأفعال الإكراهية وغير الإكراهية التي تقوم بها الدولة؛ فوظيفة الإكراه لديها هي في القضاء على الإكراه الصادر عن الفرد، وعن أي تنظيم يتشكّل من الأفراد داخل الدولة»[٢٤].

إن هذا التقارب بين الأيديولوجيات الثلاث بشأن تعزيز بنى الدولة، هو ما قضى على أي دور سياسي مستقل يمكن أن يؤديه الليبراليون بوصفهم سياسيين عمليّين. وإذا كان المحافظون، في النصف الثاني من القرن التّاسع عشر، قد أمسَوا محافظين ليبراليين، في حين غدا الاشتراكيون اشتراكيين ليبراليين؛ فأيُّ موطن إذن كان ليتسع لليبراليين الليبراليين؟

لا يتجلّى الواقع السياسي الآخذ في التطور في تطور الخطاب فحسب؛ بل في العملية السياسية نفسها كذلك؛ فلقد كان الهدف الليبرالي من زيادة المشاركة السياسية للطبقات العاملة هو إرساء مبدأ الاقتراع العام؛ وكان الهدف الليبرالي من السماح

(أ) يقصد بالآخر هنا المجتمع. (المترجم)

Scanned with CamScanner

للعمّال بالحصول على حصّة في توزيع فائض القيمة هو بناء دولة الرفاه. ثم كانت أكبر الإنجازات التي تحقّقت في هذين المجالَين – والتي كانت نماذج تُحتذى بالنسبة إلى أوروبا كلها – هي ما أقدم عليه «محافظَين مستنيرَين»؛ هما / دزرائيلي (Disraeli)[أ] [١٠١] وبسمارك (Bismarck)[ب]؛ اللذين بادرا إلى تلك القفزة الكبرى التي لم يجرؤ الليبراليون قطُّ على القيام بها.

كان السبب في القفزة التي أنجزها المحافظون المستنيرون هو الضغوط الاشتراكية بلا جدال؛ فقد طالبت الطبقات العاملة بحقّ الاقتراع، كما طالبت بحقّها من المنافع التي نسمّيها اليوم دولة الرفاه. ولو لم تطالب تلك الطبقات بهذه التغييرات، لكان من المرجَّح أن المحافظين لن يتنازلوا عنها. ولتدجين الطبقات العاملة، دفع المحافظون المستنيرون بتنازلاتهم في الوقت المناسب؛ إذ أفلح ذلك في إدماج البروليتاريا والتخفيف من غلوائها. ومن المفارقات التاريخية أن التكتيكات الاشتراكية هي التي غذّت هذا التصور الذي أثبت صحّته عند المحافظين المستنيرين.

وثمَّ مطلب أخير لدى الليبراليين حقّقه منافسوهم؛ إذ كانوا أوّل من حاول تحقيق السيادة الشعبية من خلال تشكيل روح وطنية. وكان المحافظون والاشتراكيون أكثر عنادًا وتمردًا في المجال النظري؛ فالأمة لم تكن فئة جماعاتية تقليدية عند المحافظين، وفضَّل الاشتراكيون شكلًا من أشكال الأممية المناهضة للقومية. أما الليبراليون، فقد عدُّوا، من الناحية النظرية، أن الأمة فقط هي ما في مُكنتها أن تكون الوعاء الأمثل لمجموع إرادات الأفراد.

(أ) بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (١٨٠٤-١٨٨١): سياسي بريطاني محافظ؛ تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا خلال فترتين، فبراير/ شباط- ديسمبر/ كانون الأول ١٨٦٨؛ و١٨٧٤-١٨٨٠. (المترجم)

(ب) أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) (١٨١٥-١٨٩٨): سياسي بروسي-ألماني، رئيس وزراء بروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٩٠، ومؤسّس «الرايخ الألماني الثاني» في تاريخ الإمبراطورية الألمانية الحديث، وتولى منصب أول مستشار لها منذ تأسيسها عام ١٨٧١، حتى إقالته عام ١٨٩٠. (المترجم)

Scanned with CamScanner

مع ذلك، ومع التقدُّم الذي شهده القرن التَّاسع عشر، كان المحافظون هم من أوعب شعارات الوطنية والإمبريالية. فضلًا عن ذلك؛ كان الاشتراكيون هم أول من عمل بفاعلية على دمج المناطق «النائية» في دولهم القومية. ولنلحَظ ما يتمتع به حزب العمال البريطاني من قوة في ويلز وأسكتلندا؛ مثله في ذلك مثل الاشتراكيين الفرنسيين في أوكسيتانيا (Occitania)، فضلًا عن الاشتراكيين الإيطاليين في الجنوب. وأخيرًا، ترسَّخت قومية الأحزاب الاشتراكية وتجلَّت في احتشادها خلف الرَّايات الوطنية في أغسطس/ آب من عام ١٩١٤[أ]. وكافأت الطبقات العاملة الأوروبية بولائها الدولَ الليبراليةَ التي قدمت لها التنازلات. لقد تولَّت مهمَّة إضفاء الشرعية على دولها.

وكما قال شابيرو (Schapiro): «حين انتهى القرن التَّاسع عشر تاريخيًّا في عام ١٩١٤، كانت الليبرالية قد غدت أسلوب الحياة السياسية المسلَّم به في أوروبا»[٢٥]. غير أن الأحزاب الليبرالية كانت تُحتضَر حينها. كانت بلدان المركز في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي تتجه جميعها نحو انقسام أيديولوجي بحكم الواقع؛ حيث يقف المحافظون الليبراليون من جهة، والاشتراكيون الليبراليون من جهة أخرى. وغالبًا ما انعكس هذا الانقسام مباشرةً، بشكل أو بآخر، في الهياكل الحزبية.

[١٠٢] لقد حققت الأجندة الليبرالية نجاحًا كبيرًا؛ فقد دُمجت الطبقات العاملة بالفعل، / في بلدان المركز، في العملية السياسية الوطنية السارية؛ بحيث أضحت لا تشكِّل أي تهديد لأداء الاقتصاد-العالَم الرأسمالي. ولا ينسحب ذلك، بطبيعة الحال، إلَّا على الطبقات العاملة في بلدان المركز. ثم حدث أن أعادت الحرب العالمية الأولى طرح المسألة برمَّتها على نطاق عالمي؛ حيث سيتكرر السيناريو بحذافيره.

على الصعيد العالمي، عاد المحافظون إلى موقفهم الذي كانوا عليه قبل عام ١٨٤٨؛ إذ عدُّوا أن الحكم الإمبراطوري لأراضي الآخرين فيه خير سكَّانها الأصليين، وأنه محل استحسان المجتمع العالمي والمتروبول[ب] المعنيّ في الوقت ذاته. وما من سبب

(أ) أي مستهلّ الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

(ب) فضلنا تعريبها عن الكلمة اللاتينية (Metropole) للحفاظ على وقعها الاستعماري المرتبط بالحقبة =

Scanned with CamScanner

لإنهائه، فقد كانت الإمبراطورية في تصور المحافظين، أبديةً، على الأقل في المناطق البربرية. وإذا ما ساورنا أي شك في ذلك، فما علينا إلا العودة إلى مفهوم «أنماط الانتداب من الدرجة الثالثة ج» في بنية عُصبة الأمم.

جدَّدت الاشتراكية نفسها؛ بوصفها أيديولوجيا مناهِضة لليبرالية، مع قدوم الثورة الروسية وتشكُّل الماركسية اللينينية؛ بوصفها أجندة سياسية جديدة. وقد قامت اللينينية، في جوهرها، على استنكار تحوُّل الاشتراكيين الديمقراطيين الآخرين إلى اشتراكيين ليبراليين؛ ومن ثمَّ كفُّوا عن كونهم مُعادين للنظام (Antisystemic). وهو تصور كان، كما سبق أن ذكرنا، صحيحًا تمامًا؛ فقد كانت اللينينية في الأساس دعوةً للعودة إلى الأجندة الاشتراكية الأصيلة، التي بإمكانها استخدام الضغط الشعبي في تسريع عملية التغيير الاجتماعي الحتمي. وقد تُرجم هذا ترجمةً ملموسةً، إلى مجموعة من التكتيكات الثورية التي تبنَّتها الأممية الثالثة وجسدتها «المطالب الإحدى والعشرون».

وبعد أن فقدت الليبرالية، إلى حدٍّ كبير، وظيفتها السياسية بوصفها تجمعًا سياسيًّا مستقلًّا على الساحات الوطنية لبلدان المركز، عمدت إلى تجديد دورها وتقديم نفسها؛ بوصفها تعبيرًا عن أجندة للتعامل مع الطبقات الشعبية في بلدان الأطراف، التي نسمِّيها اليوم الجنوب. وكان وودرو ويلسون ثم فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) أول مَن بشَّر بذلك؛ إذ تلقَّفا الاقتراحَين الرئيسين لدى الليبراليِّين، في منتصف القرن التَّاسع عشر -أعني الاقتراع العام ودولة الرفاه- وعمِلا على تكييفهما، وجعلهما ملائمَين على الصعيد العالمي.

كانت دعوة ويلسون للسماح للأمم بحقِّ تقرير مصيرها هي المكافئ العالمي لحقِّ الاقتراع؛ فكما أن الفرد داخل الدولة الواحدة يجب أن يكون له صوت؛ أسوةً بغيره من الأفراد، يجب أن تتساوى جميع الدول في النظام السياسي العالمي من حيث السيادة.

= الكولونيالية، وإلى أهميتها في الوقت الحاضر؛ بوصفها تعبيرًا عن استمرار النفوذ «الخفي» المسلَّط على الشعوب المستعمرة سابقًا، من خلال سُلطات دولها المفتقرة الى استقلالية القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، في علاقتها بالدول التي استعمرتها في غضون القرنين التاسع عشر والعشرين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

[١٠٣] وقد جدَّد روزفلت هذه الدعوة خلال الحرب العالمية / الثانية، وأضاف إليها الحاجة إلى ما سيُطلق عليه لاحقًا «التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلّفة»؛ بحيث يتم تعزيزها عن طريق «المساعدة التقنية» و«المعونات». وكان القصد من ذلك أن تكون مكافئًا وظيفيًّا لدولة الرفاه على الساحة العالمية، في محاولة لتحقيق إعادة توزيع جزئي ومحدود لفائض القيمة، الذي صار الآن فائض القيمة العالمي.

وعلى التاريخ اليوم أن يعيد نفسه على نحو ما؛ فقد سبق أن أعلن الليبراليون عن هذه الأجندة، لكنهم ظلُّوا على ارتباكهم وتردُّدهم حيالها، إلى أن وجدت طريقها أخيرًا نحو التطبيق من خلال مزيج من الضغوط الشعبية الاشتراكية (مارستها حركات التحرر الوطني في المقام الأول)، والقفزات الجريئة التي أقدم عليها المحافظون المستنيرون، على غرار ديغول (De Gaulle)، على سبيل المثال. وتحوَّل المحافظون، في أثناء هذه العملية التي امتدَّ مسارها من عام ١٩١٧ إلى ستينيات القرن العشرين، إلى محافظين ليبراليين على الساحة العالمية، واعتنقوا شعارَي الحاجة إلى تصفية الاستعمار و«التنمية». وحاضر هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) في برلمان جنوب إفريقيا، عام ١٩٦٠، بشأن الانحناء أمام «رياح التغيير». من جهة أخرى، تحوَّل اللينينيون، في هذه الأثناء، إلى اشتراكيين ليبراليين، وهي عملية بلغت ذروتها مع غورباتشوف، لكنها بدأت قبله مع ستالين وماو تسي تونغ. ولقد برز عنصران أساسيان في أثناء عملية تجريد اللينينية من طابعها الراديكالي؛ هما: القَبول بهدف الاشتراكية داخل البلد الواحد، وتعريفها بأنها اللَّحاق بركب التصنيع؛ ثم البحث عن القوة والمصلحة الوطنية في إطار النظام الدولي.

وهكذا قَبِل المحافظون والاشتراكيون الأجندة الليبرالية العالمية التي تضمنت تقرير المصير (يسمَّى أيضًا التحرر الوطني)، والتنمية الاقتصادية (تسمى أحيانًا بناء الاشتراكية). مع ذلك لم تتمكن الأجندة الليبرالية، على الصعيد العالمي، من تحقيق النجاح نفسه الذي حققته على الصعيد الوطني في بلدان المركز، خلال الفترة بين عامي ١٨٤٨ إلى ١٩١٤، وحتى خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وذلك لسببين:

Scanned with CamScanner

أولًا: لم يكن من السهل توفير العنصر الثالث من «التسويات التاريخية» التي تمت على الصعيد الوطني -وهو التضامن الوطني الذي حال دون الصراع الطبقي، على الصعيد العالمي. وقد وفَّر هذا العنصر الثالث التصديق النهائي على البرامج الليبرالية الوطنية التي تضمَّنت الاقتراع العام ودولة الرفاه، في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية.

[١٠٤] أما بروز قومية عالمية فيظل من قبيل المستحيل من الناحية النظرية / على وجه التحديد؛ وذلك نظرًا لاستحالة وجود من سيُرفَع لواؤها ضدَّه[٢٦]. ثانيًا، والأهم، أنه أمكن نقل ملكية العوائد؛ بوصف ذلك شرطًا لتأسيس دولة الرفاه في بلدان المركز؛ لأن المبلغ الإجمالي المحوَّل لتلبية ذلك لم يكن كبيرًا بالقدر الذي يهدِّد تراكم رأس المال على النطاق العالمي. وهذا ما لن يتحقق إذا تضاعفت أحجام هذا النمط من التحويلات عبر أنحاء العالم؛ خاصةً بالنظر إلى طبيعة الاستقطاب المتأصل في تراكم رأس المال.

وكان لا بد من مرور بعض الوقت قبل أن يعي الناس في جميع أنحاء العالم حقيقة استحالة سدّ الفجوة بين الشمال والجنوب على الصعيد العالمي. حقًّا، لقد خلقت فترة ما بعد عام ١٩٤٥ في بدايتها هالةً من التفاؤل الكثيف؛ حيث أدَّت تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم؛ إضافةً إلى التوسع المذهل للاقتصاد-العالَم، وفوائده المتقاطرة، إلى سطوع شمس رؤية وردية حيال التحولات الإصلاحية (الحقُّ أن كل ما هو محبَّبٌ في هذا الخطاب الثوري كان يبطن التكتيكات الإصلاحية). من المهم أن نرى كيف كانت ما تسمى الكتلة الاشتراكية، في هذه الفترة، بمنزلة ورقة التوت بالنسبة للرأسمالية العالمية، حين أسهمت في احتواء السخط العارم والوفاء بالوعد؛ ذاك الذي اختزلته كلمات خروتشوف (Khrushchev) العالقة في الذاكرة وهو يقول: «سنقبُركم» (We will bury you)[أ].

(أ) استعملها رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي نيكيتا خروتشوف في خطاب له في أثناء حفل استقبال لسفراء دول غربية في شتاء ١٩٥٦؛ حيث قال: «سواء أعجبكم ذلك أو لم يعجبكم، التاريخ إلى جانبنا. وسنقبركم». أدى ذلك إلى مغادرة مبعوثي اثنتي عشرة دولة عضوًا في حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى المبعوث الإسرائيلي، قاعة الاستقبال. ولاحقًا في صيف ١٩٦٣، أعاد خروتشوف في خطاب له في بوغوسلافيا الإحالة إلى العبارة؛ حيث صرَّح: «قلتُ ذات مرة سنقبركم! وقد واجهتُ مشكلات جراء ذلك. بالطبع، نحنُ لن نقبركم بالجرّافة؛ طبقتكم العاملة هي ما سيقبركم». (المترجم)

Scanned with CamScanner

في ستينيات القرن العشرين، حالت نزعة الانتصار دون أي تقييم حصيف للواقع الرأسمالي. ثم انتهى بها المطاف لتعزف أول نغمة في معزوفة الواقعية، رغم كل الحماس الذي رافق ثورة عام ١٩٦٨ العالمية. لقد استمرت تلك الثورة مدّة عقدين من الزمن، ويمكن القول: إنها بلغت ذروتها مع انهيار الأنظمة الشيوعية عام ١٩٨٩؛ إذ شكّل عاما ١٩٦٨ و١٩٨٩، على صعيد التاريخ-العالم، حدثًا عظيمًا واحدًا[٢٧]، حمل دلالة تفكُّك الأيديولوجيا الليبرالية؛ ومن ثمَّ نهاية حقبة دامت قرنين من الزمن.

ما هو مضمون نغمة الواقعية الأولى التي عزفها عام ١٩٦٨؟ إنها تتصل، على وجه التحديد، بالموضوع الذي نناقشه هنا، وهو أن تاريخ النّظام-العالَم، طيلة ما يزيد عن قرن كامل، إنما كان تاريخ انتصار الأيديولوجيا الليبرالية، وأن حركات اليسار القديم المعادية للنظام كانت قد تحولت إلى ما أسمّيه حركات «الاشتراكيين-الليبراليين». لقد كان ثوّار ١٩٦٨ أول تحدٍّ معرفي جدّي للنموذج الأيديولوجي الثلاثي -النزعة المحافظة، والليبرالية، والاشتراكية- بإصرارهم على أن الليبرالية وحدها هي ما يُنْشر به، وأن الليبرالية كانت هي «المشكلة».

[١٠٥] / وللمفارقة، جاءت النتيجة الأولى لهذا التصدع في شرعية الإجماع الليبرالي في شكل إحياء بادٍ للعيان للأيديولوجيات المحافظة والاشتراكية على حدٍّ سواء؛ حيث بدا، بين عشيّة وضحاها، أن الأيديولوجيين من المحافظين الجدد (Neoconservative) يجذبون جمهورًا أوسع، تمامًا كما حدث مع الاشتراكيين الجدد (Neosocialists)؛ (من ذلك: الطوائف العديدة التي انحدرت من الماوية خلال السبعينيات). وسرعان ما تلاشت فَورة عام ١٩٦٨، وتعرَّض ثوّارها للقمع. ثم ما عاد بالإمكان إعادة لمّ شمل فرقاء الوفاق الليبرالي مرة أخرى. كما أن تيار التاريخ كان يمضي في غير اتجاه التفاؤل الليبرالي؛ إذ دخل الاقتصاد-العالَم في مرحلة (ب) طويلة من الركود، بدأت في الفترة (١٩٦٧-١٩٧٣) ولمّا تكتمل بعد. وليس المقام مناسبًا هنا لمراجعة تفاصيل التاريخ الاقتصادي للنّظام-العالَم خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته -صدمة النفط، وما تلاها من مركَزةٍ لرأس المال، وأزمة الديون في العالم الثالث أولًا (بالإضافة إلى

Scanned with CamScanner

الكتلة الاشتراكية)، ثم الولايات المتحدة، وتحوُّل رأس المال من المؤسسات الإنتاجية إلى المضاربة المالية[أ].

كان للأثر التراكمي الناتج عن الصدمة التي خلَّفتها ثورة ١٩٦٨؛ بالإضافة إلى الحصيلة السلبية للتراجع الطويل في الاقتصاد-العالَم، التي مسَّت أكثر من ثلثي بلدان العالم، عواقبُ واضحةٌ على ذهنيات الشعوب؛ ففي ستينيات القرن العشرين، ساد مناخ من التفاؤل حتى إن الأمم المتحدة أعلنت عقد السبعينيَّات «عقد التنمية»، لكن ما حدث كان على النقيض من ذلك تمامًا؛ إذ كانت السبعينيات فترة تراجع عند أكثر دول العالم الثالث. ثم كان أن استسلمت هذه الدول، واحدةً تلو الأخرى، لحقيقة أن الهُوَّة لن تُجسَر كما كان متوقعًا؛ لا عاجلًا ولا آجلًا. وانتهى المطاف بسياسات الدولة إلى أن صارت محصورة في التسوُّل، والاقتراض، والنَّهب؛ فقط لتحول بين ميزانياتها وبين الانهيار.

لقد كانت الصعوبات الاقتصادية العامة، في تلك الفترة، كارثة أيديولوجية أكثر منها اقتصادية أو سياسية. وكان الأكثر تضررًا منها هم أولئك الذين بشَّروا بأعلى أصواتهم بأيديولوجيا الإصلاحيين الليبراليين؛ أعني حركات التحرر الوطني الراديكالية أولًا، ثم ما يسمَّى «الأنظمة الشيوعية». واليوم، تلهَج الألسنة كلها في العديد من تلك البلدان (ربما في أكثرها) بشعارات السوق الحرة، رغم أنها شعارات مفعَمة باليأس؛ ذلك أن قلَّة من الناس يؤمنون حقًّا (أو سيؤمنون أمدًا طويلًا) بأن ذلك ما سيُحدث اختلافًا أكبر، ومن المحتمَل أن يشعر هؤلاء، على قِلَّتهم، بخَيبة أمل شديدة. وبدلًا من ذلك، برزت مطالب ضمنية بضرورة تقديم العون والتعاطف العالمي؛ لكن، وكما نعرف جيدًا، نادرًا ما أسفرت هذه المطالب عن نتائج تاريخية جادة.

/ ينطلي خطاب السياسيين والإعلاميين في بلدان المركز عليهم؛ أي السياسيون [١٠٦] والإعلاميون؛ بحيث يعتقدون أن ما يسمى «الشيوعية» قد سقطت، ويغيب عنهم رؤية أن الوعد الليبرالي ذاته هو ما سقط. ولم تستغرق العواقب وقتًا طويلًا لتطفو إلى السطح؛

(أ) انظر في هذا الشأن القسم الأول من هذا الكتاب. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ذلك أن الليبرالية بوصفها أيديولوجيا اعتمدت في الواقع على رؤية «مستنيرة» (عكس ضيقة الأفق) لمصالح الطبقات العليا. وقد اعتمد ذلك بدوره على الضغط الذي تمارسه القوى الشعبية، القوية والطيّعة في الوقت نفسه. ثم إن احتواء مثل هذه الضغوط يعتمد بدوره على مصداقية العملية التي تجري لصالح الطبقات الدنيا؛ فالمسألة هنا على قدر كبير من التشابك والتداخل؛ فإذا ما فقدتَ مصداقيتك، ستفقد الضغط في شكله الطيّع. وإذا ما فقدتَ هذا الأخير، ستفقد استعداد الطبقات العليا لتقديم تنازلات.

لقد برزت مجموعة من الأيديولوجيات التي تشكّلت مستندةً إلى الذّهنية الجديدة التي غذّتها الثورة الفرنسية، ثم كان أن دشّنت ثورة عام ١٨٤٨ العالمية مسارًا تاريخيًا أدى إلى انتصار الليبرالية بوصفها أيديولوجيا، وإلى دمج الطبقات العاملة. وأدّت الحرب العالمية الأولى إلى إحياء هذه القضية على نطاقٍ عالمي. لقد تكرر المسار نفسه، لكن الوصول إلى المآلات نفسها لم يكن أمرًا ممكنًا. أما ثورةُ عام ١٩٦٨ العالميةُ؛ فقد فكّكت الإجماع الأيديولوجي، وشهدت السنوات العشرون التي تلتها تراجع مصداقية الليبرالية، وكان انهيار الأنظمة الشيوعية في عام ١٩٨٩ تتويجًا لهذا التراجع.

لقد ولجنا حقبةً جديدة بذهنيات جديدة؛ فمن جهة، ثمّة دعوةٌ متقدة بالحماس من أجل الديمقراطية، والديمقراطية ليست منجزًا أنجزته الليبرالية؛ بل هي تعبير عن التأبّي عليها؛ فهي تعبير عن أن النّظام-العالَم الحالي غير ديمقراطي طالما أن الرفاهة الاقتصادية والسُّلطة لا يتم تقاسمهما على قدم المساواة. صار التفكك الاجتماعي وضعًا طبيعيًا، وليس التغيير التدريجي؛ بل أبعد من ذلك؛ إننا نجد أن الناس حين يعانون التفكُّك الاجتماعي؛ يشرعون في البحث عن الحماية.

ومثلما لجأ الناس ذات يوم إلى الدولة طلبًا للتغيير، ها هم يلجئون اليوم إلى بنى التضامن الجماعاتية (التي تخلقها مختلف أنواع الجماعات) طلبًا للحماية. إنها لعبة مختلفة تمامًا؛ بحيث لا يعلم أحدٌ يقينًا كيف ستُلعب على مدى السنوات الخمسين القادمة أو نحو ذلك، وعلّة ذلك أننا لم نشهد كيف لُعبت قبلًا، أو أن التقلُّبات المحتمَلة

Scanned with CamScanner

لنظامٍ-عالَمٍ يوشك أن يتفكّك هي تقلُّبات هائلة. من المؤكد / أننا لن نكون قادرين على [١٠٧]
اجتياز هذه الفترة بسلام ما لم نتيقَّن من حقيقة أن أيًا من الأيديولوجيات -أو أجندات العمل السياسي- التي أطَّرت أفعالنا على مدى الأعوام المئتين الماضية، لن تكون مفيدة لنا خلال الفترة القادمة.

لقد كانت أزمة الخليج الفارسي[أ] آية ابتداء الفوضى العالمية الجديدة، وليست الفوضى أسوأ (أو أفضل) من النظام بالضرورة؛ إنما هي تتطلب نموذجًا مختلفًا من الفعل وردِّ الفعل. وعلى ذلك فإن تسميتها نظامًا أو انتصارًا لليبرالية، اللذان هما الشيء نفسه في واقع الأمر، هو من قبيل اللّامعقول.

(أ) يعني حرب الخليج الثانية التي أوضح وجهة نظره بشأنها في القسم الأول من هذا الكتاب. (المترجم)

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل السادس

في رثاء مفهوم التنمية الوطنية (١٩١٧-١٩٨٩)

/ شُغل المفكّرون الأوروبيون، منذ القرن السادس عشر على الأقل، بالنقاش حول [١٠٨] كيفية إنماء ثروة العالم. وقد سعَت الحكومات، أو على الأقل نوشدت؛ لاتخاذ خطوات للحفاظ على هذه الثروة وإنمائها. وتركّزت جميع النقاشات، التي دارت حول النزعة الماركنتيلية (Mercantilism)، على كيفية التيقُّن من أن الثروة التي تَلج خزائن الدولة أكبر من تلك التي تغادرها. وحين وضع آدم سميث (Adam Smith) كتابه **ثروة الأمم** (*The Wealth of Nation*) عام ١٧٧٦، هاجم الفكرة التي مفادها أن أفضل ما يمكن أن تفعله الحكومات لإنماء الثروة هو فرض القيود المختلفة على التجارة الخارجية هجومًا عنيفًا. وبشّر، عوضًا من ذلك، بالفكرة التي مفادها أن تعظيم قدرة الأفراد من روّاد الأعمال على التصرف؛ وفقًا لقاعدة ما يحسبون أنّه الأكثر حكمة في السوق العالمية، سيؤدّي في الواقع إلى إنماءٍ أمثل لثروة الأمة.

وقد تحول هذا التوتر بين موقف يُنافح عن الحِمائية، وآخر يبشّر بمزايا التجارة الحرة، إلى أحد الموضوعات الرئيسة لصنع السياسات في مختلف دول النّظام-العالَم خلال القرن التّاسع عشر. وفي كثير من الأحيان، كانت تلك هي القضية الأهم التي فرّقت القوى السياسية الرئيسة في دول بعينها شيعًا. وبات واضحًا آنذاك أن الفكرة الأيديولوجية المركزية، التي يقوم عليها الاقتصاد-العالَم الرأسمالي؛ هي أن كل دولة يمكنها أن تصل -وربما في الأخير كانت ستصل- إلى مستويات مرتفعة من الدخل الوطني؛ وقد اعتُقد أن الفعل العقلاني الواعي سيجعلها كذلك؛ ما يتناسب تناسبًا جيدًا مع الموضوع الأساسي لعصر الأنوار؛ أعني: التقدُّم الحتمي وتجسُّده في النظرة الغائية للتاريخ البشري.

Scanned with CamScanner

بحلول الحرب العالمية الأولى، اتّضح أيضًا أن سلسلة من بلدان أوروبا الغربية، إضافة إلى بلدان المستوطنين من ذوي البشرة البيضاء في بقية أنحاء العالم، غدت «متقدمة» حقًّا، إذا ما استعملنا مفردات لغتنا المعاصرة، أو على الأقل مضت قُدمًا في طريقها لتصير كذلك. بالطبع، ووفقًا لمعايير عام ١٩٩٠، لم تكن جميع هذه البلدان (حتى بريطانيا العظمى) «حديثة» وغنية بالقدر الذي صارت عليه في مرحلة لاحقة من القرن العشرين؛ لكنها نجحت في المضيّ قدمًا نحو ذلك بمعايير تلك المرحلة. وكانت
[١٠٩] الحرب العالمية الأولى، إلى جانب أشياء أخرى، الصدمة التي / تعرضت لها تلك البلدان تحديدًا؛ إذ بدت تهديدًا مباشرًا للرخاء الذي عمَّ ما نسمّيه اليوم «مناطق المركز» في الاقتصاد-العالَم.

كثيرًا ما عُدَّ عام ١٩١٧ نقطة تحول أيديولوجية في تاريخ النّظام-العالَم الحديث. ولعلّي على وفاق مع هذه الفكرة بالفعل، لكن ليس بالكيفية التي يُنظر بها إليه عادة؛ ففي الثاني من إبريل/ نيسان ١٩١٧، ألقى الرئيس ودرو ويلسون خطابًا أمام كونغرس الولايات المتحدة؛ داعيًا إلى إعلان الحرب على ألمانيا؛ فقال: «يجب أن يكون العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية». وفي السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، هاجم البلاشفة القصر الشتوي (Winter Palace) باسم الثورة العمّالية. وربما قيل إن التناقض الأيديولوجي الكبير خلال القرن العشرين، بين الويلسونية واللينينية، وُلد في عام ١٩١٧، فيمَ أُحاجج أنه مات في عام ١٩٨٩. وأبعد من ذلك؛ ينبغي أن أُحاجج أيضًا أن القضية الرئيسة التي تصدّت لها هاتان الأيديولوجيتان معًا كانت الدمج السياسي لأطراف النّظام-العالَم. وأخيرًا، أن آلية مثل هذا الدمج كانت، عند الويلسونية واللينينية معًا، هي «التنمية الوطنية»، وأن الخلاف الأساسي بينهما لم يتجاوز مجرد الخلاف حول أيّ الطرق تؤدّي إلى هذه التنمية الوطنية.

I

استندت الويلسونية إلى فرضيات ليبرالية كلاسيكية. لقد كانت ذات نزعة عالمية، وادّعت أن مبادئها صالحة للتطبيق في كلّ مكان. وافترضت أن الجميع يتصرفون على

Scanned with CamScanner

أساس المصلحة الذاتية؛ ومن ثمَّ فالجميع، على نحو ما، عقلانيون على المدى البعيد. لذلك، كانت الممارسات السلمية والإصلاحية مقبولة. وركَّزت الويلسونية تركيزًا كبيرًا، على الشرعية، وعلى الشكل.

بالطبع لم يكن أيٌّ من هذه المبادئ جديدًا؛ ففي عام ١٩١٧، كانت هذه المبادئ تبدو وكأنها من طراز قديم نوعًا ما. أما التجديد (وليس الابتكار) الذي جاء به ويلسون؛ فهو المحاجَجة بأن هذه المبادئ لا تنطبق على الأفراد داخل الدولة فقط؛ بل تنطبق كذلك على الدول القومية، أو الشعوب على الصعيد الدولي. ولم يكن مبدأ تقرير المصير، وهو محور الويلسونية؛ سوى مبدأ حرية الفرد منقولًا من مستوى الدولة إلى مستوى النظام الدولي.

إنَّ نقل نظرية كان القصد منها العمل على صعيد الأفراد، وتطبيقها على الجماعات، مسألةٌ / لا تخلو من مخاتلة. لقد انتقد إيفور جينينغز (Ivor Jennings) مذهب تقرير [١١٠] المصير عند ويلسون انتقادًا مريرًا؛ إذ رأى أنه: «بدا معقولًا من الناحية الظاهرية؛ حيث يستند إلى فكرة «دع الشعب يقرّر». لكنه في واقع الأمر كان سخيفًا؛ ذلك أن الشعب ببساطة لا يمكنه أن يقرّر إلى أن يقرّر أحدُهم من هو الشعب»[٢٨]. وهنا، يالالأسف، جوهر الإشكال في حقيقة الأمر!

مع ذلك؛ كان من الواضح أن ويلسون، في حديثه عن تقرير مصير الأمم، لم يكن قلقًا بشأن فرنسا أو السويد؛ بل كان حديثه عن تصفية الإمبراطوريات النمساوية-الهنغارية، والعثمانية، والروسية. وحين التقط روزفلت الخيط نفسه بعد جيل كامل، كان حديثه عن تصفية البنى الإمبراطورية المتبقية؛ البريطانية، والفرنسية، والهولندية وغيرها. لقد كان تقرير المصير المقصود ذا صِلة بمصير مناطق الأطراف وأشباه الأطراف في النّظام-العالَم.

ولقد سعى لينين لتحقيق أهداف سياسية مماثلة؛ مستخدمًا شعارات شديدة الاختلاف عن الأممية البروليتارية ومعاداة الإمبريالية. وقد استندت رؤيته إلى فرضيَّات أخرى بلا شكٍّ. لقد كانت نزعته العالمية هي نفسها عالميَّة الطبقة العاملة، التي ستصير -عمَّا

Scanned with CamScanner

قريب- الطبقة الوحيدة التي كان يُتوخَّى لها أن تُطابق «الشعب» مطابقةً تامَّةً. ولم يكن للأمم أو الشعوب مكانٌ في المَجمع الماركسي (Marxian Pantheon) على المدى الطويل؛ إذ كان يُتوخَّى لها أن تتلاشى في الأخير، تمامًا كالدول. لكن الأمم والشعوب كان لديها، على المدى القصير وحتى المتوسط، واقعٌ قائمٌ بذاته لم تكن الأحزاب الماركسية لتُغضي عنه؛ ليس هذا فحسب؛ بل كانت لتُفيد منه من الناحية التكتيكية في تحقيق غاياتها.

من الناحية النظرية، أدانت الثورةُ الروسية الإمبراطوريةَ الروسية، وأتاحت للدول/ الشعوب المنضوية تحت لوائها مبدأ تقرير المصير؛ أُسوةً بالمذهب الويلسوني. وأصرَّ البلاشفة، في حال الإبقاء على جزء كبير من «الإمبراطورية»، أن تستحيل اتحادًا طوعيًّا يتألَّف من مجموعة من الجمهوريات -اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية- مع احتفاظ الشعوب بمجال واسع من الاستقلال الشكلي، حتى داخل الجمهوريات نفسها. وحالما تبدَّدت آمال الثورة الألمانية الأسطورية جميعها، انتقل لينين إلى باكو؛ معلنًا عن توجُّه جديد للتركيز على «الشرق». لقد كانت الماركسية-اللينينية، في واقع الحال، بصدد التحول عن أصولها؛ بوصفها نظرية انتفاضة بروليتارية ضد البرجوازية، إلى دور جديد صارت فيه نظريةً مناهِضةً للإمبريالية. ولم يكن هذا التحول في الوجهة في حاجة إلَّا لبعض الوقت حتى ينمو ويتوسع. وفي غضون العقود التالية، لا بد أن مزيدًا من
[١١١] الناس كانوا قد قرأوا كتاب / لينين، **الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية** (*Imperialism: The Last Stage of Capitalism*)، أكثر مما قرأوا **البيان الشيوعي** (*Manifesto*).

وهكذا، نشأت الويلسونية واللينينية؛ بوصفهما مذهبين يتنافسان على الظَّفر بولاء شعوب مناطق الأطراف. وفي إطار تنافسهما، ركَّزتا دعاياتهما على الاختلافات التي تميِّز كلًّا منهما عن الأخرى. ومع وجود أوجه اختلاف فعلية بطبيعة الحال؛ ينبغي علينا ألَّا نتغاضى عن أوجه الشَّبه العميقة بينهما؛ فالأيديولوجيتان لا تتقاسمان مسألة تقرير مصير الأمم فحسب؛ بل آمنت كلتاهما أيضًا أن الأمر كان ذا صلة مباشرة (إن لم يكن بصفة ملحَّة في الغالب) بالحياة السياسية لمناطق الأطراف؛ ويعني هذا أن العقيدتين

Scanned with CamScanner

كلتيهما دعمتا ما صار يسمَّى لاحقًا «تصفية الاستعمار» (Decolonization). فضلًا عن ذلك، كان أنصار الأيديولوجيتَين كلتيهما ينتهون إلى قوائم شديدة التماثل في تفصيل من هي الشعوب التي تحظى بهذا الحقّ الفعلي في تقرير المصير. ونحن إن كنَّا لا نجادل في وجود خلافات تكتيكية بسيطة تتعلَّق باعتبارات وقتية بشأن ميزان القوى العالمية، لكننا لا نكاد نجد مثالًا يؤبه له لحدوث خلاف واقعي جوهري بينهما؛ ففي حين كانت إسرائيل على لائحتَي الأيديولوجيتَين معًا، لم تَرِد كردستان على أيٍّ منها. ومن ناحية أخرى، نجد أنهما لم يُسلِّما بالشرعية النظرية للبانتوستانات (Bantustans)[أ]. ولم تجد كلتاهما كذلك أية علَّة نظريَّة تدفع بهما إلى معارضة الواقع النهائي لوجود باكستان وبنغلاديش. وفي نهاية المطاف؛ لا يمكن الجزم بأن الأيديولوجيتين استعملتا مقاييس مختلفة؛ لتقرير من يحظى بالشرعية.

بالتأكيد، كانت هناك اختلافات بشأن الطريق المؤدية نحو تقرير المصير؛ حيث فضَّل الويلسونيون ما أُطلق عليه لاحقًا اسم المسار «الدستوري»؛ الذي ينطوي على نقل تدريجي ومنظَّم للسُّلطة؛ يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات تجري بين قوة إمبريالية وممثِّلين عن الشعب المعنيّ بتقرير المصير؛ فكانت تصفية الاستعمار تعني المَنح (*Octroyé – Given*)؛ كما سيعبِّر عنها الفرنسيون لاحقًا؛ أما اللينينيون فقدِموا من خلفية تقليد «ثوري»، ورسموا طريقًا أكثر عصيانًا نحو «التحرر الوطني»؛ لذلك لم يكن الاستقلال عندهم يُمنح (*Octroyé*)، بل يُنتزع (*Arraché*) انتزاعًا. وهو أمرٌ جسَّده الماويون لاحقًا حين شدَّدوا على الحاجة إلى «نضال طويل»؛ وهي الفكرة التي تردَّد صداها على نطاق واسع؛ بل وصارت جزءًا من الإستراتيجية الأساسية التي تبنَّتها حركات التحرر الوطني.

وبالكاد يمكننا الاعتداد بهذا الاختلاف؛ فتصفية الاستعمار سلميًّا ربما لم تكن فكرة واردة في العقيدة اللينينية، لكنها لم تكن مرفوضة تمامًا. ولم تكن القومية الثورية بطبيعتها لتتعارَض / مع الأفكار الويلسونية، وإن رأت فيها خطوة خطرة، ومن ثمَّ وجب [١١٢]

(أ) تجمُّعات أو مواطن السود التي أقامها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

تجنُّبها ما أمكن ذلك. لقد بدا هذا النقاش واقعيًا؛ لأنه حجب نقاشًا آخر يتعلق بمَن سيقود الكفاح من أجل تقرير المصير. وكانت هذه المسألة، بدورها، مهمَّةً؛ لأنه يُتوخَّى منها تحديد سياسات «ما بعد الاستقلال». رأى أنصار ويلسون أن القيادة الطبيعية لأيّة حركة وطنية تؤول إلى الإنتلجنسيا والبرجوازية في صفوفها – فهُما يضربان في العلم والفطنة بسهمٍ وافر، كما أنهما يحظيان بالقَبول والاحترام. لقد انتظروا أن تبرز حركة محلية من شأنها إقناع القطاعات الأكثر «حداثة» في القيادات التقليدية بالانخراط في الإصلاحات السياسية والقَبول بنمط برلماني رشيد قادر على تنظيم دولةٍ حديثة عهد بالاستقلال. من جهة ثانية؛ رأى اللينينيون أن القيادة إنما تكون في حزب/ حركة يستنُّ بسُنَّة الحزب البلشفي، حتى لو لم تقبل الحركة الوطنية بمجمل ما تقتضيه العقيدة الأيديولوجية اللينينية. كان بإمكان القادة أن يكونوا «برجوازيين صغارًا»؛ شريطة أن يكونوا برجوازيين «ثوريين». وعند الوصول إلى السُّلطة، افتُرض أن يتحول الحزب/ الحركة إلى حزب/ دولة. هنا أيضًا، بالكاد يمكننا الاعتداد بهذا الاختلاف. ففي كثير من الأحيان، تشكَّلت كلٌّ من الإنتلجنسيا/ البرجوازية، وما يُسمَّى البرجوازية الصغيرة الثورية من الأشخاص أنفسهم، أو كانوا على الأقل أبناء عمومة. أما الحزب/ الحركة؛ فكان، في جانب كبير منه، نسخة من الحركات «الويلسونية» والحركات «اللينينية» بالقدر نفسه. أما فيما يتصل بسياسات ما بعد الاستقلال، فلم يكن على الويلسونيين ولا اللينينيين أن يشعروا بكبير قلقٍ حيالها، طالما كان الصراع من أجل تقرير المصير مستمرًّا.

II

ماذا إذن عن ممارسات ما بعد تصفية الاستعمار؟ هنا، بالتأكيد، يكشف التناقض الويلسوني–اللينيني عن أهميته؛ ففي أحد الجوانب الرئيسة، ما مِن شكٍّ في أن طريقَي الاستقلال اتجها إلى الارتباط بسياسات متضادة في مرحلة ما بعد الاستقلال؛ لا سيما في مجال السياسة الخارجية؛ ففي جميع قضايا العالم التي خاضت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حربًا باردة، كانت الدول من خارج مناطق المركز تميل إلى الاصطفاف مع أحد الجانبين؛ بحيث عُدَّت بعض الدول، وعَدَّت نفسها، «موالية

Scanned with CamScanner

للغرب»؛ بينما عَدَّت دولٌ أخرى نفسها جزءًا من معسكر تقدُّمي عالمي يشمل الاتحاد السوفييتي.

/ بطبيعة الحال؛ ثمة سلسلة مستمرة وطويلة من المواقف. وبمرور الوقت، لم تكن [١١٣] الدول جميعها متسقة مع هذا النموذج تمام الاتساق. وكان عدم الانحياز؛ بوصفه موقفًا في حدّ ذاته، حركة كبرى. ومع ذلك؛ ففي القضايا المهمَّة، ووقت المسائل غير المهمَّة؛ مثل التصويت على القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان من السهل التنبؤ بأصوات العديد من الدول. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، والاتحاد السوفييتي وما يسمَّى «الكتلة الاشتراكية» من جهة أخرى -يبذلون جهودًا دبلوماسية جبَّارة لدفع الدول المتردِّدة إلى هذا الاتجاه أو ذاك. ولم تتوقف الدعاية الويلسونية ولا اللينينية المباشرة؛ من خلال وسائل الإعلام الحكومية، وغير المباشرة من خلال الخطاب الأكاديمي.

لكن نظرةً فاحصة على الواقع الداخلي لمختلف الدول، من شأنها أن تكشف عن اختلافات أوهى من تلك التي توحي بها المضامين النظرية أو الدعائية؛ سواء كانت سياسية أو اقتصادية. فمن حيث البنى السياسية القائمة، كانت أكثر الدول، زمانًا طويلًا؛ إمَّا ديكتاتوريات عسكرية أو دول حزب واحد؛ (سواءٌ بحكم الواقع أو بحكم القانون). وحتى في حالة الدول التي تبنَّت -رسميًّا- نظمًا حزبية تعدُّدية؛ كان هناك دائمًا حزب واحد يهيمن، بحكم الواقع، على المؤسَّسات، ومحصَّن ضد أي تغيير للنظام؛ اللهمَّ إلَّا من خلال الانقلابات العسكرية.

ولم يكن ثمَّ اختلاف ملحوظ في المجال الاقتصادي؛ فقد تباينت درجات السماح بالمشروعات المحلية الخاصة؛ لكن في جميع دول العالم الثالث تقريبًا، كان هناك عدد كبير من الشركات الحكومية؛ حيث كانت مِلكية الدولة هي الشكل الفعلي الوحيد للمِلكية. ولا شكَّ أن درجة السماح بالاستثمارات الأجنبية تباينت على نحو أكبر؛ فقد شجَّعتها الدول «الموالية للغرب»؛ بل سعَت فعلًا لجذبها والحصول عليها، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان على شكل مشروعات مشتركة مع شركات حكومية. أما الدول

Scanned with CamScanner

الأكثر راديكالية أو «التقدمية»؛ فقد تعاملت مع الاستثمار الأجنبي بحذر أكبر، رغم أنه نادرًا ما رُفض من حيث المبدأ؛ بل من اللّافت أن المستثمرين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كثيرًا ما عزفوا عن الاستثمار في هذه البلدان؛ بسبب ما عدُّوا أنه مجازفة سياسية كبرى.

أخيرًا، لم يكن مشهد المساعدات بدوره يختلف اختلافًا كبيرًا؛ فقد سعَت أكثر دول العالم الثالث إلى الحصول على مساعدات في شكل منح وقروض مباشرة. ومن المؤكد
[١١٤] أن المانحين / ربطوا مساعداتهم تلك بضرورة تبنّي الدول المتلقّية مواقفَ بعينها في سياساتها الخارجية. وقد تلقَّت قائمةٌ طويلةٌ من الدول مساعداتٍ من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المقام الأول. وتلقَّى عدد أقل من الدول مساعدات من بلدان الكتلة الاشتراكية. بينما ولَّت دول قليلة وجهها، عن وعي، شطر بلدان الشمال الأوروبي؛ (إضافةً إلى هولندا وكندا) كمصادر للمساعدات. كما أن دولًا عديدة أبدت استعدادًا لقَبول المساعدات من مصادر متعددة. في نهاية المطاف، اتخذت معظم المساعدات الشكلَ نفسه؛ إذ كانت تأتي في شكل أطقم بشرية من العاملين والمستشارين، فضلًا عن منح مشروطة؛ كان القصد منها دعم البنى العسكرية وتمويل ما سمّي مشروعات التنمية.

وكان أكثر ما تتشابه فيه هذه البلدان جميعها هو إيمانها الراسخ بإمكانية «التنمية الوطنية» وأهميتها الملحَّة. وفي كل مكان، عرَّف الجميع التنمية الوطنية من الناحية العملية بأنها «الالتحاق» بركب البلدان المتقدمة. وبطبيعة الحال، كان جميع المعنيّين بالتنمية يفترضون أنها مهمَّة صعبة، ويحتاج إنجازها فسحةً من الزمن، لكنها ممكنة التحقيق؛ شريطة أن تتبع الدولة السياسات الصحيحة. وقد شمل الأمر حُزمة أيديولوجية واسعة امتدَّت، في طرفها الأقصى، من تسهيل التدفُّق غير المقيَّد لرأس المال، والسِّلع، والعِمالة عبر الحدود الوطنية، إلى سيطرة الدولة الكاملة على عمليات الإنتاج، والتبادل المنغلق على نفسه انغلاقًا كبيرًا، على أقصى الطرف الآخر. وبطبيعة الحال، كان هناك طيف واسع من المواقف العديدة والمتنوعة بين هذين الطرفيَن.

Scanned with CamScanner

مع كل ذلك، كان هدفُ الدولة عمومًا، المتمثّل في زيادة ثروة الأمة و«تحديث» بنيتها التحتية، قاسمًا مشتركًا رئيسًا بين برامج جميع الدول الطَّرفية، الأعضاء في الأمم المتحدة -من الاتحاد السوفييتي إلى الأرجنتين، ومن الهند إلى نيجيريا، ومن ألبانيا إلى سان لوسيا. وكان القاسم المشترك بينها أيضًا هو التفاؤل العارم الذي بُني عليه هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، تقاسمت تلك البرامج الإيمان بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه بالصورة الأمثل من خلال الانخراط والمشاركة الكاملة في النظام الدولي؛ فإذا ما استُبعدت منه أية دولة ولو جزئيًا، كما حدث مع جمهورية الصين الشعبية سنوات طويلة؛ فإن عليها أن تعمل جاهدةً لاستعادة عضويتها الكاملة محلَّ الاعتراف الدولي.

باختصار، قُبلت مبادئ الأيديولوجيا الويلسونية-اللينينية القائمة على تقرير مصير الأمم، والمساواة المجرَّدة بينها، والنموذج التنموي الذي جسّده كلا الخيارَين الأيديولوجيَّين على نطاق واسع. وقُبلت كذلك بوصفها برنامجًا عمليًا / للحركات [١١٥] السياسية في مناطق الأطراف وشبه الأطراف في النِّظام-العالَم، دون أن يساور أحدٌ أدنى شكٍّ في إمكانية إخفاقها.

بهذا المعنى، كان الاتحاد السوفييتي نفسُه أول محكٍّ لصحَّة هذا التحليل وإمكانية العمل بالتوصيات المترتبة عليه؛ إذ تمَّت هيكلة دولة ما بعد الثورة رسميًّا في صورة اتحاد فيدرالي يتشكَّل من دول تحتوي كلٌّ منها على وحدات فرعية مستقلة، كان الهدف منها تحديدًا الاستجابة للصيغة القانونية التي يفرضها مبدأ تقرير المصير. وحين أطلق لينين شعار «الشيوعية = السوفييتات + الكهرباء»؛ إنما طرح التنمية الوطنية (الاقتصادية) هدفًا رئيسًا لسياسات الدولة. وحين قال خروتشوف، بعد عقود من ذلك: إن الاتحاد السوفييتي «سيقبر» الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٠؛ فقد عمد إلى بثِّ المزيد من التفاؤل المفرط بشأن «اللحاق بالرَّكب».

ازدادت هذه الموضوعات بروزًا في أعوام ما بين الحربين العالميتين؛ في أوروبا الشرقية والوسطى، وأمريكا اللاتينية، والهند، وأماكن أخرى[٢٩]. أما القدر الأكبر من المباهاة بنجاح الاتحاد السوفييتي؛ فكان في ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ في الوقت

Scanned with CamScanner

الذي كان الكساد الاقتصادي فيه يجتاح العالم، شهِد الاتحاد السوفييتي برنامج تصنيع سريع، ودون نسبة تُذكر من البطالة.

بعد عام ١٩٤٥، تصاعد إيقاع الجوقة العالمية بشأن إمكانيات التنمية الوطنية عاليًا. وبدا الإعمار السريع نسبيًا في أوروبا الغربية واليابان (بعد التدمير الهائل الذي طال البنية التحتية زمن الحرب)؛ وكأنه دليلٌ على أن الإرادة والاستثمارات كفيلان بتحسين التكنولوجيا، ورفع المستوى العام للمعيشة بالتَّبعية. وفجأة، تفشَّى موضوع التنمية الاقتصادية كالوباء بين السياسيين والصحفيين والباحثين. والتُفت إلى الزوايا المنسية في الدول المصنّعة؛ (مثل جنوب الولايات المتحدة، وجنوب إيطاليا وغيرهما)؛ من أجل «تنميتها». وكان على العالم الثالث أن يحقّق التنمية أيضًا؛ اعتمادًا على النَّفس في جانب منها، وبمساعدة الدول «المتقدمة» الأكثر تطورًا في الجانب الآخر. وأعلنت الأمم المتحدة -رسميًّا- السبعينيّات عقدًا للتنمية.

وصارت التنمية موضوعًا تنتظم حوله الأفكار الجديدة في مختلف جامعات العالم. وفي غضون الخمسينيات تمَّ تطوير برادايم ليبرالي قائم بذاته؛ هو «نظرية التحديث» (Modernization theory)؛ ليظهر لاحقًا برادايم مناهِض له خلال الستينيات؛ هو **نظرية التَّبعية الماركسية** (*Marxisant dependista*). وكان هذا -بطبيعة الحال- تنقيحًا وتحيينًا
[١١٦] للتناقض الويلسوني-اللينيني. / ومرة أخرى، ربما كانت التوصيات المتعلّقة بسياسات الدولة تحديدًا متعارِضةً في باب التطبيق، إلا أن الجهاز النظري تقاسَم هذه التوصيات. وتصاعدت ثقة الخبراء، الذين قدَّموا النصح والإرشاد للحكومات من كلا الفريقين، في أن تنفيذ توصياتهم بحذافيرها سيؤدّي حتمًا إلى تحقيق التقدُّم في مشروع التنمية الوطنية؛ ومن ثمَّ، تتمكن البلدان المعنيَّة من اللحاق بركب البلدان المتقدمة في نهاية المطاف.

لكننا بِتْنا نعرف حقَّ المعرفة ماذا حدث على أرض الواقع؛ فانطلاقًا من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ تقريبًا؛ بُذل جهد عملي معتبَر لتوسيع نطاق أدوات الإنتاج ومستوياته في جميع أنحاء العالم. في تلك الفترة، صار إجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من

Scanned with CamScanner

إجمالي الناتج القومي أدوات رئيسة لقياس النمو الاقتصادي، ثم صارت هي نفسها المؤشّر الرئيس للتنمية الاقتصادية.

كانت تلك الحقبة هي مرحلة كوندراتييف (أ)، التي يميّزها توسُّعٌ استثنائي. ربما تباين حجم النمو في جميع أنحاء العالم تباينًا كبيرًا؛ لكن منحنيات الأرقام ارتفعت في كل مكان؛ لا سيما فيما عُرف بالبلدان الاشتراكية. من جهة أخرى، كانت الحقبة نفسها حقبة انتصار سياسي لعدد كبير من الحركات في العالم الثالث؛ إذ تمكنت من تطوير إستراتيجية للصراع تتغيًا الوصول إلى سُلطة الدولة، التي يمكن بواسطتها تنفيذ سياسات من شأنها ضمان التنمية الوطنية.. وهكذا، بدا أن كل شيء يتحرك في الاتجاه الإيجابي نفسه: التوسع الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؛ الوفاء بوعود الرؤية الويلسونية-اللينينية دولة تلو الأخرى، ورفع معدّلات النمو عالميًا. لقد صارت النزعة التنموية (Developmentalism) قضية الساعة التي ملأت الدنيا وشغلت الناس. وكان هناك إجماع عالمي على شرعيتها وحتميتها.

مع ذلك، واجه هذا الإجماع صدمتَين أُحاجج أنه لم يستردَّ بعدُ عافيته منهما؛ كانت الصدمة الأولى هي ثورة ١٩٦٨ العالمية؛ فيما كانت الثانية هي الركود الاقتصادي الذي مسَّ جميع أنحاء العالم في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، والفشل الاقتصادي الذي مُنيت به جميع الحكومات في الأطراف وشبه الأطراف على وجه التقريب، وانهيار أنظمة ما سمّي «الدول الاشتراكية». لقد تمكّنت ثورة ١٩٦٨ العالمية من إحداث تصدُّع في الغطاء الخارجي للأيديولوجيا. بينما حلّت سنوات السبعينيات والثمانينيات لتزيله نهائيًا. انكشفت الفجوة الغائرة بين الشمال والجنوب، وصار الاستقطاب بينهما واضحًا للعيان. واليوم، صار العالم كله يائسًا يتمتم بتعاويذ / السوق بوصفه علاجًا؛ كما لو كان [١١٧] حلًا لكل شيء. لكن وصفة السوق هي مجرد مطهّر سطحي للخدوش، ولن تحول دون حصول المزيد من التدهور. ومن غير المرجَّح أن تشهد معظم الدول، التي تخلّت اليوم عن الشعارات «الاشتراكية» لصالح شعارات «السوق»، أيَّ تحسُّن ملحوظ في مستوى معيشتها خلال عقد التسعينيات. وفي نهاية المطاف، لم تحقّق الغالبية العظمى من دول

Scanned with CamScanner

الأطراف، التي التزمت بشعارات السوق في الثمانينيات، أيّ نجاح يُذكر. ويُشار على الدوام إلى قصص «النجاح» النادرة، (ورمز النجاح اليوم هو كوريا الجنوبية)، مع تجاهل تامٍّ لعدد كبير من تجارب الإخفاق، وأُفول نجم دول عُدَّت سابقًا مثالًا لقصص نجاح باهرة؛ مثل البرازيل.

لكن القضية الرئيسة ليست فيما إذا كانت سياسات دولة بعينها تؤدّي إلى التنمية الاقتصادية أم لا تؤدّي إليها؛ بل هي فيما إذا كان سيظل هناك اعتقاد دائم وواسع باحتمالية أن تكون التنمية الاقتصادية نتيجةً لأيّة سياسات قد تتبنّاها دولة بعينها.

III

لقد نشبت ثورة ١٩٦٨ العالمية نتيجة الشعور بأن الدولة لم تحرز أي تقدُّم على صعيد تحقيق التنمية الوطنية؛ ولم تكن بعدُ وقتها نتيجةً للشعور بأن الهدف نفسه كان مجرد سرابٍ بقيعة. وبقطع النظر عن التفاصيل على الصعيد المحلي؛ ثمَّ قاسمان رئيسان تشاركتهما جميع الانتفاضات عبر العالم (من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب): الأول هو الاحتجاج على هيمنة الولايات المتحدة على النِّظام-العالَم (وتواطؤ الاتحاد السوفييتي معها في تكريس تلك الهيمنة)؛ أما الثاني فهو الاحتجاج على عدم فاعلية ما يُسمَّى «حركات اليسار» القديم التي وصلت إلى السُّلطة في نماذج متعددة في جميع أنحاء العالَم؛ الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، والشيوعية في الشرق، وحركات التحرر الوطني في الجنوب. تعرضت جميع هذه الحركات للهجوم؛ لأنها لم تغيِّر العالم كما وعدت زمان التعبئة الشعبية التي أفادت منها، ولقد تعرَّضت لهجوم شرس؛ لأنها كانت جزءًا من النِّظام-العالَم المهيمن أكثر مما كانت معادية له[٣٠].

وكان ما يريد المشاركون في هذه الانتفاضات المختلفة قولَه، على نحوٍ ما، هو أن الأنشطة التنظيمية التي قامت بها الحركات السياسية لـ «اليسار القديم» قد حقَّقت بالفعل أهدافها السياسية الرسمية التي حدَّدتها هذه الحركات لنفسها تاريخيًّا -وأبرزها الاستيلاء على سُلطة الدولة- لكنها، كما يقول المحتجُّون، لم تحقِّق القدر / الأعظَم من المساواة [١١٨]

الإنسانية الذي كان يُفترض أن يكون غاية وصولها إلى سُلطة الدولة. من ناحية أخرى، نبع الانجذاب العالمي للماوية خلال هذه الحقبة من كونها عبَرت، وبأكثر الطرق الحادَّة الممكنة، عن هذا الرفض المزدوج لهيمنة الولايات المتحدة (والتواطؤ السوفييتي)، ولحركات «اليسار القديم» غير الفعَّالة عمومًا. وقد جسَّدت الماويةُ الحُجَّة القائلة: إن الخطأ يكمن في القيادة الضعيفة لحركات «اليسار القديم»؛ تلك التي كان الماويُّون يسمُّونها رأسماليّي الوسط (Capitalist Roaders). لقد عنى الأمر ضمنًا أنه إذا لفظت الحركاتُ «رأسمالي الوسط» اليوم، وأوجدت لها مشروع «ثورة ثقافية»؛ فإن هدف التنمية الوطنية سيتحقَّق في نهاية المطاف.

لا تكمن أهمية ثورة ١٩٦٨ العالمية في التغيير السياسي الذي أحدثته؛ فقد قُمعت الانتفاضات، وأُحبطت في كل مكان، بحلول عام ١٩٧٠، ولا هي في الأفكار الجديدة التي بشَّرت بها؛ فقد كانت مسيرة الماوية قصيرة خلال السبعينيَّات، وكان قد سبق لها أن تفكَّكت بحلول منتصف القرن العشرين، وفي الصين ذاتها قبل أي مكان آخر. في مقابل ذلك، يبدو أن الحركات الاجتماعية الجديدة -القومية الثقافية لـ «الأقليات»، والنسوية، والنزعة البيئوية- كانت قادرة على الصمود والبقاء أكثر من الماوية نفسها؛ رغم أنها لم تجد لها بعدُ موطئ قدم أيديولوجي صلب. غير أنَّ أهمية ثورة عام ١٩٦٨ إنما كانت في أنها خرقت الإجماع المنعقد حول الويلسونية-اللينينية؛ وذلك حين رسَّخت للتساؤل عمَّا إذا كانت الأيديولوجيا التنموية قد حقَّقت في الواقع شيئًا ذا بال. لقد زرعت الشكَّ في الأيديولوجيا، ثم قوَّضت الإيمان بها.

وحالما اهتزَّ الإيمان، واتَّضعت مكانة وجهة نظر الإجماع إلى مجرد وجهة نظر وسط أخرى موجودة على الساحة (حتى لو ظلَّت الأكثر انتشارًا)، صار بإمكان الواقع اليومي أن يكشف تلك الأيديولوجيا، ويُظهر ما بطَن منها. وهو ما حدث في السبعينيات والثمانينيات؛ فقد برز ركود الاقتصاد-العالَم، أو مرحلة كوندراتييف (ب)، في مسرحيتَين كُبريَين: الأولى ارتفاع أسعار نفط أوبك في السبعينيات، أما الثانية فأزمة الديون في الثمانينيات.

Scanned with CamScanner

لقد عُدَّ قرار أوبك برفع أسعار النفط، في البدء، محاولةً لمنح مصداقية متجدّدة لإمكانات التنمية الوطنية. وبدا أنه استعراض لقدرة المنتِجين في الجنوب، وفق عمل [١١٩] مدروس ومخطَّط له، على إحداث تأثيرات مهمَّة على شروط التبادل التجاري. / وقد أثار مثل هذا التأويل، بادئ ذي بدء، ضربًا من الهيستيريا في أوساط الرأي العام الغربي. ولم يمض وقت طويل حتى خضع لتقييم أكثر حصافة. فما الذي حدث حقًّا؟ لقد رفعت دول الأوبك؛ بقيادة شاه إيران والسعوديين (الأصدقاء الرئيسين للولايات المتحدة بين دول الأوبك)، أسعار النفط بشكل كبير؛ لتتمكن بعدها من وضع يديها على نسبة كبيرة من الفائض العالمي. وكان ذلك استنزافًا كبيرًا للحسابات القومية لجميع دول العالم الثالث والبلدان الاشتراكية غير المنتجة للنفط، في وقتٍ كانت سوق صادراتها العالمية فيه تزداد انكماشًا. وكان استنزاف الحسابات القومية للدول الصناعية الكبرى له أهميَّته كذلك، لكنه كان أقلَّ أهمية إذا نُظر إليه كنسبة من المجموع؛ بل مؤقتًا أيضًا لأن هذه الدول اتخذت خطوات لإعادة هيكلة استهلاكها للطاقة بسهولة أكبر.

ما الذي حدث للفائض العالمي الذي ضخَّته الدول المنتجة للنفط؟ لقد ذهب بعضه بطبيعة الحال إلى برامج «التنمية الوطنية» للدول المنتجة للنفط؛ مثل نيجيريا والجزائر والعراق وإيران والمكسيك وفنزويلا والاتحاد السوفييتي. وذهب بعضه الآخر لإشباع التَّرف الاستهلاكي الهائل في الدول المنتجة للنفط؛ ما يعني أنه نُقل إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -في شكل مشترياتٍ من السِّلع، واستثمارات، أو هروبٍ لرأس المال الفردي. أما الأموال المتبقية فوُضعت في البنوك الأمريكية والأوروبية، لتُضخَّ من جديد إلى بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية (بما في ذلك تلك المنتجة للنفط)، في صورة قروض حكومية. وقد تمكَّنت هذه القروض من حلّ المشكلات العاجلة في موازين مدفوعاتها، التي ساءت تحديدًا بسبب ارتفاع أسعار النفط؛ وهي القروض التي سمحت للحكومات هناك بتدارك خطر المعارضة السياسية بعض الوقت؛ حين استخدمت الأموال للحفاظ على مستوى وارداتها (في الوقت الذي انخفضت فيه صادراتها)؛ مما دعم بدوره الطلب العالمي على السلع المصنَّعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخفَّف بذلك من آثار الركود الاقتصادي العالمي عليها.

Scanned with CamScanner

وحتّى في غضون السبعينيّات، لمست بعض دول العالم الثالث آثار انخفاض معدل النمو، وزاد نضوب الاحتياطات النقدية والاجتماعية الطين بلّة. وبحلول الثمانينيات، استشرت آثار ذلك استشراءً ملموسًا في كل مكان، (خلا / شرق آسيا). وظهر أول [١٢٠] ملمح لأزمة الديون في بولندا في عام ١٩٨٠. فلم يختلف أداء حكومة غيريك خلال السبعينيات عن أداء أية حكومة أخرى؛ في الاقتراض والإنفاق. لكن حين حلّ وقت سداد الفاتورة، سعَت الحكومة البولندية إلى خفض قيمتها من خلال زيادة الأسعار في الداخل؛ مما حمّل الطبقة العاملة العبء كلّه. وكانت النتيجة ظهور حركة «تضامن» بعد احتجاجات العمّال في مجمّعات غدانسك (Gdansk).

وشهدت أعوام الثمانينيات تتابع مجموعة من الصعوبات الاقتصادية في البلدان الطرفية وشبه الطرفية؛ ففي جميع تلك الدول، برز عنصران مشتركان؛ العنصر المشترك الأول هو الاستياء الشعبي من النظام الحاكم، ثم خَيبة الأمل السياسية. وحين أُطيح بالأنظمة -عن طريق العنف أو عن طريق انهيار نظام متعفّن؛ سواء أكانت تلك الأنظمة ديكتاتوريات عسكرية، أو أحزابًا شيوعية، أو أنظمة الحزب الواحد في إفريقيا- كان الضغط من أجل التحول السياسي سلبيًا أكثر مما كان إيجابيًا، وحدثت التغييرات؛ نتيجة اليأس أكثر مما حدثت بفعل الأمل. أما العنصر المشترك الثاني؛ فهو ردُّ الفعل المالي القاسي الذي أبدته بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فقد أظهرت هذه البلدان، فيما كانت تواجه صعوباتها الاقتصادية الخاصة، القليل من الصبر حيال المعضلات المالية التي ألمّت بالحكومات الاشتراكية وحكومات العالم الثالث؛ فقد تلقّت هذه الأخيرة معونات من صندوق النقد الدولي مقابل شروط قاسية كان يصعب عليها الوفاء بها، كما تلقّت مساعدات كاريكاتورية؛ فضلًا عن مواعظ وتعاليم في فضائل السوق والخصخصة. وهكذا، ولّى زمن الانغماس في السياسات الكينزية المرتبط بسنوات الخمسينيات والستينيات.

في أوائل الثمانينيات شهدت بلدان أمريكا اللاتينية موجة من التفكُّك طالت الديكتاتوريات العسكرية التنموية، حينها اكتشفت هذه الدول شيئًا يسمّى «الديمقراطية».

Scanned with CamScanner

أما في العالم العربي؛ فقد تعرَّضت الأنظمة العلمانية التنموية لهجوم حادٍّ من قبل الإسلاميين. وفي إفريقيا السوداء؛ حيث شكَّلت أنظمة الحزب الواحد البنى الداعمة لآمال التنمويين ذات يوم، صارت أسطورة التنمية أثرًا بعد عين. ثم جاءت التحولات الدرامية، التي شهدها شرق أوروبا ووسطها عام ١٩٨٩؛ لتشكِّل مفاجأة كبيرة للعالم، بالرغم من أن نُذرها كانت واضحة للعيان منذ أحداث ١٩٨٠ في بولندا.

أما في الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت الرحلة التنموية على نحو ما؛ فقد شهدنا تفكك الحزب الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفييتي نفسه. وحين أبان إخفاق النزعة التنموية في البرازيل أو الجزائر عن نفسه، كان يمكن المحاجَجة بأن سبب ذلك هو عدم إتباع المسار السياسي للاتحاد السوفييتي؛ فمتى فشلت النزعة التنموية في الاتحاد السوفييتي إذن؟

VI

[١٢١] / تستحق قصة ما حدث بين عامي ١٩١٧ و١٩٨٩ أن نرثي لها، وأن نُقيم لها قُدَّاسا في الوقت نفسه؛ تستحق الرثاء لأنها شهِدت انتصار النموذج الويلسوني-اللينيني الأمثل بشأن تقرير مصير الأمم؛ إذ تحرَّرت أكثر أنحاء العالم من ربقة الاستعمار خلال هذه الأعوام السبعين، كما استُدمج العالم غير الأوروبي في المؤسسات السياسية الرسمية للنظام الدولي.

كان هذا التحرر من الاستعمار في جانب منه منحةً، وفي جانب آخر منه مكسبًا مُنتزعًا. وعلى امتداد مسار التحرر من الاستعمار، ظهرت الحاجة إلى تعبئة سياسية مذهلة في جميع أنحاء العالم؛ وهو ما أيقظ الشعور بالوعي في كل مكان. وكان من الصعب للغاية إعادة الجنِّي إلى قمقمه. حقًّا، تتعلَّق المشكلة الرئيسة الآن بكيفية احتواء انتشار فيروس النزعة القومية المايكروية (Micronationalism)؛ حين تطالب الكيانات الأصغر بحقها في أن تصير شعوبًا قائمة بذاتها؛ ومن ثمَّ بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

لكن، ومن البداية، اتضح أن الجميع يريدون تقرير المصير أولًا؛ بغية شقِّ طريقهم نحو الرخاء. ومن البداية أيضًا، كان هناك اعتراف بأن الطريق نحو الرخاء محفوف

Scanned with CamScanner

بالمكاره. وكما حاججنا آنفًا، اتخذ هذا الأمر شكل البحث عن التنمية الوطنية، ولطالما كان هذا البحث أكثر تناغمًا، نسبيًا، مع الخطاب اللينيني مقارنة بالويلسونية، تمامًا كما تناغم النضال من أجل تصفية الاستعمار مع الخطاب الويلسوني، نسبيًا أيضًا.

وبما أن العملية جرت على خطوتين -تصفية الاستعمار (أو إحداث تغيير سياسي معتبَر)، ثم التنمية الاقتصادية- فقد عَنى ذلك أن الشّق الويلسوني من الحُزمة انتظر على الدوام إنجاز الشّق اللينيني منها؛ فمستقبل التنمية الوطنية كان يضفي الشرعية على البنية الشاملة للنّظام-العالَم. بهذا المعنى، اعتمد مصير الأيديولوجيا الويلسونية على مصير الأيديولوجيا اللينينية. وبعبارة أكثر فظاظة وأقل لطفًا: كانت الأيديولوجيا اللينينية للأيديولوجيا الويلسونية ورقةَ توت.

لكن ورقة التُّوت سقطت اليوم وصار الإمبراطور عاريًا، ولن تتمكّن كل هذه الجعجعة المتعلّقة بانتصار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٨٩ من طمس حقيقة غياب أي مستقبل جادٍّ للتحول الاقتصادي في بلدان الأطراف ضمن إطار الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، لفترة طويلة. ومن ثمَّ لن يكون / اللينينيون هم مَن سيُنشد [١٢٢] تراتيل القدّاس في جنازة أيديولوجيتهم؛ بل الويلسونيون الذين أمسوا في حَيرة من أمرهم، وبلا بدائل سياسية وجيهة في أيديهم. تمامًا كما اتضح ذلك في معضلة «لا رابح» التي واجهها الرئيس بوش [الأب] خلال أزمة الخليج الفارسي، تلك الأزمة التي لم تكن سوى بداية القصة.

ولأن المواجهات بين الشمال والجنوب ستتخذ أشكالًا أكثر دراميةً (وأشد عنفًا) خلال العقود القادمة، سنشرع في ملاحظة كيف أن العالم سيفتقر إلى تلك اللُّحمة الأيديولوجية التي أبقت على تماسك التناقض الأيديولوجي بين الويلسونية واللينينية. لقد كانت تلك اللُّحمة ترسانة نشأت كيفما اتفق من الأفكار، والآمال، والطاقات الإنسانية، التي تجاوزها التاريخ رغم ما كان لها من ألَق، ولن يكون من السهل استبدالها؛ لذلك يبدو أن تجاوز زمن المتاعب الوشيكة عسير، ما لم نجد رؤية طوباوية جديدة أكثر تماسكًا.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الثالث

المعضلات التاريخية لليبرالية

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل السابع

نهاية أية ليبرالية؟

/ حين التحقتُ بالجامعة، أُخريات سنيّ الأربعينيات [من القرن العشرين]، تعلّمنا [١٢٦] الكثير عن فضائل أن نكون حداثيين وحقائقها. اليوم، وبعد مرور نصف قرن تقريبًا، هناك مَن يحدّثنا باستمرار عن فضائل أن نكون ما بعد حداثيين وحقائقها. فماذا حصل للحداثة؟ هل صارت شيطاننا الرجيم بعد أن كانت خلاصنا الموعود؟ هل الحداثة التي قصدناها بالحديث آنذاك هي نفسها التي نتحدث عنها الآن؟ وأيّة حداثة نحن عند نهايتها اليوم؟

يخبرنا معجم أكسفورد للغة الإنكليزية؛ وهو أول ما ينبغي البحث فيه دائمًا، أن الدلالة التأريخية هي إحدى دلالات مفردة حديث (*Modern*)؛ حيث «تنطبق عادة على الفترة الزمنية التّالية للعصور الوسطى (على النقيض من العصور القديمة والعصور الوسطى)». ويستشهد معجم أكسفورد بمؤلّف استعمل المفردة بهذا المعنى في وقت مبكر؛ عام ١٥٨٥، وأن مفردة **الحديث** تعني أيضًا «كلَّ ما له صلة، أو كل ما هو قادم في العصر الحالي». في هذه الحالة، تصير مفردة **ما بعد الحديث** مجرد تناقض لفظي. وهذا ما ينبغي للمرء، في اعتقادي، أن يعمد إلى تفكيكه.

منذ نحو خمسين عامًا، كان لمفردة حديث دلالاتٌ واضحة، منها ما كان إيجابيًا ومتطلّعًا نحو المستقبل؛ إذ تُحيل إلى أكثر التقنيات تقدُّمًا. وقد وُضع المصطلح في إطار مفاهيمي للتقدُّم التكنولوجي، المستند إلى فرضية أن الابتكار مطَّردٌ لا نهاية له. غير أن الحداثة بهذا المعنى، ونتيجةً له، كانت حداثةً تسير على طريق الزوال والتلاشي؛ فما هو حديث اليوم سرعان ما يغدو عتيقًا في الغد. لقد كانت هذه الحداثة ماديةً تمامًا في

Scanned with CamScanner

ظاهرها: طائراتٌ ومكيِّفاتُ هواء وتلفزيون وحواسيب. وهي لم تستنفد جاذبيتها بعد، ولا شكَّ أن هناك الملايين من أبناء العصر الجديد ممن يستنكرون هذا السعي اللَّانهائي لتسريع وتيرة الحياة، والسيطرة على البيئة، أشدَّ الاستنكار؛ بوصفه أمرًا سيكون له من العواقب أوخمها، بل أشنعها؛ بينما هناك ملايين ملايين البشر في آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وفي الأحياء والغيتوهات الفقيرة في أوروبا الغربية، وأمريكا
[١٢٧] الشمالية، / يتوقون إلى التمتُّع بهذا النوع من الحداثة حتى الثمالة.

فضلًا عن ذلك، هناك دلالة أخرى رئيسة لمفهوم حديث؛ كانت احتجاجية أكثر منها تأييدية. ويمكن وصف هذه الدَّلالة بأنها نضالية أكثر منها تقدُّمية (وهي أيضًا مكتفية بذاتها)، وأيديولوجيةً أكثر منها ماديةً؛ فأن تكون حديثًا يعني أن تكون مناهِضًا لحقبة القرون الوسطى؛ أن تكون على النقيض من مفهوم القُروسطية الذي يجسِّد -قبل كلِّ شيء- ضيق الأُفق، والدُّوغمائية، والقيود المفروضة من قبل السُّلطة. لقد كانت صرخة فولتير الشهيرة: «ضعوا عن أنفسكم آصار الخزي والعار» (Ecrasez l'infâme!)، واحتفاء ميلتون (Milton) بإبليس في الفردوس المفقود (*Paradise lost*)، وكلُّ «الثورات» الكلاسيكية -الإنكليزية، والأمريكية، والفرنسية بكل تأكيد؛ بل والروسية، والصينية أيضًا- مثالًا على ذلك. أما الولايات المتحدة؛ فقد شهدت مذهب الفصل بين الكنيسة والدولة، والتعديلات العشرة الأولى التي أُدخلت على الدستور الأمريكي، وإعلان التحرُّر (The Emancipation Proclamation)[أ]، وموقف المحامي كلارينس دارو (Clarence Darrow) في محاكمة سكوبس (Scopes)[ب]، وقضية براون

(أ) الإيماءة إلى إعلان التحرُّر الذي أصدره الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن عام ١٨٦٣، وتحرُّر السود الأمريكيين بموجبه في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. (المترجم)

(ب) تُعرف أيضًا بمحاكمة ولاية تينيسي ضد جون سكوبس عام ١٩٢٥، وكلارينس دارو (١٨٥٧-١٩٣٨) هو المحامي الذي ذاع صيته بعد توليه مهمة الدفاع في المحاكمة. وقد اتُّهم فيها المدرِّس جون سكوبس بانتهاك قوانين ولاية تينيسي القاضية بأن تدريس نظرية التطور في المدارس التي تموِّلها الولاية أمر غير قانوني. وقد عكست المحاكَمة، التي أُدين فيها سكوبس، الجدل العام بين المتدينين المتمسكين بسمو كلمة الربّ على أي معرفة من معارف البشر، والحداثيين القائلين بعدم تعارض التطور والدين. (المترجم)

ضدَّ مجلس التعليم (*Brown v. Board of Education*)[أ]، وقضية رُو ضدَّ وايد (*Roe v. Wade*)[ب].

باختصار: يتعلَّق الأمر بانتصار مفترض لحرية الإنسان ضد قوى الشرّ والجهالة. مسار تقدُّم حتميٌّ لا يختلف عن مسار التقدُّم التكنولوجي، لكنه لم يكن انتصارًا للإنسانية على الطبيعة؛ بل بالأحرى انتصارًا للإنسانية على نفسها، أو على أولئك الذين حظوا بامتيازات خاصة. على أن السبيل التي سُلكت لذلك لم تكن سبيل الاستنباطات الفكرية؛ بل سبيل الصراعات الاجتماعية؛ إذ لم تكن هذه حداثة التكنولوجيا، والثروة اللَّامتناهية، وحداثة بروميثيوس (*Prometheus*)[ج] التي لا حدَّ لها؛ بل كانت بالأحرى حداثة التحرُّر، والديمقراطية الحقيقية (حكم الشعب في مقابل حكم الأرستقراطية، أو حكم النُّخبة)، والإنجازات الإنسانية، وبالطبع، حداثة الوسط والاعتدال. ولم تكن حداثة التحرُّر قابلة للزوال؛ بل أبدية؛ لأنه فور أن يحرزها الإنسان، يستحيل عليه التنازل عنها.

(أ) قضية براون ضد مجلس التعليم عام ١٩٥٤ قضية تاريخية شهيرة في الولايات المتحدة؛ أعلنت فيها المحكمة العليا عدم دستورية القوانين التي تنص على إنشاء مدارس عامة مُنفصلة على أساس لون البشرة (مدارس للطلاب السود ومدارس للطلاب البيض). وهي القضية التي أنهت الفصل العنصري القانوني في المدارس العامة الأمريكية. سُمّيت القضية باسم أوليفر براون وآخرين (من الجمعية الوطنية للنهوض بالملوّنين NAACP) ضد مجلس التعليم في مدينة توبيكا، ولاية كنساس. (المترجم)

(ب) سُمّيت هذه القضية باسم المدّعية نورما مكُورفي (١٩٤٧–٢٠١٧)؛ المعروفة باسم جاين رو، ضد النائب العام هنري وايد (١٩١٤–٢٠٠١) في ولاية تكساس. انعقدت المحاكمة في عام ١٩٧٣ وأصدرت بشأنها المحكمة العليا الأمريكية حكمًا يقضي بأن الدستور الأمريكي يحمي حق المرأة في الإجهاض. وقد ذاع صيت هذه القضية في تاريخ القضاء الأمريكي؛ لأنها تسبَّبت في إلغاء العديد من قوانين الإجهاض في مختلف الولايات؛ فضلًا عن قوانين فيدرالية، كما أدَّت إلى فتح نقاش عام لا يزال محتدمًا في المجتمع الأمريكي بشأن الإجهاض. (المترجم)

(ج) بروميثيوس هو إله النار في الميثولوجيا الإغريقية القديمة؛ تروي الأسطورة أن بروميثيوس كان مُحبًّا للبشر متعاطفًا معهم، وقد سرق من الآلهة جذوة من النار، التي ترمز إلى أصل العلم والمعرفة، ومنحها للبشر؛ مما جرَّ عليه غضب الآلهة التي عدَّت النار حكرًا عليها؛ فعوقب بالنفي والصَّلب، وأن تنهش الطيور كبده، غير أنه تمكن في النهاية من تحدي الآلهة والتحرر من قيدها. واستعارة فالرشتاين واضحة في اقتران بروميثيوس بالحداثة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

بين القصتين والخطابين والسؤالين، وهذين الضَّربين من الحداثة، اختلافٌ هائل، يصل حدَّ التضارب؛ غير أنهما، مع ذلك، كانا شديدي التواشج من الناحية التاريخية، وأثمر ذلك في المحصِّلة التباسًا عميقًا ونتائج غير يقينية، وتضليلًا وخَيبات أمل كبيرة. وقد شكَّلت هذه الثنائية المتعاضدةُ التناقضَ الثقافي المركزي للنِّظام-العالَم الحديث الذي نحيا فيه؛ أو نظام الرأسمالية التاريخية. ولم يكن هذا التناقض على هذا القدر من
[١٢٨] الحدَّة كما هو الآن؛ ما أدَّى / إلى أزمة أخلاقية ومؤسَّسية حادَّة.

دعونا نتتبع تاريخ هذا التعايش المُربك بين الحداثتين -حداثة التكنولوجيا وحداثة التحرُّر- عبر تاريخ نظامنا-العالَم الحديث. وسأقسِّم القصَّة التي سأرويها هنا إلى ثلاثة أجزاء: يروي الجزء الأول قصة الأعوام الثلاث مئة إلى الثلاث مئة وخمسين التي تمتدُّ من لدن نشأة هذا النِّظام-العالَم الحديث في منتصف القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر؛ أما الجزء الثاني فيروي قصة القرن التاسع عشر وأكثر القرن العشرين، وإذا استخدمنا تاريخين رمزيَّين لهذه الفترة الثانية؛ فسنقول إنها تقع بين عامي ١٧٨٩ و١٩٦٨؛ وأخيرًا، يروي الجزء الثالث قصة الفترة التي تلي عام ١٩٦٨.

لم يحدث أن كان النِّظام-العالَم الحديث على توافق مع فكرة الحداثة، وتختلف أسباب ذلك بحسب كلِّ فترة من الفترات الثلاثة؛ فخلال الفترة الأولى، تشكَّل هذا النظام التاريخي، الذي نسمِّيه الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، من جزء محدود فقط من الكرة الأرضية (يقع جلُّه في أوروبا والأمريكتين). هذه هي التسمية التي نستعملها بالفعل مع نظام تلك الحقبة، ويعود السبب في المقام الأول إلى أن النظام كان قد اكتسى بالفعل الملامح الثلاثة المحدِّدة للاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وهي: **أولًا**: قيام حدوده على أساس تقسيم محوري واحد للعمل، مع وجود استقطاب بين الأنشطة الاقتصادية في المركز والأطراف؛ **ثانيًا**: ارتباط البنى السياسية الأساسية؛ أعني الدول، بهذا النظام، وقد كبحتها في الوقت نفسه قيود نظام دولي تتطابق حدوده مع حدود التقسيم المحوري للعمل؛ **ثالثًا**: صارت الغلَبة، على المدى المتوسط، لأولئك الذين سعَوا وراء التراكم المستمر لرأس المال، مقارنةً بمن لم يفعلوا.

Scanned with CamScanner

وعلى ذلك؛ فإن جيوثقافة هذا الاقتصاد-العالَم الرأسمالي لم تكن قد ترسَّخت بعدُ خلال الفترة الأولى؛ ففي واقع الأمر كانت تلك الفترة خلوًا من أية قواعد ومعايير جيوثقافية واضحة عند أجزاء العالم التي تقع داخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي؛ فلم يكن ثمَّ إجماع اجتماعي، حتى في حدّه الأدنى، بشأن قضايا أساسية؛ مثل: ما إذا كان يجب على الدول أن تكون علمانية؛ وما هو الموقع المخوَّل أخلاقيًا بأن يكون مستودعًا للسيادة؛ ومدى شرعية تمتُّع المثقَّفين باستقلالية معنوية جزئية، أو تجويز تعدُّد الأديان. هذه كلها قصص مألوفة. ويبدو أنها قصص أولئك الذين يحوزون السُّلطة والامتيازات، ويسعَون لاحتواء قوى التقدُّم، في وضع كانوا ما يزالون يتمتَّعون فيه بالسيطرة على المؤسَّسات السياسية والاجتماعية الأساسية.

[١٢٩] / ما تنبغي ملاحظتُه خلال تلك الحقبة الطويلة، هو أن أولئك الذين دافعوا عن حداثة التكنولوجيا، وأولئك الذين دافعوا عن حداثة التحرُّر، تقاسَموا الأعداء السياسيين ذوي البأس أنفسهم؛ فبدت الحداثتان مترادفتين، أما من استعمَلوا لغة تميِّز بينهما فكانوا ثلَّة قليلة؛ فغاليليو، الذي ظلَّ يُتمتم: «إنها تدور، إنها تدور!»[أ]، فيما كان يُرغم على الرضوخ للكنيسة -وقد تكون تلك رواية ملفَّقة- لطالما صُوِّر مناضلًا في سبيل التقدم التكنولوجي والتحرُّر الإنساني في آنٍ معًا. لذلك؛ ففكرة التنوير قابلة للإيجاز في الإيمان بحداثة التكنولوجيا وحداثة التحرُّر معًا.

وإن كان ثمَّ تناقض ثقافي؛ فهو يكمن في أن الاقتصاد-العالَم الرأسمالي اشتغل اقتصاديًا وسياسيًا في إطار يفتقر إلى الجيوثقافة اللازمة لإدامته وتعزيزه؛ لذلك افتقر النظام برمَّته للتكيُّف مع اتجاهاته الدينامية. وربما نقول إنه افتقر للتنسيق، أو أنه كان يصارع نفسه؛ فكانت معضلته المستمرة جيوثقافيةً بالأساس. وقد تطلَّب الأمر قدرًا كبيرًا من التكيُّف إذا أُريد للاقتصاد-العالَم الرأسمالي أن يزدهر ويتوسَّع على النحو الذي يقتضيه منطقُه الداخلي.

(أ) تُنسب هذه العبارة إلى غاليليو غاليلي (بالإيطالية: E pur si muove)؛ ويُروى أنه قالها بعد أن حاولت الكنيسة إرغامه على التراجع عن القول بأن الأرض تدور حول الشمس. (المترجم)

Scanned with CamScanner

كانت الثورة الفرنسية هي ما طرح هذه القضية، ليس على فرنسا فحسب؛ بل على النّظام-العالَم الحديث برمّته؛ إذ لم تكن الثورة الفرنسية حدثًا منعزلًا؛ بل يحسُن عدُّها عين الإعصار. وكانت حدودها (أعني ما سبقها وما تلاها): تصفية الاستعمار في الأمريكتين -أمريكا الشمالية البريطانية، وأمريكا اللاتينية والبرازيل؛ وثورة العبيد في هايتي؛ وانتفاضات السكان الأصليين الأمريكيين الفاشلة؛ كانتفاضة توباك أمارو (Tupac Amaru) في البيرو[أ]. لقد تواشجت الثورة الفرنسية مع ضروب مختلفة من صراعات التحرُّر وقوميات ناشئة في أنحاء أوروبا وعلى أطرافها؛ من إيرلندا إلى روسيا، ومن إسبانيا إلى مصر، وأسهمت في تأجيجها أيضًا؛ ليس فقط من خلال بعث أصداء التعاطف في هذه البلدان مع العقائد الثورية الفرنسية؛ بل من خلال إثارة ردود الفعل ضد الإمبريالية الفرنسية (النابليونية بمعنى آخر)، التي تدثَّرت بدثار هذه العقائد الثورية الفرنسية نفسِها[ب].

[١٣٠] / وفوق ذلك كلّه، أظهرت الثورة الفرنسية، للمرة الأولى، بطريقة أو بأخرى، أن حداثة التكنولوجيا وحداثة التحرُّر لم تكونا على هذا القدر من التطابق من قبل على الإطلاق؛ حيث يمكن القول: إن أولئك الذين أرادوا حداثة التكنولوجيا في المقام الأول، في واقع الحال، سرعان ما تملَّكهم الخوف من قوة مؤيّدي حداثة التحرُّر.

في عام ١٨١٥، هُزم نابليون، ثم شهِدت فرنسا عهد «الاستعادة» (Restoration). وأسّست القوى الأوروبية ما عُرف بـ «وفاق الأمم الأوروبية» (Concert of Nations) الذي كان يُتوخَّى منه، على الأقل عند البعض، أن يضمن أسباب استتباب الأمر للرجعيين؛ لكن الواقع أثبت استحالة ذلك. وبين عامي ١٨١٥ و١٨٤٨، راجَت جيوثقافة تتوخَّى تعزيز حداثة التكنولوجيا، فيما تُطوّق حداثة التحرُّر في المقابل.

(أ) انتفاضة الفلاّحين الأصليين في البيرو ضد بعض القوانين الاقتصادية الإسبانية الجائرة (١٧٨٠ – ١٧٨٢). اشتُهرت الانتفاضة باسم قائدها الأول: توباك أمارو. (المترجم)

(ب) في روسيا (١٨١٢)، وإسبانيا (١٨٠٩)، وقبلهم مصر (١٨٠١)؛ هُزمت «العقائد الثورية الفرنسية» هزائم كبيرة كما نعلم. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لـم يكـن من السَّـهل الفصل بيـن الحداثتين علـى هذا النحـو الجزئي بالنظـر لعلاقة التعايـش بينهمـا. لكـن هذا الفصـل تحقَّق رغم ذلك؛ مؤديًـا إلى خَلق قاعـدة جيوثقافية راسخة لشرعنة عمليات الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وقد نجح ذلك، مدَّة مئة وخمسين عامًا على الأقل أو نحو ذلك. وكان مفتاح هذه العملية هو التوسُّع في تطوير الأيديولوجيا الليبرالية، والقَبول بها بوصفها الأيديولوجيا الرمز للاقتصاد-العالم الرأسمالي.

كانـت الأيديولوجيات نفسـها ابتكارًا ناشـئًا عن الوضع الثقافـي الجديد الذي خلقته الثورة الفرنسـية[٣١]. فأولئك الذين اعتقدوا، في عام ١٨١٥، أنهم كانوا يُجدِّدون النظام والتقاليد، اكتشفوا فوات أوان ذلك على الحقيقة؛ إذ حدث تغيُّر جذري في الذِّهنيات لم يكن ثمَّ سبيل للردَّة عنه من الناحية التاريخية؛ وعلى ذلك فقد تطورت فكرتان جذريتان جديدتـان، وتحولتـا إلـى بدهيتَين لقيتا القَبول على نطاق واسـع؛ الأولى هـي أن التغيير السياسي حدث عادي وليس استثنائيًا؛ والثانية هي أن كيانًا اسمه «الشعب» غدا مستودعًا للسيادة.

هدَّد هذان المفهومان بنسـف كلِّ شـيء. وما من شـكٍّ في أن الحلف المقدس (The Holy Alliance)[أ] أنكـر هاتيـن الفكرتيـن إنكارًا تامًّـا. ومـع ذلـك كان موقـف حكومة المحافظيـن البريطانية؛ وهي حكومة القـوة المهيمنة الجديدة في النِّظام-العالَم، أبعد ما يكون عن الوضوح، تمامًا كما كان موقف ملَكية لويس الثامن عشـر في فرنسـا في عهد الاسـتعادة؛ فهاتـان الحكومتـان المحافظتان تصرَّفتا على أسـاس من الحَدس، وباشـرتا السُّـلطة مباشَـرةً حصيفةً؛ لذلك، ظل الغموض يكتنف موقفيهما؛ إذ كانتا مدركتَين تمام الإدراك حقيقة قوة الإعصار / الكامن في ردِّ فعل الرأي العام؛ فرأتا أن تنحنيا له بدلًا من [١٣١] المجازفة بمجابهته.

هنا، نشـأت الأيديولوجيات التي كانت -بكلِّ بسـاطة- إسـتراتيجيات سياسية بعيدة المدى مصاغة لمعالجة العقائد الجديدة؛ أعني إمكانية أن يكون التغيير السياسي وضعًا

(أ) حلفٌ انعقد بين روسيا والنمسا وبروسيا بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥، استند إلى الرابطة المسيحية لكن الهدف منه كان مجابهة تأثيرات الثورة الفرنسية على هذه المَلكيات. (المترجم)

Scanned with CamScanner

عاديًا من جهة، وأن تكون الشعوب مستودعًا مقبولًا من الناحية الأخلاقية للسيادة. وهكذا ظهرت ثلاث أيديولوجيات رئيسة: الأولى هي النزعة المحافظة وكانت أيديولوجيةَ أولئك الذين كانوا أكثر استياءً من الأفكار الجديدة، ورأوا أنها أفكار مُضلَّة من الناحية الأخلاقية؛ أعني أولئك الذين لفظوا الحداثة بوصفها شرًّا مستطيرًا.

أما الثانية فهي الليبرالية التي نشأت ردًّا على النزعة المحافظة. كانت الليبرالية عقيدة أولئك الذين سعَوا إلى إحراز طفرة حداثية كاملة بطريقة ممنهَجة، مع إبقاء الاضطرابات في حدِّها الأدنى، والحفاظ على الحدِّ الأقصى من القدرة على التحكُّم. وكما ذكرت المحكمة العليا الأمريكية، حين حظرت الفصل العنصري عام ١٩٥٤، اعتقد الليبراليون أنَّ التغييرات يجب أن تمضي «بوتيرة متأنِّية أشدَّ التأنِّي»؛ وهو ما صرنا نعرف اليوم أنه عنى عندهم ألَّا تمضي التغييرات «أسرع مما ينبغي؛ غير أنها كذلك يجب ألَّا تمضي أبطأ مما ينبغي». التزم الليبراليون التزامًا تامًّا بحداثة التكنولوجيا؛ لكن حداثة التحرُّر ظلَّت غير قابلة للهضم عندهم؛ فقد اعتقدوا أن التحرُّر كان أمرًا محمودًا في حقِّ الفنيين والتقنيين، لكنه كان محفوفًا بالمخاطر حينما يتعلَّق الأمر بعامة الناس.

وكانت الاشتراكية آخر الأيديولوجيات الكبرى ظهورًا في القرن التاسع عشر. وعلى غرار الليبراليين؛ قَبِل هؤلاء بفكرة أن التقدم مسألة حتمية ومرغوبة. لكنهم، بخلاف أولئك، تشكَّكوا في الإصلاحات التي تهبط من الأعلى إلى الأسفل. لقد تعجَّلوا المنافع الكاملة للحداثة؛ أي حتمية التكنولوجيا على وجه القطع، لكن حداثة التحرُّر كانت أشدَّ حتميةً عندهم. كما تشكَّكوا، وكانوا محقِّين في ذلك تمامًا، في أن تكون لدى الليبراليين النِّية لتوسيع مجال «الليبرالية» خارج نطاق تطبيقها، وخارج نطاق من كان يُزمع أن يسهروا على تطبيقها في الوقت نفسه.

في ثالوث الأيديولوجيات الناشئ هذا، تموقع الليبراليون سياسيًّا في الوسط. وفي خضمِّ سعيهم لإزاحة الدولة -خاصة الدولة الملَكية- عن العديد من مجالات صنع القرار؛ أصرُّوا بالقَدر نفسه على وضع الدولة في مركز النزعة الإصلاحية العقلانية؛ ففي بريطانيا العظمى على سبيل المثال، كان إلغاء قوانين إنتاج الذُّرة -لا ريب- تتويجًا

Scanned with CamScanner

لجهد طويل الأمد لإزاحة الدولة عن موقعها / الذي يتيح لها حماية الأسواق الداخلية [١٣٢] من المنافسة الأجنبية؛ غير أنه في غضون العقد نفسِه، أقرَّ البرلمان ذاتُه قوانين المصنع، التي كانت بدايةً (وليست نهايةً) لجهود طويلة الأمد، تغيَّت انخراط الدولة في شئون تنظيم ظروف العمل والتشغيل.

لقد صارت الليبرالية مسوِّغًا أساسيًّا لتعزيز فعالية جهاز الدولة[٣٢]؛ بقطع النظر عن كونها مذهبًا معارِضًا لها في جوهره؛ ذلك أن المفكرين الليبراليين ذهبوا إلى أن وجود الدولة هو من الضرورة بمكان للوصول إلى بُغيتهم الأساسية؛ المتمثِّلة في تعزيز حداثة التكنولوجيا في الوقت نفسه الذي يمكنهم فيه استرضاء «الطبقات الخطرة» على نحو معقول. ومن خلال ذلك، أمَّلوا في لجم الآثار السريعة المترتِّبة على مفهوم سيادة «الشعب»، المستلهَم من حداثة التحرُّر.

لقد أعربت الأيديولوجيا الليبرالية عن نفسها في ثلاثة أهداف سياسية رئيسة، في مناطق المركز في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر؛ هي: الاقتراع العام، ودولة الرَّفاه، والهُوية الوطنية. وأمَّل الليبراليون أن يستجلب الدَّمج بين هذه الأهداف الثلاثة رضاء «الطبقات الخطرة»، بما يضمن تحقيق حداثة التكنولوجيا في الوقت نفسه.

امتدَّ الجدل المحتدم بشأن الاقتراع طيلة هذا القرن وما بعده. ومن الناحية العملية، كان هناك منحنى تصاعدي ثابت لتوسيع نطاق أهلية الاقتراع في معظم البقاع وفق الترتيب التالي: أصحاب المِلكيَّات الصغيرة، ثم الذكور من غير أصحاب المِلكيَّات، ثم الشباب، ثم النساء. وراهنت الليبرالية على أنه كلَّما حصل من كانوا في عداد المستبعَدين سابقًا على حقِّ الاقتراع، سيقبلون فكرة أن الاقتراع الدَّوري يجسِّد مطالبهم بالحقوق السياسية الكاملة؛ ومن ثَمَّ يطرحون عن أنفسهم أية أفكار راديكالية بشأن المشاركة الفعَّالة في صنع القرار الجماعي.

وبدوره، امتدَّ الجدل حول دولة الرَّفاه، وكان في الواقع جدلًا بشأن إعادة توزيع فائض القيمة، وأظهر بدوره منحنًى تصاعديًّا ثابتًا من التنازلات -على الأقل حتى

Scanned with CamScanner

ثمانينيات [القرن العشرين]؛ حين بدأت دولة الرَّفاه في الانحسار للمرة الأولى. إن ما التزمت به دولة الرَّفاه، أساسًا، كان ما سُمّي «الأجر الاجتماعي» (Social wage)؛ ذلك أن حصَّة (متزايدة) من مداخيل العمَّال لم تأت مباشرة من أصحاب العمل؛ بل تأتَّت من
[١٣٣] مصدر غير مباشر هو المؤسَّسات / الحكومية. لقد أدَّى هذا النظام -جزئيًّا- إلى فصل الدَّخل عن العمل؛ فأتاح شيئًا من المساواة الطَّفيفة بين الأجور على قاعدة مستويات مهارات العمَّال ومردودية الأجر (*Wage Rents*)؛ كما نقل جزءًا من المفاوضات بين رأس المال والعمل إلى الساحة السياسية؛ حيث كان للعمَّال -بفضل الحقّ في الاقتراع- تأثير أكبر إلى حدٍّ ما. ومع كلّ ذلك، لم تحقّق دولة الرَّفاه للعمَّال القابعين في أدنى سُلَّم الأجور إلَّا أقلَّ القليل؛ مقارنةً بما تحقَّق للطبقة الوسطى التي نما حجمها وتحولت مركزيتها السياسية إلى دِعامة قوية للحكومات المركزية الملتزمة بتعزيز الأيديولوجيا الليبرالية وتفعيلها.

لم يكن حق الاقتراع ولا دولة الرَّفاه (ولا الاثنين معًا) كافيَين لتدجين الطبقات الخطرة، من دون إضافة متغيِّر ثالث حاسم يضمن أن هذه الطبقات لن تمحّص عن كثب، حجم التنازلات المقدَّمة لها بشأن المتغيِّرين السابقين؛ هذا المتغير الثالث هو بناء الهُوية الوطنية. في عام ١٨٤٥، نشر بنيامين دزرائيلي، الإيرل الأول لـ بيكونسفيلد (First Earl of Beaconsfield)[أ]، الذي سيصير رئيس وزراء بريطانيا «المستنير» لاحقًا، روايته (*Sybil, or the Two Nations*) [بالعربية: سيبيل، أو الأُمَّتان]؛ التي يخبرنا في «إعلانها الدّعائي»، أن موضوعها الجوهري كان «وضع الشعب»، وهو وضعٌ بدا غايةً في السوء ذلك العام، وحتى لا يتَّهمه القراء بالمبالغة خلَص إلى أن «الضرورة المطلقة اقتضت قمع الكثيرين». وقد جعلت الرواية من الحركة الميثاقية (Chariſt Movement)[ب] القوية آنذاك جزءًا من

(أ) الإيرل (Earl) لقب إنكليزي أدنى درجة من المركيز وأسمى درجة من الڤيكونت (Viscount). (المترجم)

(ب) الحركة الميثاقية: حركة عمّالية إصلاحية ظهرت في إنكلترا بين عامي ١٨٣٨ و١٨٥٧، وقد استلهمت «ميثاق الشعب» (The People's Charter) الذي صاغه الراديكالي وليام لوڤيت (William Lovett) (١٨٠٠-١٨٧٧) عام ١٨٣٨؛ داعيًا فيه إلى ترسيخ الاقتراع السرّي، وتحديد ولاية البرلمان الإنكليزي، مع إبطال شرط الملكية المفروض على المترشّحين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الحَبكة التي تدور حول «أُمَّتين في إنكلترا؛ الأثرياء والفقراء»، انحدرتا، بحسب دزرائيلي، من جماعتين اثنتين، هما النورمان والسَّكسون[٣٣].

اكتسَت الصفحات الختامية لرواية دزرائيلي صرامةً بالغةً بشأن الأهمية المحدودة لـ «الشعب» في عملية الإصلاح السياسي الرسمي، وهذه هي الليبرالية في نسختها الكلاسيكية؛ يقول:

«لقد كان تاريخ بلدنا المكتوب خلال العُهدات الملَكية العشرة الماضية مجرد سراب؛ منحَ أصول المعاملات العامة صبغةً ولونًا مختلفين عن صبغتها ولونها الطبيعيَّين من كلّ وجه. وفي خضمّ ذاك الغموض الهائل، اتَّخذت الأفكار والأشياء جميعها سيماءَ وأسماء تتعارض تمامًا مع حقيقتها ومسمَّياتها:

[١٣٤] / فالأوليغارشية سُمّيت الحرية، والكهنوتية الخالصة التي كانت مقتصرة على عدد محدود من الكهنة عُمّدت باسم الكنيسة الوطنية؛ والسيادة أمست عَلَمًا على شيء لا سُلطان له؛ في حين اضطلع بممارسة السُّلطة المطلقة أولئك الذين أعلنوا أنفسهم «خُدّامًا للشعب». وفي خضمّ الصّراع الأثِر بين الفصائل، دَرَستْ آثار كيانين من تاريخ إنكلترا؛ الملَكية والعامة؛ إذ بقدر ما ينقص من سلطان التاج، تتلاشى امتيازات الشعب. وحينها، صار الطَّولجان مجرد أُبّهة فارغة، وتقهقرت الرغَّية مرة أخرى إلى ردغة العبودية.

غير أن الزمن، الذي يجلب معه كل شيء، أثار في أذهان الإنكليز كذلك شكوكًا بأن الأصنام التي لطالما عبدوها، والكُهّان الذين لطالما غرَّروا بهم، لم يكونوا الخيار الصحيح. ثمَّ همس يتزايد في هذا البلد بأن الولاء ليس مجرد جملةً تُقال، وأن الإيمان ليس مجرد وهم، وأن الحرية الشعبية شيء أكثر انتشارًا وأهمية من الممارسة الخرقاء لحقوق السيادة المقدسة من قبل الطبقات السياسية»[٣٤].

وإذا كانت بريطانيا العظمى (وفرنسا، وجميع البلدان في الواقع) تتألف من «أمَّتين»؛ أثرياء وفقراء؛ فقد كان الحلُّ الذي آمن به دزرائيلي إيمانًا لا يتطرَّق إليه شكٌّ هو جعلهما أمَّة واحدة، تجمعها عاطفة واحدة، وولاء واحد، ونزعة واحدة لنكران الذات؛ هذا

Scanned with CamScanner

«التجانس» (Oneness) هو ما نسمّيه «الهُوية الوطنية». إن البرنامج العظيم لليبرالية لم يكن يتغيًا استيلاد دول من أرحام الأمم؛ بل استيلاد أمم من أرحام الدول؛ ذلك أن الإستراتيجية الليبرالية تغيّت تحويل «الرعايا» المتواجدين داخل حدود الدولة -الذين كانوا فيما مضى تَبعًا للملك؛ صاحب السيادة، وصاروا اليوم «الشعب» صاحب السيادة- إلى «مواطنين» متجانسين مع دولهم.

ولقد تحقّق ذلك، في باب العمل، من خلال جُملة من المتطلّبات المؤسّسية تضمّنت أولًا، وضع تعريفات قانونية واضحة للعضوية في النظام السياسي. وقد تباينت قواعد ذلك، لكنها مالت دومًا، بصرامة تتفاوت في حدّتها، إلى استبعاد الوافدين الجُدد إلى الدولة («المهاجرون»)، في حين شملت في العادة، جميع أولئك الذين عُدُّوا مقيمين «عاديين». وعادة ما عُزّزت وحدة الفئة الأخيرة من خلال التحول نحو التجانس اللغوي؛
[١٣٥] أي اعتماد / لغة واحدة داخل الدولة؛ وهي لغة كانت، في كثير من الأحيان وكان ذلك من الأهمية بمكان، مختلفةً عن لغة الدول المجاورة. وتطلّب ذلك أن تجري جميع أنشطة الدولة بلُغة واحدة، وأن تُعتمد مناهج مدرسية وتعليمية موحّدة للغة (كإنشاء أكاديميات وطنية تضبط المعاجم اللغوية)، وأن يُفرض على الأقليات اللغوية اكتساب هذه اللغة الوطنية.

كانت المؤسسات الأكثر توحيدًا للشعب هي النظام التعليمي والقوات المسلّحة؛ ففي جميع بلدان المركز على الأقل، صار التعليم الابتدائي إلزاميًا؛ وفي العديد منها، صارت التدريبات العسكرية في إطار الخدمة العسكرية إلزامية أيضًا. ودرّست المدارس والجيوش اللغات، والواجبات المدنية، والولاء القومي. وفي خلال قرن من الزمن، أضحت الدولة التي كانت «أمّتَين» -من الأثرياء والفقراء؛ النورمان والسّكسون على حدّ تعبير دزرائيلي- أمّة واحدة فخورة بنفسها؛ وهي في هذه الحالة الأمة «الإنكليزية».

وينبغي ألّا نُفوّت عنصرًا حاسمًا نهائيًا في مهمّة بناء الهُوية الوطنية؛ هو التفوُّق العِرقي، الذي من شأنه توحيد العِرق الذي يعُدُّ نفسه عِرقًا أسمى؛ فيوحّده داخل الدولة

Scanned with CamScanner

على حساب أقليات هي عُرضةٌ للإقصاء والحرمان من حقوق المواطنة؛ كليًا أو جزئيًا، لكنه يوحّد «أمّة» الدولة القومية في مواجهة العالَم؛ ليس فقط في مواجهة جيرانها، لكن أيضًا في مواجهة مناطق الأطراف؛ فخلال القرن التاسع عشر، صارت دول المركز دولًا-أممًا؛ كما صارت أيضًا دولًا إمبريالية أسّست مستعمرات بدعوى «مهمّة التّمدين».

إضافة إلى ذلك؛ زرعت هذه الحُزمة الليبرالية، التي تضمّنت حق الاقتراع، ودولة الرّفاه، والهُوية الوطنية، الأمل لدى الطبقات الخطرة في دول المركز؛ في أن الإصلاحات التدريجية والثابتة التي وعد بها الساسة الليبراليون والتكنوقراط تعني، في نهاية المطاف، تحسينًا لظروف تلك الطبقات الخطرة، ومساواة في العوائد، وتلاشي «أُمَمِّي» دزرائيلي. وقد زُرع هذا الأمل على نحو مباشر بطبيعة الحال، لكن وفق سُبل بالغة الدقة أيضًا. فبرز في شكل نظرية في التاريخ افترضت أن هذا التحسُّن في الظروف حتميٌّ؛ عنوانه دافعٌ لا يُقاوَم هو «الحرية الإنسانية»، وهو ما سُمّي «التفسير الخطّي» (Whig) للتاريخ[أ]. ورغم أن الصراع السياسي -الثقافي الذي كان وليد القرنين السادس عشر والثامن عشر كان ثنائيًا- بين حداثة التكنولوجيا وحداثة / التحرُّر، شهد القرن التاسع عشر، بأثر رجعي، [١٣٦] تعريفهما بوصفهما صراعًا واحدًا موضوعُه بطلٌ اجتماعيٌّ هو الفرد؛ ذلك هو جوهر التفسير الخطّي للتاريخ. وكان هذا التفسير، بما ينطوي عليه من إعادة تأويل للماضي، جزءًا؛ بل جزءًا رئيسًا، من مسار استهدف فرض جيوثقافة مُهيمنة في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، في القرن التاسع عشر.

إذن، في اللحظة التاريخية نفسها التي بدت فيها الحداثتان متباينتين متضاربتين أكثر من أي وقت مضى، من منظور الطبقة المهيمنة، أعلنت الأيديولوجيا الرسمية (أو الجيوثقافة السائدة) أنهما صارتا متماثلتين؛ بحيث تُطابق إحداهما الأخرى. وقامت الطبقات المهيمنة على حملة تثقيفية هائلة (من خلال النظام المدرسي والقوات

(أ) التاريخ الويغي (Whig history) هو مقاربة في علم التأريخ (Historiography) تصوّر الماضي بوصفه تقدُّمًا خطيًا حتميًا نحو حرية أوسع وتنوير أكبر؛ أيلًا نحو أشكال أكثر حداثة من الديمقراطية الليبرالية والملَكية الدستورية. (المترجم)

المسلّحة) لإقناع الطبقات الداخلية الخطرة في دولها بالتطابق بين المسألتين، ولإقناعها بالكفّ عن المطالبة بحداثة التحرُّر، وتوظيف طاقاتها؛ عوضًا عن ذلك، لتحقيق حداثة التكنولوجيا.

على الصعيد الأيديولوجي، شكّل ذلك موضوعًا للصراعات الطبقية خلال القرن التاسع عشر. وبقدر ما قبلت الحركات العمّالية والاشتراكية بمركزية حداثة التكنولوجيا؛ بل ومنحتها الأولوية، بقدر ما مُنيت بالهزيمة في الصراع الطبقي. لقد قايضوا ولاءهم للدولة مقابل تنازلات لشدّ ما كانت زهيدة -وإن كانت حقيقية- فيما يتعلّق بتحقيق حداثة التحرُّر. وبحلول الوقت الذي أوشكت فيه الحرب العالمية الأولى على الاندلاع، خفتت حدّة جميع ما انطوت عليه أفضلية الصراع من أجل حداثة التحرُّر من معنًى، حين احتشد عمّال كل بلد أوروبي خلف اللواء المقدّس وتعظيم الوطن.

كانت الحرب العالمية الأولى آية انتصار الأيديولوجيا الليبرالية في مركز النّظام-العالَم؛ أوروبا وأمريكا الشمالية، لكنها كانت كذلك علامةً على النقطة التي طفا عندها الانقسام السياسي بين مركز النّظام-العالَم وأطرافه على السطح بقوة. حينها، كانت القوى الأوروبية قد تمكنت -بالكاد- من إتمام غزواتها العالمية الأخيرة التي كانت قد شرعت فيها مع الثُّلث الأخير من القرن التاسع عشر، حين بدأ الغرب يتراجع القهقرى.

حينها بزغت حركات التحرُّر الوطني في أشكال متعددة، وبدرجات متفاوتة من النجاح، في جميع أنحاء شرق آسيا وجنوبها، والشرق الأوسط (مع تأخر لم يدُم طويلًا في إفريقيا، وقد تردَّدت أصداؤها في أمريكا اللاتينية التي كانت مستقلّة من الناحية الإسمية). وفي الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٧، برزت أشكال مختلفة من الانتفاضات
[١٣٧] والثورات الوطنية / في المكسيك والصين، وفي إيرلندا والهند، وفي البلقان وتركيا، وفي أفغانستان، وبلاد فارس، والعالم العربي. وتمكّنت، بذلك، «طبقات خطرة» جديدة من رفع رءوسها عاليًا، وصارت هي من يلوّح برايات حداثة التحرُّر. غير أن ذلك لم يعنِ أنها عارضت حداثة التكنولوجيا؛ ما حدث هو أنها رأت آمالها في حداثة التكنولوجيا معلّقة بتحقيق التحرُّر أولًا.

Scanned with CamScanner

ثمَّ وسَم صراع طويل على الهيمنة السنوات الواقعة بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥ بمَيسمه، داخل مركز النِّظام-العالَم؛ بين ألمانيا والولايات المتحدة في المقام الأول؛ انتصرت فيه الولايات المتحدة كما نعلم. لكن تلك السنوات نفسها، وما تلاها، كانت فترة صراع أيضًا بين الشمال والجنوب. ومرة أخرى، حاولت الطبقات المهيمنة (في الشمال) إقناع الطبقات الخطرة الجديدة بتطابق الحداثتين؛ فقدَّم وودرو ويلسون مبدأ تقرير مصير الأمم، فيما عرض كلٌّ من روزفلت وترومان وكينيدي مبدأ التنمية الاقتصادية للأمم المتخلِّفة، وكان كلاهما، على الصعيد العالمي، المقابل البنيوي لمبدأي الاقتراع العام ودولة الرَّفاه على الصعيد الوطني في مناطق المركز.

كانت التنازلات زهيدة في الواقع، وقدَّمت الطبقات المهيمنة أيضًا «هُويةً» أخرى كان مضمونها وحدة العالَم الحرّ ضد العالَم الشيوعي. لكن هذا الشكل من الهُوية استُقبل بشكٍّ هائل من قِبل ما يسمَّى العالم الثالث؛ (أي المناطق الطَّرفية وشبه الطَّرفية **اللهمَّ إلَّا** ما يسمَّى «الكتلة السوفييتية»)؛ فقد عدَّ العالم الثالث أن ما يسمَّى «العالم الثاني» هو جزء من منطقته؛ وبالتالي -وموضوعيًّا- هو جزء كذلك من المعسكر نفسه. وفي مواجهة الواقع التي فرضته قوة الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع المعارضة الرمزية التي أبداها الاتحاد السوفييتي (في أكثر الأحيان)، اختار العالم الثالث موقف عدم الانحياز؛ ما يعني أنه لم «يُعرَّف» بالتطابق مع منطقة المركز؛ بحيث تتماثل الطبقات العاملة في المركز مع طبقاته المهيمنة في صورة قومية وعنصرية مشتركة. وهكذا كان أداء الجيوثقافة الليبرالية، على النطاق العالمي في القرن العشرين، أوهن من أدائها على الصعيد الوطني في مناطق المركز خلال القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، لم تستنفد الليبرالية جميع إمكاناتها؛ فقد كانت الليبرالية الويلسونية قادرة على إغواء الاشتراكية اللينينية وتدجينها بالطرائق ذاتها التي أغرت / بها الليبراليةُ [١٣٨] الأوروبية الاشتراكيةَ الديمقراطية ورؤضتها خلال القرن التاسع عشر[٣٥]. وتحوَّلت اللينينية من ثورة عالمية إلى مجرد نزعة مناهِضة للإمبريالية، يرافقها برنامج للبناء الاشتراكي؛ فصارت، إذا ما نظرنا إليها عن كثب، مجرد بدائل خطابية للمفاهيم

Scanned with CamScanner

الويلسونية/ الروزفلتية عن تقرير مصير الأمم، والتنمية الاقتصادية للبلدان المتخلّفة. وحظيت حداثة التكنولوجيا، في واقع التجربة اللينينية، مرة أخرى بالأولوية في مقابل حداثة التحرُّر. ومثلُهم مثلُ الليبراليين في موضع الهيمنة، حاجَج اللينينيون الذين يُفترض أنهم حاملوا لواء المعارضة؛ بأن الحداثتين كانتا في واقع الأمر متطابقتين. هكذا، وبمساعدة اللينينيّين، قطع ليبراليو الشمال شوطًا على طريق إقناع حركات التحرُّر الوطني في الجنوب بهذا التطابق بين الحداثتين.

في عام ١٩٦٨، واجه هذا الطَّمس المفاهيمي المريح لكلا الحداثتين، ثورة احتجاجية عارمة على مستوى العالم، اتَّخذت بالأساس -لكن ليس دائمًا- شكل انتفاضات طلّابية. ووقعت أحداث شغب وعصيان (رافقها أحيانًا سقوط قتلى)؛ في الولايات المتحدة وفرنسا، وفي تشيكوسلوفاكيا والصين، وفي المكسيك وتونس، وفي ألمانيا واليابان. وعلى الرغم من اختلاف مسبّباتها محليًّا، تقاسمت جميعًا المضامين الأساسية نفسها: أن حداثة التحرُّر لم تتحقَّق رغم ما لها من أهمية وأولوية، وأن حداثة التكنولوجيا أضحت مجرد فخ مضلّل، وأن الليبراليين بجميع تنويعاتهم -الليبراليون الليبراليون، والليبراليون المحافظون، وقبل ذلك الليبراليون الاشتراكيون (أو اليسار القديم)- باتوا غير جديرين بالثقة؛ بل هم في الواقع العقبة الرئيسة أمام التحرُّر[٣٦].

عَلِقتُ حينها في جامعة كولومبيا (Columbia University)[٣٧]؛ قلب الأحداث في الولايات المتحدة. ولا زلتُ أحتفظ باثنتين من الذكريات الغامرة بشأن تلك «الثورة»؛ إحداهما هي النشوة الخالصة التي انتابت الطلاب؛ فقد كانوا يكتشفون، من خلال ممارسة التحرُّر الجماعي، ما عايشوه بوصفه عملية تحرُّر شخصي. والثانية هي الخوف العميق الذي أثاره إطلاق العنان لمشاعر التحرُّر تلك بين أكثر الأساتذة وموظَّفي الإدارة، وعلى الأخصّ بين أولئك الذين عدُّوا أنفسهم حواريي الليبرالية والحداثة، ورأوا في هذا التصعيد تأبّيًا لا معقولًا على المكاسب الواضحة المترتبة على حداثة / التكنولوجيا. [١٣٩]

اندلعت ثورة ١٩٦٨ العالمية ثم خَبت شُعلتها، أو بالأحرى أُخمدت. وبحلول عام

Scanned with CamScanner

١٩٧٠، كانت قد عمّت كل مكان تقريبًا، فتركت أثرًا عميقًا على الجيوثقافة؛ لأنها خلخلت هيمنة الأيديولوجيا الليبرالية على جيوثقافة النّظام-العالَم بالفعل؛ لتُعيد طرح الأسئلة التي ختم عليها انتصار الليبرالية في القرن التاسع عشر، أو دفع بها إلى حواشي النقاش العام بعيدًا عن متنه. وارتحل اليمين واليسار العالميان مرة أخرى بعيدًا عن الوسط الليبرالي. أمّا ما يُسمّى «النزعة المحافظة الجديدة» فقد كانت، بطرقٍ عدّة، مجرد إحياءٍ للنزعة المحافظة القديمة، التي سادت في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان اليسار الجديد بدوره مجرد إحياءٍ للراديكالية التي سادت في أوائل القرن التاسع عشر من نواحٍ عدّة؛ وهي تلك التي أذكّركم أنها جسّدت ما رُمز له في ذلك الوقت بمصطلح «الديمقراطية»؛ وهو مصطلح سيستحوذ عليه لاحقًا أيديولوجيو الوسط [الليبراليون] وينسبوه لأنفسهم.

لم تتلاشَ الليبرالية عام ١٩٦٨؛ لكنها فقدت دورها بوصفها الأيديولوجيا المحدّدة للجيوثقافة. وبالفعل، شهِد عقد السبعينيّات عودة الطّيف الأيديولوجي الثلاثي الألوان؛ مما أدّى إلى تبديد الضّباب الذي لفّ الحدود بين الأيديولوجيات الثلاث، فصارت ببساطة، مجرد تنويعاتٍ ثلاث على الليبرالية الحقيقية بين عامي ١٨٥٠ و١٩٦٠. وبدا النقاش كما لو أنه عاد إلى الوراء أكثر من مئة وخمسين عامًا، غير أن العالم كان قد مضى قُدمًا في اتجاهين؛ فمن ناحية، غيّرت حداثة التكنولوجيا البنية الاجتماعية العالمية بطرق هدّدت بزعزعة استقرار الأسس الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد-العالَم الرأسمالي. ومن ناحية أخرى، غدا التاريخ الأيديولوجي للنّظام-العالَم تذكارًا يؤثّر على كفاية الطبقات المهيمنة في الحفاظ على استقراره السياسي الحاضر.

ولنلق نظرة على التغيير الثاني أولًا. قد يُفاجأ بعضكم بالاهتمام الشديد الذي أوليه للعام ١٩٦٨ بوصفه نقطة تحوُّل. وقد تُفكّرون وتتساءلون: أليس عام ١٩٨٩، العام الذي يرمز إلى سقوط الأنظمة الشيوعية، تاريخ أكثر أهمية في تاريخ النّظام-العالَم الحديث؟ ألم يؤرّخ عام ١٩٨٩، في واقع الأمر، لانهيار التحدّي الاشتراكي للرأسمالية، ومن ثمّ التحقُّق النهائي لهدف الأيديولوجيا الليبرالية؛ أعني تدجين الطبقات الخطرة،

Scanned with CamScanner

[١٤٠] والقَبول العالمي بفضائل حداثة التكنولوجيا؟ حسنًا، لم يكن الأمر كذلك! بل سأقول / إن عام ١٩٨٩ كان امتدادًا لعام ١٩٦٨، وأنه لم يشهَد انتصار الليبرالية، ومن ثمَّ بقاء الرأسمالية ودوامها؛ بل شهِد انهيارها، كما شهِد هزيمة سياسية فادحة لأولئك الذين أيّدوا الاقتصاد-العالَم الرأسمالي.

ما حدث خلال السبعينيات والثمانينيات من الناحية الاقتصادية، هو أن انكماش الاقتصاد-العالَم أو ركوده في مرحلة كوندراتييف (ب) كان قد عرَّض الميزانيات العامة للدولة في كل مكان تقريبًا إلى ضغوط شديدة، وكانت الآثار السلبية على صعيد الرَّفاه مُرَّة؛ خاصةً في مناطق الاقتصاد-العالَم الطَّرفية وشبه الطَّرفية، وهو ما لم يحدث في منطقة شرق آسيا طوال الثمانينيات؛ غير أنه في أوضاع الانكماش تلك، هناك دائمًا منطقة صغيرة نسبيًّا يكون أداؤها جيدًا بسبب الانكماش العام على وجه التحديد، ويبدو أن النمو في منطقة شرق آسيا خلال الثمانينيات لم يدحض -بأي حال من الأحوال- هذا النمط العام.

بالطبع، حدث مثل هذا الانكماش مرارًا وتكرارًا في تاريخ النِّظام-العالَم الحديث. ومع ذلك؛ فقد كانت العواقب السياسية للمرحلة (ب) من دورة كوندراتييف هذه، أشدَّ من تلك التي عرفتها أيّة مرحلة مماثلة من قبل؛ ذلك أن المرحلة (أ) السابقة، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٠، شهدت انتصارًا سياسيًّا عالميًّا لحركات التحرُّر الوطني وغيرها من الحركات المناهضة للنظام. بعبارة أخرى: لأن الليبرالية شرعت في جَني الثمار عبر جميع أنحاء العالم في الفترة (١٩٤٥–١٩٧٠) (تقرير المصير إضافة إلى التنمية الاقتصادية)؛ فإن خَيبة الأمل في سنوات السبعينيات والثمانينات كانت شديدة القسوة. لقد خفتت الآمال وتهاوت الأوهام في المناطق الطَّرفية وشبه الطَّرفية خاصة، وفي غيرها أيضًا. حينها صارت شعارات ١٩٦٨ أكثر وجاهةً، فيما بدا أن النزعة الإصلاحية العقلانية (خاصةً حين غُلِّفت بخطاب «ثوري») كانت خَيبة أمل مريرة.

وانقلبت الجماهير ضد حركات اليسار القديم، واتَّهمتها بالاحتيال على امتداد ما يُسمَّى «العالم الثالث»؛ دولة تلو أخرى. ربما لم تكن الجماهير واعية بالبديل الذي

Scanned with CamScanner

سيحلُّ محلَّ تلك الحركات -شعبٌ هنا، وأصوليةٌ دينيةٌ هناك، ونبذٌ للسياسة هنالك- لكنها كانت على يقين من أن حركات اليسار القديم ادَّعت الراديكالية؛ بينما لم تكن في الواقع سوى ليبرالية مقنَّعة لم تؤت أُكلها إلَّا لنخبة صغيرة. وهكذا، سعَت الجماهير في البلدان المعنيَّة إلى لفظ تلك النخب، بطريقة أو بأخرى، بعد أن فقدت إيمانها بدولها، وعدَّتها سماسرةً / لحداثة التحرُّر لا أكثر. ولنكن واضحين هنا: لم تفقد الجماهير [١٤١] رغبتها في التحرُّر؛ بل في الإستراتيجية القديمة بوصفها سبيلًا لهذا التحرُّر.

لقد كان انهيار الأنظمة الشيوعية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، الحلقة الأخيرة لا أكثر في سلسلة طويلة، انتهت باكتشاف أن أكثر الخطابات راديكاليةً، لم تؤمِّن تحقُّق حداثة التحرُّر، وربما لم تؤمِّن إلا قليلًا من حداثة التكنولوجيا[٣٨]. بطبيعة الحال، قبلت هذه الجماهير، في لحظة يأس مؤقت، شعارات اليمين العالمي الذي أُعيد إحياؤه؛ لا سيما أسطورة «السوق الحرَّة» (ونسمِّيها «أسطورة»؛ لأن نموذج «السوق الحرة» الذي بشَّرت به هذه الشعارات لم يتحقَّق لا في الولايات المتحدة ولا أوروبا الغربية)؛ غير أن تلك الشعارات لم تكن سوى سرابٍ بِقيعة يحسبه الظمآن ماءً. وقد بدأنا بالفعل نشهد انتعاشًا سياسيًّا؛ بفعل تلك الشعارات، في ليتوانيا، وبولندا، والمجر، وفي أماكن أخرى[أ].

من جهة أخرى، يصحُّ أيضًا أنه من غير المُحتمل أن يؤمن الناس مرة أخرى، لا في أوروبا الشرقية ولا في أي مكان آخر من العالم، بالصيغة اللينينية للوعود التي قدمتها النزعة الإصلاحية العقلانية (تحت مسمَّى «الثورة الاشتراكية»). وتلك كارثة بالنسبة للرأسمالية العالمية على وجه القطع؛ لأن اليقين في اللينينية أدَّى دَوره بوصفه قوة مقيِّدة رئيسة للطبقات الخطرة في النِّظام-العالَم، مدَّة خمسين عامًا على الأقل؛ ففي باب العمل، كان للينينية تأثيرٌ محافظٌ للغاية؛ حيث بشَّرت بالانتصار الحتمي للشعب (ومن ثمَّ حضَّت على الصبر). أما اليوم؛ فقد فقدت الطبقات المهيمنة في النِّظام-العالَم الحديث عباءة اللينينية التي لطالما كانت لها وقاءً[٣٩]. ويعني هذا أن الطبقات الخطرة

(أ) الإيماءة إلى الموجة الأولى مما سُمِّي الثورات الملوَّنة في دول أوروبا الشرقية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

قد تصير اليوم خطيرة مرة أخرى، أي إن النّظام-العالَم لم يعد مستقرًا من الناحية السياسية.

في الوقت نفسه، تضعضعت الأسس الاجتماعية-الاقتصادية للنّظام-العالَم تضعضعًا هائلًا. دعوني أذكر أربع اتجاهات لذلك، وهي لا تشمل جميع بنود قائمة التحولات البنيوية ذات العلاقة. أولًا، استنزاف حادٌّ للخزّان العالمي من العمالة الرخيصة المتاحة؛ فطيلة القرون الأربعة المنصرمة، تمكّن ممثلو العمّال من أصحاب الأجور في المناطق الحضرية، مرارًا وتكرارًا، من استخدام قوتهم التفاوضية؛ لرفع نسبة فائض القيمة التي يمكنهم الحصول عليها مقابل عملهم. لكن الرأسماليين تمكّنوا بدورهم، من مواجهة التأثير السلبي الذي أحدثه ذلك على معدّلات ربحيّتهم؛ من خلال توسيع خزّان العمالة؛ وذلك بإغراق سوق العمل المأجور بجماعات جديدة من العمالة
[١٤٢] التي كانت فيما سبق غير مأجورة؛ ومن ثمَّ كانت مهيأة -ابتداءً- / للقبول بأجور شديدة التدنّي. ثم أدّى التوسع الجغرافي النهائي للاقتصاد-العالَم الرأسمالي، ليشمل العالم بأسره أُخريات القرن التاسع عشر، إلى تسريع وتيرة نقل القوى العاملة عبر العالم من الأرياف نحو المدن؛ وهي عملية حقّقت اليوم تقدُّمًا هائلًا. وقد تُستكمل بشكل أكبر في المستقبل القريب[٤٠]؛ مما يعني حتمًا، زيادةً عالميةً حادةً في تكاليف العمالة، كنسبة مئوية من التكلفة الإجمالية للإنتاج في جميع أنحاء العالم.

المشكلة البنيوية الثانية هي ضغوط الطبقات الوسطى، التي عُدَّت -بحقٍّ- ركنًا ركينًا للنّظام-العالَم الحالي. لكن مطالبها، الموجّهة لأصحاب العمل وللدول على حدٍّ سواء، توسّعت توسُّعًا مطّردًا، وصار الحفاظ على طبقة وسطى آخذةً في الاتساع، في مستويات فردية عالية، بالغ الكُلفة، تتساوى في ذلك الشركات وميزانيات الدول. وكان هذا هو السبب وراء المحاولات العديدة للتراجع عن دولة الرّفاه خلال العقد الماضي[أ]؛ لكن الأمر واجه أحد خيارين: إما عدم التراجع عن هذه الأكلاف؛ وفي هذه الحالة ستعاني

(أ) يعني عقد الثمانينيات من القرن العشرين وثورة الرئيس ريغان المحافظة في الولايات المتحدة؛ وكذلك النهج نفسه الذي اتبعته مارغريت تاتشر في إنكلترا (المترجم)

Scanned with CamScanner

الدول والشركات متاعب جسيمة وإفلاسًا متكررًا، أو التراجع عنها؛ ما سيسفر عن استياء سياسي كبير بين طبقات قدَّمت أقوى الدَّعم للنِّظام-العالَم الحالي.

أما المشكلة البنيوية الثالثة فهي أزمة الاستنزاف البيئي التي تفرض على النِّظام-العالَم مشكلات اقتصادية حادة؛ فقد اعتمد تراكم رأس المال، منذ خمسة قرون، على قدرة الشركات على تحميل غيرها عبء التكاليف. وعنى ذلك أساسًا، الاستخدام المفرط للموارد العالمية بتكلفة جماعية كبيرة؛ لكن تقريبًا دون أن تتحمَّل الشركات أية كلفة. لكن تلك الموارد ستُستنزف عند مرحلة معينة، وستصل درجة السُّمِّية (Toxicity) إلى مرحلة يتعذَّر معها السيطرة عليها. ونرى اليوم كيف يتعيَّن علينا الاستثمار بكثافة في عمليات تنظيف الكوكب، وخفض حجم الاستهلاك لمنع تكرار المشكلة. ومع ذلك كلِّه، لم تزل الشركات تتصاخب بأن مثل هذه الإجراءات ستخفض من المعدلات العالمية للربح.

أخيرًا يبدو أن الفجوة الديموغرافية، التي تزيد من حجم الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، تتعاظم بدلًا من أن تتضاءل؛ وهو ما يخلق ضغطًا كبيرًا على حركة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، والتي تُسفر بدورها، وبالقدر نفسه، عن ردود فعل سياسية معادية لليبرالية في الشمال. ومن السهل التنبؤ بما / سيحدث؛ إذ إنه على الرغم [١٤٣] من تزايد الحواجز، ستتفاقم الهجرة غير الشرعية في كل مكان في الشمال، وستنمو معها الحركات اللَّاأدرية (Know-nothing)[أ]. لذلك ستتغير التوازنات الديموغرافية في دول الشمال تغيرًا جذريًا، وستقع صراعات اجتماعية حادَّة في تقديرنا.

وهكذا سيواجه النِّظام-العالَم اليوم، وعلى مدى الأعوام الأربعين إلى الخمسين القادمة، أزمة أخلاقية ومؤسَّسية حادَّة. وبالعودة إلى ما افتتحنا به حديثنا حول الحداثتين؛ فإن ما يحدث اليوم هو أن هناك أخيرًا توترًا واضحًا وسافرًا بين حداثة التكنولوجيا

(أ) نشطت هذه الحركات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسينيات القرن التاسع عشر؛ وعُرفت برفضها هجرة الأجانب؛ خاصة من الكاثوليك، إلى الأراضي الأمريكية. وقد عُرف أعضاؤها بـ «اللَّاأدريين» (Know-Nothings)؛ لأنهم كانوا إذا ما سئلوا عن أنشطتهم السرية يجيبون «لا أدري شيئًا». (المترجم)

Scanned with CamScanner

وحداثة التحرُّر؛ فقد بدا أنهما تسيران جنبًا إلى جنب بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠. وظل التوتر الخفي بينهما تحت السيطرة؛ بين عامي ١٧٨٩ و١٩٦٨؛ بسبب ما حالف مسعى الأيديولوجيا الليبرالية من نجاح في الزَّعم بتطابقهما؛ لكن ها هما تشتبكان في صراع مفتوح منذ سقط القناع في عام ١٩٦٨.

وهناك علامتان ثقافيتان رئيستان تدلَّان على هذا الاعتراف بأن هناك صراعًا بين الحداثتين؛ الأولى هي «العلم الجديد»، أو علم التعقُّد؛ ففجأة، وخلال الأعوام العشرة الأخيرة، انقلب عدد هائل من علماء الفيزياء والرياضيات على الأيديولوجيا النيوتُنية -البيكونية- الديكارتية[أ]، التي ادَّعت، طيلة خمس مئة عام على الأقل، أنها الوجه الوحيد الممكن للعلم. ومع انتصار الأيديولوجيا الليبرالية في القرن التاسع عشر، قُدِّس العلم النيوتُني بوصفه حقيقة كونية.

إن العلماء الجدد لا يتحدُّون صحَّة العلم النيوتُوني في واقع الحال، بل نزعته الكونية؛ فهُم يحاججون أساسًا بأن قوانين العلم النيوتُني متعلِّقة بحالة خاصة ومحدودة من الواقع؛ ولفهم الواقع بطريقة علمية، لا بد من توسيع أُطُرنا المرجعية وأدواتنا التحليلية ما أمكننا؛ لذلك نسمع اليوم كلمات جديدة وطنانة تتردَّد بقوة، مثل: الشَّواش (Chaos)، والتشعُّبات (Bifurcations)، والمنطق الضَّبابي (Fuzzy Logic)[ب]،

(أ) يومئ فالرشتاين هنا إلى الأسس الثلاثة الكبرى التي تقوم عليها النزعة العلموية الحديثة (Scienticism)؛ بوصفها أيديولوجيا كما يسميها؛ وهي: الميكانيكية الحتمية النيوتُنية؛ نسبةً إلى إسحاق نيوتن، التجريبية البيكونية؛ نسبةً إلى فرانسيس بيكون، والعقلانية الديكارتية؛ نسبةً إلى رينيه ديكارت. (المترجم)

(ب) يعبِّر المنطق الضبابي عن المجموعات الرياضية الضبابية (fuzzy sets)؛ وهي مجموعاتٌ تفتقر إلى حدود قاطعة ودقيقة وواضحة؛ بخلاف المجموعات التقليدية التي يمكن لعنصر معيَّن؛ إما أن ينتمي إلى مجموعة ما، أو لا ينتمي إليها. أما في حالة المجموعات الضبابية؛ فيمكن للعنصر أن ينتمي إلى مجموعة ما بنسبة أو بدرجة معيَّنة، وألَّا ينتمي إليها بنسبة أو درجة مختلفة. يتعامل المنطق الضبابي مع المتغيرات اللغوية التي لا يمكن التعبير عنها بالدقة التي تتصف بها المتغيرات الكمِّية القابلة للتعبير عنها رياضيًا. وفي علم التعقُّد؛ ثمَّة محاججة مفادها أنه كلَّما زاد تعقُّد الأشياء؛ فقدت العبارات الدقيقة أهميتها، وفقدت في الوقت نفسه العباراتُ المهمَّة دقتها؛ وبالتالي زادت الحاجة إلى التفكير من خلال المنطق الضبابي؛ حيث تنتمي العناصر إلى مجموعة ما وفي الوقت نفسه لا تنتمي إليها، وحيث الأشياء يمكن أن تُتصف =

والفراكتلات (Fractals)[أ]؛ والأهم من ذلك كلّه سهم الزمن (Arrow of Time)[ب]. لقد

= بالصفة وبنقيضها في آن واحدٍ معًا؛ حسب درجة (لا) انتمائها إلى المجموعة المعبّرة عن تلك الصفة. (المترجم)

(أ) الفراكتلات: تُعرف أيضا بالكسيريات؛ هي أشكال هندسية غير تقليدية ومجموعات غير منتظمة ومعقّدة، وتدرُسها ما يُعرف بـ «الهندسة الفراكتلية»؛ وهي هندسة لا إقليدية تبحث أساسًا في اكتشاف أنماط التكرار والتماثل الذاتي التي تبديها الأشكال والمجموعات اللّامنتظِمة والمعقّدة. وضع أُسسَها، خلال سبعينيات القرن العشرين، عالمُ الرياضيات الفرنسي-الأمريكي بونوا ماندلبروت (Benoît B. Mandelbrot) (١٩٢٤-٢٠١٠)، الذي لفت الانتباه إلى أن الطبيعة تغلُب عليها الظواهر التي تعجز الهندسة الإقليدية عن وصفها بواسطة أشكالها الهندسية التقليدية من خطوط ومربعات ومثلثات ودوائر ومخروطات وغيرها؛ من ذلك: الغيوم والجبال والسواحل وغيرها؛ فالغيوم ليست كرات، والجبال ليست مخروطات، والسواحل ليست دوائر؛ كما أن النباح ليس صوتا سلسًا، والبرق لا يسري في خط مستقيم. من جهة أخرى؛ تعيد الهندسة الفراكتلية النظر في التصور التقليدي للأبعاد الثلاثة (بعدٌ واحدٌ للخطوط، بُعدان للمسطّحات، وثلاثة أبعاد للمجسّمات)، الذي يعدُّ إخفاقًا واضحًا في التقاف الأشكال المعقّدة في الطبيعة. من هنا؛ افترض ماندلبروت أن الحلّ يكمن في الخروج عن الأرقام الصحيحة في تحديد الأبعاد واللجوء إلى الأعداد الكسرية. وهكذا، قدّمت الأبعاد الكسرية التي اقترحها ماندلبروت وسيلة لقياس عدة خصائص كانت تفتقر إلى تعريفات واضحة في إطار الهندسة الإقليدية؛ مثل التعرُّج/ عدم الاستواء في طول السواحل. (المترجم)

(ب) مفهومٌ يحدّد اتجاه الزمن؛ طوّره الفيزيائي البريطاني آرثر إدينغتون (Arthur Eddington) (١٨٨٢-١٩٤٤)؛ بحيث يمكن رسمه على خريطة نسبية رباعية الأبعاد (البُعد الرابع هو بُعد الزمن، إلى جانب الأبعاد الثلاثة التقليدية المعروفة). لطالما أكدت الفلسفة النيوتُنية أن الزمن واقع موضوعي مطلق، ثابت السرعة أحادي الاتجاه، ومستقل عن المكان؛ وهذا ما يسوّغ النّزعة الخَطّية والحَتمية لهذه الفلسفة. غير أن نظرية أينشتاين النسبية فنّدت هذه الفرضيّات؛ مؤكّدة على نسبية الزمن؛ أي إن هناك «أزمنة» متعدّدة، بدلًا من زمن واحد مطلق. ثم ربط أينشتاين بين الزمن والمكان في بُعد رابع صار يُعرف بالزمكان؛ وبذلك فنّد خطّية سهم الزمن وحتميته؛ مؤكّدًا على أن العمليات التي تجري في الأنظمة المعقّدة يمكن أن تكون عكوسة (reversible)؛ وبذلك فإن سهم الزمن ليس أحاديَّ الاتجاه بالضرورة؛ حيث يسير من ماض أزلي غابر نحو مستقبل أبدي واعد، وأن التغيُّر لا يأخذ دائمًا شكلاً تقدُّميًا تطوريًا تراكميًا؛ حيث تكون الحقبة الجديدة امتدادًا للحقبة البائدة التي تسبقها على سهم الزمن. هذه الفكرة برمّتها تلفت انتباهنا إلى أن التاريخ لا يأخذ دائمًا مسارًا خطّيًا مفعمًا بالتقدم؛ كما يؤكّد المتفائلون من الليبراليين أو العلمويين (Scientiçists). لنفكر مثلًا بالنظام البيئي؛ ألا يأخذ تطوره مسارًا انتكاسيًا (Regressive) تمامًا في علاقته بمسار التقدم التكنولوجي على سهم الزمن؟ (المترجم)

أُضفي الطابع التاريخي (Historicized)[٤١] على العالم الطبيعي وجميع ظواهره. ولمّا كان العلم الجديد علمًا لا خطّيًا (*Not* linear)، في حين كانت الخطّية[أ] ركن حداثة التكنولوجيا الركين؛ فلقد مال إلى إثارة الأسئلة الأكثر جوهرية بشأن حداثة التكنولوجيا؛ على الأقل في صورتها الكلاسيكية.

[١٤٤] / أما العلامة الثقافية الأخرى التي طَفت بصراع الحداثتين إلى السطح؛ فهي «حركة ما بعد الحداثة» التي كان أساس انطلاقها: العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن فكرة ما بعد الحداثة، ولعلّي أكون أوضحتُ ذلك، ليست ما بعد حديثة على الإطلاق؛ بل شكل من أشكال إنكار حداثة التكنولوجيا لحساب حداثة التحرُّر. وإذا كانت قد صيغت في هذا الشكل اللغوي الغريب؛ فذلك لأن علماءها سعَوا إلى إيجاد منفذ للفِكاك من القبضة اللغوية التي أحكمتها الأيديولوجيا الليبرالية على خطابنا. تظل ما بعد الحداثة؛ بوصفها مفهومًا تفسيريًا، محيِّرة، لكنها بلا شكٍّ نافذة البصيرة إذا ما نظرنا إليها بوصفها عقيدة كاشفة؛ ذلك أننا نسير حقًا نحو نظام تاريخي آخر. فالنّظام-العالَم الحديث يقترب من نهايته، لكنه سيتطلّب ما لا يقل عن خمسين عامًا أخرى ليبلغ مرحلة الأزمة النهائية، أي مرحلة «الفوضى»، قبل أن يلوح لنا الأمل في ولوج نظام اجتماعي جديد.

إن مهمتنا اليوم، وعلى مدى الأعوام الخمسين المقبلة، ستكون مهمّة يوتوبية؛ إذ

(أ) تشتهر الحداثة، والتقدم، والتطور التكنولوجي، كلها بالسّمة الخطّية؛ أي إنها تنتقل من البدائية الى التطور، ومنذ ما قبل الحديث إلى الحديث، ومن وضع غير متقدّم إلى وضع متقدّم يعدُّ وضعًا أفضل؛ باختصار: التقدم إيجابي نحو تحسين أداء الإنسان في السيطرة على الطبيعة والتحكُّم في النظام؛ ومن ثمّ تحسين ظروفه وشروط حياته نحو المزيد من التحرُّر والتحكم والقدرة على التنبؤ. بينما، في العلم الجديد الذي يصفه ڤالرشتاين، تتسم الأنظمة المعقّدة بأنها لا خطّية في جوهرها؛ بمعنى أن الأسباب الصغيرة يمكن دائمًا أن تكون لها نتائج كبيرة (وهو شرط مسبق لحالة التعقُّد). وتنتج اللاخطّية عن التأثر (التأثير والتأثر في الوقت نفسه)، والاعتماد المتبادَل بين مكونات النظام؛ فضلًا عن تفاعل النظام المستمر مع بيئته؛ بوصفه نظامًا مفتوحًا. بعبارة أخرى: اللّاخطّية هي انعدام التناسُب بين مدخلات النظام ومخرجاته وافتقارها المستمر للقابلية للتنبؤ بها. هذا شبيهٌ بأثر جناحي الفراشة؛ حيث تتخذ الأمواج الطفيفة الناجمة عن رفرفة فراشة لجناحيها مسارًا في منطقة ما، يؤدّي مع مرور الوقت إلى إحداث عاصفة هوجاء في مناطق أخرى بعيدة على سطح الأرض؛ مما يحيل النقاش أساسًا إلى مفهومي التحكم والتنبؤ. (المترجم)

Scanned with CamScanner

تتضمن تصوُّر هذا النظام الاجتماعي الجديد، والكفاح في سبيل خَلقه؛ ذلك أن الانتقال من نظام تاريخي بائد، جائر ولا متكافئ نحو نظام جديد أفضل، ليس انتقالًا مضمونًا بأي حال من الأحوال؛ فالصراع يظل قائمًا ومفتوحًا على الاحتمالات كافةً. إننا اليوم في حاجة إلى تحديد المؤسسات الواقعية التي يمكن من خلالها التعبير عن التحرُّر الإنساني؛ فقد عشنا طويلًا مزاعم التعبير عنه في النِّظام-العالَم الحالي، الذي حاولت الأيديولوجيا الليبرالية من خلاله إقناعنا بواقع كان الليبراليون أنفسُهم يناضلون ضدَّه، لرفع درجة المساواة والديمقراطية. ثم شهِدنا كيف خذلتنا الحركات الفاشلة المناهضة للنظام، وهي التي كانت جزءًا من المشكلة بقدر ما كانت جزءًا من الحل.

علينا الانخراط في حوار عالمي واسع ومتعدِّد الاطراف؛ لأن الحلول ليست واضحة البتَّة. وأولئك الذين يرغبون في استمرار الحاضر بذرائع ومظاهر أخرى زائفة لا ينفكُّون يزدادون سطوةً وقوةً. هي إذن نهايةٌ لأية حداثة؟ فلتكن نهايةً للحداثة الزائفة، ولتكن للمرة الأولى، بدايةً لحداثة تحرُّر حقيقية.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الثامن

الليبرالية وتناقضاتها المستعصية على الحل:

حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في جيوثقافة النظام-العالَم الحديث

[١٤٥] / في السَّادس والعشرين من أغسطس/ آب ١٧٨٩ اعتمدت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن[٤٢]. وقد حافظ هذا الإعلان على بقائه منذ إقراره الرمزي لما نسمّيه اليوم «حقوق الإنسان». لقد تمَّ التأكيد عليه مجدَّدًا وتحيينه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنَّته الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ بموافقة الدول الأعضاء مع امتناع عدد قليل منها عن التصويت[٤٣]؛ والحال أنه لم يكن ثمَّ تأكيدٌ رمزيٌّ مماثلٌ على حقوق «الشعوب»، على الأقل إلى أن تبنَّت الأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة[٤٤] في الرَّابع عشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠.

وتشير ديباجة إعلان عام ١٧٨٩، في افتتاحيتها، إلى «أن الجهل بحقوق الإنسان، والتفريط فيها، والاستخفاف بها، هي الأسباب الوحيدة للبوائق العمومية وفساد الحكومات...». لذلك، سنبدأ بمشكلة الجهل، كما يليق بوثيقة من عصر الأنوار، وبالدلالة الآنيَّة لعبارة أن التغلُّب على الجهل يعني أنه ما من مصائب عامة ستقع بعد التغلب عليه.

والسؤال المُلحُّ هنا هو لماذا لم تضع الثورة الفرنسية إعلانًا مشابهًا لحقوق الشعوب؟ سبق واقترح الأب غريغوار (Abbé Grégoire)[أ] في عام ١٧٩٣، أن يسعى الإعلان

(أ) أنري جان بابتيست غريغوار؛ والذي يُشار إليه بالأب غريغوار (١٧٥٠-١٨٣١)؛ كان كاهنًا كاثوليكيًا فرنسيًا وأسقفًا مرشحًا لمدينة بلوا (Blois)، وقائدًا ثوريًا مناصرًا للعبودية والحقّ في الاقتراع. (المترجم)

Scanned with CamScanner

[إعلان حقوق الإنسان والمواطن] إلى تدوين القوانين المتعلّقة بـ «حقوق الأمم وواجباتها المتبادلة، وحقوق الشعوب (الأشخاص *gens*)». في حين حاجَج ميرلين دي دوي (Merlin De Douai)[أ] بأن «هذا كان اقتراحًا لا ينبغي توجيهه إلى إعلان بشأن الشعب الفرنسي؛ بل إلى مؤتمر عام لشعوب أوروبا»[٤٥]، وهكذا طُرح هذا الاقتراح جانبًا.

كان ملحَظ ميرلين دي دوي وثيق الصّلة بالموضوع، لكن لم يحدث أن انعقد مؤتمر عام كهذا آنذاك بالطبع. وحين ظهر إلى الوجود في نهاية المطاف (نوعًا ما)، في الشكل الذي جسّدته عصبة الأمم أولًا، ثم الأمم المتحدة لاحقًا، لم يصدر مثل هذا الإعلان
[١٤٦] على الفور؛ ففي عام ١٩٤٥، لم تكن القوى الكولونيالية، المنتصرة / في صراع تحرُّرها الخاص[ب]؛ لتعترف بعدم شرعية الاستعمار. وكان يجب الانتظار حتى صدور إعلان ١٩٦٠، بعد أن نالت الكثير من شعوب العالم المستعمَر استقلالها؛ لتؤكد الأمم المتحدة من جديد «إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية: حق الإنسان في الكرامة والاحترام، وحق الرجال والنساء والأمم الكبيرة والصغيرة في المساواة»، ومن ثمَّ أعلنت «ضرورة إنهاء الاستعمار، سريعًا ودون شروط، بجميع أشكاله ومظاهره».

لست أريد خوض نقاش حول ما إذا كانت حقوق الإنسان أو حقوق الشعوب مدرَجة أم غير مدرَجة في القانون الطبيعي؛ كما أنني لا أرغب في مراجعة تاريخ هذه الأفكار بوصفها أبنية فكرية؛ بل أودُّ، بدلًا من ذلك، أن أحلّل دورها بوصفها عناصر أساسية في الأيديولوجيا الليبرالية التي صارت جيوثقافة النّظام-العالَم الحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أودُّ المحاجَجة بأن البنية الجيوثقافية لا تنطوي على تناقض ذاتي من حيث المنطق الحاكم لها فحسب؛ بل إن هذا التناقض الذي يصعب تجاوزه، يشكّل في حدّ ذاته جزءًا أساسيًّا من الجيوثقافة نفسِها.

جميعُ النُّظم-العالَم لها جيوثقافات، رغم أن استقرار الجيوثقافة وترسُّخها في نظام

(أ) فيليب أنطوان ميرلين دي دوي (١٧٥٤-١٨٣٨): سياسيٌّ ومحامٍ فرنسي. (المترجم)

(ب) الإيماءة إلى تحرُّرها من الاحتلال النازي بطبيعة الحال. (المترجم)

Scanned with CamScanner

تاريخي معيَّن يتطلَّب وقتًا. أستعمل مفردة «ثقافة» هنا بالمعنى الذي يستعمله علماء الأنثروبولوجيا تقليديًّا؛ وذلك بوصفها مجموعة من القيم والقواعد الأساسية التي تحكم، عن وعي وغير وعي، العوائدَ داخل النظام، وتخلق مجموعة من الأوهام تنزع إلى إقناع عناصره بقبول شرعيته. هناك دائمًا أشخاص وجماعات، داخل أي نظام-عالَم؛ ممن ينكرون القيم الجيوثقافية كليًّا أو جزئيًّا، أو يناضلون ضدها. ولكن طالما أن أكثر أُطر النظام تتلقَّى هذه القيم بقَبول حسن، وطالما أن أكثر العامة من الناس لا يشكِّكون فيها؛ يمكننا القول: إن الجيوثقافة قائمة، وإن قيمها سائدة.

أبعد من ذلك، يظل التمييز بين القيم الأساسية للنظام؛ كالكَونية (Cosmology)، والغائية (Teleology) من جهة، وبين السياسات التي تروم تكريسها، من جهة أخرى، له أهميته. إن انخراط الجماعات في تمرد سياسي نشط، لا يعني بالضرورة أنها لا تؤيد، ربما عن غير وعي، قيم النظام الأساسية وكَونيته وغائيته؛ قد يعني ذلك ببساطة أن / [١٤٧] هناك شعورًا يساورها بأن هذه القيم لا تُطبَّق في أرض الواقع بعدالة. وأخيرًا، لا بد من أخذ المسار التاريخي في الحسبان؛ فالجيوثقافات تظهر إلى الوجود في لحظة، ثم تتوقف في اللحظة التالية عن الهيمنة وفرض سطوتها. في حالة النِّظام-العالَم الحديث تحديدًا؛ سأحاجج أن جيوثقافته نشأت مع الثورة الفرنسية، ثمَّ شرعت تفقد مقبوليَّتها على نطاق واسع مع ثورة عام ١٩٦٨ العالمية.

إن النِّظام-العالَم الحديث، الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، قائم منذ القرن السادس عشر الطويل. لقد اشتغل النظام مدَّة ثلاثة قرون، من غير أن يكون له جيوثقافة مستقرة وراسخة. بعبارة أخرى: لم تعرف الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر مجموعة القيم والقواعد الأساسية داخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، التي يمكن أن يقال: إن أكثر الأُطر ارتضتها، وأن أكثر العامة قبلتها، ولو كان قبولًا على جهة السَّلب حتى. ثم جاءت الثورة الفرنسية لتُغيِّر ذلك بـ المعنى الواسع (*latō sensū*)؛ حين أسَّست لمبدأين جديدين: السِّمة الطبيعية للتغيير السياسي، وسيادة الشعب[٤٦]. وسرعان ما ترسَّخ هذان

Scanned with CamScanner

المبدأن في الوعي الشعبي؛ بحيث لم تتمكن حملات تيرميدور (Thermidor)[أ] ولا واترلو (Waterloo)[ب] من إزاحتهما. ونتيجة لذلك لم تكن مرحلة الاستعادة (Restoration) إطلاقًا، وبأي معنًى من المعاني، استعادة حقيقية للنظام القديم في فرنسا (وفي جميع أنحاء النِّظام-العالَم).

المسألة الأساسية التي ينبغي ملاحظتها بشأن هذين المبدأين هي أنهما كانا في غاية الثَّورية من حيث الآثار التي خلَّفاها على النِّظام-العالَم؛ إذ لم يُشرعنا الاقتصاد-العالَم الرأسمالي؛ بل كانا تهديدًا بنزع الشرعية عنه على المدى الطويل. لهذا السبب حاججت آنفًا بأن: «الثورة الفرنسية كانت أولى الثورات المناهضة للنظام في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وقد حالفها النجاح في جانب من مهمَّتها، في حين أخفقت في الجانب الأكبر منها»[٤٧]؛ ومن ثمَّ أدركت قيادات النِّظام-العالَم حاجتها الملحَّة لتأسيس جيوثقافة أوسع، والتمكين لها؛ بغية احتواء هذه الأفكار من خلال غمرها في كلٍّ أكبر.

اتخذت هذه الجيوثقافة الأوسع صورة نقاش عن الأيديولوجيات. وأنا أستخدمُ مصطلح أيديولوجيا هنا بمعنًى محدَّد تمامًا. أعتقد أن ثالوث الأيديولوجيات التي
[١٤٨] تطورت في القرن التاسع عشر -النزعة المحافظة والليبرالية / والاشتراكية- كانت في الواقع ثلاث إجابات عن سؤال واحد؛ هو: أيُّ برنامج سياسي يرجَّح أن يؤمِّن بناء مجتمع صالح؟ وذلك في ضوء القَبول الواسع الذي لقيه مفهومي «السِّمة الطبيعية للتغيير»، و«سيادة الشعب».

وجاءت الإجابات في الواقع بسيطة، على نحو مثير للدهشة؛ فالمحافظون، الذين

(أ) يومئ هنا إلى انقلاب التاسع من تيرميدور لعام ١٧٩٤، في التقويم الجمهوري الذي اعتُمد زمن الثورة الفرنسية، ضد نادي اليعاقبة والثوريين المتطرفين في المؤتمر الوطني، وانتهى بإعدام ماكسيمليان روبسبير؛ أبرز قادة الثورة الفرنسية الراديكاليين. (المترجم)

(ب) أي معركة واترلو (قرب بروكسل) الشهيرة التي هُزم فيها نابليون بونابارت عام ١٨١٥، والتي أنهت الثورة الفرنسية عام ١٧٩٩. ولعلها ترتبط تحديدًا بالحلف المقدس الذي نشأ بين روسيا والنمسا وبروسيا بعد هزيمة نابليون، بغرض مجابهة آثار الثورة الفرنسية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

انتابهم الفزع من هذه المفاهيم واستنكروها أشدَّ الاستنكار، دعَوا إلى أقصى درجات الحذر فيما يتعلَّق بالإجراءات العمومية. وقالوا: إن التغييرات السياسية لا ينبغي إقرارها إلَّا في حالة وجود تأييد ساحق لها؛ وحتى حينها، ينبغي إجراء التغييرات بأقل قدر ممكن من الإخلال بالوضع القائم. أما فيما يتعلَّق بالسيادة الشعبية؛ فقد حاجَج المحافظون بأن استخدامها سيكون حصيفًا حين تُسلَّم السُّلطة، بحكم الواقع، إلى أولئك الذين كانوا يمارسونها تقليديًا، والذين يجسِّدون حكمة التقاليد الأصيلة.

على النَّقيض من ذلك كان رأي الاشتراكيين (أو الراديكاليين)؛ حيث رحَّبوا بالتغيير ودعوا الشعب إلى ممارسة سيادته كاملةً ومباشرةً؛ بغية الوصول -بأقصى سرعة- إلى مجتمع قائم على أعلى درجات المساواة.

كانت المواقف المحافِظة والاشتراكية واضحة المعالم يسهل فهمها؛ فالأولى متمهِّلة ما أمكن، فيما الثانية سريعة ما أمكن! كانت الأولى مقاوِمة لنزعة المساواة ما أمكنها ذلك؛ في حين عملت الثانية على تفكيك البنى القائمة على اللَّامساواة ما أمكنها ذلك! أكدت الأولى أن الإيمان بإمكانية التغيير الحقيقي هو احتمال جدُّ ضئيل، أما الثانية فكانت تعتقد أن القيام بأي شيء ممكن إذا تمَّ التغلب على العقبات الاجتماعية المفتعلة! في الواقع؛ تلك هي خطوط الانقسام المألوفة بين اليمين واليسار، وهي الثنائيات الاصطلاحية التي نتجت مباشرةً عن الثورة الفرنسية.

ماذا إذن عن الليبرالية التي ادَّعت أنها تعارض النزعة المحافظة من جهة، والاشتراكية من جهة أخرى؟ كان الجواب واضحًا من الناحية الرسمية، غامضًا من الناحية الموضوعية؛ فمن الناحية الرسمية، كانت الليبرالية **طريقًا وسطًا** (*Via Media*)، أو «مركزًا حيويًا» (Vital center) (إذا ما استعملنا توصيفها لنفسها في القرن العشرين[٤٨])؛ فالتغيير يجب أن يتم بالسرعة المناسبة؛ فلا يكون أسرع مما ينبغي ولا أبطأ منه! لكن، ماذا يعني ذلك من الناحية الموضوعية؟ هنا، نادرًا ما يتفق الليبراليون فيما بينهم؛ سواءٌ أكانوا ضمن حدود مكانية أو زمانية معينة، أو وُجدوا في أمكنة وفترات زمنية مختلفة.

Scanned with CamScanner

[١٤٩] / نتيجة لذلك، لم تكن الليبرالية تتعرَّف، بوصفها أيديولوجيا، بفضل وضوح برنامجها؛ بل من خلال تركيزها على العملية (Process)[أ]. فما من شكٍّ في أن الليبراليين آمنوا أن التغيير السياسي أمرٌ لا مفرَّ منه، لكنهم اعتقدوا أيضًا أنه لن يؤدي إلى مجتمع أفضل إلا بقدر ما تكون عملية التغيير عقلانية؛ أي أن تكون القرارات الاجتماعية نتاج تحليل فكريٍّ قائم على التأني والحكمة. لذلك رأوا أنه من المهمّ أن يصوغ السياسات الفعلية ويطبّقها أولئك الذين يتمتّعون بقدرة أكبر على اتخاذ مثل هذه القرارات العقلانية؛ أي الفنيون أو المختصون. وهؤلاء هم من في مُكنتهم، ومن ينبغي عليهم، وضع الإصلاحات الضرورية على أفضل وجه، ومن يمكنهم تحسين النظام الذي يتفيؤون ظلاله؛ ذلك أن الليبراليين، بالتعريف، لم يكونوا راديكاليين على الإطلاق. لقد سعَوا إلى تحسين النظام وليس الانقلاب عليه؛ لأنهم عدُّوا أن عالَم القرن التاسع عشر قد بلغ ذروة التقدم الإنساني، أو ربما بلغ «نهاية التاريخ»؛ إذا ما استعملنا العبارة التي بُعثت من مرقدها مؤخرًا؛ فإذا كنَّا نحيا في الحقبة الأخيرة من تاريخ البشرية؛ فمن الطبيعي أن تكون مهمتنا الأساسية (والوحيدة الممكنة في الواقع) هي تحسين النظام؛ أي الانخراط في عملية إصلاحية عقلانية.

كانت أيديولوجيات العصر الحديث الثلاث -إذن- ثلاث إستراتيجيات سياسية للتعاطي مع القناعات الشعبية التي هيمنت على عالمنا الحديث منذ عام ١٧٨٩. وهناك مسألتان أكثر إثارة للاهتمام عن ثالوث الأيديولوجيات هذا؛ الأولى هي أنه على الرغم من أن الأيديولوجيات الثلاث كانت مناهِضة للدولة من الناحية الرسمية، إلا أنها عمِلت جميعًا، في باب الممارسة العملية، على تعزيز بنى الدولة. أما المسألة الثانية؛ فهي أن الليبرالية هي الأيديولوجيا التي خرجت منتصرة سريعًا وعلى نحو واضح من بين الأيديولوجيات الثلاث؛ وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تطورين سياسيَّين؛ الأول: أن نقلَ المحافظون والاشتراكيون، بمرور الوقت، برامجهم الفعلية نحو الوسط الليبرالي بدلًا من الابتعاد عنه. الثاني: أن المحافظين والاشتراكيين، الذين تصرَّفوا منفصلين لكن

(أ) ينطوي هذا المصطلح أيضًا على معنى «المسار». (المترجم)

Scanned with CamScanner

بطرائق متعاضدة، هم المسئولون إلى حدٍّ كبير عن تنفيذ البرنامج السياسي الليبرالي؛ ربما بما يفوق الليبراليين أنفسهم. لهذا السبب، يبدو أنه كلّما انتصرت الأيديولوجيا الليبرالية، مالت الأحزاب السياسية الليبرالية إلى الاضمحلال[٤٩].

ما هي حقوق الإنسان؟ وعن أيّ معين في نطاق الأيديولوجيا الليبرالية المنتصرة صدرت؟ ما من شكٍّ في أن إجابات متنوعة على هذا السؤال قد وردت؛ لكن الجواب في حالة الليبراليين بوجه عامٍّ يذهب إلى أن حقوق الإنسان صدرت / عن القانون [١٥٠] الطبيعي. وهذه الإجابة من شأنها أن تمنح حقوق الإنسان أساسًا متينًا لمجابهة الدّعاوى المقابِلة. لكن، فور التأكيد على ذلك، وفور استعراض قائمة محددة من حقوق الإنسان، تطلُّ أكثر الأسئلة برأسها: من يحقُّ له -أخلاقًا (وقانونًا)- تقدير هذه الحقوق؟ وإذا تعارض صنفٌ من الحقوق مع صنفٍ آخر؛ فما هو الصّنف الذي سيُرجَّح ومن المرجِّح؟ هل الحقوق مطلقة أم أنها مقيَّدة بشيء من التقدير الرشيد لعواقب ممارستها؟ (تتجلّى المعضلة الأخيرة في تصريح شهير للقاضي أوليفر ويندل هولمز (Oliver Wendell Holmes)[أ] يقول فيه: إن حرية التعبير لا تشمل الحق في الصراخ في مسرح مكتظٍّ بالناس: «حريق! حريق!»، وقبل كل ذلك؛ من يحقُّ له ممارسة حقوق الإنسان؟

قد يبدو السؤال الأخير مفاجئًا، أليس من الواضح أن الجواب الصحيح هو «كلُّ أحد»؟ لكن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. وفي الواقع، لم يقدِّم أحدٌ جوابًا من هذا القبيل على الإطلاق. على سبيل المثال، مما كاد أن يكون متفقًا عليه عالميًّا، أن الرضيع لا يحظى بهذه الحقوق، أو أنه لا يحظى بها جميعًا على الأقل؛ وذلك استنادًا إلى قاعدة بيِّنة مفادها أن الرضيع لا يتمتع بالقدرة العقلية التي تمكّنه من ممارستها بحكمة، أو بأمان على نفسه وعلى الآخرين. لكن، إذا استبعدنا الرضّع، فماذا عن المسنّين المصابين بالخَرف، والأطفال الصّغار، والمعتلّين اجتماعيًّا، والمجرمين؟ ويمكن بسط القائمة بناءً على ذلك إلى ما لا نهاية: الشباب، والمصابين بأمراض عصبية، والجنود، والأجانب،

(أ) أوليفر هولمز (١٨٤١-١٩٣٥): قاضٍ أمريكي شهير؛ كان عضوًا في المحكمة العليا الأمريكية بين عامي ١٩٠٢ و١٩٣٢. خلّف العديد من الكتب والأوراق في مجال القانون. (المترجم)

Scanned with CamScanner

والأميّين، والفقراء، والنساء؟ من أين لنا بالخيط البيّن الذي يجلّي القدرة من العجز؟ لا وجود لمثل هذا الخيط بطبيعة الحال، ولا يمكن، بكل تأكيد، استخلاصه من القانون الطبيعي؛ ومن ثمَّ فإن تعريف الأفراد الذين تنطبق عليهم حقوق الإنسان هذه يظل باستمرار مسألة سياسية راهنة ليس منها بدٌّ.

يتصل الوقوف على ماهية من يحظى بحقوق الإنسان بدوره -وثيقًا- بماهية من قد يدّعي ممارسة حقوق الشعب؛ وهنا يندرج مفهوم آخر منبثقٌ عن الثورة الفرنسية هو مفهوم المواطن؛ حيث كان «المواطنون» هم الأشخاص المسموح لهم بممارسة سيادة الشعب. لكن من هم المواطنون؟ لقد اتصل معنى ذلك -لا ريب- بأن المواطنين هم مجموعة أكبر من «الملك» أو من «طبقة النبلاء» أو من «المُلّاك»، لكنهم كانوا أيضًا، أصغر كثيرًا من «الجميع»، وأصغر حتى من أن يكونوا «كل شخص يقيم داخل الحدود الجغرافية لدولة معيَّنة ذات سيادة».

[١٥١] / وثمَّ تفاصيل أخرى ينبغي الإشارة إليها؛ على من تسري سُلطة صاحب السيادة؟ لقد شهدنا، في إطار النظام الإقطاعي، تشظّيًا للسُّلطة يمكن للشخص الواحد فيه أن يخضع للعديد من السَّادة، وهو ما كان شائعًا في الغالب. ومن ثمَّ، لم يكن للسيد أن يعتمد إزاء رعاياه على سُلطة لا يُنازَع فيها. ثم جاء النِّظام-العالَم الحديث لينشئ بنية قانونية وأخلاقية مختلفة جذريًّا؛ تكون للدول ذات السيادة فيها، المقيَّدة بنظام دولي، ولاية حصرية على جميع الأفراد داخل حدود إقليمها؛ فضلًا عن ذلك، غدت جميع هذه الأقاليم محدودة جغرافيًّا؛ أي مرسومة حدودها وفقًا لقياسات المسَّاحين، ومن ثمَّ متمايزة عن الأقاليم الأخرى. يُضاف إلى ذلك كله أنه ما من رقعة في النظام بين الدول تُركت من دون أن تُخضَع لسيادة دولة ما.

وهكذا، حين حُوّل «الرعايا» إلى «مواطنين»، قُسّم السكان من فورهم إلى «مواطنين» و«غير مواطنين» (أو أجانب). واتخذ الأجانب أشكالًا عدَّة؛ تراوحت بين المهاجرين مُددًا طويلةً (قد تكون طوال حياتهم) من جهة؛ وصولًا إلى الزوَّار العابرين من جهة أخرى؛ غير أنه في كل الأحوال لم يكتسب هؤلاء الأجانب الحقَّ في المواطنة. من ناحية

Scanned with CamScanner

أخرى، وبالنظر إلى أن الدول في أوائل القرن التاسع عشر كانت «أقاليم» و«فضاءات محلية»؛ فالمواطنون، أيًا كان تعريفهم، هم أشخاص ينتمون بطبيعتهم لخلفيات شديدة التنوع؛ إذ اختلفت لغاتهم وعاداتهم وما يحملونه من ذاكرة تاريخية. لذلك فإنه فور تحوُّل الرعايا إلى مواطنين، سيُحَوَّلوا بنجاعة إلى مواطنين مُجنَّسين (Nationals)؛ أي أشخاص يدينون بالولاء لدولتهم على حساب الولاءات الاجتماعية الأخرى. لم يكن ذلك بالأمر الهيّن لا شك؛ لكنه كان جوهريًا وضروريًا طالما أُريد لممارسة السيادة الشعبية ألّا تؤدّي إلى نشوب صراع لا يعرف الرشادة بين الجماعات الأدنى.

هكذا، وفي حين أسهمت دول؛ مثل بريطانيا العظمى، وفرنسا، والولايات المتحدة، في تعزيز الشعور بالقومية بين مواطنيها[٥٠]، كان على قوميّي ما قبل الدولة، في أماكن أخرى؛ مثل ألمانيا وإيطاليا، أن يخوضوا غمار الكفاح في سبيل تأسيس دول من شأنها أن تعزِّز بدورها هذه النزعة القومية. وقد أُلقي بمسئولية تعزيز هذا الشعور بالهُوية القومية، في أكثر دول القرن التاسع عشر، على كاهل مؤسَّستين؛ المدارس الابتدائية والجيش؛ فكانت البلدان التي حققت هذه المهمَّة على نحو أفضل، هي نفسها التي ازدهرت أكثر من غيرها. وهذا ما لحَظه وليام مكنيل (William McNeill):

[١٥٢] / «في هذه الظروف، ترسَّخت خلال القرون الأخيرة فكرة التجانس العِرقي ضمن نطاقات متمايزة للسُّلطة الوطنية؛ حيث عادت بعض الدول الرائدة في أوروبا إلى نماذج مُنتقاة من أسلافها البرابرة الذين أُضفي عليهم الكثير من المثالية (من المدهش ولا شك أن نلحَظ أنَّ الفرنسيين والبريطانيين اختاروا الغال (Gauls) والبريطانيين الأصليين (Britons)؛ بوصفهم أسلافًا وطنيين لهم، متغافلين -في كثير من الجَذل- عن الفاتحين والغُزاة المتعاقبين الذين أورثوهم لغاتهم الوطنية). ولقد انتعشت فكرة الوحدة العِرقية، خاصة بعد عام ١٧٨٩، حيث تجلَّت قوة المزايا العملية لنظام سياسي همجي جديد (Neo - barbarian polity)، يكون فيه جميع الذكور البالغين المدرَّبين على استخدام الأسلحة، متوحِّدين خلف لواء الشعور الوطني، وملتزمين -إرادةً- بطاعة قادة لم يختاروهم، وذلك في مقابل حكومات تقصُر تعبئتها للحروب على شرائح أقلَّ من السكان»[٥١].

Scanned with CamScanner

لـو تأملتـم ذلك للحَظتم أن المـدارس الإبتدائية أو الجيوش لم يُعرف عنها ممارسـة حقـوق الإنسـان داخلها؛ فكلاهمـا يقوم على تراتبية من أعلى لأسـفل؛ فضلًا عن كونها بنًى شديدة الاستبدادية. قد يكون تحويل عامة الناس إلى مواطنين -ناخبين، ومواطنين- جنود مفيدًا للغاية؛ إذا أُريد للدولة أن تحفظ تماسكها؛ سواء في مواجهة الدول الأخرى أو فيمـا يتصل بخفض وتيرة العنـف المدني أو الصراع الطبقي داخلها. لكن، كيف يؤثر ذلك بالفعل على ترقية حقوق الإنسان وتعزيزها؟

لقـد ارتكـز المشـروع السياسـي لليبرالية القرن التاسـع عشـر، في بلـدان المركز في الاقتصاد-العالَـم الرأسـمالي، علـى تدجيـن الطبقـات الخطرة؛ وذلك مـن خلال إتاحة برنامـج ثلاثيٍّ للإصلاح العقلانـي؛ يتضمن حق الاقتراع ودولة الرَّفـاه والهُوية الوطنية. وكان هنـاك أمـل وفرضية مفادهـا أن عامة الناس سـيرتضون هـذا التخصيص المحدود للعوائد؛ ومن ثمَّ لن يغذُّوا السَّـعي من أجل اسـتكمال «حقوق الإنسـان» الأخرى؛ فكان الترويـج لشـعارات حقوق الإنسـان، أو الحرية، أو الديمقراطية، في حـدِّ ذاته، جانبًا من عملية تدجين الطبقات الخطرة. وقد تبيَّن أن التنازلات الاجتماعية التي مُنحت للطبقات الخطرة كانت غايةً في الغثاثة والهزال؛ خلا أمرين اثنين: الأول هو أن مستويات المعيشة الإجمالية في بلدان المركز أفادت من النقل الكفء لفائض القيمة من المناطق الطَّرفية.

[١٥٣] كما اسـتُتمَّت / القوميات المحلية لكل دولة من تلك الدول بقومية جماعية تضمُّ الأمم «المتمدينة» في مواجهة «البرابرة». ونحن نسمي ذلك اليوم «عنصرية»؛ أي العقيدة التي قُنِّنت على نحو صريح في غضون هذه الفترة، وبواسطة هذه الدول وحدها، ثم تغلغلت عميقًـا فـي المؤسَّسـات الاجتماعيـة كافةً، وفي مجمـل الخطاب العمومي. وقد اسـتمر ذلـك علـى الأقـل، إلى أن وصـل النازيـون بالعنصريـة إلى مآلهـا الطبيعي، فـي صيغتها القصوى؛ وكانت عاقبة ذلك أن فُضح العالم الغربي، ودُفع رسميًّا إلى شجب العنصرية، ونظريًّا إلى إنكارها، وإن كان ذلك على نحو جزئي فحسب

مـن هـم «البرابـرة»؟ إنهـم الشـعوب المسـتعمَرة لا ريـب؛ أي السُّـود والصُّفـر عند البيـض؛ «الشـرق» عند «الغرب»؛ أمم أوروبا الشـرقية «غير التاريخيـة» عند أمم أوروبا الغربيـة «التاريخيـة»؛ اليهـود عند المسـيحيين. لقد اسـتندت حقوق الإنسـان في الأمم

Scanned with CamScanner

«المتمدينة» -في بادئ أمرها- إلى فرضية أنها، أي تلك الأمم، «متمدينة»؛ وعليه فقد كان الخطاب الإمبريالي هو الوجه الآخر لعُملة تمديُنها؛ إذ توجَّب على الدول التي زعمت احترامها لحقوق الإنسان أن «تُمدين» من لا يحترمونها، من أصحاب العادات الـ «بربرية»، وفي نهاية المطاف، من كان لا بد من الأخذ بأيديهم وتأديبهم؛ تمامًا كما يؤدَّب الأطفال.

وتمخَّض عن ذلك كلّه حصر «حقوق الشعوب» في قلّة من الشعوب بعينها، ولم تكن قطُّ حقوقًا للشعوب الأخرى جميعها. والحال أن منح «البرابرة» حقوقهم؛ بوصفهم شعوبًا عُدَّ في باب العمل جَحدًا لـ «حقوق الإنسان» الفردية في تلك الشعوب؛ وهكذا، شهِد القرن التاسع عشر إقحام صنفي الحقوق -حقوق الإنسان وحقوق الشعوب- في صراع مباشر، أحدهما ضد الآخر. وبدا أن العالم لن يحتملهما معًا على أي وجه من الوجوه.

ولقد تمكَّنت ليبرالية القرن التاسع عشر من حلّ المشكلة التي انبَرت لها. كان السؤال: في نظام-عالَم ساد فيه مذهبا السيادة الشعبية والسِّمة الطبيعية للتغيير: كيف يمكن لطبقة عُليا تتألَّف من رجال حكماء، حسَني النيَّة، أكفاء، ومن ذوي الأملاك، حجز «الطبقات الخطرة» عن هدم المعبد على رءوس الجميع؟ فكان الجواب أن تحقيق ذلك جائز إذا ما أُنجزت الجَرعة الملائمة من الإصلاحات العقلانية. وعَنَت هذه الإجابة، في باب العمل، حصر أولئك الذين يمكنهم ممارسة حقوق الإنسان في بعض الأشخاص؛ / إضافةً إلى تحديد الشعوب التي يمكنها ممارسة السيادة بقدر أكبر من الصرامة. لكن [١٥٤] الحقوق في منطق الليبرالية كانت كونيةً في باب النظرية؛ فكان لا بدَّ من تسويغ تلك القيود على أسس ملتوية لا تخلو من مخاتلة. إذن تم التأكيد على عالمية الحقوق في باب النظرية، غير أنَّ تطبيقها حرفيًا؛ أي على الصعيد العالمي، هو آخر ما أراده الليبراليون آنذاك؛ ولذلك اقتضى الأمر قوة مقيِّدة تُعفي الليبرالية من التطبيق الحرفي للحقوق كما وردت في باب النظرية؛ فكانت هذه القوة المقيِّدة هي العنصرية الممزوجة بالتحيز

Scanned with CamScanner

للجنس (Sexism)[أ]؛ لكن الإقرار بذلك لم يكن في مُكنة الليبراليين بطبيعة الحال؛ لأن العنصرية والتحيز للجنس كانا بحكم تعريفهما معاديين لليبرالية وللنزعة الكونية على حدٍّ سواء. وقد التقط إدوارد سعيد روح هذا الوجه الثاني لليبرالية وعواقبه ببراعة؛ إذ يقول:

«كانت النظرة إلى الشرقيين -التي تجمع بينهم وبين سائر الشعوب التي كانت توصف إما بالتخلُّف أو الانحطاط أو بعدم التحضر أو بالتأخر- تُقدَّم في إطار يجمع بين الحتمية البيولوجية و«التوبيخ» الأخلاقي والسياسي معًا. وهكذا كانت الأذهان تربط ما بين الشرقي وبين عناصر معينة في المجتمع الغربي (كالمنحرفين، والمجانين، والنساء، والفقراء)؛ باعتبار أنها تشترك في هوية أفضل ما توصف به أنها أجنبية أو غريبة إلى حدٍّ جدير بالرثاء. ونادرًا ما كان أحدٌ يرى الشرقيين أو ينظر إليهم، ولكن المفكرين كانوا يبحثون أمرهم ويحلّلون أحوالهم لا باعتبارهم مواطنين، أو حتى باعتبارهم بشرًا؛ بل باعتبارهم مشكلات تتطلّب الحل، أو فرض القيود، أو -بسبب طمع الدول الاستعمارية السافر في أراضيهم- تولّي أمرهم...

وما أرمي إليه هو أن التحول، الذي يشبه المسخ، الذي أصاب فرع التخصص العلمي، البريء نسبيًا، في فقه اللغة [الاستشراق] قد جعل منه طاقة على تدبير حركات سياسية، وإدارة المستعمرات، وإصدار مقولات تكاد تتسم بطابع الرؤى الغيبية بشأن صعوبة المهمَّة الحضارية الموكولة إلى الرجل الأبيض، والملاحَظ أن ذلك كله يدور في إطار ثقافة تزعم أنها ليبرالية، وتُبدي اهتمامًا بالغًا وحرصًا شديدًا على ما تتباهى به من معايير الكَونية والتسامح والقدرة على قبول الاختلاف. وأما ما حدث في الواقع فكان النقيض الكامل لليبرالية؛ إذ

(أ) يمكن تعريفه على أنه التعصب لجنس معين، ورغم أن المصطلح يُستعمل على نحو غير محدَّد؛ بمعنى التحيز أو التعصب أو التميز على أساس الجنس عمومًا، إلا أنه غالبًا ما يقتصر في الخطاب السائد على التحيز للرجال على حساب النساء. وكغيره من نزعات التحيُّز والتعصُّب الممارَسة ضد الآخر، تقوم هذه النزعة على فكرة التفوق والتميز الفطري، وهو ما يسوغ كل أشكال العنف، المادي والاجتماعي، الممارَس ضده. (المترجم)

Scanned with CamScanner

تحجَّر المذهب والمعنى اللذان أضفاهما «العلم» على «الحقيقة». فإذا كانت
[١٥٥] مثل هذه «الحقيقة» تحتفظ لنفسها بالحقّ في / الحكم على الشرق بأن يظلّ
شرقيًا بالصور التي أشرتُ إليها؛ فلن تزيد الليبرالية عن كونها شكلًا من أشكال
القمع والتحيُّز الذِّهني»[٥٢].

ما جرى في القرن العشرين أن أولئك الذين قُمعوا بداعي العنصرية والتحيز للجنس أصرُّوا على المطالبة بالحقوق التي زعم الليبراليون أنها -نظريًا- تحقُّ لهم؛ سواء أكانت حقوق الإنسان أم حقوق الشعوب. ثم اندلعت الحرب العالمية الأولى؛ فكانت بمنزلة القطيعة السياسية؛ إذ أدى انهيار النظام القائم بين دول المركز، و«حرب الثلاثين عامًا» التي استمرت طيلة الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥، إلى انفساحٍ في الأفق أمام الحركات الجديدة.

ولأن المشكلة الأكثر إلحاحًا على الساحة العالمية كانت الكولونيالية/ الإمبريالية، أي السيطرة القانونية على أجزاء كبيرة من آسيا، وإفريقيا، ومنطقة الكاريبي، من قِبل الدول الأوروبية (ومن قِبل الولايات المتحدة واليابان كذلك)، انصبَّت المطالب الأكثر إلحاحًا على حقوق الشعوب بدلًا من حقوق الإنسان. ولقد أقرَّ وودرو ويلسون بشرعية هذه المطالب في يوم مشهود؛ جاعلًا من «تقرير مصير الأمم» محور «الليبرالية العالمية». وكان مقصود ويلسون، بطبيعة الحال، أن يقترن تقرير المصير بالحكمة والنّظامية والرشادة، وأن تكون الأمم مهيأة له. وحتى ذلك الحين كان يمكن الاحتفاظ بهذه الأمم «تحت الوصاية» (In Trust) (إذا ما استعملنا لغة ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥).

وكان المحافظون، كما هو متوقع، أكثر حذرًا؛ حيث عدُّوا أن «تهيؤًا» من هذا النوع لن يتحقَّق قبل أجل لا يمكن تسميته، هذا إن تحقَّق. وكثيرًا ما ارتدَّ المحافظون عن شعار حقوق الإنسان؛ ليحاجُّوا ضد حقوق الشعوب خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ إذ حاججوا أن هؤلاء المستعمَرين لم يكونوا على الحقيقة «شعوبًا»؛ بل مجرد جماعات من الأفراد لا يُرجى لهم الاعتراف بحقوق الإنسان الفردية إلَّا بعد أن يتلقَّى الواحد منهم تعليمًا كافيًا يؤهِّله لتبنِّي نمط حياة غربي على نحو كافٍ، يمكِّنه -أو يمكِّنها؛

Scanned with CamScanner

إذ غالبًا ما تعلّق الأمر بالنساء- من البرهنة على أنه بلغ مرتبة «الإنسان المتمدين». كان ذلك هو منطق المذاهب الاستيعابية الرسمية التي تبنّتها عدد من القوى الكولونيالية؛ مثل (فرنسا وبلجيكا والبرتغال)؛ في حين اتّبعت القوى الكولونيالية الأخرى نمطًا مشابهًا، وإن كان غير رسمي، لتصنيف حقوق الإنسان وتقسيمها.

[١٥٦] / وأعرب الاشتراكيون، أعني البلاشفة (أو اللينينيون) والأممية الثالثة، الذين ذهبوا في الراديكالية وخصومة النظام والليبرالية كلَّ مذهب، زمن الحرب العالمية الأولى، عن تشكُّك عميق حيال كلّ هذا اللَّغو المتعلّق بحقوق الشعوب؛ إذ ارتبط من منظورهم بنضالات الحركات القومية الأوروبية التي قادتها الطبقة الوسطى. لقد ناصبوا هذا المفهوم العداء زمانًا طويلًا، ثم إذ بهم يبدّلون المسار -فجأة وجذريًّا- في عام ١٩٢٠؛ حين أُرجئت الأولوية التكتيكية للنضال الطبقي داخل أوروبا/ أمريكا الشمالية، لحساب الأولوية التكتيكية لمناهَضة الإمبريالية؛ وذلك في مؤتمر باكو لشعوب الشرق[٥٣](أ)، وهو ما كانت الأممية الثالثة تؤمّل أن تؤسّس بشأنه تحالفًا سياسيًّا بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية وحركات التحرُّر الوطني في آسيا (وأجزاء أخرى من المناطق الطَّرفية)، التي كانت أكثر راديكالية. لكن اللينينيين، والحال على ما ترى؛ إنما انضموا بذلك إلى الليبراليين في مسعاهم لتطبيق الأجندة الويلسونية لتقرير مصير الأمم. وحين انتهج الاتحاد السوفييتي، بعد الحرب العالمية الثانية، سياسة نشطة لتعزيز «البناء الاشتراكي» في سلسلة من البلدان المرتبطة به من الناحية السياسيّة على نحوٍ ما، كان هو الآخر بصدد الانخراط الفعلي في مساعي الأجندة الليبرالية العالمية، القائمة على التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلّفة.

بذلك يمكننا القول: إن الليبرالية بلغت ذروة مجدها ثانيةً في أعوام (١٩٤٥-١٩٧٠)؛ فإذا كان قد بدا أنها انتصرت في أوروبا في غضون ما سبق عام ١٩١٤ من

(أ) انعقد مؤتمر باكو، أو مؤتمر شعوب الشرق، في خريف ١٩٢٠ في باكو، أذربيجان. وقد حضره مندوبون (قُدّر عددُهم بنحو الألفين) من آسيا وأوروبا. أفضى المؤتمر إلى قرار دعم الحركات القومية الثورية في الشرق المستعمَر؛ فضلًا عن الحركات البروليتارية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

عقود؛ فلقد انتصرت الانتصار نفسه في جميع أنحاء العالم خلال الفترة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٠. كانت الولايات المتحدة، الناطق العالمي باسم الليبرالية، هي القوة المهيمنة، وكان خصمها النظري الوحيد، الاتحاد السوفييتي، يتَّبع أجندة تكتيكية لا تختلف جوهريًّا فيما يتصل بحقوق الشعوب؛ ومن ثمَّ فقد أعان الولايات المتحدة -في واقع الأمر- على تدجين الطبقات الخطرة في النِّظام-العالَم. فضلًا عن ذلك، بدا أن هذه السياسة الليبرالية أتت تلك الطبقات الخطرة أُكلها حقًّا؛ حيث تمكَّنت حركات التحرُّر الوطني من الوصول -أو كانت في طريقها للوصول- إلى السُّلطة في جميع أنحاء العالم الثالث. كما وصلت إلى السُّلطة (جزئيًّا على الأقل) في أماكن أخرى، ليس من خلال الأنظمة الشيوعية في الكتلة السوفييتية فحسب؛ بل من خلال الدور القوي الذي لعبته الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية ودول الكومنولث الأبيض كذلك. ولقد ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في جميع البلدان الطرفية على نحو معقول؛ بوصف ذلك جزءًا من التوسع الاقتصادي العالمي / المذهل الذي شهدته [١٥٧] الفترة (١٩٤٥–١٩٧٠). كانت تلك الأعوام مفعمةً بالتفاؤل، حتى حين أماط الصراعُ اللِّثامَ عن وجهه الضاري المُبير، كما كانت الحال في ڤيتنام.

وحين نلتفت إلى الوراء، فيما سيبدو لاحقًا أشبه بالحقبة الذهبية؛ فمن المذهل أن نرى إلى أيِّ مدى غاب الاهتمام بحقوق الإنسان. لقد كان غيابها أو تدنِّي دورها في كل مكان لافتًا؛ فمن محاكمات التطهير في أوروبا الشرقية، إلى أشكال مختلفة من الديكتاتورية في بلدان العالم الثالث (ودعونا لا ننسى المكارثية أيضًا في الولايات المتحدة، والـ**بروفسفربوت** (*Berufsverbot*)[أ] في جمهورية ألمانيا الاتحادية [ألمانيا الغربية])، كان من النادر أن تُعدَّ تلك حقبة انتصار حقوق الإنسان. بيد أن ما هو أهمُّ من ذلك هو غياب الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان في خطاب الحركات السياسية العالمية خلال تلك الفترة. بل ولقد عُدَّ المدافعون عنها، في كل مكان، تهديدًا للوحدة الوطنية في غمار الحرب

(أ) البروفسفربوت هو الاستبعاد أو الحظر المهني بموجب قانون ألماني؛ حيث يُحظَر على شخص معين ممارسة مهنة محددة أو تولي منصب محدَّد بسبب سجلِّه الجنائي أو معتقداته السياسية أو انتمائه لمجموعة معينة. (المترجم)

الباردة. ولم يكن ثمَّ تفاوت يُذكر في درجة الامتثال لحقوق الإنسان بين دول العالم الثالث الأكثر ارتباطًا بالغرب، وبين تلك الأكثر ارتباطًا بالكتلة السوفييتية. فضلًا عن ذلك؛ اقتصر تعبير الولايات المتحدة والسوفييت عن القلق بشأن بحقوق الإنسان، كلٌّ في مجال الأخرى، على البروباغندا، دونما تأثير يُذكر على السياسات الفعلية.

ما الذي حدث منذ ذلك الحين؟ شيئان أساسيان: ثورة عام ١٩٦٨ العالمية التي تحدَّت الجيوثقافة الليبرالية حين فضحتها ونَدَّدت بها؛ وما تبعها في عقد السبعينيات حين تكشَّف أن حُزمة التنازلات الليبرالية لم تكن إلَّا جنَّةً مليخةً لا مذاق لها؛ ففي عام ١٩٦٨، قال الطلاب وحلفاؤهم في كل مكان -في الدول الغربية والكتلة الشيوعية والمناطق الطرفية- إن الأيديولوجيا الليبرالية (ويشمل ذلك التنويعة السوفييتية المتمايزة عنها اسميًّا والمشابهة لها جوهريًّا)، تألَّفت من طائفة من الوعود الكاذبة التي لا تخلو من الاحتيال، ولقد أثبت الواقع أن آثارها كانت غايةً في السَّلبية على الغالبية العظمى من سكان العالم. كانت هذه هي الموضوعات المتواترة بين الثوار في كل مكان -في الولايات المتحدة وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والصين والمكسيك والبرتغال والهند واليابان- على أن هذا لا يمنع أنهم، أي الثوار، انطلقوا في كل مكان مستحضرين خصوصيات بلدانهم(٥٤).

لم تؤدِّ ثورة ١٩٦٨ العالمية إلى تفكيك النِّظام-العالَم؛ فقد ظلَّت أبعد عن أن تتمكن
[١٥٨] من ذلك، لكنها أزاحت الليبرالية عن موقعها بوصفها / أيديولوجيته التي يتعرَّف بها. وابتعد كلٌّ من المحافظين والراديكاليين عن الوسط الليبرالي؛ ليعودا -نوعًا ما- إلى موقعهما الطُّوبوغرافي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ ما أدى إلى الإخلال بالتوازن الحسَّاس الذي سعَت الليبرالية إلى التأسيس له من خلال الحدِّ من العواقب الثورية لمسائل حقوق الإنسان وحقوق الشعوب على حدٍّ سواء.

ويمكن أن نضع أيدينا على درجة الاضطراب الذي أصاب هذا التوازن؛ من خلال النظر في عواقب التغير الرئيس الثاني؛ أعني الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية للنِّظام-العالَم. فانطلاقًا من أعوام (١٩٦٧/ ١٩٧٣) تقريبًا، اجتاز الاقتصاد-العالَم فترة ركود تسمى مرحلة «كوندراتييف (ب)»، أدَّت عمليًّا إلى إبطال المكاسب الاقتصادية التي

Scanned with CamScanner

حازتها أكثر المناطق الطرفية، اللهمَّ إلَّا ركن شرق آسيا الذي بقي مركزًا لنمط من إعادة توطين الإنتاج (Production Relocation) في جزءٍ محدود من الاقتصاد-العالَم، وهي سمة طبيعية خلال مراحل كوندراتييف (ب). كما أدَّى ذلك أيضًا -بدرجات متفاوتة- إلى انخفاض الدخل الحقيقي للطبقات العاملة في الشمال. ثم ما لبث أن فقد كل شيء بريقه، وتعاظمت خَيبة الأمل حين انهارت الآمال في أن يكون هناك أي تحسُّن مطَّرد ومنتظم لآفاق الحياة، كما وعدت القوى الليبرالية العالمية (والحركة الشيوعية العالمية؛ حلفاءها بحكم الأمر الواقع). ومع انهيارها، صارت حقيقة ما أُنجز من حقوق الشعوب موضع تساؤل لدى أولئك الذين يُفترض أنهم أفادوا منها.

وكان لهذا التساؤل حول المعنى -فيما كان يعدُّ فيما سلف نجاحًا في تكريس حقوق الشعوب خلال حقبة ما بعد عام ١٩٤٥- نتيجتان سياسيتان؛ من ناحية، تحوَّل الكثيرون إلى السعي وراء حقوق «شعوب» جديدة، وربما اعتقد بعضهم أن حقوق «شعبهم» لم تحظَ بالاعتراف؛ فبرزت عرقيات جديدة مسلَّحة ونزعات انفصالية ومطالب «أقليات» في دول قائمة، ومضت جميعها جنبًا إلى جنب مع مطالب جماعات أخرى أو أشباه شعوب؛ النساء، والمثليين والسحاقيات، والمعاقين، والمسنِّين. ومن ناحية أخرى؛ إذا لم تؤتِ حقوقُ الشعوب أُكلها؛ فلمَ إذن قُمع الاهتمام بحقوق الإنسان بداعي ضمان حقوق الشعوب؟ من هنا، حدثت انتفاضة مطلبية مفاجئة تنادي / بالتطبيق الفوري [١٥٩] لحقوق الإنسان، في الكتلة السوفييتية، وفي دول العالم الثالث التي حكمتها أنظمة الحزب الواحد أو الديكتاتوريات العسكرية، وكانت تلك حركات تطالب بما يُسمَّى «الدمقرطة». بل لم يسلَم العالم الغربي نفسه؛ إذ أتى عليه زمان تفكيك البنى التي قيَّدت التعبير عن حقوق الإنسان فيما مضى، وتخلَّقت كذلك حقوق جديدة؛ مثل «الحق في الخصوصية» (Right to Privacy) في الولايات المتحدة[أ].

فضلًا عن ذلك، بدا أن الجميع لا يثرثرون عن حقوق الإنسان في بلدانهم فحسب،

(أ) كان هذا في الثمانينيات والتسعينيات بطبيعة الحال، أما الآن فقط تفاقم أمر تخليق الحقوق الجديدة في إطار من تشظِّي المرجعية الأخلاقية أو بالأحرى سيولتها إلى حدٍّ لا يمكن وصفه. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ولكن من أجل بلدان أخرى أيضًا؛ فكان بيان كارتر حول حقوق الإنسان تعبيرًا عن تحوُّلها إلى إحدى اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، ثم اتفاقيات هلسنكي، وتمدُّد حركات؛ مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، وأطباء العالم (Médecins du Monde)، وقَبول مثقفي العالم الثالث مناقشة حقوق الإنسان بوصفها مسألة عامة لها أولويتها.

لقد جاءت حركتي السنوات العشرة إلى العشرين سنة المنصرمة؛ أعني حركة البحث عن «شعوب» جديدة تحتاج حقوقُها إلى الاعتراف، والأخرى -الأكثر حدَّة- للمطالبة بـ «حقوق الإنسان»، ردَّ فعل على خَيبة الأمل بعد حقبة (١٩٤٥-١٩٧٠)؛ ما أسفر عن ثورة ١٩٦٨ العالمية التي ركزت -تحديدًا- على كشف زيف آمال الليبرالية العالمية، ونوايا الإفساد الكامنة في برنامجها القائم على الإصلاحات العقلانية. وبذا بدت الاستجابتان -في بادئ أمرهما- كما لو كانتا تصدران من مشكاة واحدة؛ فكان الأشخاص الذين يؤكدون على حقوق الشعوب «الجديدة»، هم أنفسهم من يطالبون بالمزيد من حقوق الإنسان.

لكن بحلول أُخريات الثمانينيات -لا سيما مع الاضطرابات الجيوسياسية التي وقعت داخل النظام المُهَيمن عليه من قِبل الولايات المتحدة؛ بدءًا بانهيار الشيوعية- انفصمت العُرى بين الحركتين، واتجهتا اتجاهين متضادين تمامًا. وبحلول التسعينيات برزت للوجود حركات بأكملها تستخدم (مرة أخرى) موضوع حقوق الإنسان، لمواجهة حقوق الشعوب «الجديدة»، على وجه التحديد. ويمكن ملاحظة ذلك في حملة المحافظين الجدد القائمة على مناهضة الصَّوابية السياسية (Political Correctness) في الولايات المتحدة. كما يمكن ملاحظته بالقدر نفسه في البيان الذي أصدرته منظمة أطباء العالم والمفكرين الفرنسيين المناصرين لما سمِّي **الحق في التدخل** (*droit d'ingerance*)[٥٥]، الذي يهدف إلى التدخل في البوسنة والصومال اليوم [١٩٩٣]؛ وفي الصين وإيران غدًا؛ (ولم لا) في الولايات التي يغلب السُّود على سكانها في الولايات المتحدة نفسِها بعد غد.

Scanned with CamScanner

/ تبدو الليبرالية اليوم وقد حوصرت بمنطقها الخاص؛ إذ تُواصل التأكيد على شرعية [١٦٠] حقوق الإنسان، وعلى حقوق الشعوب، لكن بصوت أخفت. على أنها لا تأخذ الأمر على محمل الجد في حقيقة الأمر؛ فهي تتشدَّد في التأكيد على الحقوق ابتغاء ألَّا تُطبَّق كاملةً، وهو ما يزداد صعوبة اليوم. أما الليبراليون، الواقعون -كما يُقال- بين المطرقة والسندان؛ فإنهم يُظهرون حقيقة دخائلهم حين يتحولون إلى محافظين في أكثر الأحيان، وإلى راديكاليين في بعضها.

دعونا ننظر في مسألة بسيطة، لكنها بالغة الأهمية والراهنية، وذات صلة مباشرة، أعني الهجرة. إن الاقتصاد السياسي للهجرة غايةٌ في البساطة؛ فلقد بات الاقتصاد- العالَم أكثر استقطابًا من أي وقت مضى؛ وذلك من ناحيتين: الاجتماعية والاقتصادية من جهة، والديموغرافية من جهة أخرى. إنَّ الفجوة شاسعة بين الشمال والجنوب، وتشير الدلائل كافةً على أنها ستتسع أكثر وأكثر خلال العقود القليلة القادمة. والنتيجة واضحة أشدَّ الوضوح: ضغط هائل ناجم عن الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

فلنلقِ نظرةً على هذا الأمر من زاوية الأيديولوجيا الليبرالية. من بديهيات الأمور أن مفهوم حقوق الإنسان يشمل الحق في الحركة والتنقل. كما أنه -وفقًا للمنطق الليبرالي- ينبغي ألا يكون هناك جوازات سفر ولا تأشيرات، وأن يُسمح للجميع بالعمل والاستقرار في أي مكان، كما هي الحال داخل الولايات المتحدة وفي أكثر الدول ذات السيادة اليوم على سبيل المثال، وداخل أيَّة دولة تدَّعي أنها دولة ليبرالية بالقطع.

أما على صعيد الواقع؛ فإن الذعر؛ وأعني الذعر بالمعنى الحرفي للكلمة، قد استبدَّ بأكثر أهل الشمال جرَّاء هاجس الحدود المفتوحة. وقد اتَّخذت السياسات اتجاهًا جدَّ معاكس خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ فكانت المملكة المتحدة سبَّاقة إلى وضع حواجز جديدة في وجه رعاياها القادمين من مستعمَراتها السابقة. وشهد العام ١٩٩٣ وحده / ثلاث تحركات لافتة؛ ففي ألمانيا قلَّص البرلمان من استقبال البلاد [١٦١] لـ «اللاجئين» إلى حدٍّ كبير؛ بينما أمسى بإمكان شعوب أوروبا الشرقية القدوم إليها. (إذ كان الشيوعيون الملاعين يُندَّد بهم فيما سلف؛ لأنهم لا يأذنون لشعوبهم في الهجرة من بلدانهم، على أننا نُبصر الآن بأمِّ أعيننا ما يحدث حين لا يُمسك الشيوعيون الملاعين

Scanned with CamScanner

بمقاليد السُّلطة، ولا يعود في مُكنتهم كبحُ جماح الهجرة)؛ وفي فرنسا، أقدمت الحكومة على سنِّ قوانين لم تقتصر على الحدِّ من قدوم المهاجرين من المستعمَرات السابقة فحسب؛ بل حالت دون تمكُّن أبناء المهاجرين الذين وُلدوا في فرنسا من أن يصيروا مواطنين فرنسيين. وفي عام ١٩٩٣، دعا حاكم كاليفورنيا، أكبر الولايات المتحدة الأمريكية -وثمَّ حقيقة لا تخلو من أهمية في هذا السياق، وهي أن الولاية توشك على التحوُّل إلى ولاية يغلب على سكَّانها أن يكونوا من غير البيض- إلى تعديل الدستور الأمريكي لإنهاء أحد أكثر تقاليدنا احترامًا؛ وهو حق المواطنة بالولادة (Jus soli)؛ الذي يجعل من كل مولود على أرض الولايات المتحدة مواطنًا أمريكيًّا.

لكن ما هي الحُجَّة التي تحتجُّ بها بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة؟ أننا (في الشمال) لا نستطيع تحمُّل أعباء العالم بأسره (أي الأعباء الاقتصادية). حسنًا، ولم لا؟ فقبل قرن من الزمن فقط، زعم هذا الشمال أنه يتحمل «عبء الرجل الأبيض» الذي تُلقيه على كاهله «مهمة تمدين» البرابرة. الآن، يشكرنا هؤلاء البرابرة، الذين صاروا طبقات خطرة، وهم لا يريدون تمدينًا؛ بل التمتع فقط ببعض حقوق الإنسان؛ كالحقِّ في حرية التنقل، وشغل وظائف حيثما أمكنهم ذلك.

إن التناقض الذاتي في الأيديولوجيا الليبرالية تناقضٌ كليٌّ؛ فإذا كان البشر جميعُهم متساوين في الحقوق، والشعوب جميعُها متساوية في الحقوق؛ فأنَّى لنا أن نحافظ على نظام جائر يفتقر إلى المساواة كهذا الذي طالما قام الاقتصاد-العالَم الرأسمالي على أساسٍ منه، وسيظل كذلك؟ فإذا ما أُقرَّ بذلك علانية؛ فلن يتبقَّى لهذا الأخير من شرعية في نظر الطبقات الخطرة؛ (أي الطبقات المحرومة). وحين يفقد نظام ما الشرعية؛ لن يتمكن من الصمود والبقاء.

إنها لأزمة شاملة، وإنها لمعضلة عويصة، سنكابد عواقبها خلال نصف القرن القادم. وكيفما كان تحليلنا لهذه الأزمة جماعيًّا، وأيًّا كان الضَّرب الذي سيكون عليه ما نؤسِّس له من نظام تاريخي جديد، وسواءٌ أكان أفضل أو أسوأ، وسواءٌ أتمتعنا فيه بحقوق إنسان وحقوق شعوب بأي قدر كان؛ ثمَّ أمرٌ واحدٌ مؤكد: أنه لن يكون نظامًا مُستنِدًا إلى الأيديولوجيا الليبرالية التي أظلَّتنا منذ نحو قرنين من الزمن.

Scanned with CamScanner

الفصل التاسع

جيوثقافة التنمية، أم تحوُّر جيوثقافتنا؟

[١٦٢] / حظيت التنمية؛ بوصفها اصطلاحًا، بانتشار واسع في حقول العلوم الاجتماعية والسياسة العامة منذ الخمسينيات. أما الثقافة؛ فهي اصطلاح أُعيد إقحامه في هذه الحقول، في أوائل السبعينيات، مصحوبًا بالكثير من الوهج وإعادة تسليط الضوء.

ولا يصعُب تفسير هذا التاريخ الاصطلاحي؛ فقد كان ظهور مصطلح «التنمية» أحد النتائج المباشرة لانبعاث ما يسمَّى «العالم الثالث» سياسيًّا في فترة ما بعد عام ١٩٤٥. لقد انتظمت شعوب المناطق الطرفية في النِّظام-العالَم انتظامًا فعَّالًا لتحقيق هدفين رئيسين؛ الحصول على استقلالية سياسية أكبر داخل النِّظام-العالَم، ومراكمة قدر أكبر من الثروة. وقُصد بالاستقلالية حصول الشعوب المستعمَرة على الاستقلال السياسي، ووصول حكومات قومية قوية إلى الحكم في الدول التي صارت ذات سيادة. عمومًا، يبدو أن هذا الهدف تحقَّق بصورة أو بأخرى في جميع المناطق الطرفية تقريبًا خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٧٠). وقد حظي الهدفان معًا بالشرعية، ليس فقط في بنية الأمم المتحدة، ولكن أيضًا في ذلك القبول الواسع الذي حظي به مفهوم «تقرير مصير الأمم» ونزع الشرعية عن الإمبريالية.

من جهة أخرى، حظي هدف مراكمة الثروة بالقدر نفسِه من الشرعية. غير أن تحقيق هذا الهدف كان أكثر صعوبة، حتى لو كان ظاهرًا دون حقيقة، من تحقيق هدف الاستقلال السياسي. مع ذلك، وها هنا أيضًا، بدا أن الأعوام (١٩٤٥–١٩٧٠) كانت أعوامًا جيدة؛ حيث توسَّع الاقتصاد-العالَم توسُّعًا ملحوظًا، وبدا أن جميع أرجاء العالم تقريبًا كانت أفضل حالًا في تلك الفترة مما كانت عليه خلال الفترة (١٩٢٠–١٩٤٥). وشاع

Scanned with CamScanner

الاستبشار بشأن احتمالات تحقيق نمو إضافي في الثروة. وبرغم الاعتراف بوجود فجوة شاسعة بين البلدان «الصناعية» والبلدان «الزراعية» (أو بين البلدان «المتقدّمة» و«المتخلّفة»، أو بلُغة استُعملت لاحقًا؛ بين «الشمال» / و«الجنوب») -وأن البعض لحَظ بالفعل اتساع الفجوة خلال الخمسينيات- لم يزل يُعتقد حينها أنه يمكن التغلُّب على الفقر المطلق (والنسبي) في المناطق الطرفية بطريقة أو بأخرى. وهذه العملية التي تستهدف تجاوز الفجوة، هي ما صار يُعرف بـ «التنمية».

[١٦٣]

أضحت إمكانية تحقيق التنمية (الاقتصادية) في جميع البلدان عقيدة عالمية تقاسمها المحافظون والليبراليون والماركسيون على حدٍّ سواء. وحظيت الصيغ المطروحة لتحقيق هذه التنمية جميعها بنقاش واسع، غير أن وجود إمكانية حقيقية للتنمية من عدمه لم يُلتفت إليه. بهذا المعنى، تحول المفهوم إلى عنصر أساسي في الركيزة الجيوثقافية للنِّظام-العالَم؛ وقد تجسَّد ذلك في القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بالإجماع لتسمية السبعينيات «عقد التنمية».

لكن التوقيت لم يكن ملائمًا على الإطلاق؛ إذ بلغ توسُّع الاقتصاد-العالَم في مرحلة كوندراتييف (أ) ذروته، ليدخل مرحلة كوندراتييف (ب)، وهي مرحلة الركود الاقتصادي. ولا يعني الركود بالضرورة تراجعًا في حجم الثروة المطلقة التي يحوزها الجميع؛ بل تتضمن المراحل (ب) من دورة كوندراتييف تحقُّق ذلك في حالة الغالبية العظمى، لكن ليس في حالة الجميع. وفي واقع الأمر، قد يجد بعض الأشخاص وبعض المناطق الجغرافية المحلية، أن هذه المراحل هي لحظات مناسبة لتحقيق مكاسب شخصية أو محلية كبيرة.

في حالة الغالبية العظمى التي عانت اقتصاديًا في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) (ولا زالت تعاني)، كانت المرحلة «ب» هذه حقبة مخيِّبة للآمال؛ وذلك بسبب إسراف هذه الغالبية على نفسها في الدعوة إلى الإيمان الجيوثقافي بإمكانية التنمية. لقد كانت التنمية نجمًا يُهتدى به، وأضحت اليوم سرابًا[٥٦].

ها هنا تمامًا ولج مفهوم «الثقافة» إلى المشهد. وليس يساورنا شكٌّ في أن مسألة

Scanned with CamScanner

الثقافة عُولجت في مختلف النقاشات التي شهِدتها حقبة التنمية (١٩٤٥-١٩٧٠)؛ لكنها عولجت بوصفها «عقبة» في المقام الأول؛ إذ رأى جُملة من المنظّرين؛ لا سيما بعض المنظّرين الليبراليين، ولم يكونوا وحدهم في ذلك، أن الثقافة جسّدت «التقليد» في مقابل «الحديث». وبذلك عُدَّ أن شعوب المناطق الطرفية لم تزل تؤمن بالكثير مما يسمى «القيم التقليدية» التي حجزتها عن الانخراط في الممارسات التي ستتيح لها التطور على نحو أسرع. وعليه فقد كانوا في حاجة إلى تحديث / أنفسهم، ولم تكن تلك [١٦٤] مهمّة هيّنة بأيّ حال. ومع ذلك رؤي أن الحكومات المحلية المتنورة، بمساعدة من الوكالات الدولية وحكومات الدول «المتقدمة»، يمكنها إجراء «إصلاحات» من شأنها تسريع عملية التحديث. وسُمّي الشكل الأساسي للدعم الخارجي لهذا الإصلاح المحلي «المساعدة التقنية». واعتُقد أن مفردة التقنية ستُبرز سمتَين أساسيتين؛ إذ قيل إنها بدهية ونزيهة من الناحية العلمية؛ كما قيل إنها ستكون منزّهة عن المصالح. لقد كان المعنى المضمر أن «التقنية» هي «مجرد تقنية»؛ مما يعني ضمنيًا أنها «منزوعة السياسة» (Apolitical).

وبدءًا من سنيّ السبعينيات، لم تحقّق أيًا منهما نتائج؛ لا المساعدة التقنية ولا الإصلاحات الوطنية؛ فقد تدهور الوضع الاقتصادي في معظم البلدان تدهورًا ملحوظًا. وأخفقت الفكرة القائلة إن «المساعدة» كانت مجرد نقل للمعرفة العلمية إخفاقًا مريرًا. وأثمر القول: إن المساعدة منزّهة عن المصالح ثمارًا مُرّة؛ حيث ولجت العديد من البلدان دوّامات من الديون الخارجية الباهظة، وهروب رءوس الأموال، والاستثمار السلبي (Negative investment)[أ]

(أ) يشير مصطلح «الاستثمار السلبي» إلى إستراتيجية استثمارية تهدف لتعظيم العوائد؛ وذلك من خلال تقليص عمليات الشراء والبيع. ويعرف كذلك باسم «إستراتيجية الشراء والاحتفاظ» (Buy-and-hold strategy)؛ كونه يعني شراء الأصول الآمنة؛ بغرض امتلاكها لفترة طويلة. وتقوم إستراتيجية الاستثمار السلبي على فرضية أن السوق يحقق عوائد إيجابية بمرور الوقت؛ حيث إنه يهدف إلى تكوين الثروة بشكل تدريجي. ويفضل الاستثمار السلبي تتبع أداء السوق أو القطاع، إضافة لكونه وسيلة جيدة لتحقيق محفظة استثمارية متنوعة، وهو الأمر المهم للاستثمار الناجح. ويمتاز الاستثمار السلبي بالانخفاض الشديد لرسومه؛ إضافة لعدم وجود شخص يتولى مهمة اختيار الأسهم؛ وبالتالي فإن الرقابة تكون أقل كُلفة. وعلى نقيض تجار =

وكان من عواقب ذلك أن الكثير من أولئك الذين «آمنوا» بمفهوم التنمية إيمانًا، انقلبوا على أيديولوجييها قائلين بلسان الحال: لقد قُلتم -أيها الساسة وخبراء العلوم الاجتماعية-: إن التنمية الاقتصادية متيسرة عالميًا، وأنَّ الطريق إلى ذلك هو التغيير السياسي المدروس؛ (سواء أكان من خلال النزعة الإصلاحية الليبرالية، أو التحول الثوري)؛ غير أنه من الواضح أن ذلك كلَّه كان زيفًا وكذبًا؛ لقد فُجع هؤلاء في آمالهم بعد أن تنكَّر لها الجميع. ولذلك كان لا بدَّ من نبع جديد للأمل! فإذا لم يعُد تغيير الاقتصاد السياسي طريقًا واعدًا أو حتى معقولًا؛ بمعنى آخر: إذا كانت التنمية كما بُشِّر بها في الأعوام (١٩٤٥-١٩٧٠) مخيِّبة للآمال حقًا؛ فلربما كان الخلاص يكمن في إعادة الثقة إلى الثقافة. وأضحت تلك التي عُدَّت، في النقاش السائد بين أعوام ١٩٤٥ و١٩٧٠، «عقبة» لا بدَّ من إزالتها، اليوم، متراسًا لمقاومة الانحطاط، والتفكك، وتدهور المكانة الاقتصادية والسياسية، الذي كان عاقبة التسليع الواسع لكل شيء. لقد غدت الثقافة بطل الفيلم بعد أن كانت شرِّيرَهُ.

[١٦٥] / وهكذا انتهى بنا المطاف إلى مؤتمر تحت رعاية اليونسكو عنوانه «الثقافة والتنمية»؛ وليست محض «التنمية» فحسب؛ بل «التنمية المستدامة». وهي اليونسكو نفسها التي نشرت في عام ١٩٥٣ دراسة أجرتها مارغريت ميد (Margaret Mead) لصالح الاتحاد العالمي للصحة النفسية (World Federation of Mental Health)؛ قاربت فيها المسألة مقاربةً جدّ مختلفة. لقد أُجريت هذه الدراسة تطبيقًا لقرارين أصدرتهما اليونسكو[٥٧]، جديران بالاقتباس: الأول هو القرار رقم ٢٣١ , ٣ لعام ١٩٥١؛ حيث طُلب إلى اليونسكو «دراسة الأساليب الممكنة لتخفيف التوترات الناجمة عن إقحام التقنيات الحديثة في البلدان غير الصناعية، وتلك التي في طَور التصنيع». أما القرار الثاني فهو القرار رقم ٢٤ , ٣ لعام ١٩٥٢، وفيه دَعت اليونسكو «إلى تشجيع الدراسات حول مناهج تفعيل التناغم في مسألة إقحام التكنولوجيا الحديثة في البلدان التي هي في طَور التصنيع، مع احترام قيمها الثقافية، بما يكفل التقدم الاجتماعي للشعوب».

- السوق النشط؛ فإن مستثمري السوق السلبي لا يطمحون لتحقيق استفادة من تقلبات الأسعار قصيرة الآجال. (المترجم)

Scanned with CamScanner

إنها قرارات كاشفة. والواقع أن اليونسكو قالت ما يلي: فيما يتصل بإقحام التقنيات الحديثة في مجتمعات الأطراف، وبقدر ما كان ذلك حسنًا في نفسه، غير أنه ما فتئ يخلق توترات ثقافية وفردية؛ (حيث سلَّطت الدراسة الضوء على الصحة النفسية للفرد)، وأن المرء في حاجة إلى درجة من «التناغم». كانت الصيغة النحوية التي وُضع بها القراران مريعة؛ وذاك لغياب حرف «مع» بعد مفردة «تناغم»؛ إذ يظل المرء متشكِّكًا في ماهية التكنولوجيا الحديثة المقصودة بفعل التناغم هذا. مع ذلك، يمكن لنا أن نفترض أن المقصود كان تهدئة الناس؛ فكانت «القيم الثقافية» موضع شكٍّ، لكنها تستحق «الاحترام». لقد كان ضمان «التقدم الاجتماعي للشعوب» مقدَّمًا على كل شيء عند اليونسكو، أيًا ما كانت تعنيه فضائل تلك الشعوب.

لكن «الثقافة» لم تعُد اليوم مجرد فضيلة تُستدعى ثم تُنبذ. لقد صارت صيحة الحرب التي تُطلق تهديدًا ووعيدًا؛ فما هي إذن هذه «الثقافة» التي نعدُّها صيحة الحرب؟ ولماذا أضفينا صفة «المستدامة» على «التنمية»؟ وهل يمكن تحقيق التنمية بطريقة غير مستدامة؟ يكتنف الغموض جوابات هذه الأسئلة من الناحية العلمية؛ كما أنها ليست مسألة توافق عالمي اليوم بطبيعة الحال. والواقع أن الأجوبة الحالية تختلف اختلافًا كبيرًا بحسب الموقع الذي صدرت عنه.

تتصل المشكلة الأولى بمن هم أصحاب «الثقافة» أو «الثقافات» المشار إليها؟ إذ إن لمفردة الثقافة استعمالين غاية في التعارض؛ فهي تُحيل إلى ما هو مشترك بين شخصين أو / أكثر؛ لكنها تُحيل أيضًا إلى ما هو غير مشترك بين شخصين أو أكثر؛ أي إن الثقافة [١٦٦] يمكن أن تكون مما يجمع الناس، لكنها قد تكون أيضًا مما يفرِّق بينهم[٥٨]. ونحن حين نطرح مسألة «الثقافة» اليوم من وجهة علاقتها بـ «التنمية»؛ فإننا نستعملها بالمعنى الذي يفرِّق بين الشعوب؛ حيث نتحدث عن اختلاف «الثقافة» الكورية، مثلًا، عن «الثقافة» الصينية، واقعًا، وكذا عن «الثقافة» البريطانية.

المعضلة هنا هي: ما هي الثقافة الكورية أو الصينية أو البريطانية؟ هل هي مجموعة القيم والعادات التي دعَت إليها ورَعتها أكثرية الأفراد في كوريا أو الصين أو بريطانيا

Scanned with CamScanner

العظمى عام ١٩٩٣؟ أم هي تلك المجموعة الفرعية من القيم والعادات التي دعَت إليها ورَعتها أكثرية الأفراد في كوريا أو الصين أو بريطانيا العظمى في عام ١٩٩٣، وفي عام ١٧٩٣؟ أم فيهما معًا؟ لا يُحيلنا ذلك حتى إلى أقلّ المعاني بداهةً في عبارة الثقافة «الكورية»، أو «الصينية»، أو «البريطانية». فضلًا عن ذلك؛ لسنا على يقين من أنّ ثمّة ثقافة واحدة يُشار إليها بهذه النعوت؛ إذ تختلف الثقافة وتتنوع دلالاتها باختلاف الزمن والفضاء الإقليمي الذي تقع تلك التسميات في حدوده، كما تختلف باختلاف الطبقة بطبيعة الحال. لذلك حين نقول: علينا أن نحترم القيم الثقافية، على مذهب مارغريت ميد؛ فإننا بحاجة إلى الإجابة على سؤال: قيمُ من، أو أيُّ قيم تلك التي نعنيها؟ خلاف ذلك، تظلُّ الدَّلالة شديدة الإلغاز.

وبالمثل، يُجهَّل المدلول حين نقول: «التنمية المستدامة»؛ فإذا كان القصد «تنمية» كوريا أو الصين أو بريطانيا العظمى؛ فهل نعني بذلك كوريا الجنوبية، أم جنوب الصين، أم المقاطعات الجنوبية لبريطانيا العظمى، أم البلد برمّته؟ في كل هذه الحالات كانت المناطق الجنوبية أفضل أداءً من المناطق الشمالية في عام ١٩٩٣، من الناحية الاقتصادية، ولأسباب مختلفة في كلّ حالة منها؛ إذ لم يتّسع البَون بين المناطق الجنوبية والشمالية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية فحسب؛ بل من المحتمل أن يستمر في الاتساع خلال الأعوام الخمس والعشرين التالية على الأقل.

تتشكّل جيوثقافة التنمية من مقولات ثلاث: (أ) أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حاليًا أو مستقبلًا، هي دول ذات سيادة من الناحية السياسية، ويُحتمل أن تكون -على الأقل- مستقلّة اقتصاديًا؛ (ب) أن لكل دولة من هذه / الدول «ثقافة» وطنية، أو على الأقل، ثقافة واحدة معدودةٌ أصلية وأساسية ضمن ثقافات أخرى؛ (ج) أن هذه الدول قد «تنمو»، مع مرور الوقت، كلٌّ على حدة (ويعني ذلك، في باب الممارسة العملية، أن تقترب مستويات المعيشة فيها من مستويات المعيشة في الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حاليًا). [١٦٧]

أعتقد أن الصواب جانَب المقولتان الأولى والثانية تمامًا؛ بحيث لا يمكن عدُّهما صائبتين إلا إذا أُدخلت عليهما تصويبات معتبرة، أما الثالثة فهي باطلةٌ بطلانًا لا لبس

Scanned with CamScanner

فيه؛ ذلك أن السيادة السياسية للدول المستقلّة، كما زعمت المقولة الأولى، هي في الجانب الأكبر منها محض وهم؛ حتى عند الدول ذوات البأس العسكري؛ فضلًا عن ذلك، يظل مفهوم «الاستقلالية الاقتصادية» ملتبسًا. أما فيما يتعلّق بالمقولة الثانية -أعني وجود «ثقافات» وطنية تخصُّ كل بلد- فلسنا نشكُّ أن هناك شيئًا قد يحمل هذا الاسم. غير أن هذه «الثقافات» الوطنية ليست أنماطًا سلوكية متسقة ومحدَّدة على نحو مُحكَم، كما أنها ليست محصَّنة ضد التغيير، ولو نسبيًا؛ بل هي مجرد أساطير تُبنى ويُعاد بناؤها بانتظام. ولسنا نشكُّ أن ثمَّة اختلافات كبيرة بين ما يؤمن به الناس وماهية سلوكهم، في كوريا والصين وبريطانيا العظمى. لكن يصعب القول: إن ثمَّة ثقافة وطنية واحدة في كل دولة، تنحدر من أصل تاريخي واحد، وعلى نحو غير منقطع نسبيًا، كما أنه يصعب إغفال أوجه التفاوت الثقافية الحادة.

وفيما يتصل بإمكانية التنمية الوطنية في إطار الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، نقول: يبدو أنه من المستحيل على جميع الدول القيام بذلك؛ إذ تتطلَّب سيرورة مراكمة رأس المال نظامًا هرميًا يُوزَّع فيه فائض القيمة على نحو غير متساوٍ، مكانيًا وطبقيًا. فضلًا عن ذلك؛ فإن تطور الإنتاج الرأسمالي عبر الزمن التاريخي أدَّى -أو اقتضى ذلك في واقع الأمر- إلى حدوث استقطاب سوسيواقتصادي آخذ في التصاعد بين سكان العالم، كما أن حدَّته تتضاعف بسببٍ من الاستقطاب الديموغرافي. ومن ثمَّ، فإن إمكانية وجود شيء يُسمَّى «التنمية الوطنية» هي إمكانية قائمة، وهي عملية متكررة داخل النظام في واقع الأمر. ولكن يصحُّ أيضًا أن «تنميةً» تحصل في جزءٍ من الاقتصاد-العالَم، هي في حقيقة الأمر، الوجه الآخر لشيء من «التراجع» (Decline)، أو «النكُوص عن التنمية» (De - development)، أو «التخلف» (Underdevelopment)، يحدث في مكان آخر داخل الاقتصاد-العالَم؛ وذلك طالما أن سوء التوزيع المجمَل للعوائد ظلَّ على حاله من الناحيتين التاريخية والنظرية. ولا تقل صدقية هذا الأمر في عام ١٨٩٣ عنها في عام ١٩٩٣؛ أو في عام ١٥٩٣. / لذلك، لا [١٦٨]
أقول: إنه سيستحيل على البلد (س) أن «يحقق التنمية»؛ (سواء أكان اليوم، أو بالأمس، أو غدًا). لكن في إطار نظامنا الحالي، ليس ثمَّ وسيلة تصلح لتمكين البلدان كافة (أو حتى لعدد كبير منها) من «تحقيق التنمية» في آنٍ معًا.

Scanned with CamScanner

لا يعني هذا أنه لا يمكن لجميع البلدان إقحام أشكال جديدة من الإنتاج المُمَيكن، أو صور من تكنولوجيا المعلومات الحديثة، أو إنشاء مبانٍ شاهقة، أو أيٍّ من رموز التحديث البرّانية الأخرى. بلى؛ يمكنها القيام بذلك إلى حدٍّ ما. لكن ذلك لا يعني -بالضرورة- أن البلد، أو غالبية سكانه على الأقل، سيكون، أو سيكونون، أفضل حالًا؛ بل لعل حالهم تسوء واقعًا، على كلّ ما لديهم من مظاهر «التنمية». وها هنا يكمن سبب استدعاء مفهوم «التنمية المستدامة» اليوم، والتي نعني بها التنمية الحقيقية والدائمة، لا مجرد سراب يستند إلى إحصاءات شكلية. في هذا السياق يُفهم استدعاؤنا الحديثَ عن الثقافة؛ أي تلك الثقافة التي تُظهر أن «التنمية» ليست حسنةً في نفسها وبنفسها -بل «التنمية» الحسنة هي التنمية التي تحافظ، بطريقة أو بأخرى، على بعض القيم الثقافية المحلّية التي نعتقد أنها إيجابية وتعزّزها، والتي يعدُّ الحفاظ عليها إضافة مفيدة؛ ليس فقط للجماعة المحلّية، بل للعالم أجمع.

إنه السبب ذاته الذي دفعني إلى اختيار صيغة السؤال في العنوان حين تساءلت: جيوثقافة التنمية، أم تحوُّر الجيوثقافة؟ إن جيوثقافة التنمية هي ما دفعنا إلى هذا الطريق المسدود الذي نُلفي أنفسنا فيه اليوم؛ وأعني بجيوثقافة التنمية تلك البنية التاريخية للإكراه الثقافي الذي مُورس على جميع الدول؛ ابتغاء أن تولّي وجهها شطر برنامج «تحديث» أو «تنمية»، وهو برنامجٌ أمسى عقمه حقيقةً ملموسةً عند أكثر البلدان. لقد خابت آمالنا في «التنمية» التي بُشّر بها في الفترة (١٩٤٥-١٩٧٠)، وندرك اليوم أنها لا تؤدي بنا إلّا إلى التّيه.

لذلك، نبحث اليوم عن بدائل كثيرًا ما تُصاغ بوصفها طرائق بديلة إلى «التنمية الوطنية». بالأمس القريب مثلًا؛ كان لدينا التخطيط الوطني وإحلال الواردات. واليوم، لدينا التكيف الهيكلي (أو العلاج بالصدمة) والسوق الموجَّهة نحو الصادرات، وثمَّ طريق ثالثة غير واضحة المعالم في أماكن أخرى. وهكذا تَرانا نركض من شعار إلى شعار بشكل محموم يائس يثير السخرية أحيانًا. وفي خضمّ هذه السيرورة، تنجز قلّة قليلة من البلدان شيئًا على نحو أفضل من غيرها، بينما لا يفعل أكثرها. فهل تُرانا نُنفق

Scanned with CamScanner

الأعـوام الثلاثين القادمـة داخل هذا القفص الدوَّار؟ / لا أرجو ذلك؛ لأننا حينها بالقطع [١٦٩] سنفقد صوابنا ونستشيط غضبًا. والواقع أن ما نقوم به اليوم لا يتعدَّى الاستشاطة غضبًا؛ من سراييڤو إلى مقديشو، ومن لوس أنجلوس إلى روستوك، ومن الجزائر العاصمة إلى بيونغ يانغ.

وبـدلًا مـن بحث لا يأت بخيرٍ عن حلول بديلة لا يُرجى نجاحها في حلّ المعضلات المستحيلة التي تطرحها علينا جيوثقافة التنمية؛ ينبغي أن نصرف عنايتنا إلى التحوُّل الجيوثقافي الـذي يجري أمام أعيننا؛ ومن ثمَّ نطرح الأسئلة الجديرة بالطرح: إلى أين نتجه؟ وإلى أين نريد أن نتجه؟

لقد أدَّت حالة الوهم التي رافقت جيوثقافة التنمية إلى فقدان الثقة في الدولة؛ بوصفها أداةً للإصلاح، وملاذًا لتحقيق الأمن الشخصي؛ مدشِّنةً بذلك دورة مكرورة؛ فكلَّما تقلَّص رداء الشرعية المُسبغ على الدول، صَعُبت مهمَّتها في فرض النظام العام أو ضمان الحدّ الأدنى من الرَّفاه الاجتماعي، وكلَّما صَعُب على الدول أداء هذه المهمَّات التي هي علَّة وجودها عند أكثر الناس تقلَّص رداء الشرعية المسبغ عليها.

إن المستقبل مثار خشية الناس. وبعد خمس مئة عام من التزايد المطَّرد لقوة الدول والشرعية المُسبغة على بِناها (إلى الحدّ الذي تخلَّى معه أكثر الناس عن الجهات الأخرى الضامنة لأمنهم ورفاهتهم)، شرعت الدول -فجأة- في فقدان تلك الهالة التي أُضفيت عليها. (ولم تكن تلك خمس مئة عام كاملة في جميع أنحاء العالم بطبيعة الحال؛ إذ لم تُدمج العديد من المناطق في النِّظام-العالَم الحديث إلَّا مؤخرًا؛ لكن المقولة تظل على صدقيَّتها فيما يتعلَّق بهذه المناطق، طالما صارت جزءًا من النِّظام-العالَم الحديث)؛ ولأن الخائفين لا ينفكُّون يلتمسون الحماية؛ فقد أمسوا يلتمسونها لدى «الجماعات» الإثنية، والدينية، والعِرقية؛ أي تلك التي تجسِّد القيم «التقليدية».

في الوقت نفسه، وبوصف ذلك جزءًا من سيرورة التحرُّر من وهم النزعة الإصلاحية التي تُمسك الدولة بزمامها، أو تتبنَّاها أو تدعمها، ارتفعت موجةٌ من «الدمقرطة»؛ أي المطالبة بالمساواة السياسية التي تتجاوز محض الحقّ في الاقتراع. ولم تُطرح مطالب

Scanned with CamScanner

[١٧٠] «الدمقرطة» هذه في وجه الدول السلطوية فحسب؛ بل في وجه الدول الليبرالية / أيضًا؛ ذلك أن الدولة الليبرالية مفهومٌ لم يُستحدث ابتغاء المزيد من الدمقرطة، بل لكبح جماحها في واقع الأمر.

لقد اتخذت مطالب «الدمقرطة»، خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، صورة المطالبة بمزيد من حقوق «الجماعات» -لمصلحة «الأغلبية» في أية دولة غير ليبرالية، ولمصلحة «الأقليات» أيضًا، وعلى نحو أشدَّ شراسة، في أية دولة ترفع لواء الليبرالية. تظل «الأقلية» مفهومًا نسبيًّا بطبيعة الحال؛ إذ قد تكون «الأقليات» أكثر عدديًّا من ٥٠٪ من السكان؛ فالسُّود في جنوب إفريقيا، والهنود في غواتيمالا، والنساء في كل دولة من دول العالم؛ بقطع النظر عن الإحصاءات، «أقليات»؛ لأنها جماعات مضطهدة سياسيًّا واجتماعيًّا. لكن السُّود في الولايات المتحدة، والأتراك في ألمانيا، والأكراد في تركيا، والكوريين في اليابان -نماذج لهذه الأقليات (من الناحية الاجتماعية والإحصائية على حدٍّ سواء).

وقد انبثق هذا التحول الجديد نحو «الجماعات» عن مصدرين متباينين تمام التباين؛ بل ويكادان يتناقضان؛ إذ يسوقه الخوف والتفكك، وفوق ذلك، الخشية من المزيد من التفكك من جهة. ومن جهة ثانية، يغتذي على تأكيد المضطهَدين لذواتهم من خلال مطالبهم البائة بعالم يقوم على المساواة الحقَّة. ويمكن لهذا المصدر المزدوج للنزعة الجديدة للاعتماد على الجماعات أن يؤدي إلى اضطراب هائل. وما من مثال أفضل لذلك مما حدث في أعقاب انهيار الدولة في يوغوسلافيا السابقة. دعونا نتذكر أن يوغوسلافيا عُدَّت، قبل سنوات قليلة، نموذجًا لتوقِّي الصراع بين الجماعات. واليوم يقف العالم، والشعوب المنبثقة عنها، عاجزين أمام مذبحة لا تُبقي ولا تذر.

هل هذه «الجماعات» التي يضع الناس ثقتهم فيها اليوم، هي نفسها الكيانات التي نقصدها بالحديث حين نتحدث عن «الثقافات»؟ إن التأكيد على ثقافتنا المتميِّزة يُشعرنا بالحرية؛ إذ نوظِّفها في الدفاع عن أنفسنا، وتأمين حقوقنا، والمطالبة بالمساواة. لكننا في الوقت نفسه، وفي كل مرة، نؤكد فيها على تميُّزنا، نصطدم بآخرين يؤكدون تميُّزهم

Scanned with CamScanner

أيضًا. فإذا ما عُدنا إلى مثالنا عن يوغوسلافيا السابقة، ألفينا التفكك السياسي للدولة قد بدأ قبل بضع سنوات؛ حين أبطلت صربيا وضع الحكم الذاتي لكوسوفو. ثمّة حقيقتان واضحتان بشأن كوسوفو؛ الأولى هي أن غالبية السكان اليوم هم من المسلمين ويتحدثون / الألبانية لغةً أولى؛ أما الثانية فهي أن غالبية الصّرب يعدُّون كوسوفو [١٧١] المستودع التاريخي للثقافة الصّربية؛ فصربيا بدون كوسوفو مجرَّدةٌ من تاريخها الثقافي، وليست الاستجابة للمزاعم المترتّبة على هاتين الحقيقتين في آنٍ واحدٍ بالأمر اليسير.

وعند الصّرب أنه لا اختلاف بين صربيا بدون كوسوفو عن إسرائيل بدون القدس. وهذا مثال آخر جيد! هل هذه الدّعاوى «الثقافية» مختلفة حقًّا عن دعاوى العراق بشأن الكويت؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فكيف لنا أن ننتزع أنفسنا من وضع يهدّد بأن يصير مستنقعًا للدّعاوى والدّعاوى المضادة التي قد تستحيل عنفًا لا نهاية له؟ أما التبشير بنزعة سلمية قائمة على كونية مضلِّلة، تُضمر في واقع الأمر دعوةً إلى التعايش مع وضع قائم (status que)، مؤيَّد بتحاصص لحظيٍّ وفوريٍّ لقوة النيران في العالم؛ فلن يكون مجديًا بالقطع، فضلًا عمَّا ينطوي عليه ذلك من نفاق.

والحقُّ أننا نعيش في عالم عريٍّ عن المساواة، ولا يحقُّ لنا -أخلاقيًا- المطالبة بالكفِّ عن السعي لجعله أكثر مساواةً. وعليه فالواجب هو الدعوة إلى «تنمية مستدامة» للجميع، مع الإقرار لكل جماعة وكل بلد بالحقّ في الوحدة «الثقافية». وإذا كنّا اليوم نعاني المصاعب جرّاء هذه المطالب؛ فليس ذلك بسبب التعبير عنها؛ بل لأن دبيب الضعف الذي يسري في شرايين الآليات القمعية للنّظام-العالَم أضحى مسموعًا؛ ذلك أن الاضطرابات العالمية الكبرى التي نشهدها اليوم لم تنشأ عن الصراعات التي يخوضها المضطهَدون؛ بل عن الأزمة التي تشهدها البنية التي تضطهدهم.

في خضمّ هذه الحقبة من الاضطرابات العالمية الكبرى، والأزمة التي يجتازها النّظام-العالَم الحديث القائم على رأسمالية تاريخية، لن نمضي قُدمًا، ما لم نستوعب المشهد الكامل بغير لبس. ستكون هذه حقبة أحد صراعين؛ إما صراع البقاء الآني، أو صراع تشكيل النظام التاريخي القادم الذي سيولد في النهاية من رحِم الفوضى البنيوية

Scanned with CamScanner

الراهنة. وسيبذل أولئك الذين يسعَون إلى تأسيس بنية جديدة تقوم على استنساخ السّمة الرئيسة للبنية الحالية -أي عدم المساواة الهيراركية- سيبذلون قصارى جهدهم للإبقاء على أنظارنا مسلَّطة على البقاء الآني؛ لتلافي ظهور بدائل تاريخية لمشروعهم القائم على التحوُّل المُصطنع السطحي الذي يترك مظاهر التفاوت واللّامساواة على حالها.

[١٧٢] وحين نقول: إن النظام التاريخي يعاني أزمة؛ فلا يعني ذلك أن / الناس لا يواصلون أو يحاولون مواصلة حياتهم نفسها (أو على الأقل الجانب الأكبر من حياتهم) التي اعتادوها قبل أن يصطدم النظام بحجر عثرته. سيستمر الإنتاج العالمي للسلع من أجل السوق، وستواصل الدول حيازة الجيوش وإشعال الحروب، وستظل الحكومات تستخدم قوات الشرطة لإنفاذ سياساتها، وسيبقى رأس المال يتراكم، وإن بصعوبة متزايدة، وسيتعمَّق الاستقطاب السوسيواقتصادي للنّظام-العالَم، وسيظل الأفراد والدول، على حدٍّ سواء، يسعون إلى تعزيز حَراكهم صعودًا في النظام، أو على الأقل لئلّا يتقهقرا نزولًا.

وسيكون السبب في ذلك الاختلاف الكبير عن الأعوام الخمس مئة الأخيرة أن التقلبات داخل النظام ستكون أكثر حدَّةً ووحشيةً عن أي وقت مضى؛ إذ لمَّا كان النظام التاريخي مستقرًّا نسبيًّا، كان للأفعال الكبيرة (كالثورات) تأثير ضئيل إلى حدٍّ ما على عملياته. أما اليوم، فقد تكون للأفعال الصغيرة في ذاتها، تأثير كبير بقدرٍ ما -ليس في إصلاح النظام الحالي؛ بل في تحديد الملامح النهائية للبديل القادم. لذلك؛ فإن العائد المتأتّي من الفعل الإنساني المؤثِّر قد يكون هائلًا، تمامًا كما قد تكون عاقبة التواني أو الفعل العشوائي.

بناءً على ما سبق، دعونا الآن نتأمل النَّقدات الثقافية المناوئة لنظامنا الحالي وجيوثقافته على مدى الأعوام الخمس مئة الأخيرة. لقد ركَّزت النَّقدات التي تعالى صخبها على مدار الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة، على أربع قضايا رئيسة: النزعة المادية، والنزعة الفَردانية، ونزعة التعصُّب العِرقي (Ethnocentrism)، والسّمة المدمرة للغريزة

Scanned with CamScanner

البروميثيونية (The Promethean Drive)[أ]. ولقد اتَّسمت هذه النَّقدات جميعًا بمتانتها، غير أن قدرتها على الإقناع تظل موضع شكٍّ.

١) كانت نقدة النزعة المادية غايةً في الصَّراحة؛ إذ أدَّى السعي إلى الثروة، والرفاهية، والمصلحة المادية بوجه عام، إلى إغفال القيم الأخرى، التي يُشار إليها أحيانًا على أنها القيم الروحية؛ وكانت تلك عاقبة السعي الحثيث إلى علمنة الدول والمؤسسات الاجتماعية الكبرى كافةً. لقد كانت هذه العلمنة ركيزةً أساسيةً لنظام الدول الذي وفَّر إطارًا جرى من خلاله التراكم اللَّانهائي لرأس المال. أجل، إن هذا التراكم اللَّانهائي لرأس المال؛ السِّمة المميِّزة لنظامنا التاريخي، هو القيمة المادية الأصيلة.

/ على أن هذه النقدة ثُلمت من الناحية التاريخية ثُلْمتين؛ الأولى، نزوعها لمحاباة [١٧٣] الطبقات القديمة ذات الامتيازات التي حلَّت محلَّها طبقات جديدة لها امتيازاتها أيضًا. ومن ثمَّ، كانت هذه النَّقدة أدنى من أن تُوصَف بالأمانة في كثير من الأحيان؛ إذ لم تكن نقدةً مناهضةً للنزعة المادية بحقٍّ، لكنها ارتبطت، في المقام الأول، بمن يحظى بالامتيازات وعلى حساب من؟ أو أنها لم تُستخدَم بوصفها نقدًا للمستكبرين بقدر ما انتُقد بها المستضعَفون الذين تبدَّت احتجاجاتهم في أشكال فوضوية. وعليه كانت شكلًا من أشكال إلقاء اللَّوم على الضحية.

والثانية هي أن النقد المناهِض للنزعة المادية ليس له معنًى إلَّا إذا حاجج المرء بأنها، أي النزعة المادية، جاوزت حدَّها. إن تلبية ما صار يسمَّى «الاحتياجات الأساسية» (والتي نُزع عن بعضها لاحقًا صفة الاحتياجات الأساسية) ليس من المادية في شيء،

(أ) فيما يُسمَّى «الموقف البروميثيوني» (The Promethean Attitude) مثلًا؛ نسبة إلى بروميثيوس؛ ابن الإله اليوناني الذي خلق البشر - نجد الإشارة إلى الخيار بين الجنس والسلطة، التي تجسد الظل (shadaw)، وبين حياة التفكير والمعرفة. ظل الاختيار بين الحب والقوة والمعرفة، وهي التجسيد الأرضي للآلهة الثلاثة المعروفة في الميثولوجيا الإغريقية، أساسًا للصراعات في تفسيرها الأسطوري العام في إحالة إلى الرغبات الإنسانية التي يصعب لجمها أو تحييدها؛ كما في رواية **فاوست** الذي باع روحه للشيطان في سبيل تحصيل القوة. الغريزة البروميثونية تحيل هنا إلى التقدم المتواصل ومحاولة إخضاع الطبيعة والسيطرة عليها حتى يتحقق مزيد من هذا التقدم. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لكنه أمرٌ يتعلّق بالبقاء والكرامة الإنسانية؛ لذلك لم تكن النزعة المناهضة للمادية -يومًا- أهلًا لإقناع أولئك الذين لا يملكون. ولم تكن كذلك أهلًا لإقناع الطبقة الوسطى، التي كان بإمكانها رؤية ما يجري في القمّة عن قرب، في ظلّ نظام تراتبي قائم على تمييز جائر في بلوغ رأس المال.

٢) تُستمدُّ نقدة النزعة الفردانية من نقدة النزعة المادية؛ فالنظام الذي يمجّد القيم المادية إنما يحرّض على ضرب من ضروب تنافس الجميع ضد الجميع؛ ما يؤدي في النهاية إلى بزوغ رؤية للعالم غاية في الأثرة والتمركز حول الذات، أُدخل عليها شيء من الولاء للأسرة النووية (الناتجة في هذه الحالة عن أن الإنسان كائن مآله الفناء). ويُسلّط هؤلاء النقّاد سهام نقدهم على استبدال «الفردانية» بـ «المجتمع»، و«الطائفة»، و«الجماعة»، وغالبًا «الأسرة». كما يوجب بعض هذا النقد نوعًا من الأولوية التي يجب أن تحظى بها الإنسانية جمعاء.

لقيت هذه النّقدة قبولًا أوسع إلى حدٍّ ما بفضل قدرتها على إقناع زُمر كبيرة من الناس بوضع تطلعاتهم الفردية في إطار أهداف الجماعات التي ينتمون إليها. غير أن هذا الولاء للجماعات أثبت هشاشته إثباتًا لا لبس فيه؛ إذ كلّما تحقّقت تطلعات أولئك الأفراد، سعَت هذه الجماعات إلى مأسسة قدرتها على متابعة مصالحها الجماعية؛ من خلال الحصول على نوع من السُّلطة السياسية؛ وأعادت، من ثمّ، استدخال عمليات النّظام-العالَم الحديث؛ حيث أثبتت أنها أقوى كثيرًا من عزيمة الأفراد وقادة الجماعات خاصة، وهو ما يُفهم من عبارة اللورد أكتون (Acton) الشهيرة: «السُّلطة مَفسدة». وهي هنا ليست مجرد سُلطة؛ بل سُلطة تنتمي لهذا النظام التاريخي الخاص الذي يمنح فرصًا هائلة لتوجيه عملية التراكم الرأسمالي.

[١٧٤] كان للفساد أثر حتمي، هو حالة خيبة الأمل / التي أصابت مجموع الأفراد؛ فأولئك الذين ضحّوا بأهدافهم الفردانية اكتشفوا ببساطة، أن غيرهم هو من أفاد بدلًا منهم، وأنهم لم يصيروا أفضل حالًا على المدى الطويل؛ (بل ساء وضعهم في كثير من الأحيان).

Scanned with CamScanner

٣) تتصل النَّقدة الثالثة بنزعة التعصُّب العِرقي؛ خاصة في شكله المهيمن والحادّ الذي عرفته الرأسمالية التاريخية في المركزية الأوروبية؛ أو الوجه الآخر للنزعة العنصرية؛ إذ بيَّنت هذه النَّقدة أن الصيغة الخام من المركزية الأوروبية هي النزعة العنصرية التي أدَّت إلى ممارسة التمييز الاجتماعي؛ ومن ثمَّ الفصل التام الذي استهدف جماعات عُدَّت «أدنى» منزلةً. لكن هذه النقدة تذهب أبعد من ذلك؛ إذ تقول: إن لها وجهًا آخر أشد تعقُّدًا وأكثر «ليبرالية»؛ هو النزعة الكونية (Universalism).

لقد فرض الأوروبيون قيمهم الخاصة على العالم بدعوى عالميتها. ولقد فعلوا ذلك بطرق عزَّزت من هيمنتهم ومصالحهم المادية. وحقيقة الأمر أن هناك شكلًا أخيرًا وأشدَّ تعقُّدًا لنزعة التعصُّب العِرقي العالمية؛ هو مفهوم حكم الجدارة (Meritocracy)[أ]؛ إذ «يتسابق الجميع نحو الهدف بنزاهة»، لكن ذلك يُغضي عن حقيقة أن المتسابقين إنما يبدؤون السباق من نقاط انطلاق متفرِّقة، وهي فروق تتحدَّد اجتماعيًا وليس وراثيًا.

سُبكت هذه النَّقدة أجود ما يكون السَّبك، غير أن اعتماد المستكبرين على تكتيك فرِّق تسد سرعان ما أفضى بها إلى ردغة البطلان؛ فمع تصاعد وتيرة الهجوم على نزعة التعصُّب العِرقي، اعترى الخطَّ الفاصل بين من هم أسمى منزلةً ومن هم أدنى الكثير من التغيُّرات؛ بما في ذلك أبرز المحتجِّين على هذه النزعة وأكثرهم نشاطًا، الذين بدَّلوا خطَّهم صعودًا. ويُسهم الاستقطاب الديموغرافي الدائم في النِّظام-العالَم في تيسير التبدُّل في الخطوط الفاصلة، والتي تعمل على إبقاء النسبة المئوية لمن هم في القمة مُستقرة على وجه التقريب؛ مما يعني من الناحية السياسية، أن كل جيل من المحتجِّين عليه أن يبدأ من جديد.

٤) أخيرًا، يعدُّ النقد الموجه للغريزة البروميثيونية الأحدث، لكنه، من نواحٍ عدة، الأكثر كشفًا؛ إذ لم يؤدِّ الضغط من أجل تراكم رأس المال إلى التقدم التكنولوجي فحسب، (الذي يفترض أنه يتسم بالحياد في أسوأ الأحوال، وبالصلاح في أحسنها)؛ بل

(أ) نظام حكم الجدارة أو الميريتوقراتيا: هو نظام تُمنَح فيه السلطة السياسية على أساس الكفاءة، والمقدرة، والعطاء، والإنجاز الفردي، بدلًا من اعتبارات الثروة، أو الطبقة، أو الانتخاب العام. (المترجم)

Scanned with CamScanner

إلى قدرة هائلة على إحداث الدمار أيضًا. وهكذا، أُضيف لمعضلات التآكل الاجتماعي
[١٧٥] والنفسي التي تسبّبها الرأسمالية التاريخية، والمعبَّر عنها بمفهومي / «الاغتراب» (Alienation) و«الأنوميا» (Anomie)[أ]، قلقٌ آخر بشأن ما تُسببه من تآكل جيوفيزيائي في بُعده البيئي.

من المسلَّم به اليوم أن السّمة التدميرية التي تتَّسم بها الرأسمالية التاريخية سيكون لها من الآثار أبهظها، كما أنها تتفاقم بوتيرة متسارعة. لكن هذه النقدة لها حدودها أيضًا؛ إذ لا ضامن للتعافي بعد أن استحال الاغتراب والأنوميا سلعًا، واقتضى الأمر طلب العلاج. أما البيئة فقد استحالت سلعةً لا بدَّ من تنظيفها ليُعاد استخدامها. وبدلًا من استئصال أسباب الدمار من جذورها، صرنا نسعى لرتق النسيج المهترئ.

يكمن التحدي الذي يواجهنا اليوم في حقبة الانتقال نحو نظام تاريخي جديد هذه، في الأخذ بالنَّقدات الأربعة العميقة للرأسمالية التاريخية -حتى وإن كانت قد صيغت صياغات لا تمتنع عليها الإيرادات- وتحويلها إلى نموذج إيجابي لنظام اجتماعي بديل؛ لا يسقط في الشِّراك التي سقطت فيها النَّقدات (الجزئية) الآنفة الذكر. لا مفرَّ من الراديكالية؛ من الاتجاه مباشرةً نحو جذور القضية، وتقديم نموذج حقيقي لإعادة البناء. هذا مشروع خمسين عامًا على الأقل؛ وهو مشروع ذو طابع عالمي لا يمكن إنجازه محليًا أو جزئيًا، على الرغم من أن العمل المحلي يجب أن يكون جزءًا مهمًّا من البناء، وهو مشروع يقتضي الاستخدام الكامل للخيال البشري؛ لكنه يظل ممكنًا على الدوام.

إنه ممكن، لكنه ليس مؤكدًا على أي حال، وقد تحبط نشوى الانتصار جهودنا. وإنه لا بد لنا من البحث في الكيفية المناسبة التي تجمع بين الحكمة والخيال؛ تلك التي سنعثر عليها في أغرب الأمكنة التي يحويها كل ركن من أركان العالم.

(أ) في الدراسات السوسيولوجية خاصة، تشير الأنوميا إلى شيوع حالة من القلق وعدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن انهيار المعايير أو اللّامعيارية التي تجسد التناقض بين الأهداف المعلنة وما يجري على الأرض. في هذه الحالة تقترب الأنوميا من مصطلح الاغتراب (Alienation)، لكنها تتجاوزه بسبب قيمة هذا التناقض وشيوعه؛ ومن ثم تغيب الأهداف عن المجتمع بسبب انهيار قيمه الاجتماعية. لذلك غالبًا ما ترتبط الأنوميا بدراسات دوركايم المبكرة عن الانتحار. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الفصل العاشر

أمريكا والعالم: الحاضر والماضي والمستقبل

[١٧٦] / يبدو أن الربَّ أغدق نعمه على الولايات المتحدة ثلاثًا: في الحاضر، وفي الماضي، وفي المستقبل. أقول: يبدو ذلك؛ فطُرق الربّ هي من الغيب، وليس في مُكنتنا أن ندَّعي معرفة الغيب. أما النِّعم التي سبقت الإشارة إليها؛ فهي: الرخاء في الحاضر؛ والحرية في الماضي؛ والمساواة في المستقبل.

لطالما كان العالم ينظر إلى هذه النِّعم قياسًا إلى ما أُنعم به على الولايات المتحدة بوصفها المعيار؛ إذ على الرغم من أن الولايات المتحدة عدَّت نفسها، عبر تاريخها الطويل، متنائيةً عن العالم؛ لا سيما عن أوروبا، ظلَّت مع ذلك تعرِّف نفسها على أنها العالم؛ وفي المقابل، أبقى العالمُ الولاياتَ المتحدة على رأس لائحة اهتماماته نحو مئتي عام.

لا تتنزَّل النِّعم من الربّ بلا ثمن، وذاك شأنها؛ والثمن الذي نحبُّ أن ندفعه دومًا هو الدعوة إلى التحلِّي بالاستقامة. غير أن كل نعمة تتنزَّل يكون لها أوجه عدَّة؛ إذ ليس جليًّا ما إذا كان من أوتوها هم أنفسهم من دفعوا ثمنها. وبينما ننتقل من الحاضر صَوب المستقبل، يبدو أن الوقت قد حان مرة أخرى كي نعُدَّ نعم الربّ علينا، ونُعيد تقييم ما قارفنا من خطايا، ثم ننظر في صحيفة الحساب تلك.

الحاضر

يبدأ الحاضر الذي أعنيه هنا في عام ١٩٤٥ وينتهي عام ١٩٩٠. في غضون تلك الفترة، على وجه التحديد، كانت الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على النِّظام-العالَم الذي نعيش فيه. وكان رخاؤنا هو سبب هذه الهيمنة وعاقبتها وآيتها. فماذا قدَّمنا

Scanned with CamScanner

لنؤتَى هذه الكرامة التي لم تُؤتَ أحدًا من العالمين؟ هل وُلدنا عظماء؟ وهل بلغنا ذروة سنام العظمة؟ أم أُسبغت علينا إسباغًا؟

[١٧٧] / بدأ الحاضر في عام ١٩٤٥، حين كان العالم قد خرج لتوّه من حرب عالمية طويلة ومروّعة، دارت رحاها في الكتلة الأوراسية بأكملها؛ حيث امتدَّت من جزيرة بريطانيا العظمى غربًا إلى أرخبيلي اليابان والفلبين وجزر المحيط الهادئ شرقًا، ومن مناطق أوراسيا الشمالية وشمال إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا وميلانيزيا جنوبًا. ولقد أتى دمار هائل على الحياة البشرية وعلى المخزون المادي الذي كان أساس الإنتاج العالمي، في جميع أنحاء هذه المنطقة الشاسعة. وكانت بعض المناطق أكثر عُرضة للدمار من غيرها؛ فلم تنجُ بأي شكل. والحال أن أمريكا الشمالية هي المنطقة الصناعية الرئيسة الوحيدة التي احتفظت بعتادها وبنيتها التحتية الوطنية مصونة لم يمسَّها سوء؛ إذ لم تنجُ مصانعها من ويلات القصف فحسب؛ بل أفادت كذلك من رفع كفاءتها إلى مستويات جديدة بفعل التخطيط والتعبئة زمن الحرب.

ولأن الولايات المتحدة انخرطت في الحرب مستندةً إلى آلية إنتاج كانت في واقع الأمر مساوية في الحجم لنظيرتها في جميع أنحاء العالم (إن لم تُجاوزها)؛ فقد تسبَّب تدمير الحرب لآليات إنتاج اقتصادات الدول المتحاربة في خلق فجوة في القدرة والكفاءة الإنتاجية كانت هائلة. وكانت هذه الفجوة تحديدًا هي ما مكَّن المؤسَّسات الأمريكية من الازدهار على نحو غير مسبوق خلال الأعوام الخمس والعشرين التالية. فضلًا عن ذلك، كرَّست هذه الفجوة حقيقة أن السبيل الوحيد لازدهار هذه المؤسَّسات هي الإجازة لعمَّالها في تحصيل زيادات كبيرة في أجورهم الحقيقية. وكان هذا الارتفاع في الأجور -الذي تجلَّت آثاره في تملُّك المنازل واقتناء السيارات والسِّلع المنزلية المعمِّرة، إلى جانب التوسُّع الهائل في فرص التعليم (الجامعي على وجه الخصوص)- هو ما شكَّل حالة الرخاء والازدهار التي عرفها الأمريكيون وأدهشت العالم.

الرخاء قبل كل شيء فرصة؛ لتحصيل المتع، للإبداع، للتشارك مع الآخرين. لكنه كذلك عبءٌ؛ وأول ما يلقيه الرخاء على عاتق المرء من أعباء هو وطأة الرغبة في الحفاظ

Scanned with CamScanner

عليه؛ فمن ذا الذي يرغب في الانصراف عن طيّبات الحياة الدنيا؟ وليس يزهد فيها ويرغب عنها؛ حياءً أو خشية الإذناب إلّا ثلّة قليلة من الناس. في المقابل، يعدُّ أكثرهم أن الانصراف عن طيّبات الحياة الدنيا إنما هو آية الولاية أو الجنون؛ ما قد يبعث على الإعجاب لا شكَّ، غير أن هذا الانصراف مما لا يطيقونه. في غضون الفترة (١٩٤٥–١٩٩٠)، تصرفت الولايات المتحدة بوصفها دولة / ، على نحو طبيعي تمامًا؛ إذ كان [١٧٨] البلد يعيش لحظة رخاء، وقد بذلت وسعها للحفاظ عليه.

لقد نشَد وطننا، قادة ومواطنين، الرخاء بوصفه هدفًا وطنيًا؛ لا السعادة (التي لعلها كانت الصورة الطُّوباوية الرومانسية التي وصفها توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) في إعلان الاستقلال). فما الذي تطلَّبه الأمر من الولايات المتحدة للحفاظ على الرخاء الذي حظيت به؟ من منظور السنوات القليلة التي أعقبت عام ١٩٤٥، كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى ثلاثة أمور: زبائن لمَجمَعها الصناعي الهائل؛ نظام عالمي يسمح باستمرار أسباب التجارة بأقل كلفة؛ ضمانات بأن عمليات الإنتاج لن تتوقف.

لم يكن من السهل تحقيق أيٍّ من هذه الثلاثة في عام ١٩٤٥؛ فقد أدّى الدمار الهائل الذي خلَّفته الحرب العالمية إلى إفقار أغنى أقاليم العالم؛ وذلك في الوقت نفسه الذي منح فيه، أي هذا الدمار الهائل، الولايات المتحدة تفوُّقها المدهش. حدثت مجاعة في أوروبا وآسيا، وبالكاد استطاعت شعوبها ابتياع سيارات ديترويت. وقد تركت نهاية الحرب عددًا كبيرة من المشكلات والقضايا «الوطنية» عالقةً دون حلول، ليس في أوروبا وشمال آسيا فحسب؛ بل في العديد من البلدان، خارج مناطق الحرب، التي صرنا نسمّيها لاحقًا العالم الثالث. وبدا السلام الاجتماعي حينها بعيد المنال. أما في الولايات المتحدة؛ فقد أضحى الأمريكيون مهيئين لاستئناف صراعاتهم الاجتماعية الهدّامة المؤجلة منذ الثلاثينيات، بعد إذ فرض زمن الحرب نوعًا من الوحدة السياسية المؤقتة.

تحركت الولايات المتحدة، دون كبير تردُّد، للقيام بما كان ضروريًا بهدف القضاء على هذه التهديدات التي تربَّصت الدوائر برخائها وآمالها في أن تحقق رخاءً أكبر. لقد احتكمت الولايات المتحدة إلى نزعتها المثالية خدمةً لمصالحها الوطنية؛ مؤمنةً بنفسها

Scanned with CamScanner

وبخَيريتها (Goodness)، وسعَت -وفقًا لذلك- لخدمة العالم وقيادته بالطريقة التي رأت فيها العدالة والحكمة. وفي خضم ذلك، حظيت بثناء الكثيرين لكنها أثارت في الوقت نفسه سخط آخرين. ورغم أنها ما فتئت تتأذّى من سخط الحانقين وتستأنس بثناء المهلِّلين؛ شعرت أنها، قبل كل شيء، مدفوعة لمتابعة المسار الذي وضعته لنفسها، والذي عدَّته طريق الفلاح.

تميل الولايات المتحدة إلى النظر إلى عالم ما بعد الحرب؛ احتفاءً بأربعة منجزات [١٧٩] عظيمة، تمنح نفسها / جانبًا كبيرًا من الفضل في تحقيقها؛ الأول هو إعادة بناء الكتلة الأوراسية المدمَّرة جرَّاء الحرب العالمية، وإعادة إدماجها في النشاط الإنتاجي المتواصل للاقتصاد-العالَم، والثاني هو الحفاظ على السلام في النِّظام-العالَم، ووقايته شرَّ الحرب النووية أو العدوان العسكري، أما الثالث؛ فهو تصفية الاستعمار بطريقة سلمية إلى حدٍّ بعيد في المستعمَرات السابقة، وما رافق ذلك من مساعدات ملموسة ابتغاء تحقيق التنمية الاقتصادية، والرابع هو دمج الطبقة العاملة الأمريكية في الرَّفاه الاقتصادي وتمكينها من المشاركة السياسية الكاملة، إلى جانب إنهاء الفصل والتمييز العنصريين في الولايات المتحدة.

وحين أعلن هنري لوس (Henry Luce)[أ]، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، أن هذا هو «القرن الأمريكي»؛ إنما كان يشير بذلك إلى التطلُّعات المرتبطة بهذه المنجزات الأربعة على وجه التحديد. لقد كان قرنًا أمريكيًا حقًّا؛ لأنها كانت منجزات حقيقية. غير أن كلًّا منها كان له ثمنه وعواقبه التي لم تكن في الحسبان. وهكذا يبدو الحساب الختامي الحقيقي أكثر تعقيدًا، من الناحيتين الأخلاقية والتحليلية معًا، مما قد نقرُّ به.

لقد سعَت الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، إلى المساعدة في إعادة بناء الكتلة الأوراسية؛ إذ قدَّمت إغاثات فورية في عام ١٩٤٥؛ سواءٌ كانت إغاثات جماعية، من

(أ) محرِّر وناشر أمريكي ومؤسِّس صحيفة التايم المعروفة عام ١٩٢٣. كان من روَّاد الأعمال الخاصة وانتسب للحزب الجمهوري. (المترجم)

Scanned with CamScanner

خلال «وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل» (UNRAA)، أو فردية من خلال حِزم الهيئة «التعاونية من أجل المساعدة والإغاثة في كل مكان» (CARE)؛ بعد ذلك بوقت وجيز، انتقلت إلى تدابير طويلة الأجل وأكثر جوهرية؛ لا سيما من خلال خطة مارشال (Marshall Plan)؛ فأُنفق قدرٌ كبيرٌ من المال وبُذل جهد سياسي حثيث بين الأعوام ١٩٤٥ و١٩٦٠؛ لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان. كانت أهداف هذه المبادرات واضحة جليّة: إعادة بناء المصانع والبنية التحتية المدمَّرة؛ وإعادة إنشاء أنظمة سوق فاعلة مع عملات مستقرة مدمجة على نحو جيد في التقسيم الدولي للعمل؛ وضمان فرص عمل كافية. ولم تقيّد الولايات المتحدة نفسها بالمساعدات الاقتصادية المباشرة؛ بل شجَّعت إنشاء بنى ما بين أوروبية (Inter-European) تضع قيودًا على إحياء الحواجز الجمركية التي ارتبطت بتوترات فترة ما بين الحربين.

ولسنا نستريب في أن ذلك كلَّه لم يكن محض إيثار؛ فقد كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى قطاع كبير من الزبائن الأجانب لمؤسَّساتها الإنتاجية، إذا ما أرادت رفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على تحقيق الربح. وكانت أوروبا الغربية واليابان، المُعاد بناؤهما، توفّران / الأساس اللازم لذلك تحديدًا. بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات [١٨٠] المتحدة في حاجة إلى حلفاء موثوقين يمكنها الاعتماد عليهم، ويتبعونها سياسيًّا على الساحة العالمية؛ ولم يكن هناك أفضل من دول أوروبا الغربية واليابان لأداء هذا الدور. وقد تمأسس هذا التحالف؛ ليس فقط من خلال حلف الناتو (NATO) ومعاهدة الدفاع الأمريكية-اليابانية؛ بل أكثر من ذلك من خلال التنسيق السياسي المستمر عن قرب بين جميع هذه البلدان تحت «قيادة» الولايات المتحدة. وكانت النتيجة الخالصة لذلك أن جميع القرارات الرئيسة في الحياة السياسية الدولية، على الأقل في البداية، كانت تُتَّخذ في واشنطن، بموافقة ودعم غير مشروطين من قبل مجموعة قوية من الدول-الزبائن.

كانت العقبة الجادة الوحيدة التي تصورت الولايات المتحدة أنها تواجهها على الساحة السياسية العالمية هي الاتحاد السوفييتي؛ إذ بدا أنه يسعى لتحقيق أهداف سياسية مخالِفة تمامًا؛ بل تناقض أهدافها. لقد كان الاتحاد السوفييتي، في آنٍ معًا، القوة

Scanned with CamScanner

العسكرية الأخرى في عالم ما بعد عام ١٩٤٥، والمركز السياسي للحركة الشيوعية العالمية، التي كانت -بادي الرأي- عاكفةً على التخطيط لثورة عالمية.

حين نُخضع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب للنقاش، نميل إلى استعمال كلمتين مفتاحيتين للتعبير عن سياسة الولايات المتحدة: معاهدة يالطا (*Yalta*) وإستراتيجية الاحتواء (*Containment*)، اللتان تبدوان سياستين مختلفتين إلى حدٍّ بعيد. وبينما اكتسبت معاهدة يالطا مذاق الصفقة الخبيثة، إن لم تكن «خيانة» غربية؛ عكست إستراتيجية الاحتواء، على النقيض منها، تصميم الولايات المتحدة على وقف التوسع السوفييتي. أما على صعيد الواقع؛ فيبدو أنهما لم تكونا قطُّ سياستين منفصلتين، فضلًا عن أن تكونا متناقضتين. لقد كانتا بمنزلة سياسة واحدة تعبّر عن الشيء نفسه؛ فجوهر الصفقة هو الاحتواء، ومثل أكثر الصفقات، قدَّمها الطرف الأقوى (الولايات المتحدة) إلى الطرف الأضعف (الاتحاد السوفييتي)، وقبِل بها كلاهما؛ لأنها أفادت مصالحهما المشتركة.

انتهت الحرب باحتلال القوات السوفييتية النصف الشرقي من أوروبا، مثلما احتلَّت القوات الأمريكية نصفها الغربي. وكانت الحدود بينهما هي نهر إلبه (Elbe) أو الخطُّ الممتد من ستيتين (Stettin) [بولندا] إلى تريستي (Trieste) [إيطاليا]؛ والذي وصفه تشرشل في عام ١٩٤٦ بـ «الستار الحديدي» (Iron Curtain). ظاهريًّا، لم تنصَّ الصفقة إلَّا على بقاء الوضع العسكري الراهن والسلام في أوروبا على ما هما عليه، مع احتفاظ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بحرية اتخاذ التدابير السياسية التي يرتئيها كل طرف داخل المناطق التابعة له. وقد حظي هذا الوضع العسكري -سواء سمَّيناه يالطا أو
[١٨١] / الاحتواء- بالاحترام الصارم من جانب الطرفين كليهما طوال الفترة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. ويومًا ما، سيُطلق عليه «السلام الأمريكي العظيم»، ويُنظر إليه بحنين بوصفه عصرًا ذهبيًّا.

مع ذلك، كان للصفقة ثلاثة ملاحق نادرًا ما حظيت بالنقاش الكافي؛ أما الملحق الأول فكان يتعلَّق باشتغال الاقتصاد-العالَم، وكان مفاده أن المنطقة السوفييتية لن

Scanned with CamScanner

تطلب أو تتلقى أية مساعدات أمريكية لإعادة الإعمار. وقد سُمح للسوفييت، أو أُرغموا في واقع الأمر، على الانسحاب والانكفاء على النَّفس في شرنقة مكتفية بذاتها. أما الولايات المتحدة فكانت امتيازاتها أكثر من أن تُحصى؛ ففي حين كانت إعادة إعمار المنطقة التابعة للاتحاد السوفييتي تُنذر بتكاليف هائلة، كان لدى الولايات المتحدة أكثر مما يكفيها لمساعدة أوروبا الغربية واليابان. فضلًا عن ذلك، لم يكن واضحًا على الإطلاق ما إذا كانت إعادة إعمار الاتحاد السوفييتي (والصين) ستوفر سوقًا كبيرةً قد تنفتح سريعًا أمام الصادرات الأمريكية -وحتى إن حدث ذلك؛ فهي لن تضاهي بأي حال ما قد توفره أوروبا الغربية واليابان؛ ومن ثمَّ لم يكن الاستثمار في مشروعات إعادة الإعمار فيها مُجزيًا؛ لذلك كانت يالطا مكسبًا اقتصاديًا صافيًا للولايات المتحدة على المدى القصير.

أما الملحق الثاني فاتصل بالساحة الأيديولوجية؛ إذ سُمح لكل جانب بتصعيد وتيرة التنديد المتبادلة والتشجيع عليها؛ إذ شجب جون فوستر دالاس الحياد بوصفه «غير أخلاقي»، وقد وافقه ستالين على ذلك. وشرعن الصراع بين ما يسمَّى «العالم الشيوعي» و«العالم الحر»، تشديد قبضة الرقابة الداخلية في كل معسكر؛ من ذلك النزعة المكارثية المعادية للشيوعية في الغرب، ومحاكمات التجسس وعمليات التطهير في الشرق. وكان «اليسار»، على الحقيقة، هو موضوع الرقابة الداخلية في الغرب والشرق على حدٍّ سواء؛ أعني جميع العناصر التي أرادت مساءلة النظام العالمي القائم جذريًا؛ أي الاقتصاد-العالَم الرأسمالي الذي انتعش وازدهر تحت هيمنة الولايات المتحدة، وبتواطؤ ما يمكن تسميته وكيلها الإمبريالي؛ الاتحاد السوفييتي[أ].

أما الملحق الثالث فكان مفاده ألَّا يُسمح لأي شيء في العالم خارج أوروبا -أو ما صرنا نسمِّيه لاحقًا «العالم الثالث»، ومؤخرًا «الجنوب»- بالتشكيك في السلام الأمريكي العظيم في أوروبا، وفي دعامته المؤسسية؛ أي معاهدة يالطا وإستراتيجية

(أ) لعلَّ هذا القول يكون محلَّ نظر؛ لأن السِّمة التوتاليتارية لازمت النظام السياسي السوفييتي منذ الثلاثينيات على الأقل. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الاحتواء. وقد تعهَّد الطرفان بذلك واحترما تعهُّدهما في نهاية المطاف. غير أن هذا
[١٨٢] الملحق كان يصعب تفسيره، واتضح / لاحقًا أن تنفيذه كان أصعب.

في عام ١٩٤٥، لم تكن الولايات المتحدة تتوقع أن يشهَد العالم الثالث أوضاعًا عاصفةً بالقدر الذي كان؛ فقد عالجت مشكلاته من منظور رؤية كون ويلسونية (Wilsonian worldview)، تغذوها همَّة فاترة وعزيمة واهنة؛ ذلك أن الويلسونية ناصرت مبدأ تقرير مصير الأمم، وتحسين رفاهتها الاقتصادية، دون أن تعدُّها مسألة عاجلة (ويصدق الأمر نفسه على الاتحاد السوفييتي رغم خطابه المعلَن). وفي العموم، منحت الولايات المتحدة الأولوية لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية؛ فقد كانت الدول الأوروبية عام ١٩٤٥، لا تزال القوى الكولونيالية التي تستعمر إفريقيا، وجزءًا معتبرًا من آسيا، ومنطقة البحر الكاريبي. ولقد أصرَّت هذه الدول على أن تسير أية تغييرات مُحتمَلة وفق وتيرتها الخاصة وأسلوبها الخاص. ولذلك كانت أقل قبولًا للتدخل الأمريكي في عالمها الاستعماري؛ مقارنةً بمعتركات أخرى، بما فيها شئونها الداخلية (والحَظ أن الاتحاد السوفييتي عانى المشكلات نفسها مع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية).

ونتيجةً للتثاقل الأوروبي والتردُّد السوفييتي، اتخذت الولايات المتحدة موقفًا مبدئيًا؛ مؤدَّاه التقليل من تورُّطها في الصراعات السياسية المستمرة في العالم الثالث إلى الحدِّ الأدنى. ولقد بيَّن واقع الأمر أن أوروبا الغربية أضحت أضعف كثيرًا من الناحية السياسية في مستعمَراتها مما قدَّرت، وعليه فقد أُرغم الاتحاد السوفييتي أن يكون أنشط مما رجا؛ لمَّا أُكره أن يكون أكثر اتساقًا مع خطابه الأيديولوجي اللينيني. ومن ثمَّ اضطرت الولايات المتحدة أيضًا إلى لعب دور أنشط إلى حدٍّ ما؛ فأعلن الرئيس ترومان مبدأ «النقطة الرابعة» (Point Four)؛ أو مبدأ المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية. كانت تلك هي النقطة الأخيرة في خطابه لكنها الوحيدة التي نتذكَّرها جيدًا. شرعت الولايات المتحدة في الضغط الناعم على دول أوروبا الغربية لتسريع عملية تصفية الاستعمار والقبول بالاستقلال السياسي الكامل للمستعمرات؛ بوصف ذلك نتيجة مشروعة لهذه العملية. كما شرعت في استنبات قادة وطنيين «معتدلين». ولقد بدا

Scanned with CamScanner

تعريف «المعتدلين» واضحًا أشدَّ الوضوح، بالنظر إلى السياق الذي استُعمل فيه آنذاك؛ فالحركة القومية «المعتدلة» هي تلك التي تُبدي، في خضمّ سعيها لتحقيق الاستقلال السياسي، استعدادها الكامل للقبول باندماج بلدها في عمليات الإنتاج في الاقتصاد-العالَم (بل والإسهام في توسُّعه أيضًا)؛ بما في ذلك القبول بالاستثمارات العابرة للأوطان. / على أي حال؛ عدَّت الولايات المتحدة أن سياستها تندرج في إطار الحفاظ [١٨٣] على التزامها التاريخي بمناهضة الاستعمار والوفاء بوعودها بشأنه؛ بوصف ذلك التزامًا منبثقًا عن أصول نشأتها التاريخية كأمة.

أخيرًا، لم يكن ثمَّ إهمال للجبهة الداخلية. كثيرًا ما ننسى اليوم كيف مزَّق الصراع الولايات المتحدة في الثلاثينيات. لقد انخرطنا -آنذاك- في سجال كبير مُستقطب بشأن دَورنا في الشئون العالمية؛ جمع بين أنصار النزعة الانعزالية وأنصار النزعة التدخلية. وكان هناك أيضًا صراعٌ طبقيٌّ حادٌّ بين العمل ورأس المال. ولقد أُصيب أحد الأبطال الشعبيين في فترة ما بعد الحرب، ويُدعى والتر روثر (Walter Reuther)[أ]، في رأسه على جسر ديترويت (Detroit) في سياق إضرابات عام ١٩٣٧ واعتصاماته. وفي الجنوب، كانت منظمات «كو كلوكس كلان» (Ku Klux Klan)[ب] في أوج قوَّتها، ولما يزل الزنوج يُعدمون شنقًا على جذوع الأشجار. لقد كانت سنوات الحرب فترة هدنة اجتماعية، ومع نهايتها خشي كثيرون من تجدُّد الصراعات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة. في الواقع، كان من الصعب أن تتحول البلاد إلى قوة مهيمنة إذا ما ظلت غير موحَّدة؛ كما كانت الحال في الثلاثينيات. كما كان من الصعب جني الأرباح الكاملة

(أ) زعيم عمّالي وناشط مدني أمريكي (١٩٠٧-١٩٧٠)؛ أسَّس ما يُعرف بـ «اتحاد عمّال السيارات» (UAW)، وامتدَّ تأثير كفاحه ليشمل حقوق النساء وحقوق المواطنين في الرعاية الصحية والتعليم العام، ومناهضة انتشار الأسلحة النووية. كان مقربًا من مارتن لوثر كينغ وناشطي حركة الحقوق المدنية، وأسهَم في حشد الدعم لقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، وقانون حق الاقتراع العام لعام ١٩٦٥، ولثمَّة شكوكٌ ما تزال قائمة في أنه قُتل غِيلة. (المترجم)

(ب) ترجع تسميتها إلى الكلمة اليونانية كوكلوس (kuklos) التي تعني «الدائرة»؛ وهي مجموعة من الأخويات، ما زال بعضها ينشط سرًّا إلى اليوم؛ تؤمن بالتفوق العرقي للبيض، تُجاهر بالعنصرية ومعاداة الكاثوليكية، وتستخدم العنف والترويع والتعذيب ضد ضحاياها. (المترجم)

Scanned with CamScanner

المتأتية من مزيّتها الاقتصادية، إذا استمر إنتاجها في التعطُّل، من حين لآخر، بسبب الإضرابات والصراعات العمّالية.

وفي غضون فترة شديدة الوجازة، بدا أن الولايات المتحدة تمكّنت من ترتيب بيتها الداخلي؛ فقد طُمرت النزعة الانعزالية للأبد مع التحول الرمزي البارز للسيناتور ڤاندنبرغ (Vandenberg)[أ]، الذي أطلق فكرة «سياسة الحزبين الخارجية» (Bipartisan foreign policy) من أجل ولاياتٍ متحدة صارت على أُهبة الاستعداد لـ «تولي مسئولياتها» على الساحة العالمية. وانتهى إضراب شركة جنرال موتورز (General Motors) الكبير عام ١٩٤٥، بقيادة والتر روثر نفسِه، نهايةً سارَّةً؛ من خلال حلٍّ وسط صار، لخمسة وعشرين عامًا تالية، نمطًا يُحتذى في جميع الصناعات الرئيسة التي تنتظم داخلها اتحادات عمّالية: زيادات كبيرة في الأجور يقابلها تعهُّد بنبذ الإضرابات، وزيادة الإنتاجية، ورفع أسعار المنتج النهائي. ثم اتُّخذت خطوتان أساسيتان لإنهاء أنماط الفصل المقنَّن بين السُّود والبيض في فترة ما بعد إعادة الإعمار: إدماجُ الرئيس ترومان لعناصر القوات المسلحة عام ١٩٤٨، وحُكم المحكمة العليا عام ١٩٥٤ بالإجماع في قضية براون ضد مجلس التعليم الذي قضى بأن الفصل [على أساس اللون] غير دستوري؛ (وذلك بخلاف ما قضت به في قضية بليسي ضد فيرغسون *Plessy vs. Ferguson*)[ب]. ولشدَّ ما أضحت الولايات المتحدة فخورة بنفسها، ولم تتردَّد إذاعة صوت أمريكا (Voice of America) في المباهاة بالتزامنا العملي بالحرية.

(أ) آرثر ڤاندنبرغ (١٨٨٤–١٩٥١) سيناتور جمهوري عن ولاية ميتشيغن بين عامي ١٩٨٢ و١٩٥١؛ عُرف بقيادة الحزب الجمهوري في التحول من النزعة الانعزالية إلى النزعة التدخلية في السياسة الخارجية الأمريكية. وكان من أبرز مناصري سياسات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. (المترجم)

(ب) هي القضية التي أصدرت بشأنها المحكمة العليا الأمريكية عام ١٨٩٦ قرارًا بدستورية قوانين الفصل العنصري في المرافق العمومية في الجنوب؛ وذلك استنادًا إلى مذهب: منفصلون، لكنهم متساوون (*Separate but Equal*). وهو المذهب الذي ظل ساريًا حتى ١٩٥٤؛ العام الذي فصلت فيه المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم المشار إليها آنفًا؛ وقد سمّيت القضية نسبة إلى المدّعي هومر بليسي (١٨٦٢–١٩٢٥)، والمحامي جون فيرغسون (١٨٣٨–١٩١٥). (المترجم)

Scanned with CamScanner

/ بحلول عام ١٩٦٠، بدا أن الولايات المتحدة حقَّقت أهدافها على نحو مثير [١٨٤] للإعجاب؛ إذ لم يكن ثمَّ لبسٌ في ازدهارها؛ لا سيما في ضواحي المدن، كما توسَّعت مرافق التعليم العالي والرعاية الصحية توسُّعًا كبيرًا. وأُنشئت شبكة وطنية فعَّالة للنقل البري والجوي. وقفت كلٌّ من أوروبا الغربية واليابان على قدميهما من جديد. وتم احتواء الاتحاد السوفييتي. وصارت الحركة العمَّالية في الولايات المتحدة مكوِّنًا معترفًا به في مؤسسة الحكم في واشنطن (Washington establishment)، بعد تطهيرها، أي الحركة العمَّالية، من أجنحتها اليسارية. من جهة أخرى، كان عام ١٩٦٠ عام إفريقيا بامتياز؛ حيث أعلنت ستَّ عشرةَ دولة إفريقية استقلالها، وانضمَّت للأمم المتحدة بعد أن كانت مستعمَرات سابقة لأربع دول أوروبية مختلفة. وانتُخب جون ف. كينيدي (John F. Kennedy) في العام نفسه، كما لو كان الواقع الأمريكي الجديد قد بلغ ذروة تشكُّله؛ إذ عدَّ كينيدي أن السُّلطة انتقلت إلى جيل جديد وُلد في هذا القرن؛ وعنى بذلك -ضمنيًّا- أنه جيل تخلَّص من تردُّد الجيل القديم وقصوره، وأنه كذلك جيل يلتزم التزامًا تامًّا بعالم يسوده الرخاء الدائم، وما زُعم أنه توسُّعٌ في الحريات.

ثم بدا لهم من بعد ما رأوا آيات الرخاء أن أوان دفع الثمن قد حان؛ إذ شرعت عواقبه غير المقدَّرة تنجلي، وشرعت هياكله المؤسسية تترنَّح، وهي إن لم تنهَر حقًّا؛ فقد اهتزَّت، بل ارتجفت ارتجافًا. ومع الرخاء الأمريكي؛ بل الرخاء العالمي، أُدركت الفجوة المتزايدة -عالميًّا وداخل الولايات المتحدة نفسها- بين الأغنياء والفقراء، وبين المركز والأطراف، وبين من يتم إشراكهم ومن يتم إقصاؤهم. كانت الفجوة نسبيةً في الستينيات، ثم صارت مطلقةً في السبعينيات، وأكثر من ذلك في الثمانينيات. ورغم أنها كانت فجوةً نسبيةً -بل لكونها نسبيةً- فقد سبَّبت المتاعب، ولقد عمَّت متاعبها العالم أجمع.

كانت هذه المتاعب، في بادئ أمرها، في أوروبا الغربية واليابان، بسيطة نسبيًّا؛ فلقد كانت هذه البلدان، مع حلول الستينيات، «تلحق بركب» الولايات المتحدة، من حيث الإنتاجية في المقام الأول؛ ثم من حيث مستوى المعيشة، وإن تأخر هذا الأخير شيئًا قليلًا. ثم فاقتها إنتاجيةً، بحلول الثمانينات، وتساوت معها من حيث مستوى المعيشة. ولعلَّ هذا مما يمكن تسميته شكلًا «بسيطًا» للمتاعب؛ لأنه ولَّد صيغة هادئة من صيغ

Scanned with CamScanner

اطّراح الهيمنة الأمريكية. وكانت هذه الصيغة أكثر فاعلية تحديدًا؛ لأنها كانت هادئةً تثق في نفسها حيال المستقبل. من المؤكد أن معروفنا كان يطوّق أعناق حلفائنا؛ ومع ذلك، [١٨٥] / فقد حاولوا -شيئًا فشيئًا- الخروج عن وصايتنا السياسية؛ ليؤكدوا دورهم المستقلّ في النّظام-العالَم. وكان على الولايات المتحدة توظيف كامل قوتها المؤسّسية والأيديولوجية لإبقاء حلفائها تحت السيطرة، وقد نجح ذلك -جزئيًا- حتى نهاية الثمانينيات.

لكن أشكال التمرد كانت أقلّ «بساطة» في أماكن أخرى؛ فقد أبَت أكثر الشعوب في دول أوروبا الشرقية؛ سواء من اليسار أو من اليمين، قبول شرعية ترتيبات يالطا. ولم يفلح التضييق الأيديولوجي الذي رافق أوائل الحرب الباردة في كبح جماح ذلك؛ سواء داخل الولايات المتحدة أو في الاتحاد السوفييتي. ووجَّه مجلس الشيوخ الأمريكي أصابع اللّوم إلى النزعة المكارثية في عام ١٩٥٤، فيما نَدَّد خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي بالجرائم التي ارتكبها ستالين. وكان كلّما تُخفِّف من اللُّحمة الأيديولوجية، تنهض شعوب أوروبا الشرقية في محاولة لاستعادة حرية الحركة التي جُرّدت منها. حدث هذا على نحو ملحوظ في بولندا والمجر عام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي بولندا مرة أخرى عام ١٩٨٠. ونظرًا لأن كل هذه الانتفاضات السياسية لم تتوجَّه ضد الولايات المتحدة، بل ضد الاتحاد السوفييتي مباشرةً؛ فقد اختارت الولايات المتحدة، بأريحية، ألّا تتدخل فيها بأي شكل كان؛ لتظل بذلك وفيّة لترتيباتها مع الاتحاد السوفييتي، في حين حظي هذا الأخير بحرية اتخاذ التدابير اللّازمة لقمع هذه الانتفاضات.

أما في العالم الثالث فقد خرجت الأحداث عن الإطار المرسوم خروجًا تامًّا من البداية؛ إذ مارس ستالين ضغطًا هائلًا على الشيوعيين الصينيين؛ للتوصل إلى ترتيب مع الحزب القومي الصيني الكوميتانغ (Kuomintang)؛ لكنهم صمُّوا آذانهم عنه في الأخير، وزحفوا نحو شنغهاي عام ١٩٤٩. لم يكن قلق الولايات المتحدة الحقيقي ينبعث -آنذاك- من أن تصير الصين آنذاك دُمية في يد الاتحاد السوفييتي؛ بل من ألّا تصير

Scanned with CamScanner

كذلك. وفي الأخير، كان لهذا القلق ما يُسوّغه؛ ففي غضون عام واحد، تورّطت القوات الأمريكية في عملية عسكرية طويلة ومكلّفة في كوريا؛ فقط للحفاظ على الوضع الراهن. ولم تكن تصفية الاستعمار في الهند الصينية زهيدة الكُلفة سلمية النَّزعة؛ فلقد واجه الفرنسيون، والأمريكيون من خلفهم، حربًا أطول أمدًا وأبهظ كُلفةً؛ لقيت الولايات المتحدة الهزيمة فيها عسكريًا في نهاية المطاف. من جهة أخرى واجه السيناريو الرخو في الشرق الأوسط -دول عربية محافظة موالية للغرب بالإضافة إلى إسرائيل- تهديدًا سبَّبه صعود عبد الناصر والناصرية التي اتخذت أشكالًا مختلفة من شمال إفريقيا إلى العراق. وأطاحت حرب الاستقلال الجزائرية بالجمهورية الفرنسية الرابعة، / وأدّت إلى [١٨٦] وصول شارل ديغول؛ الشخصية الأقل تأييدًا للوصاية الأمريكية إلى السُّلطة في فرنسا. أما في أمريكا اللاتينية؛ فقد اتخذت الاضطرابات السياسية طويلة الأمد شكلًا جديدًا وأكثر راديكالية مع وصول كاسترو (Castro) إلى السُّلطة في كوبا.

ولأن هذه الانتفاضات في العالم الثالث كانت موجَّهةً، في حقيقة الأمر، ضد الولايات المتحدة في المقام الأول وليس الاتحاد السوفييتي (بخلاف ما جرى في أوروبا الشرقية)؛ فقد صحَّت لها حرية التدخل، وهو ما تمَّ بالفعل بشيءٍ من الهمَّة والنجاعة. وإذا نظرنا إلى حسابات المكسب والخسارة على مدى الأعوام الخمسة والأربعين تلك، أمكننا القول: إن الولايات المتحدة انتصرت، على الصَّعيد العسكري، في بعض المعارك ولقيت الهزيمة في أخرى، ويصدق الأمر نفسه على الصَّعيد السياسي. لقد انبعثت القوة الرئيسة للولايات المتحدة اقتصاديًا؛ من قدرتها على إنزال عقابها بالدول التي عدَّتها مُعادية (فيتنام وكوبا ونيكاراغوا). إن ما تجدر ملاحظته، فيما أرى، هو أن دور الاتحاد السوفييتي في كل هذه القضايا كان ثانويًا للغاية على الصعيد العالمي؛ فمن ناحية انخرطت حركات العالم الثالث في تحدي نظام الولايات المتحدة العالمي الذي كان الاتحاد السوفييتي جزءًا منه؛ فانبثقت دوافع هذه الحركات وزخمها محليًا من الداخل؛ إذ لم تجد في السلام الأمريكي العظيم ما يحقّق مصالح شعوبها. ومن ناحية أخرى، وفيما أرغمت هذه الانتفاضات الولايات المتحدة على إيلاء المزيد من الاهتمام العسكري والسياسي للعالم الثالث، أكثر مما كان مُتصوَّرًا في عام ١٩٤٥، لم يكن

Scanned with CamScanner

بمستطاع تلك الحركات، كما تبيّن، لا منفردة ولا مُجتمِعة، تقويض السلام الأمريكي العظيم أو تهديد الرخاء الأمريكي في آنه. غير أن ثمن الحفاظ على كل ذلك، عند الولايات المتحدة، صار أبهظ فأبهظ.

وكان لا بد من دفع الثمن على الصعيد الداخلي أيضًا، وكان ذلك الثمن هو كُلفة الحفاظ على النظام في العالم الثالث، وأبرز مثال على ذلك حرب ڤيتنام؛ فكانت الكُلفة على صعيد الأرواح والاستقرار المالي للحكومة باهظة. غير أن الكُلفة الأعلى، في نهاية المطاف، كانت على مستوى شرعية الدولة؛ إذ لم تكن فضيحة ووترغيت (Watergate) لتُكره رئيسًا أمريكيًا على الاستقالة، ما لم تكن حرب ڤيتنام قد قوّضت مؤسسة الرئاسة الأمريكية ذاتها بالفعل.

ثم كانت هناك كلفة الحرمان النسبي أيضًا؛ فلقد دفع دمجُ النقابات في مؤسسات الحكم (Political establishment)، وإنهاء الفصل العنصري المُقنَّن، ورفع الأجور [١٨٧] الحقيقية للطبقات الوسطى والعمّال من ذوي المهارات، بأنماط / الإقصاء والاستبعاد إلى السطح. لقد انتقلت الولايات المتحدة من وضع ما قبل عام ١٩٤٥، حين حظيت بالرخاء أقلية من السكان، إلى وضع ما بعد عام ١٩٤٥؛ حيث لمست الأغلبية الرخاء بأيديها، أو شيء منه على أية حال. ولقد كان ذلك حافزًا للعمل من أجل مَن تمّ إقصاؤهم؛ وهو العمل الذي تشكّل في صورة وعي جديد، وعلى الأخصّ وعي السُّود، والنساء، ولاحقًا حركات وعي عديدة شملت أقليات أخرى.

وفي عام ١٩٦٨، انصهرت كل هذه التحديات في بوتقة واحدة كبيرة؛ هي الاستياء من الإمبريالية الأمريكية؛ ومن شبه الإمبريالية السوڤييتية وتواطئها مع الولايات المتحدة؛ ومن دمج حركات اليسار القديم في النظام مما حوّل معارضتها المزعومة إلى مجرد تواطؤ؛ ومن استبعاد طبقات الأقليات المضطهدة والنساء (امتدّ الأمر ليشمل الفئات الأخرى كافةً؛ كالمعاقين والمثليين والسكان الأصليين وغيرهم). ولقد امتدَّ انفجار عام ١٩٦٨ العالمي -في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وفي تشيكوسلوڤاكيا والصين، وفي المكسيك والهند- لثلاث سنوات تقريبًا، إلى أن سيطرت القوى المؤيّدة للنّظام-

Scanned with CamScanner

العالَم على تلك الحرائق المتأجّجة. واستحالت النّيران المستعرة قِطعًا من الجمر المُتّقد لا أكثر؛ لكن ذلك لم يكن ليمرَّ دون إلحاق أضرار جسيمة بالركيزة الأيديولوجية للسلام الأمريكي العظيم؛ وبدا الأمر كما لو أنها مسألة وقت فحسب قبل أن يُطوى هذا السلام وتبلغه نهايته.

لقد تحقَّق السلام الأمريكي العظيم بفضل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، ولقد جُزي عنها الرخاء الأمريكي، غير أنه اليوم يتعرَّض للتقويض في حقبة الانتصار الأمريكي؛ فابتداءً بحدود العام ١٩٦٧، بلغت إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان المرحلة التي صارت فيها هذه الدول منافِسةً للولايات المتحدة. أكثر من ذلك؛ أدّى إجمالي الإنتاج العالمي الحاصل جرّاء ذلك، إلى حدوث انكماش طويل الأمد في الاقتصاد-العالَم، لا نزال نعالج آثاره منذ ذلك الحين، وقد شرع بالفعل في تقويض الرخاء الأمريكي ودفعِه نحو التآكل. وفي فترة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٠، سعَت الولايات المتحدة إلى كبح جماح موجة التراجع، غير أن الجهد الذي يتطلّبه ذلك صار أكبر بعد مرور عقدين من الأعوام الصعبة. وفي سبيل إيقاف مدّ التراجع العارم اتُّبعت سياستان؛ إحداهما هي سياسة «الموقف الأدنى» التي تبنّاها كلٌّ من نيكسون وفورد وكارتر، قبل أن تتعثَّر على صخرة إيران. أما الأخرى فكانت سياسة «الفحولة الزائفة»، التي اتُّبعت في عهود ريغان وبوش [الأب]، والتي تعثَّرت بدورها على صخرة العراق.

ارتكزت سياسة «الموقف الأدنى»؛ بوصفها حلًّا للتهديد بخسارة الهيمنة الأمريكية / على ثلاث ركائز رئيسة هي: التعاون الثلاثي، ورفع أوبك أسعارَ النفط، ومتلازمة ما [١٨٨] بعد ڤيتنام. كان التعاون الثلاثي محاولةً لمنع أوروبا الغربية واليابان من تحقيق الاستقلال السياسي؛ من خلال منحهما شراكة محدودة في عملية صنع القرار. ولقد أتت المحاولة أُكُلها حتى إنه لم تبرز أيّة خلافات كبيرة بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بشأن السياسات العسكرية، والإستراتيجيات السياسية، والترتيبات المالية العالمية. وواصل الأوروبيون الغربيون واليابانيون احترام القيادة الأمريكية ظاهرًا؛ غير أنهم في حقيقة الأمر، سعَوا دون كلل أو ملل إلى تحسين مواقعهم النسبية في عمليات

Scanned with CamScanner

الإنتاج العالمية، من دون تبنّي خطاب يعكس تلك المساعي. ويبدو أنهم كانوا على علم بأن الهيمنة الأمريكية لا محالة ستنهار في نهاية المطاف؛ افتقارًا إلى القاعدة الاقتصادية.

كان رفعُ أوبك لأسعار النفط، بقيادة كبار وكلاء الولايات المتحدة في هذا المجال (المملكة العربية السعودية وشاه إيران)، مُصاغًا بالأساس لضخّ فائض رأس المال العالمي في صندوق مركزي يُعاد تدويره إلى العالم الثالث والبلدان الاشتراكية في صورة قروض للدول؛ تهدف إلى توفير استقرار قصير الأمد داخلها؛ ومن ثمَّ اصطناع الحفاظ على السوق العالمية للإنتاج الصناعي. ورُئي حينها أن هناك مزيّة ثانوية أخرى لارتفاع أسعار النفط؛ ألا وهي خلق صعوبات أكبر لأوروبا الغربية واليابان؛ مقارنةً بتلك التي ستجدها الولايات المتحدة؛ ومن ثمَّ إضعاف قدرتها التنافسية. وكانت ثالثة الأثافي خفضَ الأجور الحقيقية؛ وذلك من خلال تحفيز التضخم في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وفي الولايات المتحدة خاصة. لقد أحدث رفع أسعار النفط، في السبعينيات، الأثر المنشود في الاقتصاد-العالَم؛ إذ أفلح حقًّا في إبطاء التراجع الذي عرفه التفوق الاقتصادي الأمريكي.

أما الركيزة الثالثة لسياسة «الموقف الأدنى»، وهي متلازمة ما بعد ڤيتنام؛ فلم تكن ردَّة فعل ضد نيكسون، بقدر ما كانت إنفاذًا لإستراتيجيته المتعلّقة بالانفتاح على الصين والانسحاب من الهند الصينية، والتي كان لا بدَّ أن تتبعها تطوراتٌ عديدةٌ؛ مثل: تعديل كلارك بشأن أنغولا، والإحجام المتأخر عن دعم شاه إيران وسوموزا في نيكاراغوا. ولقد عزَّز الغزو السوڤييتي لأفغانستان بدوره من هذه التطورات؛ إذ طُمرت الحيوية السياسية السوڤييتية في ركام حالٍ من العجز، أعاقتها عن تحقيق مكاسب في العالم
[١٨٩] الإسلامي، ومنح الولايات المتحدة / ذريعةً لإعادة تأجيج الحرائق الأيديولوجية في أوروبا الغربية، خائرة القوى.

ما لم تضعه الولايات المتحدة في حُسبانها، على وجه القطع، أن الحركة التي قادها آية الله الخميني، كانت مختلفة تمام الاختلاف عن حركات التحرُّر الوطني التي شهِدها العالم الثالث في فترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]؛ فالحزب الشيوعي الصيني،

Scanned with CamScanner

وحرب ڤيتنام، والناصريون، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحركة ٢٦ يوليو/ تموز في كوبا، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا؛ جميعُها وقفت في وجه الهيمنة الأمريكية والنِّظام-العالَم الحالي، لكن طرائق اشتغالها لم تخرج عن الإطار الأساسي للرؤية الكونية الأنوارية الموروثة عن القرن الثامن عشر. لقد كانت جميعها مناهضةً للنِّظام، لكنها كانت جميعًا خارجةً من صُلبه أيضًا. ولهذا، أمكن دمجها في بنى النظام القائمة دون كبير استعصاء، فور وصولها إلى السُّلطة.

لم يصدق شيء من ذلك على الخميني؛ لقد عرف الخمينيُّ الشيطانَ فور أن رآه؛ فكان الشيطان الأول عنده هو الولايات المتحدة، أما الاتحاد السوڤييتي فكان الشيطان الثاني، وما كان للخميني أن يلعب وفقًا لأيٍّ من قواعد اللعبة التي تخدم مصالحهما معًا. ولمَّا لم تهتد الولايات المتحدة إلى سبيلٍ لمعالجة هذه الغَيرية الجذرية (Fundamental otherness)؛ أهانها الخميني إهانة عميقة، وقوَّض -من ثمَّ- هيمنتها على نحو كان أشدَّ نجاعةً مما فعلت ثورة ١٩٦٨ العالمية لحركات اليسار الجديد، وجميع من أخرجهم النِّظام من جنَّته. وفي الأخير، أطاح الخميني بالرئيس كارتر وسياسة «الموقف الأدنى».

ثم لعبت الولايات المتحدة ورقتها الأخيرة؛ أعني سياسة الفحولة الزائفة في عهد ريغان، الذي قال إن العدو لم يكن الخميني بقدر ما كان كارتر. (ما يعني نيكسون وفورد ضمنًا)؛ فكان الحلُّ عنده هو نفخ الروح في القوة. وفيما يتعلَّق بحلفائنا؛ فقد قُضي أمر سخافات التعاون الثلاثي، واستُبدل بها إعادة التشديد على ارتباطنا وإيَّاهم أيديولوجيًّا. وردَّ الحلفاء بالاستمرار في «موقف أدنى» يخصُّهم في مواجهة الولايات المتحدة. أما فيما يتعلَّق بالعالم الثالث؛ فقد غُزيت غرينادا (Grenada)، وقُصفت ليبيا (مرَّة واحدة)، وأخيرًا خُلع نوريغا (Noriega)؛ عميلنا المنشقُّ في بنما. وردَّ العالم الثالث بتفجير انتحاري استهدف مئتين من مشاة البحرية الأمريكية (Marines)؛ ما أرغم الولايات المتحدة على الخروج من لبنان. وفيما يتعلَّق بشعبنا في الولايات المتحدة؛ خُفِّضت الأجور الحقيقية، لا بفعل التضخُّم؛ بل من خلال كسر النقابات العمَّالية (ولقد بدأ

Scanned with CamScanner

بمراقبي الملاحة الجوية)[أ]، وأُعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الأثرياء، ورُزئ أصحاب الدخل المتوسط بركود حادٍّ؛ حوَّل وجهة العديد منهم صَوب وظائف متدنِّية
[١٩٠] الأجر. وفي مواجهة أزمة الدَّين في الاقتصاد-العالَم (التَّبعة المباشرة / لخديعة رفع أوبك لأسعار النفط)، انكبَّ ريغان على الكينزية العسكرية التي كلَّفته خسارة قوَّته المالية لصالح حلفائنا[ب]؛ بسبب العبء الهائل من الديون الذي أثقل كاهل البلاد، وهدَّد بخفض قيمة عُملتها على المدى الطويل. وبالقطع شُجبت إمبراطورية الشَّر؛ أعني الاتحاد السوفييتي.

ربما اعتقد رونالد ريغان أنه أرهب الاتحاد السوفييتي حتى أخرج له غورباتشوف؛ لكن ذلك كان برهانًا على أن الولايات المتحدة في عهد ريغان لم تعُد ثابتة الركن بما يكفي للحفاظ على الترتيبات الخاصة مع الاتحاد السوفييتي؛ ما اضطرَّ هذا الأخير حينها إلى أن يشقَّ طريقه وحيدًا؛ فآل وحده؛ إذ خسر صفقة الحرب الباردة، إلى شبح يائس. ولمَّا لم تكن البنى الاقتصادية للاتحاد السوفييتي تعرف المرونة؛ لم تتمكن من معالجة آثار الركود الكبير الذي شهده الاقتصاد-العالَم في غضون عقدي السبعينيات والثمانينيات، على أنها كانت قد تمكَّنت بالكاد من البقاء، وحقَّقت قدرًا ملموسًا من النموّ في أثناء حقبة التوسع الكبير للاقتصاد-العالم في الخمسينيات والستينيات. ثمَّ كان أن تبخَّرت قدرات الاتحاد السوفييتي الأيديولوجية عن آخرها، وثبتَ أن النزعة التنموية اللينينية أعجزُ من أن تُحدث الأثر المنشود؛ مثلُها في ذلك مثلُ جميع التنويعات الأخرى للنزعة التنموية التي عرفتها الخمسون عامًا الأخيرة؛ من الاشتراكية إلى السوق الحرة.

(أ) في عام ١٩٨١ أعلن الرئيس ريغان فصل ١١٥٠٠ مراقب جوي عن العمل وحلّ نقابتهم، عقب إضراب شامل امتدَّ لأربعة أيام؛ كما أعلن منعهم من شَغل أية وظيفة فيدرالية أخرى مدى الحياة. (المترجم)

(ب) تدعو الكينزية في الاقتصاد إلى زيادة الإنفاق الحكومي لصالح الازدهار والسلام بطبيعة الحال. أما الكينزية العسكرية فيتوجَّه الإنفاق الحكومي فيها نحو المجال العسكري على أن يفيد العائد جانب الرفاهة. والحال أن الكينزية العسكرية التي اتبعها ريغان في الثمانينيات، كما يذهب فالرشتاين، كانت إيذانًا بتراجع القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة لصالح قطبين آخرين، هما اليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك. وكانت آية تراجع هذه القدرة هو زيادة الدين الخارجي الأمريكي لمصلحة حلفاء الولايات المتحدة التقليديين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لقد اتبع غورباتشوف السياسة الوحيدة المتاحة أمام الاتحاد السوفييتي، (أو ربما يحسُن أن نقول: روسيا)؛ للحفاظ على قوة يُعتدُّ بها في القرن الحادي والعشرين؛ إذ توجَّب عليه أن يوقف نزيف الموارد الذي فرضته طبيعة الاتحاد السوفييتي شبه الإمبراطورية؛ ومن ثمَّ سعى إلى تسريع وتيرة تصفية المظهر العسكري الزائف للحرب الباردة، (الآن حيث لم يعد ثمَّ جدوى سياسية من الحرب الباردة)؛ من خلال الانخراط في نزع السلاح من جانب واحد (فانسحب من أفغانستان، وفكَّك الصواريخ.. إلخ)، مما أرغم الولايات المتحدة على أن تحذو حذوه. كما كان في حاجة أيضًا إلى التخفُّف من وطأة العبء الإمبراطوري الذي ألقته على كاهله الاضطرابات المتزايدة في أوروبا الشرقية. ولقد ابتهج الأوروبيون الشرقيون -بطبيعة الحال- حين رأوه مرغمًا على ذلك؛ إذ لم يكن شيءٌ أحبَّ إليهم من ذلك طيلة الأعوام الخمسة والعشرين السَّالفة. على أن معجزة عام ١٩٨٩ لم تحدث؛ لأن الولايات المتحدة بدَّلت موقفها التقليدي؛ بل لأن الاتحاد السوفييتي فعل، ولم تكن علَّة ذلك بأسُ الولايات المتحدة، بل خَورُها. وكانت مهمَّة غورباتشوف الثالثة أن يستعيد للاتحاد السوفييتي بنيةً داخليةً قابلةً للحياة، بما ينطوي عليه ذلك من معالجة مسألة القوميات التي انفلتت للتوّ من عقالها. وفي هذا الصدد كان فشله ذريعًا.

[١٩١] / لا ريب أن معجزة عام ١٩٨٩ (إضافة إلى الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١) كانت نعمةً أُنعم بها على شعوب أوروبا الشرقية والوسطى؛ بما فيها شعوب الاتحاد السوفييتي. قد لا تكون نعمة خالصة، غير أنها أتاحت إمكانية الإحياء على الأقل؛ إلَّا أنها لم تكن كذلك عند الولايات المتحدة؛ لأنها لم تنتصر ذلك الانتصار المؤزَّر في الحرب الباردة؛ بل بالأحرى خسرتها؛ ذلك أن هذه الأخيرة لم تكن لعبة يتعيَّن الفوز فيها؛ بل رقصة بطيئة الإيقاع. ولمَّا تحوَّلت إلى مجرد لعبة كان ثمَّ نصر، غير أنه كان نصرًا باهظ الثمن؛ فلقد قضَت نهاية الحرب الباردة -في واقع الأمر- على الدعامة الأخيرة للهيمنة والرخاء الأمريكي؛ أعني الدِّرع السوفييتي.

وكانت العاقبة أزمتي العراق والخليج الفارسي. لم يكشف العراق عن دعاواه المتعلقة بالكويت فجأة؛ إذ تمتدُّ لثلاثين عامًا سابقة على الأقل؛ فلمَ اختار هذه اللحظة

Scanned with CamScanner

تحديدًا للغزو؟ يبدو الدافع المباشر والآني واضحًا تمام الوضوح؛ فالعراق، مثله في ذلك مثل مئة دولة أخرى، عانى جرّاء العواقب الوخيمة لخديعة رفع أوبك أسعارَ النفط، وما تبعها من أزمة الديون الخانقة. ولقد تفاقم هذا الأمر في حالة العراق على نحو خاص؛ بسبب الحرب الإيرانية العراقية المكلّفة والعقيمة، والتي حُرّض عليها من جانب تحالف هو أقلُّ غرابةً مما يبدو؛ يتألّف من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية والاتحاد السوفييتي. وكان الغرض من هذا التحريض استنزاف قوة إيران الخمينية. وفي عام ١٩٩٠، كان العراق مصرًا على اجتناب الانهيار، وبدا له أن الاستيلاء على ريع النفط الكويتي (وتصفية جزء كبير من ديونه العالمية) حلًا في متناول اليد.

لكن كيف تجرأ صدّام حسين على فعل ذلك؟ لا أظن أنه لم يحسب حساب خطواته؛ بل لعله حسبها جيدًا. كان الأمر عنده أشبه بلعبة «فا بنك» (Va Banque)[أ]، حيث كان تحت يديه ورقتين قويتين. كانت الورقة الأولى هي معرفته أن الاتحاد السوفييتي لن يكون حاضرًا إلى جانبه. فلو غزا الكويت قبل خمس سنوات فقط، لأثار الغزو مواجهةً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، مع احتمال قائم بالوصول إلى حالة تدمير نووي متبادل؛ ومن ثمَّ، كان الأمر سيسير في المسار المعتاد الذي لطالما جرت عليه الترتيبات المشتركة بين القوتَين، وهو ما لم يكن ليترك أمام العراق خيارًا آخر غير التراجع، تمامًا كما حدث في كوبا عام ١٩٦٢. وما كان للعراق أن يُقدم على غزو الكويت إلا لأنه تحرّر من القيد السوفييتي.

أما ورقة صدّام حسين القوية الثانية فكانت إقليمية؛ فلقد أعقبَ انتهاجُ غورباتشوف
[١٩٢] دبلوماسيته الجديدة، اتباعُ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي / مسارًا لحل ما سُمّي «النزاعات الإقليمية»؛ أي تصفية الصراعات التي تواجها فيها في المناطق الأربعة خلال

(أ) فا بنك (Va Banque) هو مصطلح استعمل في المقامرة في لعبة الورق فارو (Pharo) التي كانت رائجة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ ويفيد أن اللاعب يراهن بما يساوي مبلغ المال الإجمالي في اللعبة؛ ما يجعله يجازف بأن يكسب كل شيء أو يخسر كل شيء. ويُروى أن أدولف هتلر استعمل هذا المصطلح في حوار له مع مستشاره هيرمان غورينغ حين بلغت الأزمة البولندية ذروتها قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ حيث نصحه غورينغ بعدم المراهنة على صمت الإنكليز إذا ما قامت ألمانيا بغزو بولندا؛ فرد هتلر قائلًا: بأنه لطالما لعب لعبة فا بنك طوال حياته. (المترجم)

فترة السبعينيات والثمانينيات؛ وهي: الهند الصينية وجنوب إفريقيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط. واستمرت المفاوضات في المناطق الثلاثة الأولى، فيما انهارت في منطقة الشرق الأوسط. وحين اتضح أن المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود، وأن الولايات المتحدة لم يعُد لديها من القدرة السياسية ما يُرغم إسرائيل على الاستمرار فيها؛ انتقل العراق من أطراف المسرح إلى قلبه؛ فلو استمرّت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، لما استطاع الرجل أن يفعل شيئًا؛ لأنه لم يكن ليجازف بتلقّي لوم الفلسطينيين والعالم العربي على إفشال المفاوضات. أما وقد أفشلها الإسرائيليون؛ صار بإمكانه أن يقدّم نفسه بوصفه مُحرّرًا للفلسطينيين.

ثمَّ عنصر أخير ورد حتمًا في حسابات العراق؛ ألا وهو أن الولايات المتحدة كانت خاسرةً لا محالةً، في كل الأحوال. فإن لم تفعل شيئًا، سيغدو صدَّام حسين بسمارك العالم العربي، وإذا ما استجابت الاستجابة المتوقَّعة، وأنشأت ضد العراق تحالفًا عسكريًا يقوم على الاستخدام المباشر للقوات الأمريكية؛ فقد يؤدّي ذلك إلى سقوطه (ولهذا عددناها لعبة قا بنك)، غير أن الولايات المتحدة لم يكن لها أن تنتصر بلا عواقب. لقد كانت الحرب خيارًا لا مناص منه منذ اليوم الأول؛ فلا صدَّام حسين ولا جورج بوش [الأب] كانا سيقبلان بخيار آخر غير الصِّدام العسكري. ولقد هُزم العراق من الناحية العسكرية هزيمة منكرة بطبيعة الحال؛ حيث فقد الكثير من الأرواح ودُمّرت بناه التحتية، فيما لا يزال الوقت مبكرًا للقول إنه خسر سياسيًا.

أثبتت الولايات المتحدة للعالم أنها كانت أشدَّ قواه العسكرية بأسًا. لكنها، ولأول مرّة منذ عام ١٩٤٥، اضطرت لاستعراض تلك القوة عمليًا؛ نتيجة فعل عسكري استفزازي مقصود. فكان الانتصار في مثل هذه الظروف لا يخلو في واقع الحال من هزيمة؛ لأنه إذا تحدَّاك أحدهم بجرأة؛ فقد يتشجَّع مُتحَدٍّ آخر يكون أكثر حرصًا على إعداد نفسه؛ حتى جو لويس (Joe Louis)[أ] خارت قواه في نهاية المطاف وخسر لقبه.

(أ) ملاكم أمريكي شهير؛ بطل العالم في فئة الوزن الثقيل في الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٩ من القرن الماضي. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لقد كشف استعراض الولايات المتحدة لقوتها العسكرية عن ضعفٍ اقتصاديٍّ بيّن؛ إذ لوحظ على نطاق واسع أن المجهود الحربي الأمريكي تمَّ تمويله من قِبل آخرين؛ [١٩٣] لأنها عجزت عن تمويله بنفسها. وفي حين هتفت بأعلى صوتها أنها صارت اليوم / وسيط العالم الدبلوماسي، اضطلعت بالدور لا بوصفها أحد أهل الحلّ والعقد مرهوبي الجانب؛ بل بوصفها قوةً تُمسك بعصًا كبيرة، لكنها تقف في الوقت نفسه على أقدام اقتصادية من عجين.

ليس دور الوسيط مزيّة إن لم يُمكّن من إحداث نتائج مستدامة. وهكذا اضطرت الولايات المتحدة للشروع -وحيدةً- في لعبة ثانية في الشرق الأوسط؛ شبيهة بلعبة «فا بنك»؛ فإذا تمكّنت من التوصل إلى اتفاق يُعتدُّ به بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ فسيُشيد بها الجميع؛ لكنها نتيجة تبدو غير مرجّحة. وإذا ما انزلق الشرق الأوسط نحو مزيد من الحروب خلال العامين أو الأعوام الثلاثة القادمة، وربما استُخدمت فيها الأسلحة النووية هذه المرّة؛ فسينوء كاهلها باللّوم كلّه، وسينهار حلفاؤها العرب المحافظون، وستُستدعى أوروبا لإصلاح موقف ربما يكون فات أوان إصلاحه. إذا حدث كل هذا، ألن يظل التباهي والتبجُّح في مُكنة صدّام حسين؟ إذ يبدو أن القوة الأمريكية في العالم لم تُفد شيئًا من حرب الخليج الفارسي، في نهاية المطاف.

كانت أزمة إيران عام ١٩٨٠ وأزمة العراق عام ١٩٩٠ مختلفتين تمامًا. لقد كانتا نموذجين لا مناص منهما لردّ فعل العالم الثالث على السلام الأمريكي العظيم؛ حيث استخدم ردُّ الفعل الإيراني أسلوبَ الرفض الجذري للقيم الغربية؛ فيما كان ردُّ الفعل العراقي مختلفًا؛ فالنظام العراقي كان بعثيًا، والبعث هو أكثر الحركات علمانيةً في العالم العربي. وفي الأخير كان ردُّ الفعل العراقي عملًا عسكريًا، في محاولة لبناء دول كبيرة في العالم الثالث؛ لها من عنفوان القوة العسكرية الحديثة ما يكفي لفرض **علاقات قوة** جديدة بين الشمال والجنوب. هذان هما وجهَي عملة المستقبل. لقد قوّض الخميني سياسة «الموقف الأدنى» الأمريكية، فيما قوّض صدّام حسين سياسة «الفحولة الزائفة»[أ].

(أ) ولعلّ الرئيس جورج بوش الابن حاول اتباع سياسة والده في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١؛ غير أن العراق بالاشتراك مع أفغانستان هذه المرّة قوّضاها تمامًا. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الآن بلغت ذروة الرخاء في الولايات المتحدة نهايتها؛ هاض العَظم، وخارت القوى. فكيف تُرانا نُقيِّم حقبة الهيمنة الأمريكية بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠؟ لقد كانت من جهة، حقبةَ السلام الأمريكي العظيم، والرخاء المادي الكبير. وكانت أيضًا، وفقًا للمعايير التاريخية المقارنة، حقبة تسامح في جانبها الأعظم على أقل تقدير، رغم وجود العديد من الصراعات، أو ربما بسببٍ من الشكل الذي اتخذته هذه الصراعات. لكنها، ابتغاء البقاء، أُسِّست على الكثير من أنماط الاستبعاد والإقصاء. وقد طُوي ذلك كلُّه الآن.

/ سنلج الآن مستقبل أمريكا، ولدينا من الأسباب ما يجعل اليأس والأمل معًا [١٩٤] يساورانا حياله. غير أننا لم نكن لنعرف من أين ستهبُّ رياح المستقبل ما لم نلقِ نظرةً على الماضي.

الماضي

من أين نبدأ سرديتنا عن ماضي أمريكا؟ دعوني أبدأها على نحو غير تقليدي إلى حدٍّ ما؛ أعني من عام ١٧٩١؛ انطلاقًا من حدثين بارزين: اعتماد وثيقة الحقوق (Bill of Rights)[أ] وقبول انضمام جمهورية ڤيرمونت (Vermont) للاتحاد.

ليس ثمَّ شيء يضاهي وثيقة الحقوق في رمزيتها وتأسيسها الملموس للحريات الأمريكية. لذلك، حين نُشيد بها، وهي جديرةٌ بهذه الإشادة، حقيقةٌ بها، ننزع إلى التغافل عن أنها لم تُعتمَد إلَّا في عام ١٧٩١؛ بوصفها أولى التعديلات العشرة التي أُدخلت على الدستور الأمريكي؛ أي إنه ينبغي الانتباه إلى أن هذه البنود لم تكن ضمن الدستور الأصلي بالصورة التي وُضع عليها في عام ١٧٨٧؛ وذلك لما وُوجهت به من معارضة قوية. ومن حُسن الحظِّ أن أولئك الذين عارضوا هذه الأحكام خسروا المعركة في الأخير. بيد أنه من المفيد تذكُّر أن التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان الأساسية،

(أ) وثيقة الحقوق هي التعديل الأول الذي أُدخل على دستور جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تعديل لنص الدستور الأصلي يُحظر بموجبه صياغة أي قوانين تمنع من تأسيس ديانات، أو تُعيق حرية ممارسة الدِّين، أو تحدُّ من حرية التعبير، أو التعدِّي على حرية الصحافة، أو التدخل في حق التجمع السِّلمي، أو منع تقديم التماس للحكومة للإنصاف من المظالم. (المترجم)

لـم يكـن مـن بدهيات الأمـور عند الآبـاء المؤسّسين. إننا نعلم يقينًا أن الدسـتور شـرّع العبودية، وأقصى الأمريكيين الأصليين عن نظام الحكومة. لقد كان ذلك الدستور ثمرة المسـتوطنين البيـض الذين أراد كثيـرٌ منهم، وليس جميعهم، أن يوطّنُوا حقوق الإنسـان الأساسية في بنيتهم السياسية، على الأقل تلك البنية السياسية التي تخصُّهم.

مـن جهـة أخرى، يشـير القبـول بفيرمونت عضـوًا في الاتحـاد إلى المزيـد من أوجه التناقض والازدواجية؛ فهي، كما نعلم، لم تكن إحدى المسـتعمرات الثلاث عشرة التي تبنَّـت إعـلان الاسـتقلال؛ لأنها كانت قد أعلنت نفسـها كيانًا مُسـتقلًا عـام ١٧٧٧، ولم يـوصِ الكونغـرس القـارّي (Continental Congress)[أ] بالاعتراف بهـا على ذلك النحو حتـى عـام ١٧٨٤، ولـم يُسـمح لها فـي الواقع بالانضمام إلى الاتحـاد حتى عام ١٧٩١، حين سحبت نيويورك اعتراضها. يجلّي هذا النضال من أجل الاعتراف الكثير من أوجه الغمـوض التـي اكتنفت حرب الاسـتقلال الأمريكية؛ فحين كانت المسـتعمرات الثلاثة عشـر تناضل في سـبيل استقلالها عن بريطانيا العظمى، كانت فيرمونت تناضل في سبيل اسـتقلالها ضد نيويورك (وضد نيوهامبشاير (New Hampshire) بدرجة أقلّ). ولقد كان موقـف فيرمونت مـن البريطانيين مركّبًا؛ إذ على الرغم من وقوفهـا -أحايين كثيرة- إلى
[١٩٥] جانـب الكونغـرس القـارّي، كان العديـد مـن قادتهـا في لحظـات مختلفـة، / بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩١، في شبه مفاوضات مع بريطانيا العظمى.

ماذا كانت فحوى النّزاع؟ من ناحية، حقوق الإنسان؛ فحين تبنَّت فيرمونت دستورها كولايـة في عام ١٧٧٧، كانـت أول ولاية تُبطل العبودية وتمنح الرجال حقَّ الاقتراع في سنِّ الحادية والعشرين؛ ما جعلها في الطليعة آنذاك، ويبدو أنها حاولت منذ ذلك الحين البقاء في الطليعة. كان دسـتور فيرمونت يتناقض تناقضًا حدّيًا مع الدستور الأوليغارشي الذي تبنَّته نيويورك عامًا قبل ذلك؛ إذ وضع الأخير قيودًا مشدَّدة على الحقّ في الاقتراع، في ولاية لم تزل العبودية فيها لها أهميتها، ولن يتم إبطالها فيها قبل عام ١٨٢٧.

لكـن مـن الناحية الأخرى، كان ذلـك مجرّد نزاع بين جماعـات متعددة من مضاربي

(أ) أو مؤتمر فيلادلفيا الذي ضمّ وقتها ممثلي اثنتي عشرة مستعمرة بريطانية من أصل ثلاثة عشر. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الأراضي الذين يفتقرون إلى كلّ حسٍّ أخلاقي. ولئن كانت نيويورك أعاقت قبول ڤيرمونت في المؤسسات الأمريكية في الفترة بين ١٧٧٧ و١٧٩١؛ فلقد كان ذلك دفاعًا عن مصالح مضاربيها. ولئن كانت سحبت اعتراضها عام ١٧٩١؛ فذلك لأن [ولاية] كنتاكي (Kentucky) كانت قد تقدَّمت بطلب الانضمام إلى الاتحاد؛ فرأت نيويورك إذّاك أن توازن عدد الأصوات في مجلس الشيوخ، من خلال إلحاق ڤيرمونت به؛ بوصفها ولاية «شمالية» توازن ولاية «جنوبية»، أي كنتاكي. وعلى هذا النحو، كان عام ١٧٩١ سابقًا على عام ١٨٦١.

فبأي معنًى، ولمن كانت أمريكا «أرض الحرية»؟ من البدهي أن هناك العديد من الدوافع التي دفعت مختلف الطوائف للانخراط في حرب الاستقلال. كان لأصحاب المِلكيات الكبيرة، وكبار التجَّار، وأُجراء المناطق الحضرية، وصغار المزارعين، مصالح متباينة. ولم تكن حقوق الإنسان أو الحقُّ في الحصول على قدر أكبر من المساواة لتدفعهم إلَّا قليلًا. لقد كان اهتمام الكثير منهم منصبًّا على حماية حقوقهم في المِلكية الخاصة، في مواجهة الضرائب البريطانية من جهة، وتعنُّت المستوطنين الأمريكيين من جهة أخرى[أ]. على سبيل المثال، كان الحقُّ في مصادرة أراضي الأمريكيين الأصليين أحد الحقوق التي خشي المستوطنون البيض أن يتراجع البريطانيون عنها.

مع ذلك كلِّه، كانت الثورة الأمريكية ثورةً باسم الحرية، وكان ذلك ما أعلنه واضعو إعلان الاستقلال على العالم. لقد كانت ثورة بالرغم من كل شيء؛ بمعنى أنها لم تؤكِّد

(أ) فرضت بريطانيا على المستوطنات الأمريكية ثلاثة أنواع شهيرة من الضرائب شملت: قانون السكَّر ١٧٦٤؛ وتضمن رسومًا على واردات المنسوجات والنَّبيذ والبنّ والسكّر. وقانون العُملة ١٧٦٤؛ الذي تسبَّب في انخفاض كبير في قيمة النقود الورقية التي كان المستوطنون يستعملونها. ثم قانون الإيواء ١٧٦٥ الذي طالب الأمريكيين بتوفير الطعام والمأوى للقوات البريطانية كلَّما دعت الحاجة والظروف التي تحدّدها بريطانيا. ثم جاء قانون الطابع عام ١٧٦٥ فكان القاصمة التي نشب بسببها الخلاف مع الوطن الأم. وهو الخلاف الذي أفضى الى الاستقلال بعد تصلب مواقف الأمريكيين الذين طالبوا بأن يكون لهم تمثيل على غرار نظرائهم الانكليز في مقابل هذه الضرائب والتعريفات. وهذا التعنت أو الراديكالية الأمريكية كان لها آثر حاسمٌ في الثورة الأمريكية على التاج البريطاني؛ حين عدَّ الأمريكيون أنها محاولة لتقويض قوتهم الاقتصادية الناشئة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

مجدّدًا، بأعلى صوت، على أن «جميع البشر خلقوا متساوين» فحسب؛ بل أكّدت كذلك على أن حكومات بني البشر تأسّست لتأمين «الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق
[١٩٦] السعادة»، وفي حال سعَت أيّة حكومة / إلى «تقويض هذه الغايات»؛ فإنه «يحقُّ للشعب تغييرها أو الإطاحة بها». لا يمنح هذا الثورةَ شرعيةً فحسب؛ بل يجعلها بمنزلة الواجب، ولو أنَّ «الحكمة... تقتضي ألّا يُعمَد إلى تغيير الحكومات القائمة منذ زمن طويل، لأسباب بسيطة وعابرة....»

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة استولدت من رحم ثورة خِيض غمارُها ضدَّ البلد الأم، وحظيت بالشرعية بفضل دستور مكتوب بدا أشبه بميثاق اجتماعي صِيغ بوعي لتأسيس حكومة تحظى بـ «رضا المحكومين»؛ معزَّزةً بإعلان للحقوق يجلّي أوجه الحماية ضد طغيان هذه الحكومة ذاتها؛ فقد بدت حينها، للأمريكيين أنفسهم وللعالم الأوروبي، منارةً للأمل، والرشادة، والإمكانات البشرية. وبدا أن الحرية التي نادت بها كانت في حقيقتها ثلاث حريات: حرية الفرد في مقابل الدولة وجميع المؤسسات الاجتماعية أو أيٍّ منها (وأبرز تجلياتها حرية التعبير)؛ وحرية الجماعة في مقابل الجماعات الأخرى الأكثر منها قوة (وأبرز تجلياتها حرية الدين)؛ وحرية الشعب ككل في مقابل السيطرة الأجنبية (أي الاستقلال).

لم تكن هذه الحقوق معروفةً على هذا النحو في أي مكان آخر آنذاك، لكنها بدت في الولايات المتحدة مصونةً واسعة العباءة أكثر من أي مكان آخر؛ خاصةً حين بدا أن الثورة الفرنسية انحرفت عن الجادَّة، وقُضي أمرها بحلول عام ١٨١٥ مع عودة النظام القديم. فضلًا عن ذلك، غدت الولايات المتحدة، عند الأوروبيين الذين أصابهم من الجَور في بلدانهم ما أصابهم، أرضَ الفرص الفردية الواعدة؛ كأنها جسّدت في واقع الأمر شعار الثورة الفرنسية عن **الدَّرب المفتوح أمام الموهوبين** (*la carrière ouverte aux talents*). فكانت أمريكا الجديدة أرضًا مفتوحة، شاسعة غير مُكتظة بالسكان، وفي حاجة لمهاجرين. ولذلك أقرّت لأبنائها الحقَّ الفوري في المواطنة بالولادة. لقد كانت فيّاحةً نضرةً، وفوق ذلك بِكرًا؛ (إذ لا يُثقل كاهلها تاريخ من الإقطاع).

Scanned with CamScanner

هـذا مـا قيل عن أمريكا وشـاع منذ ذلك الحين، هنا في الولايـات المتحدة، وفي كل مكان آخر. والواقع أن الأمر كان صحيحًا إلى حدٍّ بعيد؛ شريطة أن نتذكر أنه كان صحيحًا عنـد البيـض فحسـب؛ لا سـيَّما الذكـور مـن البيـض، ولوقـت طويـل للذكـور البيـض البروتسـتانت من سـكان أوروبا الغربية فقط. ولـم تنفرد الولايات المتحدة وحدها بهذه الأحقية السياسية التي حظي بها البيض الأوروبيون؛ بل ينبغي الإشارة هنا إلى أنه، رغم مزاعـم الحريـات العالمية، لـم تختلف أمريكا عن الدول الأخرى في هذا الشـأن. وكان لديهـا، طيلـة تاريخهـا، الكثير ممـا تقدّمه لتلك المجموعـة من المحظوظيـن؛ / إذ كلَّما [١٩٧] امتـدَّت خطـوط الحـدود، توسَّـع الاسـتيطان فـي التُّخـوم، وتـمَّ اسـتيعاب المهاجرين؛ وتمكَّنـت الأمة مـن الإبقاء على حريتها في منأًى عن «المكائـد الخبيثة المرتبطة بالنفوذ الأجنبـي...»، كمـا ناشـد جـورج واشـنطن (George Washington). ومـن ثـمَّ، لم تكن الولايات المتحدة أرض الفرص فحسب؛ بل كانت ملاذ الفارّين واللاجئين كذلك.

فـي عبـارة ذائعـة الصيـت، قـال أبراهـام لنكولـن (Abraham Lincoln) عـام ١٨٥٨: «أعتقـد أن هـذه الحكومـة لا يمكنهـا أن تتحمـل نصـف العبوديـة، ونصـف الحرية إلى الأبـد»؛ فهـل تُراه، إذا مـا عُدنا إلى الماضي، كان على حق؟ ألم نتحمَّل الحياة، منذ زمن طويـل، فـي نصف عبودية ونصف حرية؟ وذلك بالرغم مـن صدور إعلان تحرير العبيد (Emancipation Proclamation)، وبالرغم من التعديلات: الثالث عشـر، والرابع عشـر، والخامـس عشـر، التـي أُدخلـت على الدسـتور، وبالرغم مـن قضية بـراون ضد مجلس التعليم. هل مرَّت لحظة من تاريخنا لم نقُل فيها: إن البعض، بل الكثيرين، عاشـوا حياة المعاناة والحرمان، فقط بداعي اختلاف لون بشرتهم أو غير ذلك من التُّرهات؟

ينبغي لنا أن نلقي نظرة فاحصة وأمينة على تاريخنا، ونتساءل: هل جاءت حرية نصف السـكان على حسـاب حرمان النصف الآخر من حريته. هل كانت العبودية (التي عُرِّفت على نحـو فضفاض)، مجرد مفارقة تاريخية قُـدِّر لنا -تاريخيًّا- أن نتغلَّب عليها، أم أنها قرينُ الحلـم الأمريكـي؟ هـل كانـت المعضلـة الأمريكية مجـرد تناقض توجَّـب تذليله وتجاوزه بالحكمة والرَّشادة، أم أنها كانت لبنةً من لبنات نظامنا؟

Scanned with CamScanner

الحقُّ أننا حين انتقلنا من ماضينا إلى حاضرنا؛ (اعتبارًا من عام ١٩٤٥)، كان لدينا سجل ناصع في نواحٍ عدَّة، لكنه موحش تمامًا في نواحٍ أخرى متعدِّدة أيضًا؛ إذ لم يقتصر وجود نظام الفصل العنصري على الجنوب فقط؛ بل في معظم المدن الكبرى، فضلًا عن الجامعات الكبرى في الشمال. وإلى أن حلَّت سنوات السبعينيات، لم يكن بمقدورنا الإقرار بهذا الجانب الموحش من تاريخنا وإخضاعه للنقاش على نطاق واسع. وحتى اليوم، لا يخلو أكثر النقاش بشأن ذلك من الرجعية.

لقد تواضع الإغريق على نظام يتألَّف من الحرية والمشاركة السياسية؛ قائمًا على المساواة بين المواطنين، وعلى العبودية للهيلوت (Helots) (الأجانب). ولقد تواضعنا نحن على مخيالنا السياسي الذي يقوم على التناقض بين الطغيان والاستبداد والمَلكية المُطلقة من جهة، والديمقراطية الجمهورية أو الجمهورية الديمقراطية من جهة أخرى. لكننا تغافلنا عن أن أحد المصادر التاريخية لتقاليدنا السياسية؛ أعني الماغنا كارتا (Magna Carta) الصادرة عام ١٢١٥؛ / إنما كانت وثيقة فرضها الأمراء والبارونات على [١٩٨] ملك إنكلترا؛ ضمانةً لحقوقهم عنده، لا حقوق الأقنان المستعبَدين.

إننا ننظر إلى النظام الاستبدادي بوصفه نظامًا يمكن فيه لرجل واحد، أو لثلَّة قليلة من المتربِّعين على قمَّته، السيطرة على الآخرين واستغلالهم. ولكن في الواقع، ليس لهذه الثلَّة القليلة المتربِّعة على القمَّة من القدرة السياسية التي تمكِّنها من انتزاع ما هو أكثر من اللَّازم من القاع؛ إلَّا القليل، كما أنها ليست في حاجة إلى الكثير للحفاظ على وضعها المريح. غير أنه كلَّما اتَّسع حجم تلك الجماعة المتربِّعة على القمَّة، وتساوى أعضاؤها على صعيد حقوقهم السياسية في مواجهة بعضهم البعض، صار انتزاع المزيد من القاع أيسر. في الحقيقة؛ ستبرز الحاجة إلى المزيد لتلبية احتياجات هؤلاء المتربِّعين على القمَّة. إن البنية السياسية التي يحظى فيها قسمٌ متفوقٌ من الناس بالحرية الكاملة قد تكون أكثر الأشكال قمعًا عند من هم أدنى منزلةً. ويمكنها أن تكون، من نواحٍ عدَّة، أكثرها استقرارًا، ولربما تمكَّن من الصمود بلدٌ يرفل نصف سكانه في نعيم الحرية، بينما أسكن نصفه الأخر ردغة العبودية.

Scanned with CamScanner

إن إمكانيـة الترقّـي الفردي مـن القاع إلى القمّة، وكانت الولايـات المتحدة رائدةً في مأسستها ثم نقلتها عنها بقية دول العالم، هي أكثر الأدوات فعالية في الحفاظ على بنية المجتمع؛ بحيث يظل نصفه حرًا ونصفه الآخر مُستعبَدًا. أما ما يسوّغ واقع الاستقطاب الاجتماعي؛ فهو الحراك صعودًا (Upward mobility)؛ إذ يخفّض من وتيرة الاضطرابات إلى حدّهـا الأدنى، عن طريق ترقية العديد ممن يُحتمل أن يقودوا احتجاجات القاع إلى القمّة، مع الإبقاء على سراب اللّحاق بالقمّة ماثلًا أمام أعين البقية. إنه يحوّل البحث عن فرص أفضل إلى منافسـة مع آخرين؛ إذ كلمـا تترقّى طبقة ما إلى القمّة، هناك دائمًا طبقةٌ أخرى تتقهقر إلى القاع.

ولا يخلـو الأمـر مـع ذلك من جانب سـلبي؛ فأيديولوجيـا الحرية وإمكانيـة الارتقاء والتحسُّن عقيدة عالمية؛ وهي عقيدة قد تقتضي استعباد نصف المجتمع؛ ليكون النصف الآخر حرًا؛ معزّزةً الاضطرابات الشعبية. ومن ثمَّ أمكن لميردال (Myrdal) التحدُّث عن معضلـة أمريكيـة[أ] سـيطفو بهـا تاريخنا إلى السـطح عاجـلاً أو آجلاً؛ ذلك أننـا، على ما يذهب، لطالما جاهدنا مع الشيطان بكل ما أوتينا من قوة، وقارفنا من الخطايا ما قارفنا؛ فحريٌّ بنـا دائمًـا أن نخشـى غضبة الـربّ. لقد كان هذا المزيج من **الغطرسـة** والشـعور الكالفيني العميـق بالذنـب؛ مثل الخبز اليومي فـي حياة الأمريكيين مـن جميع الأصول والعقائد، على مدى تاريخنا كله.

إذن، وبمعنًـى مـن المعانـي؛ فـإن ماضينـا الممتد مـن عـام ١٧٩١ (أو ١٧٧٦[ب] أو ١٦٠٧[ج]) إلى عام ١٩٤٥، هو مقدمةٌ طويلة لحاضرنا. لقد أشـاعت شمسُـنا الحرية / [١٩٩] فـي أنحاء الأرض. ولقد عملنا بكدٍّ لتحويـل الطبيعة، ولنغدو ذلك العملاق الاقتصادي

(أ) معضلةٌ أمريكية: المشكلة الزّنجية والديمقراطية الحديثة (An American Dilemma: The Negro Problem and Modern Democracy)، هو عنوان كتاب للاقتصادي السويدي الشهير غونار ميردال (Gunnar Myrdal) (١٨٩٨-١٩٨٧). (المترجم)

(ب) الإشارة إلى تاريخ إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية. (المترجم)

(ج) الإشارة إلى تاريخ تأسيس مستعمرة جيمس تاون (Jamestown)؛ وهي أول مستعمرة بريطانية في أمريكا الشمالية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

في عام ١٩٤٥، وانتفعنا بحرياتنا في تحقيق رخائنا. وبذلك، قدَّمنا للعالم المثَل والقُدوة؛ لكنه كان، بطبيعة الحال، مثَلًا تستحيل الصَّبوة إليه، وقدوة يتعذَّر الاقتداء بها؛ ذلك أنه إذا كان بلدنا نصفه حرٌّ ونصفه الآخر مُستعبَد، فكذلك العالم. وإذا كانت العبودية ثمن الحرية، والبؤس ثمن الرخاء، والإقصاء ثمن الإدماج؛ فأنَّى لأحد أن يقتدي بأمريكا، وأنَّى له أن يبلغ ما بلغَت؟ بل أنَّى للأمريكيين كافةً أن يبلغوا ذلك؟ لقد كانت تلك معضلتنا التاريخية، وقدَرنا التاريخي، وسجننا التاريخي.

قيل: إن أول احتجاج رسمي ضد العبودية قاده أفراد من طائفة المينونايت (Mennonite)[أ] في جيرمنتاون (Germantown) عام ١٦٨٨؛ إذا تساءلوا حينذاك: «أليس يحقُّ لهؤلاء الزنوج البؤساء أن يقاتلوا في سبيل حريتهم، تمامًا كما تُبقون عليهم عبيدًا؟» بطبيعة الحال، أجابهم كلُّ من فاتَهم نصيبهم الكامل من الحرية في هذه الولايات المتحدة أنْ بلى؛ يحقُّ لهم ذلك، ولقد قاتلوا في سبيله ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. وكلَّما قاتلوا بشدَّة؛ حصَّلوا شيئًا من التنازلات، لكن التنازلات -قطُّ- لم تستبق المطالب، ولم تكن -قطُّ- أكثر سخاءً مما هو مطلوب سياسيًّا.

لقد كانت الحرية نعمة خالصة، غير أنها كانت عبئًا أخلاقيًّا كذلك؛ لأنها كانت، دومًا وحتى يومنا هذا، نعمةً أُنعم بها على البعض دون غيرهم، حتى لو كان هذا البعض من الكثرة بمكان، أو ربما (إئذنوا لي في قولها مرة أخرى)؛ خاصَّةً لأن هذا البعض كان من الكثرة بمكان.

وهكذا، عبرنا سيناء، بين عامي ١٧٩١ و١٩٤٥، دون «تحالفات متشابكة»[ب]، وقد

(أ) المينونايت طائفة مسيحية هاجر أكثر أفرادها من أوروبا إلى الولايات المتحدة؛ لما لاقوه من اضطهاد جرَّاء نزعتهم البروتستانتية ومناهضتهم للكنيسة الكاثوليكية. ويغلب عليهم الاعتماد على نمط حياة تقليديٍّ للغاية ومعادٍ لمظاهر الحياة التقنية المعاصرة؛ يبلغ عددهم في العالم أكثر من المليون ونصف المليون نسمة موزَّعين على بعض دول العالم؛ مثل الولايات المتحدة والهند وكندا وكينيا وإثيوبيا والكونغو. (المترجم)

(ب) هذه فقرة لا يمكن الولوج إلى معناها الذي يقصده فالرشتاين من دون هذا المصطلح، على الرغم من دلالتها السياسية العميقة الممزوجة ضمنًا ببعد توراتي، غير أنه مما يلفت النظر اقترانه بحقب التفاعل =

أمّن لنا طريق الربّ، لنصل إلى أرض اللبن والعسل بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠؛ فهل تُرانا سنُخرج اليوم من أرض الميعاد؟

المستقبل

هل الارتكاس مروعٌ إلى هذا الحد؟ بل عساه أن يكون النعمة العظمى. مرة أخرى، أبدى أبراهام لنكولن ملحوظة أخلاقية حين قال: «بما أني لن أكون عبدًا، فلن أكون سيّدًا». حقًّا، لقد كنّا أسياد العالم، ولعلّنا كنّا أسيادًا صالحين حسَني الطوية (أو هكذا يقول بعضنا)، لكننا مع ذلك كنّا أسيادًا. غير أن ذاك زمنٌ ولّى؛ فهل هذا نذير سوء؟ لقد أحببنا أسيادًا، وكذلك أُبغضنا، وأحببنا أنفسنا وأبغضناها أيضًا. فهل نصل الآن إلى / رؤية أكثر توازنًا؟ لعل الإجابة تكون بالإيجاب؛ غير أنني أخشى أن أوان ذلك لم يحن بعد. ولعلّنا بلغنا الشطر الثالث من مسارنا التاريخي، ولعلّه الشطر الأوعر، والأكثر إيهاجًا، والأكثر إثارة للفزع. [٢٠٠]

لسنا القوة المهيمنة الأولى التي يعرض لها الارتكاس من دون شكٍّ؛ لقد سبقتنا

= الأمريكي مع مجريات السياسة العالمية؛ إذ تؤسس عبارة (Entangling alliances) تاريخيًا لمبدأ العزلة الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها؛ حين رفض مجلس الشيوخ الأميركي الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم في عام ١٩١٩، وحتى تاريخ انخراطها في الحرب العالمية الثانية والسياسة الدولية. بدأ المبدأ تقريبًا مع جورج واشنطن الذي دعا في خطاب الوداع عام ١٧٩٦ الى تجنب «تشابك التحالفات»، مشيرًا الى ضرورة عدم الانخراط في تحالفات دائمة إلا عند الضرورة القصوى. ثم استعمل توماس جيفرسون في خطابه الافتتاحي عام ١٨٠١ عبارة «لا تحالفات متشابكة مع أحد» (Entangling alliances with none) مشيراً إلى أن هدف سياسته هو «السلام وازدهار التجارة وتوطيد الصداقة مع جميع الأمم، من دون الدخول في تعقيدات التحالفات المتشابكة»، وقصد بها أوروبا. وبطبيعة الحال، أُنهيت سياسة العزلة وتجنُّب الانخراط في السياسة العالمية مع قرارات الرئيس هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية التي بدأ معها القرن الأمريكي. يمكن مراجعة تاريخ المبدأ الانعزالي الأمريكي من خلال هذا المصطلح في:

Kaplan, Lawrence. *Entangling Alliances with None: American Foreign Policy in the Age of Jefferson.* Kent, Ohio: Kent State University Press, 1987.

(المترجم)

Scanned with CamScanner

بريطانيا العظمى والمقاطعات المتحدة والبندقية إلى ذلك، على الأقل في سياق الاقتصاد-العالَم المتوسطي. وكانت جميع حالات الارتكاس تلك هادئة ومريحة نسبيًا من الناحية المادية؛ إذ هناك دائمًا قدر من الوفرة تحوزه أية قوة مهيمنة، وتتعيَّش عليه مدَّةً تتراوح بين خمسين إلى مئة عام. على أننا لا نسترِيب في أنه لن يكون في مُكنتنا الاستمرار على ما نحن عليه من الإسراف أكثر مما ينبغي، لكن الأمر لن ينتهي بنا، كأمة، في صندوق نفايات بالتأكيد.

وعلَّة ذلك أننا سنبقى، بعض الوقت، أعظم قوة عسكرية في العالم، رغم أننا غَدونا أوهن من أن نمنع دولًا حديثة عهد بنعمة؛ مثل العراق، من إكراهنا على خَوض معركة ما، أو على الأقل، أوهن من أن نخوض المعركة دون كُلفة سياسية باهظة. وبالرغم من تعثُّر اقتصادنا وانهيار عُملتنا؛ فإننا لا شكَّ سنحقِّق نتائج جيدة في المرحلة القادمة من توسُّع الاقتصاد-العالَم، والذي من المحتمَل أن يحدث في غضون خمسة أعوام إلى عشرة. وعلى الرغم من أننا سنكون شريكًا صغيرًا في كتلة اقتصادية يابانية-أمريكية مكتملة؛ إلا أن عائدات الإيرادات العالمية ستكون مرتفعة. وعلى الصعيد السياسي، ستظل الولايات المتحدة قوة لها وزنها حتى لو صارت واحدة من بين قوى عديدة أخرى.

لكن الارتكاس سيكون مروِّعًا من الناحية النفسية؛ إذ ستُكره الأمَّة التي كانت تعتلي القمَّة على النزول منها إلى أسفل. لقد تطلَّب الأمر منَّا ثلاثين عامًا لتتعلَّم كيف نتولى مسئوليات قيادة العالم بلباقة ونجاعة. ولا شكَّ أن الأمر سيستغرق ما لا يقل عن ثلاثين عامًا أخرى لتتعلَّم كيف نقبل الأدوار الأصغر التي ستُناط بنا الآن بلباقة ونجاعة.

ولأن الدخل العالمي سينخفض، سيُطرح على الفور سؤال عاجل بشأن من سيُلقى على كاهله عبء التراجع في مستويات معيشتنا مهما كان طفيفًا؟ نحن نواجه بالفعل صعوبات في نقاشاتنا الحالية بشأن من سيتحمَّل كُلف الهدر الهائل والنهب الكارثي للمدخرات والقروض، ومن سيتحمَّل كُلفة تخفيف عبء الديون. وفيما يتزايد انكشافنا البيئي -الذي لا ريب في استمرار تفاقمه- من سيتحمَّل كُلفة إصلاح مشكلة تسرب نفط

Scanned with CamScanner

إكسون (Exxon) في ألاسكا[أ] وقناة لوف (Love Canal)[ب]، ومعالجة الأخطر من ذلك كلّه؛ أعني أكوام المخلّفات التي ستكشفها / العقود القادمة لا ريب؟ حقًّا، لقد كان [٢٠١] اقتصادُنا اقتصادَ شعوذة، ولا يصدق هذا على عهد ريغان فحسب؛ إذ ليس هناك ما هو أكثر واقعيةً من فاتورة باهظة، ليس ثمَّ ما يكفي لسدادها؛ بينما استُنزف الائتمان؛ ذلك أن المصداقية هي أساس الائتمان، ولقد شهِدت المصداقية الاقتصادية للولايات المتحدة تراجعًا متسارعًا. ستتعيَّش على وفرتنا لا شكَّ في هذا، وربما على بعض الصدقات الأوروبية واليابانية؛ تعبيرًا عن الامتنان حيال ما أنجزناه فيما مضى من سلام ومعجزات؛ لكن ذلك سيغدو على المدى الطويل أكثر إذلالًا من إقدام الخميني على اعتقال طاقم سفارة أمريكية بأكملها.

ما العمل إذن بوصفنا أمة؟ ثمَّ طريقان مفتوحتان أمامنا مبدئيًا: طريقٌ محفوفة بمكاره التوتر، والنزاع الاجتماعي العنيف؛ حيث سيُبقى على الطبقات الدنيا المضطربة قسرًا رهينةَ البطش والإجحاف -وهي صورة من صور الفاشية الجديدة؛ والثاني هو طريق التضامن الوطني، وردُّ الفعل الجماعاتي (Communal) حيال الضغوط الاجتماعية المشتركة؛ حيث ستتحول عن نعمة الحرية والرخاء إلى نعمة المساواة. ولعلَّها لن تكون مساواة مثالية، لكنها ستكون حقيقية وخالية من الأشكال الكبرى للاستبعاد والإقصاء الاجتماعي.

(أ) حدث تسرُّب نفط إكسون فالديز (Exxon Valdez oil spill) في عام ١٩٨٩ بمضيق الأمير وليام (Prince William Sound)، ألاسكا؛ وقد أدَّى إلى تدمير الصناعات السَّمكية في المنطقة؛ مما أدَّى بالصيَّادين إلى فرض حصار على ناقلات النفط، ومنعها من الوصول إلى الميناء في صيف ١٩٩٣، لم ينته إلا بتدخل الحكومة الفيدرالية، وتخصيصها تمويلًا ماليًّا لترميم آثار التسرُّب النفطي على النظام البيئي في المنطقة. (المترجم)

(ب) لوف كانال أو قناة لوف (نسبة إلى مُشيِّدها وليام لوف أُخريات القرن التاسع عشر)؛ صُمِّمت مصدرًا للطاقة الكهربائية بغرض جذب الاستثمارات نحو منطقة شلالات نياغارا، نيويورك. ثم توقف العمل عليها واشترتها شركة للصناعات الكيماوية والبلاستيكية واستخدمتها مكبًّا للنفايات الصناعية. وفي خمسينيات القرن العشرين ابتاعت بلدية نياغارا الأرض الواقعة عليها وشيدت فيها وحدة سكنية كاملة. وخلال السبعينيات، كُشف عن كارثة بيئية راح ضحيتها سكان المنطقة، الذي أصيبوا بأمراض وأعراض حادَّة. (المترجم)

Scanned with CamScanner

سأختار طريق التفاؤل وألقي بطريق الفاشية الجديدة في وعاء الاحتمالات الضعيفة. لا أقول إنه احتمال مستحيل؛ غير أن تقاليدنا الوطنية تنطوي على الكثير مما سيحول دون نجاح مثل هذه الحركات الفاشية الجديدة. فضلًا عن ذلك، لا أعتقد أننا قد نيأس إلى الحدّ الذي يدفعنا للقيام بمثل هذه القفزة نحو هذا الطريق[أ]. أعتقد أننا سنشهد، بدلًا من ذلك، تحقيق المزيد من المساواة، ربما أكثر مما حلمنا يومًا، وأكبر مما عرفه أي بلد آخر. وستكون تلك ثالث نعم الربّ علينا. ومثلُها مثَلُ النعمتين الأخريين؛ لن نؤتاها دون ثمن وعواقب لن يكون في مُكنتنا حُسن تقديرها.

جليٌّ هو السبب الذي سيدفعنا للمضي قُدمًا في ميدان تكافؤ فرص الحياة وعدالتها، في غضون الأعوام الثلاثين القادمة؛ فذاك هو شُكر نعمتَي الحرية والرخاء اللتين أُنعم بهما علينا؛ فلقد تمكّنا بفضل التزامنا الأيديولوجي والمؤسَّسي طويل الأمد نحو الحرية -على ما اعتراه من مثالب في باب العمل- من تطوير بنىً سياسية قابلة لاتخاذ القرارات الديمقراطية الحقيقية، على نحوٍ ملحوظ؛ شريطة أن تتوفر لدينا الإرادة والقدرة على التنظيم من الناحية السياسية. وإذا أخذنا أحد المجالات الرئيسة الأربعة للتوزيع
[٢٠٢] اللامتكافئ، / وهي: الجندر، والعِرق والانتماء الإثني، والعمر، والطبقة؛ فمن الجليّ أن أولئك الذين يحصلون على أقلّ من نصيبهم، هم أغلبية الناخبين أو يكادون، شريطة أن ينظروا إلى الأمر من هذا المنظور.

من هنا يبدأ عصر الرخاء. لقد كان العمل على بلوغ أمريكا المزدهرة -تحديدًا- هو ما أظهر تلك الفجوات وجلّى أنماط الإقصاء والاستبعاد وخلَق، إذا ما استعملنا اللغة التي تطورت آنذاك، حالة من «الوعي». ولقد حدث الانفجار الأول لهذا الوعي عام ١٩٦٨، لكنه لم يكن في واقع الأمر سوى بروفة لانفجاره القادم المتوقَّع خلال العقد المقبل. سيوفر هذا الوعي الإرادةَ، وسيوفر الرخاء القدرةَ. لم يحدث في أي بلد من بلدان العالم اليوم أن كانت الطبقات المحرومة على ما يكفي من القوة المادية لتمويل كفاحها السياسي. وأخيرًا، ستوفر الاستقطاعات التي لا بدَّ حادثةً الحافز المناسب، ثم يشتعل الفَتيل.

(أ) هل يصدّق صعود ترامب وداعموه من حركات اليمين الجديد على هذه النبوءة؟ (المترجم)

Scanned with CamScanner

لن يدرك الكونغرس من أين تأتيه الضربة؛ ذلك أن المطالب ستتماطر عليه في الوقت نفسه من كل جانب. وقد تنتقل الولايات المتحدة -فيما أرى- سريعًا من كونها القيادة العالمية لاقتصادات السوق الحرَّة المحافظة، الدَّاعمة للوضع القائم (status quo)، إلى الدولة الأكثر توجُّهًا نحو الرَّفاه الاجتماعي، والدولة التي لديها من البنى ما هو أكثر تقدُّمًا؛ من حيث القدرة على إعادة التوزيع. وإذا كان الجميع يقولون لنا هذه الأيام إن الاشتراكية غدت فكرة ميتة؛ فيمكن التفكير -ودعونا نهمس بما هو مسكوت عنه- في أن الولايات المتحدة ستصير دولة شبه اشتراكية. من يدري؟ ربما يتولَّى الحزب الجمهوري زمام ذلك التحول، تمامًا كما فعل دزرائيلي وبسمارك في القرن التاسع عشر. ولعل احتمالًا كهذا يُفزع البعض، أو يُبهج البعض الآخر، لكن دعونا نتوقف للحظة قبل أن نُعرب عن انفعالاتنا حيال الأمر.

سأدفع هنا بفرضيتين أُخريين: الأولى؛ أن تقاليد الحرية لدينا لن يمسَّها السُّوء على أي وجه جرَّاء هذه المساواتية الجديدة؛ إذ ستوسِّع المحكمة العليا من حدود حرياتنا المدنية، ولن تقوى سُلطة شرطة الولايات على حساب حقوقنا الفردية، وسيزداد التنوع الثقافي والسياسي ثراءً؛ أما الفرضية الثانية ففحواها أن هذه المساواتية الجديدة لن يكون لها تأثير سلبي على قدراتنا الإنتاجية. من المحتمل أن يتقلَّص نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدينا؛ لأسباب سبق أن عرضنا لها، لكن المساواتية الجديدة ستكون استجابة لذلك لا سببًا له. وعلى أية حال، سيظلُّ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مرتفعًا.

/ هل بلغنا اليوتوبيا إذن؟ بالقطع لا؛ ذلك أن اليوتوبيا ستكون باهظة الثمن، وستكون [٢٠٣] عواقبها غير المقدَّرة مروِّعة؛ فالثمن الحقيقي لليوتوبيا هو الإقصاء. وفيما سنسعى للقضاء عليه؛ أي الإقصاء، داخليًا؛ سنعزِّزه عالميًا. ربما كفَّت الولايات المتحدة، لأول مرة، عن كونها مجتمعًا نصف حرٍّ، نصفَ مُستعبَدٍ؛ لكن العالم سيتنمَّط؛ وفقًا لهذا التمايز، إن لم يكن أكثر حدَّة. ولكن إذا كنَّا طلبنا من نصف سكاننا، في غضون الفترة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠، المكابدة في سبيل الحفاظ على مستوى دخل مرتفع لدى

Scanned with CamScanner

النصف الآخر؛ فكيف هي الحال إذا ما أردنا الحفاظ على مستويات دخل مرتفعة ومعقولة لتسعين في المئة من السكان؟ سيتطلَّب الأمر المزيد من الاستغلال الذي سيذهب ضحيته، أساسًا، شعوب العالم الثالث.

يسهل تخمين ما سيحدث بعد عشرين عامًا، إن سرنا في هذا الطريق؛ ستواجه أمريكا، في المقام الأول، ضغوطًا أكبر من أي وقت مضى من تاريخنا. وإذا كانت الولايات المتحدة قد بدت جذَّابة خلال القرن التاسع عشر؛ بل وفي فترة ما بعد عام ١٩٤٥، فكيف ستكون الحال في غضون القرن الحادي والعشرين، إذا ما صدَقت تقديراتي المزدوجة بشأن تحوُّلها إلى بلد رغيد ينعم بقدر كبير من المساواة، وانتقال النِّظام-العالَم إلى فترة من الاستقطاب الاقتصادي الحادّ؟ ستصل حينها اتجاهات جذب المهاجرين ودفعهم نحو الهجرة، إلى حدودها القصوى؛ فكيف يمكن للولايات المتحدة حينها أن توقف هجرة الملايين، أو حتى عشرات الملايين من أرباب الهجرة غير الشرعية؟ الجواب: لن يمكنها ذلك.

وفي الوقت نفسه، سيولِّي من لم يهاجروا من بلدانهم في الجنوب، وأُقصوا تمامًا عن التمتُّع بنعمة الرخاء في الشمال -ليس في أمريكا الشمالية فقط؛ بل في أوروبا وشمال آسيا أيضًا- وجوههم قطعًا شطر نموذجي إيران والعراق. وسترغب الولايات المتحدة -وكذلك أوروبا واليابان- في معالجة ذلك الأمر؛ خشية انفجار كرة لهب عالمية. ولنتذكر أن البرازيل، والأرجنتين، وإسرائيل، والعراق، وجنوب إفريقيا، وباكستان، تعمل -سرًّا- على تطوير أسلحة نووية[أ]، ولعلَّها طوَّرتها بالفعل، وقريبًا تفعل دول أخرى عديدة. لقد كنَّا نخشى حدوث محرقة نووية، في أثناء حقبة «السلام الأمريكي العظيم»، بينما كان ذلك احتمالًا جدُّ ضئيل بأثرٍ من الصفقة الأمريكية السوفييتية. لكن في غضون الأعوام الخمسين المقبلة، باتت فرص حرب نووية أكثر واقعية؛ وربما كانت إقليمية النطاق (ويظل ذلك بدوره احتمالًا فظيعًا بما يكفي).

[٢٠٤] / ما الذي قد تفعله الولايات المتحدة في مواجهة ذلك التهديد المزدوج؛ أعني

(أ) لم يعُد ذلك سرًّا الآن؛ على الأقل فيما يخصُّ باكستان وإسرائيل. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الهجرة غير الشرعية من جهة، والحروب النووية الإقليمية في الجنوب من جهة أخرى؟ ثمَّ احتمالٌ لأن تكون أمريكا شبه الاشتراكية حصينة في وجه ذلك. وقد تتحول نحو حماية ثروتها وتَركتها؛ في محاولة لعزل نفسها عن حروب العالم الثالث، وما تنطوي عليه من قنوط وكُلَف باهظة. وقد يخلق الإخفاق في كبح تيارات الهجرة فجوة بين حقوق من المواطنين وغير المواطنين. لم يحدث يومًا أن وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع سيكون فيه ثلاثون في المئة من عمَّالها الأُجراء القابعين في القاع -وقد يصلون إلى حدود خمسين في المئة- هم من غير المواطنين، المحرومين من حقّ الاقتراع والرَّفاه الاجتماعي. وإذا حدث ذلك سنكون قد عكسنا عقارب الساعة نحو مئة وخمسين إلى مئتي عام إلى الوراء؛ فقد كانت القصة الكاملة للولايات المتحدة والعالم الغربي، في غضون الفترة (١٨٠٠ – ١٩٥٠)، هي قصَّة بسط الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لتشمل الطبقات العاملة. فإذا ما اقتصر الأمر اليوم على المواطنين فحسب، فسنعود حينها إلى حيث بدأنا؛ حيث يُستبعَد قسمٌ كبير من السكان المقيمين، ويُقصَون عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولن تقف مشكلاتنا عند هذا الحدّ؛ إذ سنكتشف، تمامًا كما نفعل الآن، أن أسرع الطرق وأقلَّها كُلفة نحو ولايات متحدة نظيفة على الصَّعيد البيئي، هو إلقاء مخلَّفاتنا في مكان آخر؛ مثل: العالم الثالث، وأعالي البحار، وحتى الفضاء. لكن ذلك لن يُفيد -بطبيعة الحال- إلَّا إرجاء مشكلاتنا مدَّة خمسين عامًا، على حساب زيادة مشكلات الآخرين في غضون تلك الأعوام الخمسين وما بعدها. ولكن أليس ارتطام ظهورنا بالحائط يُغري بإرجاء المشكلات مدَّة خمسين عامًا؛ وفي غضون تلك الفترة، سيكون أكثر الناخبين البالغين اليوم قد قَضوا.

وهكذا؛ فإن النعمة الثالثة، أعني نعمة المساواة، التي أُوتيت الولايات المتحدة إيَّاها، ستُمهلها من الوقت ما لا يتجاوز مدَّة خمسة وعشرين إلى خمسين عامًا. وعند نقطة ما في نهاية الخطّ، عند عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٥٠ على أقصى تقدير، سيأتي يوم الحساب. وسيواجه العالم الخيارات نفسها التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم؛ فإما أن يولّي

Scanned with CamScanner

النّظام-العالَم وجهه شطر إعادة هيكلة قمعية، أو أخرى مساواتية. غير أن إعادة الهيكلة القائمة على أساسٍ من المساواة، على نطاق عالمي، ستتطلَّب إعادة توزيع للسِّلع والخدمات أوسع نطاقًا بما لا يقاس مما يتطلَّبه اليوم إعادة توزيعها على نحو مساواتي داخل الولايات المتحدة.

[٢٠٥] / ببلوغنا هذه النقطة، فإننّا نتحدَّث -بطبيعة الحال- عن زوال النّظام-العالَم الحالي، واستبدال شيء مختلف جوهريًا به. يستحيل التنبؤ بما سيكون عليه البديل، أو ما ستكون عليه عواقب ذلك؛ ذلك أن هذه الاستحالة متأصّلة في جوهر النّظام-العالَم ذاته. سنكون عند نقطة تشعُّب؛ حيث تغدو التقلُّبات العشوائية ذات تأثير هائل. وكلُّ ما يمكننا فعله حينها هو التحلّي بروحٍ من الوضوح والواقعية؛ لأن واقعيتنا ستكون جزءًا من هذه التقلُّبات، وسيكون لها أثر عميق في نتائجها.

لقد حاولتُ أن أوضّح رؤيتي للأعوام الخمسين القادمة؛ فمن ناحية؛ ثمَّ شمالٌ يتعاظم فيه الثراء، وتتصاعد فيه -ولو نسبيًا- وتيرة المساواة على الصَّعيد الداخلي (بين مواطنيه)، ستفقد الولايات المتحدة فيه قيادة العالم اقتصاديًا، وحتى جيوسياسيًا، لكنها ستكون رائدةً في تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن ناحيةٍ أخرى، ثمَّ جنوب يتعاظم فيه الحرمان، وتتصاعد وتيرة جهوزيته لاستخدام قوته العسكرية المتنامية للإخلال بتوازن النّظام-العالَم، وفي الأغلب سينقلب على جميع القيم التي يعتزُّ بها الغرب، مع سعي قسم كبير من سكّانه إلى الهجرة فُرادى نحو الشمال؛ ومن ثمَّ بروز شكل من أشكال الجنوب داخل الشمال.

سيقول البعض: هذه رؤية متشائمة، وسأجيب بأنها ليست واقعية فحسب؛ بل مُفعَمة بالتفاؤل أيضًا؛ كونها تترك الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام الإرادة؛ فزوال نظامنا-العالَم الحالي يمكّننا بالفعل من بناء نظام-عالم أفضل كثيرًا؛ وذلك ببساطة أمرٌ لا مفرَّ منه تاريخيًا. لذلك لا بدَّ من اغتنام الفرصة والنضال من أجل الخلاص. أودُّ القَول: إن جانبًا من واقعيتي يكمن في التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تتمكّن وحدها من تحقيق الخلاص. لقد حاولت ذلك بين عامي ١٧٩١ و١٩٤٥، وبطرق كثيرة بين عامي

Scanned with CamScanner

١٩٤٥ و١٩٩٠؛ لكنها لم تفلح. وأتوقع أنها ستحاول مجددًا بطرائق أخرى بين عام ١٩٩٠ ولنقل عام ٢٠٢٥. لكنها ما لم تدرك أن الخلاص هو خلاص البشرية جمعاء؛ فلا هي ولا العالم، سيكون بإمكانه التغلب على الأزمة البنيوية لنظامنا-العالَم.

خاتمة حول الاستثنائية الأمريكية

آمنت أمريكا دومًا بفرادتها. وقد يكون عليَّ شيء من وزر ترسيخ هذا الإيمان؛ إذ ركَّزتُ تحليلي على النِّعم الثلاثة المتعاقبة التي أغدقها الربُّ عليها. مع ذلك، يبدو لي أن أمريكا ليست غير فريدةً فحسب، بل إن الفرادة الأمريكية ليست فريدة في ذاتها؛ فلسنا البلد الوحيد في التاريخ الحديث الذي سعى مفكِّروه لإثبات فرادته واختلافه تاريخيًّا / عن بلدان العالم الأخرى. لقد التقيتُ مؤمنين بفرادة بلدانهم من الفرنسيين [٢٠٦] والروس، ونظراء لهم من الهنود، واليابانيين، والإيطاليين، والبرتغاليين، ومن اليهود، واليونانيين، والإنكليز، والهنغاريين. ويعدُّ الإيمان بالفرادة سمة حقيقية من سمات الشخصية الوطنية في الصين ومصر. وتَفُوقُهم في ذلك الفرادة البولندية. إن الفرادة أشبه بالنُّخاع في عظام كل الحضارات التي أثمرها عالمنا تقريبًا.

لقد زعمتُ أن الروح الأمريكية وُسمت لفترة طويلة بمَيسم ذلك المزيج من الغطرسة والشعور الكالفيني بالذنب. ولنتذكَّر أن الإغريق قصدوا بـ الغطرسة ادِّعاء البشرِ الألوهيةَ، ولنتذكَّر أيضًا أن أجود ما حاجج فيه اللَّاهوت الكالفيني كانت تلك المسألة المتصِّلة بطلاقة قدرة الربّ؛ فإذا اعتقدنا طلاقة القدرة في حقّ الربّ؛ فإن دعوى كتابة المقادير كلِّها سلفًا لا تستقيم عقلًا؛ لأنه لو صحَّ ذلك لنُقضت طلاقة قدرته.

لعلَّ أورشليم الجديدة لم تكن هنا، ولم تكن في أورشليم نفسها، أو في أية بقعة أخرى. وعساها كانت أرض الميعاد -ببساطة- أرضنا، ووطننا، وعالمُنا. وعسى أن يكون الشعب الوحيد الذين اختاره الربُّ هو البشرية جمعاء. وعسانا نستطيع -إن حاولنا- فداء أنفسنا.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الرابع

هل هو موت الاشتراكية، أم الخطر المحدق بالرأسمالية؟

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الحادي عشر

الثورة والتحوُّل

بين الإستراتيجية والتكتيك

/ هل أخفقت الثورة الفرنسية؟ وهل أخفقت الثورة الروسية؟ سؤالان لو طُرحا فيما [٢١٠] مضى لبدا من السُّخف طرحهما؛ غير أنه لم يعُد اليوم كذلك. لكن كيف عسانا نجيب عن أسئلة كهذه؟

الثَّورة (Revolution) مفردةٌ عجيبةٌ؛ استُعملت في أصلها الاشتقاقي للدلالة على الحركة الدائرية التي تعود إلى حيث بدأت(أ)، ولا يزال استعمالها بهذه الدلالة جائزًا. غير أنه دلالتها سرعان ما اتَّسعت لتشمل التحوُّل والانقلاب. ويُشير معجم أكسفورد للغة الإنكليزية (OED) إلى أن المفردة استُعملت بدءًا من عام ١٦٠٠ للدلالة على الإطاحة بحكومة ما من قِبل رعاياها. ولا تتعارض الإطاحة بالحكومة، بطبيعة الحال، مع دلالة العودة إلى الأصل؛ فكثيرًا ما وقعت أحداث سياسية سمَّاها أنصارها «ثورات»، ثمَّ أكَّدوا لاحقًا أنها تعني استعادة حقوق مُنتهَكة؛ ومن ثمَّ العودة إلى نظام سابق يعدُّونه أفضل.

(أ) حديث ڤالرشتاين هنا متعلّق باللفظ الإنكليزي (Revolution)، بطبيعة الحال، والذي تدور دلالاته في أصلها الاشتقاقي حول الحركة الدّائرية، ويمثّلون له بحركة الجُرم السّماوي التي يُتمُّ بها مدارًا إهليلجيًّا يعود به دومًا إلى حيث بدأ. أما «الثَّورة» في العربية؛ فتُشتَق من «ثَور»، وهو ذكر البقر، وتدور دلالاتها حول الهياج، الغضب، الإثارة، الظهور والسطوع، الانتشار، القوة والشدَّة، الحماقة، البلادة، كثرة العدد، الاحمرار. ومن جهة الفعل يُقال: ثار الشيء ثورًا، وثؤورًا وثورانًا. «وأرض مثارة»، إذا أُثيرت بالسنّ؛ وهي الحديدة التي تُحرث بها الأرض؛ أي قَلبها على الحَبّ بعدما فُتحت أوّل مرّة؛ وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم: ٩]؛ أي حرثوها وزرعوها واستخرجوا بركاتها. (المترجم)

أما في التقليد الماركسي؛ فقد أُقحمت الثورة في نظرية خطّية للتقدم، ولعلَّ ڤيكتور كريـنـان (Victor Kiernan) كان أفضـل مـن عبَّـر عن ذلك حين أصرَّ على أن الثورة تعني «قفـزة عارمـة» (cataclysmic leap) مـن نمط إنتـاج إلى نمط إنتاج آخـر[٥٩]. ومع ذلك، مثلُها مثـلُ أكثـر المفاهيـم، لا يـروي تعريفهـا المُعجميُّ الغليـلَ وحده؛ إذ لن ينكشـف مكنونهـا إلا مـن خـلال نقيـضٍ يُقابلهـا. وكمـا نعلم، فـإن نقيض «الثـورة» عنـد التقليد الماركسي (وغيره من التقاليد)، هو «الإصلاح» (Reform).

لقـد صـار الإصـلاح نقيـض الثورة، فـي خضـمّ النقاشـات التي سـادت فـي أُخريات القرنين التاسـع عشر والعشرين؛ ويعني الإصلاح التغيير الكلّي البطيء في مقابل التغيير السريع، والتغييرات ضيقة النطاق في مقابل التغيير واسع النطاق، والتغيير القابل للزَّوال (Reversible) فـي مقابـل التغيـير الذي لا رجعـة عنـه (Irreversible)، والتغيير من خلال تحسـين النظام، (الذي يحدث -من ثمَّ- داخل النظام) في مقابل التغيير من خلال قَلب النظام (ويكون بالتبعية مُعاديًا له)، والتغيير غير الفعَّال في مقابل التغيير الفعَّال. غير أني
[٢١١] مـا كنتُ لأملك / أن أسـتعمل توصيفًا غير التوصيف الـذي منحه الخطاب الثوري لكل نقيضة من هذه النَّقائض بطبيعة الحال.

فضلًا عن ذلك، ينطوي التقليد الماركسي نفسـه على شـيء من الغموض؛ فكثيرًا ما ميَّـز الماركسـيون بيـن الثورة السياسـية (التي يمكـن أن تكون ظاهرة سـطحية)، والثورة الاجتماعيـة (وهـي الحدث الحقيقي). أضف إلى ذلـك أن ماركـس وإنغلز لم يُمانعا في اسـتعمال مفـردة الثـورة للدلالة عـن مفاهيم مثل الثـورة الصناعية؛ بل والإشـارة إلى أن «الثـورة الصناعيـة» كانت أكثر أهميـة وجوهرية من «الثورة الفرنسـية». ولقد كانت هذه الفرضيـة متوافقةً تمام التوافق مع التحيُّز الفلسـفي الأساسـي للماديـة التاريخية، بطبيعة الحـال، دون أن تكـون بالضـرورة، حُجَّـة يُحتجُّ بهـا لصالح الفعل السياسـي الإرادوي. وهكذا رمزت الثورة في التقليد الماركسي الحزبي؛ لا سيَّما البلشـفي، أكثر فأكثر، إلى الإطاحة العنيفة بالحكومة البرجوازية من قبل البروليتاريا، أو على الأقل الإطاحة العنيفة بالحكومة الرجعية من قبل قوًى شعبية تقدُّمية.

Scanned with CamScanner

غير أن الغموض لم يُطو عند هذا الحدّ؛ إذ لم يكن مفهوم «الإطاحة العنيفة» بدهيًا؛ فهل تندرج الانتفاضات العفوية أو تفكُّك بنية السُّلطة القائمة ضمن وصف الثورة، أم أنها ليست تُعَدُّ ثورةً إلّا إذا قادها حزب ثوري؟ متى حدثت الثورة الفرنسية؛ هل حدثت لحظة الهجوم على سجن الباستيل، أم مع الوصول الفعلي لليعاقبة إلى السُّلطة؟ لقد كان يُعتقد -تقليديًا- أن الثورة الروسية (أعني ثورة أكتوبر) بدأت باقتحام القصر الشتوي. ثُمَّ اعتُقد لاحقًا أن «الثورات» تبدأ قبل الاستيلاء الفعلي على سُلطة الدولة؛ بمعنًى آخر، لا بدَّ أن يسبق الاستيلاء على سُلطة الدولة حملاتٌ طويلة من حرب العصابات، تلك التي وصفها ماو تسي تونغ بأنها «صراع طويل الأمد». ومنذ ذلك الحين، طُرح الصّراع طويل الأمد بوصفه عنصرًا أساسيًا في العملية الثورية، ليس قبل الاستيلاء على أجهزة الدولة فحسب؛ بل بعده أيضًا، أعني «الثورة الثقافية».

أما آخر أوجه الغموض التي تنبغي الإشارة إليها؛ فهي أنه بعد مؤتمر باكو، أُضفيت صفة النشاط «الثوري» على النضال المناهض للإمبريالية، غير أن العلاقة النظرية بين هذه الثورة المناهضة للإمبريالية، والثورة الاشتراكية لم تستَبن حقَّ الاستبانة. / ؛ ويرجع [٢١٢] ذلك إلى الغياب المُطلق للإجماع بشأن هذه المسألة؛ فهل تُصنَّف الثورة الجزائرية، مثلًا، في الفئة نفسها مع الثورة الڤييتنامية أم في فئة مختلفة عنها؟ هناك العديد من المسارات الفعلية التي تسلكها الثورات؛ ففي كوبا، لم تكن «الثورة» ماركسية أو اشتراكية، حتى قبل الاستيلاء على السُّلطة؛ بل أُسبغ عليها رداء الماركسية والاشتراكية لاحقًا. أما في زيمبابوي؛ فقد أخذ خطاب الثورة طريقًا مباينةً تمامًا.

على أية حال، كانت النتائج، كما نرى اليوم بوضوح، متباينةً أشدَّ التباين؛ فالثورة المكسيكية لا يبدو اليوم أنها حققت نتائج ثورية بالفعل. فماذا إذن عن الثورة الصينية؟ أما الثوّار الروس فلقد باتوا مجرد ذكرى تاريخية، ولم يعودوا موضع إجلال أحد اليوم، ولا حتى في روسيا. ومن ثمَّ فإن السؤال الذي يجدر طرحه: هل كان المسار الثوري فعّالًا على الحقيقة مقارنةً بالمسار الإصلاحي؟ وبالطبع يمكننا أن نراجع منجزات الإصلاح الاشتراكي الديمقراطي، وأن نشكّك فيها بالقدر نفسه؛ فإلى أي مدى استطاع

Scanned with CamScanner

حزب العمّال تغيير بريطانيا العظمى؟ أو حتى الحزب الاشتراكي-الديمقراطي في السويد؟ والآن في غضون التسعينيات، وبينما يتحدث الجميع لغة «السوق»، من الصين إلى السويد؛ وصولًا إلى المكسيك؛ ألا يحقُّ لنا التساؤل عمَّا إذا كان التقليد الثوري، الممتدُّ لنحو مئتي عام، قد أتى أُكله أم لم يؤتِها؟

وقد يتساءل المرء أيضًا عن مدى أهمية التمييز بين النشاط الثوري والإصلاحي؛ فأحزاب بعينها، وحركات اجتماعية، وتكتُّلات للنشاط الاجتماعي يُنظر إليها على أنها حدث «ثوري» طويل وواسع، يمكن أن توصَف (دون استثناء ربما) بأنها محلُّ جُملة من تكتيكات التغيير، على نحو يجعلها تبدو ثورية (أو عصيانية، أو راديكالية، أو تحويلية) في بعض مراحلها، أو أقلَّ ثورية في مراحل أخرى.

لقد حاول الزعماء الثوريون الحقيقيون رسم مسار وسط، يغلب عليه التعرُّج، يمتدُّ من «التسوية» عند أحد طرفيه، إلى «نزعة المغامرة» (Adventurism) عند الطرف الآخر. بالطبع فإن «نزعة المغامرة» عند شخص ما هي «التزامٌ ثوري حقيقي» عند شخص آخر؛ كما أن «التسوية» التي يتبنَّاها شخص ما، هي عند شخص آخر «خطوةٌ للوراء، وخطوتان للأمام».

ربما حان الوقت ليكفَّ الثوريون والإصلاحيون عن التراشق، ويُلقوا نظرة فاحصة على القيود الموضوعية على النشاط السياسي اليساري في جميع أنحاء العالم على مدى
[٢١٣] القرنين الماضيين، / ومدى قوة الضغوط الباطنة نحو التحول. دعونا نبدأ بما هو مُسلَّم به؛ فنحن نحيا في ظلِّ نظام-عالم رأسمالي يتَّسم بالقمعية، ويفتقر إلى المساواة إلى حدٍّ بعيد. وقد نجح هذا النِّظام-العالَم في توسيع نطاق الإنتاج العالمي، ما أتاح للمنتفعين الرئيسين منه سلطانًا اقتصاديًا عظيمًا. ويجوز الزَّعم بأن أولئك المنتفعين يرغبون في الحفاظ على النظام بشكل أو بآخر كما هو، وسيسخِّرون طاقة سياسية هائلة للحفاظ على الوضع القائم؛ فهل يمكننا الزَّعم بأن غير المنتفعين منه يرغبون في تغييره بالقدر نفسه من الحَميَّة؟ الجواب بالنفي لأسباب عدَّة؛ منها الجهل، والخوف، واللَّامبالاة. فضلًا عن ذلك؛ يوفِّر حراك الأفراد -صعودًا- متنفَّسًا لأقلية حاذقة من المضطهَدين.

Scanned with CamScanner

أضف إلى ذلك أن غير المنتفعين يظلُّون أضعف -اقتصاديًا وعسكريًا- من المنتفعين من النّظام-العالَم القائم.

لقد كان هذا اللّاتماثل في القوة السياسية والموقف الاجتماعي-النفسي هو المعضلة الأساسية التي واجهت اليسار العالمي منذ أن شرع في تنظيم نفسه بشكل واعٍ في غضون القرن التاسع عشر. وكان النقاش بشأن ما يجب فعله حيال هذا اللّاتماثل هو ما كان الجدل يدور حوله فيما يتعلّق بمسألة الإصلاح والثورة. ومما يلفت النظر حين ننظر إلى الوراء؛ رؤية مدى تشابه الأجوبة التي قدّمها الطرفان؛ فالتعلُّم الذاتي الجماعي سيتغلَّب على الجهل؛ والتنظيم الذاتي الجماعي سيتغلَّب على الشعور بالخوف واللّامبالاة. وستقيّد الثقافة الطبقية المنظَّمة من يُحتمل انشقاقهم ممن قد يُغريهم الحراك الاجتماعي حين يُمنحون أدوارًا قيادية في الحركات القائمة من جهة، وفي حكومات المستقبل من جهة أخرى. وأخيرًا، يمكن التغلُّب على الخلل في ميزان القوة الاجتماعية بين المنتفعين وغير المنتفعين من خلال النأي بأجهزة الدولة عن تحكُّم المنتفعين.

هذا ما أنجزته الحركات الكبرى طيلة الأعوام المئة وخمسين الصعبة الماضية. لقد اتّبع الحزب الشيوعي في الصين، والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في النمسا، وهذه أمثلة لحركات يعرفها القاصي والدّاني، إستراتيجيات وتكتيكات متشابهة على نحو ملحوظ، رغم اختلاف ظروفها التاريخية. ويمكن للمرء أن يصنّفها في خانة النجاحات الرائعة، أو الإخفاقات البائسة، إلّا أنّي لا أستطيع هضم أي تحليل يصنّفها وفقًا لتصنيف للنجاح يختلف باختلاف كلّ حالة. / لقد كانت لها نجاحات رائعة؛ في قدرتها على التعبئة الجماهيرية، وفي إنجازها [٢١٤] لبعض الإصلاحات الملموسة في بلدانها، إلى الحدّ الذي صار معه الوضع اليوم يختلف اختلافًا جذريًا عما كان عليه في عام ١٩٠٠، على سبيل المثال، وفي تحسينها للوضع جذريًا بالنسبة للبعض في مناحٍ عدّة. لكنها أخفقت إخفاقات بئيسة في المقابل؛ كوننا لانزال نحيا في ظل اقتصاد-عالَم رأسمالي أكثر جورًا وافتقارًا للمساواة مما كان عليه عام ١٩٠٠؛ إذ لا تزال ثمّ أشكال متعددة من القمع في جميع هذه البلدان، وقد عمدت

Scanned with CamScanner

هذه الحركات إلى تقييد الاحتجاجات القائمة حاليًا على بعض أشكال القمع تلك، بدلًا من تمهيد الطريق لها.

يسأل سائل: هل علينا أن ننظر إلى نصف الكوب الفارغ أم إلى نصفه الملآن؟ ربما كان هذا هو السؤال الخطأ. أما السؤال الصحيح فهو: هل وُجدت إستراتيجيات تاريخية بديلة في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت تبدو معقولة، وتُمكّن هذه الحركات من تحقيق إنجازات أكبر؟ أشكُّ في ذلك، كما أن تمارين إعادة كتابة التاريخ على أساس المحاكاة هي موضع استسخاف عندي من وجوه عدّة. ويبدو لي، من جهة أخرى، أن الحركات البديلة التي طرحت نفسها في كل حالة من الحالات الثلاث السابقة؛ إنما مُنيت بالهزيمة؛ لأنها عُدّت أقلّ فعالية من منظور غير المنتفعين من النظام، ولأن حاصل الإصلاحات التي حقّقتها الحركات الحاكمة كان مهمًّا حقًّا، حتى لو لم تؤدِّ إلى اليوتوبيا ما بعد الرأسمالية في أيٍّ من تلك البلدان الثلاثة؛ بل على العكس تمامًا.

برغم ذلك كلّه؛ لا بد من القول: إن الحاصل الكلّي كان مُخيّبًا للآمال خَيبةً كبرى، بالنظر إلى الطاقة الاجتماعية المذهلة التي سُخّرت لحساب النشاط الثوري في غضون القرن العشرين (وكذا التاسع عشر). وهنا، أشارك ثوريي عام ١٩٦٨ شعورهم بأن اليسار القديم بجَميع تنويعاته، صار بحلول تلك المرحلة «جزءًا من المشكلة». ومع ذلك، كان عالم اليسار قد مضى قُدمًا منذ ذلك الحين؛ إذ كان لثورة ١٩٦٨ العالمية تأثير هائل في كل مكان على القُوى التي عدّت نفسها معاديةً للنظام. ويكشف نموذجنا التحليلي عن ستّة عواقبَ رئيسة لهذه الثورة؛ أودُّ الإشارة إليها هنا مفردةً على نحو موجز:

١. تحولت إستراتيجية الخطوتين؛ أعني الاستيلاء على سُلطة الدولة أولًا، ثم تبديل وجهة المجتمع ثانيًا – من الحقيقة البدهية (عند أكثر الناس) إلى الفرضية موضع الاسترابة.

[٢١٥] / ٢. لم يعُد القول بأن النشاط السياسي في كل دولة سيكون أكثر فاعلية إذا ما وُجّه من قِبل حزب واحد منظَّم؛ بوصف ذلك فرضية تنظيمية، محلَّ قبول واسع.

٣. لم يعُد مفهوم واحدية الصراع داخل الرأسمالية؛ بمعنى أنه الصراع بين رأس

Scanned with CamScanner

المال والعمّال فحسب، وثانوية أو فرعية أو رجعية الصراعات الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي، أو العِرق، أو الإثنية، أو المَيل الجنسي، أو ما إلى ذلك؛ يحظى بمصداقية واسعة.

٤. تراجعت فكرة إعاقة الديمقراطية للنشاط الثوري؛ بوصفها -أي الديمقراطية- مفهومًا برجوازيًا، أمام فكرة أخرى؛ مفادها أن الديمقراطية قد تكون فكرة ثورية ومعادية للرأسمالية أشدَّ المعاداة.

٥. تراجعت زيادة الإنتاج؛ بوصفها شرطًا مسبقًا أساسيًا للبناء الاشتراكي، ليحلَّ محلَّها اهتمامٌ بعواقب النزعة الإنتاجية (Productivism)، على البيئة ونوعية الحياة معًا، وما يترتب على ذلك من تسليع كل شيء.

٦. فسَح الإيمان بالعلم، بوصفه حجر الأساس في بناء اليوتوبيا، المجال أمام التشكيك في العلوم الكلاسيكية والنزعة العلموية الشعبية (Popular Scientism)، لحساب الرغبة في التفكير في علاقة أكثر تعقُّدًا بين الحتمية والإرادة الحرة، وبين النظام والفوضى؛ وبذلك لم يعُد التقدُّم مسألة بدهية.

ليست هذه المراجعات الستَّة التي أُدخلت على فرضياتنا التأسيسية بالأمر الجديد. غير أن ثورة عام ١٩٦٨ بما أحدثته من شرخ في شرعية اليسار القديم، حوَّلت الشكوك التي أثارتها حفنة من الأشخاص إلى حركة مراجَعة واسعة النطاق، وإلى «ثورة ثقافية» حقيقية. ويشوب شيء من التركيب جميع هذه المراجعات الستَّة، كما يمكن تفصيلها بعد إذ أُجملت، غير أن المجال هنا لا يتَّسع لذلك التفصيل، وكل ما يمكنني فعله هو تركيز حديثي على تداعيات هذه المراجعات على النشاط السياسي المناهض للنظام؛ خاصةً ما يتصل منها بإستراتيجية «الثورة» وتكتيكاتها.

أولى هذه التداعيات، وأهمُّها، هو أن «الثورة»، كما هي عند الحركات الماركسية-اللينينية، لم تعُد مفهومًا قابلًا للتطبيق؛ فلا معنى لها، على الأقل الآن؛ إذ يُفترض بمفردة «الثورة» أن توصِّف نشاط حزب ونضاله في سبيل الوصول إلى سُلطة الدولة، فضلًا عن دَوره بوصفه حامل لواء العمل في خضمّ الصراع بين رأس المال والعمّال، وازدرائه

Scanned with CamScanner

للديمقراطية بوصفها «حقوقًا برجوازية» لا أكثر، وتفانيه في زيادة الإنتاجية، وزعمه لنفسه حملَه لواء العِلم؛ هل ثمَّ أحزاب اليوم تنطبق عليها مثل هذه الأوصاف وتحظى بدعم ملموس؟ لا أرى شيئًا مثل هذا؛ إن وُجد.

[٢١٦] / ما نراه من الأحزاب الموجودة بدلًا منها نوعان: الأول أحزاب اليسار القديم التي بدَّلت أسماءها، وتكافح في سبيل البقاء انتخابيًّا؛ من خلال تبنِّي برامج تقترب من الوسط؛ وهي برامج تلفيقية تفتقر إلى الترابط الواضح؛ فضلًا عن كونها، أي هذه الأحزاب، وريثة ميل ملتبس للعدالة الاجتماعية (على الطريقة نفسها التي تحول بها الاشتراكيون الراديكاليون في الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى تجسيد للتقاليد اللَّائكية)[أ]؛ أما النوع الثاني فهو التشكيلة المتنامية من الأحزاب والحركات التي هي ورثة ثورة ١٩٦٨الضعفاء، مثل: أحزاب الخُضر، والحركات النسوية، وحركات ما يُعرف بالأقليات العرقية والإثنية المضطهَدة، وحركات المثليين، وما يمكن تسميتُه بحركات المجتمعات القاعدية (Base Communities)[ب].

ولقد كان هناك حديثٌ في الولايات الأمريكية، في غضون الثمانينيات، عن تأسيس تحالف فسيفسائي يضم هذه الحركات. لكن ما من شيء تحقَّق في النهاية. وحين نبلغ

(أ) يومئ ڤالرشتاين هنا إلى الأصل الكاثوليكي لمصطلح «العدالة الاجتماعية» التي كانت تسمى «العدالة العامة»، وهي إحدى الفضائل السياسية بحسب الفكر اللَّاهوتي المسيحي المتأثر بإسهامات القديس توما الأكويني قبل أن يستعاد في القرن الثامن عشر على يد المفكرين العلمانيين أنفسهم. ولقد تلقفته التيارات الاشتراكية على اختلاف مشاربها. وكان المحافظون يصفون المبادئ التي قامت عليها كومونة باريس الليبيرتارية، التي انضم إليها الاشتراكيون الراديكاليون بعد احتجاجات عام ١٨٧١ التي أعقبت الحرب مع بروسيا، بالمنحطة أخلاقيًّا؛ بسبب لائكيتها. في وقت تطابقت فيه مبادئ الجمهورية الثالثة الفرنسية (١٨٧٠-١٩٤٠) مع ما سُمِّي النظام الأخلاقي الذي قام على استعادة قيم المحافظة. (المترجم)

(ب) المجتمعات القاعدية هي مجموعات مسيحية مستقلة نسبيًّا؛ تتبنى نماذج محددة (ومتفاوتة) من فهم الكتاب المقدس وحياة المجتمع وأداء العبادات. ارتبطت حركة هذه المجتمعات بلاهوت التحرير (Liberation Theology) الذي حاول، منذ منتصف القرن العشرين، التوليف بين اللاهوت المسيحي والفكر الماركسي؛ مؤكدًا على التحرر السياسي للطبقات المهمَّشة والشعوب المضطهدة. وقد ظهرت أشكاله الأولى داخل الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

التسعينيات سنلحظ في واقع الحال، أن هناك معضلتين سياسيتين كبيرتين تواجهان الحركات المعادية للنظام عبر العالم.

أولًا: أحرزت حملة الحركات الجديدة المعادية للنظام التي أفرزتها ثورة ١٩٦٨ على الفرضيات التي يستند إليها اليسار القديم نجاحًا عظيمًا، غير أن سعيها لإيجاد إستراتيجية بديلة تعثَّر مذَّاك. هل ما يزال لسلطة الدولة أهميتها؟ وما الذي يمكن أن يشكِّل أساس أي تحالف دائم بين تلك الحركات؟ ومع مرور الزمن، باتت الأجوبة التي أوفيت هذه الأسئلة تزداد تشابهًا مع أجوبة حركات اليسار القديم التي عُدَّت تلفيقية.

ثانيًا: تشهد سنوات التسعينيات انتشار حركات عنصرية وشعبوية انطلقت في الثمانينيات؛ لكنها استعملت في كثير من الأحيان موضوعات ومفردات تتداخل جزئيًا مع ما تستعمله الحركات المعادية للنظام من موضوعات ومفردات. ويبدو أن هناك خطرًا كبيرًا يفرضه الارتباك السياسي الناجم عن تعدد أنماطها[أ].

هذا ما انتهينا إليه إذن: أحزاب من اليسار القديم المُنهك المنغلق على نفسه في صَدَفة من المقولات التلفيقية؛ ليس ثمَّ مفهوم لـ «الثورة» قابل للتطبيق؛ حركات جديدة وقوية معادية للنظام، لكنها تفتقر إلى رؤية إستراتيجية واضحة؛ وحركات عنصرية-شعبوية جديدة تتنامى سطوتها. في خضمّ كل هذا، لا يزال المدافعون عن النِّظام-العالَم الرأسمالي القائم محاصَرين غير أنهم بكامل عتادهم، يتَّبعون سياسة الإرجاء السَّلس للتناقضات، في انتظار اللحظة التي سيباشرون فيها تحوُّلًا جذريًا بأنفسهم ولأنفسهم، يعبُر بهم / من نمط رأسمالي للإنتاج إلى نظام-عالَم جديد، لا يختلف عنه في غياب [٢١٧] الديمقراطية والمساواة.

لقد مضى زمن طويل منذ أن مسَّت حاجتنا إلى أن نحدد، بشيءٍ من الوضوح، إستراتيجية أخرى نستبدلها بالإستراتيجية البالية القائمة على «الثورة». أؤمن أن إعادة

(أ) لا بدَّ من الإشارة هنا إلى القدرة التنبؤية لنموذج فالرشتاين؛ إذ انتشرت الحركات الشعبوية اليوم في كل مكان حتى صارت ظاهرة كونية. ويسير التقليد النظري اليوم نحو عدّ الشعبوية تعبيرًا عن أزمة الديمقراطية الليبرالية، وبديلها المولود من رحمها في الوقت نفسه. (المترجم)

التعريف هـذه مهمّـةٌ تعني الجميع عبر العالم كله. وليس في مُكنتي هنا سـوى أن أطرح بعض خطوط العمل التي يمكنها أن تُشكّل عناصر هذه الإستراتيجية البديلة؛ غير أنها لا تضيف شيئًا ذا بال إلى الإستراتيجية الكلّية.

١. لا بـد مـن العودة إلـى التكتيكات التقليدية؛ أعني الضغـط في كل مكان، وفي جميـع مواقـع العمل، من أجـل المزيـد؛ أي المزيد من فائـض القيمة لصالح الطبقة العاملة. ولقد كان هذا الأمر -في سـنوات خلَت- شـديد الجلاء، غير أنـه صـار اليـوم عُرضـة للتجاهـل؛ وذلـك لعـدة أسـباب: قلق الأحـزاب من النزعتَين: النقابوية (Unionism) والاقتصادوية (Economism)[أ]، والتكتيكات الحِمائيـة التي يتبنّاها العمّال في المناطـق ذات الأجور المرتفعة؛ والحركات التي تُهيمن على بنى الدولة وتتبنّى منطق أرباب العمل. ثم علينا أن نضغط في الوقـت نفسِـه، في سـبيل أن تتحمل كل مؤسسـة تكاليفها داخليًـا. إن الضغط المستمر على الصعيد المحلّي لاستيعاب التكاليف داخل كل مؤسسة والمزيد منـه – المزيـد فـي ديترويت (الولايـات الأمريكية)، وفي غدانسـك (بولندا)، وفي سـاو باولو (البرازيل)، وفي فيجي (جنوب المحيط الهادي) – من شـأنه أن يُزعزع أنماط تراكم رأس المال بعمق.

٢. الضغط من أجل المزيد من الديمقراطية في كل مكان، وفي كل بنية سياسـية، وعلـى كل صعيـد. إن المزيـد مـن الديمقراطيـة يعنـي المزيـد من المشـاركة الشعبية، والانفتاح في اتخاذ القرارات. ومرة أخرى؛ كلّما ظننا أن هذه الخطوة ليسـت في حاجة إلى براهين تؤيدها، ألفيناهـا مكبوحةً لانعدام ثقة الحركات اليسـارية في المزاج الجماهيري، ولعلَّ انعدام الثقة هذا هو أسـاس طليعيتها.

(أ) تختزل النزعة الاقتصادوية الواقع الاجتماعي في الأبعاد والعوامل الاقتصادية. وغالبًا ما يُستعمل المصطلح للدلالة على علم الاقتصاد حين يتحول إلى أيديولوجيا؛ وهو تحول غالبًا ما لا ينجم عن ادعاءات علماء الاقتصاد أنفسهم، لكنه ينجم أساسًا عن الخطاب السياسي الذي يتبناه ويروج له السياسيون ورجال الأعمال المتحالفون معهم؛ ممن يجدون مصلحتهم في التركيز على المسائل الاقتصادية بدلًا من تحديات التعليم والرعاية الصحية والبيئة وغيرها. (المترجم)

Scanned with CamScanner

ربما كان هذا متفهَّمًا في القرن التاسع عشر، غير أن التحوُّل نحو نظام-عالَم أفضل لن يُستطاع من دون دعم شعبيٍّ حقيقيٍّ يستند إلى دوافع متجذِّرة، يجب خلقه وتطويره من خلال المزيد من الديمقراطية الفورية.

٣. يتعيَّن على اليسار العالمي أن يُعالج معضلته المتصلة بقضية العالمية في مقابل الخصوصية؛ فالعالمية الإمبراطورية النابليونية المتأثرة باليسار القديم لم يعد لها مزيَّة؛ كما أن التمجيد المتواصل لخصوصيات أبخس شأنًا فأبخس لا ينطوي أيضًا على أية مزيَّة. نحن في حاجة إلى البحث عن طريقة لبناء عالميةٍ جديدة تقوم على أساسٍ من جماعات لا تُحصى عددًا، لا على أسطورة الفرد المتذرِّر؛ غير أن ذلك كله يتطلَّب نوعًا من الليبرالية الاجتماعية العالمية التي نأبى القبول بها. نحن في حاجة -إذن- ليصير «موعد الأخذ والعطاء» (Rendez - vous de donner et de recevoir) الذي نادى به / سنغور [٢١٨]
(Senghor)[أ] حقيقة عملية (لا مثارًا للمزايدات)، وأن يتم تفعيله على جميع المستويات المحلية.

٤. نحن في حاجة إلى التفكير في سُلطة الدولة بوصفها تكتيكًا، واستخدامها كلَّما أمكننا ذلك ولتلبية أيَّة احتياجات آنية، دون الاستثمار فيها أو تعزيزها. وقبل كل شيء؛ علينا تجنُّب إدارة النظام، في أيِّ صعيد كان، علينا الكفُّ عن استشعار الهلع من الانهيار السياسي للنظام.

هل سيؤدي ذلك إلى إحداث تحوُّل في وجهة النظام؟ لست أدري. إنما أراها كإستراتيجية لـ «إثقال كاهل» النظام؛ بحيث تُؤخذ الشعارات الأيديولوجية لليبرالية على محمَل الجدِّ، وهو ما لم يُرده الليبراليون يومًا. وما الذي قد يثقل كاهل النظام أكثر من

[أ] ليوبولد سنغور (١٩٠٦-٢٠٠١) أول رئيس حكم السنغال بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ (تخلى عن الحكم طوعًا). وهو من أدباء ومفكري القرن العشرين ذائعي الصيت إفريقيًا وعالميًا، وهو أحد الروَّاد المطورين لمفهوم الزنوجة (Négritude)؛ الذي يعيد الاعتبار للشعور بالانتماء إلى إفريقيا بين أفارقة الشَّتات. (المترجم)

Scanned with CamScanner

حرية حركة الناس على سبيل المثال؟ وبعد أن نُحمّله فوق طاقته، نشرع في إستراتيجية «الحفاظ على خياراتنا»، والتحرك على الفور نحو أشياء أفضل وبسرعة، وترك المسئولية الكاملة عن إدارة النّظام-العالَم الحالي للمنتفعين منه، والتركيز على خلق شبكات اجتماعية جديدة على الصعيدين المحلي والعالمي.

علينا باختصار، أن نتحول إلى عمّال عمليين ومنطقيين وصادقين في نقاشاتنا، نناقش اليوتوبيات التي نحلم بها، ونمضي قُدمًا. ولأن النّظام-العالَم الحالي سينهار على رءوسنا خلال الأعوام الخمسين القادمة؛ فلابد من أن يكون لدينا بديل أساسي نخلقه خَلقًا جماعيًا. وحينها فقط، ستكون لدينا فرصة لتحقيق هيمنة على الطريقة الغرامشية في المجتمع المدني العالمي، ومن ثمّ؛ ستكون لدينا فرصةٌ لكسب الكفاح ضد أولئك الذين يسعون لتغيير كل شيء حتى لا يتغير شيء.

Scanned with CamScanner

الفصل الثاني عشر

الماركسية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية

[٢١٩] / الماركسية إلى زوال؛ إن عاجلًا أو آجلًا، ويصدق هذا أيضًا على شكلها كنظرية... وفور إلقاء نظرة (مجرد إلقاء نظرة) على ماضيها؛ سيكون بإمكاننا القول، من خلال طريقة زوالها: من أي شيء خُلقت هذه الماركسية. (*Balibar, 1991, 154.*)

لطالما أُعلن موت ماركس؛ ثم أُحيي ذِكْره من جديد. وكما هي الحال مع أي مفكر يحتلُّ مثل هذه المكانة؛ فإنه يستحق إعادة القراءة في ضوء الواقع الراهن. ليس ماركس من يُحتضر مرة أخرى اليوم؛ بل سلسلة كاملة من الدول التي وصفت نفسها يومًا بأنها ماركسية-لينينية، وهي اليوم قيد الانهيار. ولقد سُرَّ البعض حيال ذلك فيما آسى آخرون، لكن ثلَّة قليلة هم من يحاولون، في عناية وتبصُّر، وضع التجربة تحت مبضع الفحص والتمحيص.

بادئ ذي بدء، فلنتذكر أن الماركسية ليست خلاصة أفكار ماركس وكتاباته؛ بل هي طائفةٌ من النظريات والتحليلات ووصفات العمل السياسي المُستلهَمة -لا شكَّ- من استبصاراته، ثمَّ كان أن تحوَّلت إلى ضرب من الدُّوغما. هذه الصيغة المهيمنة من الماركسية هي نتاج حزبين تاريخيين أسَّسا لها؛ تزامنًا وتعاقبًا وتشاركًا، لكن من دون تعاون؛ هما الحزب الاشتراكي-الديمقراطي الألماني (خاصة قبل عام ١٩١٤)، والحزب البلشفي الذي صار الحزب الشيوعي السوفييتي لاحقًا.

رغم أن هذه الصيغة المهيمنة من «الماركسية» لم تكن -على الإطلاق- نسختها الوحيدة، إلا أن جمهور نُسخها الأخرى كان محدودًا للغاية، على الأقل حتى زمن قريب. وتعود الأصول الحقيقية لـ «تفجُّر» الماركسية، الذي كتب عنه لوفيفر (Lefebvre)

[٢٢٠] (١٩٨٠)، إلى ثورة عام ١٩٦٨ العالمية. / ويتزامن هذا الحدث إلى حدٍّ ما مع ابتداء مرحلة الركود البريجنيفي (Brezhnevian stagnation)[أ] في الاتحاد السوفييتي، وما تلاه من تنامي الاضطراب والتفكك داخل ما يسمَّى «الكتلة الاشتراكية».

هذه المصادفة من شأنها أن تشوِّش التحليل إلى حدٍّ ما؛ إذ تُلقي على كاهلنا عبء محاولة صعبة للتمييز بين حُجج «ماركسية الأحزاب» (وهي الصيغة المهيمنة من الماركسية) من جهة -وقد صارت عُرضة للخطر؛ إن لم تكن دُحضت تمامًا؛ بسبب انهيار «الاشتراكية القائمة بالفعل»- وحُجج ماركس نفسه من جهة أخرى (أو على الأقل تلك الجوانب المتعلِّقة بالماركسية في باب التطبيق)، والتي لم تكن ضالعةً في هذه التجربة التاريخية، أو على الأقل لم تكن ضالعةً فيها ضلوعًا جوهريًّا. ستكون حُجَّتي جدُّ بسيطة؛ الماركسية بوصفها نظريةً للحداثة هي ما مات، وهي نظرية تطورت جنبًا إلى جنب مع الليبرالية بوصفها نظريةً للحداثة؛ بل يبدو أن الأولى استلهمت الكثير من الأخيرة حقًّا. أمَّا ما بقي حيًّا فهو الماركسية بوصفها نقدًا للحداثة وتمظهرها التاريخي؛ أعني الاقتصاد-العالَم الرأسمالي. لقد ماتت الماركسية اللينينية بوصفها إستراتيجية إصلاحية، في حين لا يزال زخمها المناهِض للنظام حيًّا؛ مستندًا إلى لغة شعبية «ماركسية» في جوهرها، مُلهِمًا القوى الاجتماعية الحقيقية.

أعتقد أن الماركسية المهيمنة، التي تحولت لاحقًا إلى ماركسية لينينية، استندت إلى خمس فرضيات رئيسة، لم يطرحها المفكرون الماركسيون بقدر ما طرحها المناضلون الماركسيون؛ كما بيَّنت الأحزاب الماركسية في باب التطبيق على مرِّ الأعوام.

- **ابتغاءَ بلوغ مجتمع شيوعي؛ بوصفه أسمى ما تتغيَّاه الإنسانية، كانت الخطوة الأولى الحتمية هي الاستيلاء على سُلطة الدولة بأسرع ما يمكن؛ ولن يُستطاع ذلك إلا من خلال إحداث ثورة.**

(أ) تُوصَف مرحلة حكم الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف (١٩٦٤-١٩٨٢) عادةً بـ «عصر الركود»؛ وذلك لانقلابه على ما كان من سياسة سَلفه نيكيتا خروتشوف المسمَّاة «سياسة إذابة الجليد»، واستعادته سياسات سلفهما جوزيف ستالين، وإن بصيغة مخفَّفة. ولقد واجه حكمه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية التي أخفق في معالجتها نتيجةً لنهجه المحافظ. (المترجم)

Scanned with CamScanner

هذه الأطروحة أقل بداهةً مما تبدو عليه؛ فماذا يعني «الاستيلاء على سُلطة الدولة»؟ وأبعد من ذلك، ما هي «الثورة»؟ لقد احتدمت النقاشات الداخلية للحزب بشأن هذه الأسئلة التكتيكية على الدوام دون الوصول إلى أجوبة حاسمة؛ وهو السبب الذي جعل القرارات السياسية الفعلية متباينة أشدَّ التباين؛ كما جعلها دومًا أقرب إلى الانتهازية نوعًا ما.

ومع ذلك كانت الغلَبة لصورتين: إما انتفاضة شعبية، أو انتصار ساحق في الانتخابات. / وعُدَّ أن أية صورة منهما ستؤدي إلى تدشين مسار للتغيير الجوهري والدائم في بنى [٢٢١] السُّلطة، لم يكن ليرتدَّ إلى الوراء.

لقد سعتِ الأحزاب التي تقع خارج السُّلطة إلى بلوغ نقطة التحوُّل هذه بأيّة وسيلة ممكنة، وسعى من وصل منهم إلى السُّلطة (ولو من خلال سبيل لم تطرقه النظرية) إلى الإبقاء على مقاليدها في حَوزته على أي وجه كان؛ بغية إثبات أن «الثورة» كانت بالفعل تحوُّلًا لا رجعة عنه؛ فكان وصول الحزب إلى السُّلطة بهذا المعنى، أشبه بنزول المسيح إلى الأرض، ولم يكن ذلك آخر الزمان؛ بل لحظةً شهدت تحوُّلًا تاريخيًّا. ولئن كانت أحداث (١٩٨٩–١٩٩١) قد زلزلت الأرض؛ خاصةً تحت أقدام الماركسيين–اللينينيين؛ فذلك لأنها دحضت مفهوم التحوُّل التاريخي الذي لا رجعة عنه. ولذلك لم تخيِّب تلك الأحداث آمال أولئك الماركسيين اللينينيين فحسب؛ بل عنَت أيضًا انهيار الفرضيات الأساسية للعمل السياسي عندهم.

- **ابتغاءَ الوصول إلى سُلطة الدولة والاحتفاظ بها، كان من الضرورة بمكان أن تؤسِّس القوى التقدمية و/ أو الطبقة العاملة حزبًا عالميًّا منظَّمًا.**

سواءً تعلَّق الأمر بنموذج الحزب الجماهيري الذي دعا إليه الاشتراكيون–الديمقراطيون الألمان، أو الحزب الطَّليعي الذي دعا إليه البلاشفة؛ فلقد زُعم أن الحزب هو مهوى أفئدة قادته وأعضائه؛ ممن دُعوا إلى تكريس حياتهم كلِّها لبلوغ سُلطة الدولة والإبقاء عليها في حَوزته؛ أي الحزب.

هكذا، عُدَّ الحزب محور حياة أعضائه؛ بل لعلَّه كان محورها الوحيد. كما اعتُقد أن أي ارتباط بتنظيمات أخرى، أو حتى ابتغاء تحقيق منفعة لم يَشرعها برنامج الحزب؛ من

Scanned with CamScanner

شأنه أن يكون تهديدًا خطيرًا لنجاعته. وكان هذا هو الأصل الذي نشأت عنه نزعة الشكّ الكاسحة في الأديان؛ بقطع النظر: هل أدّت بصاحبها إلى الإلحاد العقدي أم لم تؤدّ به إليه. وكان كذلك السبب الذي جعل من الحزب مناهضًا للحركات القومية، والإثنية، والنسوية وما شابهها.

خلاصة القول، لقد أصرَّ الحزب على أن الصراعات الطبقية هي الصراعات الأساسية (Primordial)، فيما كانت الصراعات الأخرى كافةً ثانوية (Epiphenomenal)؛ لذلك حاجج الحزب مرارًا وتكرارًا بأن هذه الصراعات الأخرى لطالما شتّتت الانتباه عن
[٢٢٢] المهمة الأساسية، ما لم تُدرج في برنامجه القائم / لأسباب مؤقتة أو ثانوية أو تكتيكية. لقد كان أخشى ما يخشاه الحزب ألّا يواليه أعضاؤه ومنتسبوه موالاةً لا تعرف الانقطاع أو الكلل. ولئن كان لنا أن نشكَّ بعض الشكّ فيما إذا كانت الأحزاب الموجودة في السُّلطة قد خلّقت بالفعل دولًا شمولية؛ فإنه لا شكَّ في أنها خلّقت بالحقّ أحزابًا شمولية.

كان ثمَّ تناقض أساسي بين هذين الطَّرحين؛ ففي حين بدا الثاني، المتعلّق ببنية الحزب، مصاغًا لخدمة هدف التعبئة اللازمة؛ للوصول إلى السُّلطة، وملائمًا له أحسن الملاءمة، لم يطرح مطلقًا أيُّ مبادئ عمل يسير الحزب على هديها بعد أن يصل إلى السُّلطة؛ فكان الدَّور المنوط بالحزب في السُّلطة حينها غايةً في الغموض. وفي واقع الأمر، كان كلَّما وصل الحزب الحاكم إلى أقصى درجات تشغيله الموافقة لسِماته، تحوَّل إلى هيئة لصُنع القرار لا أكثر؛ حسمت فيها نخبة ضيقة جميع القضايا الراهنة. وكانت سُلطة القيادة شخصيةً إلى حدٍّ بعيد، يحوطها ضربٌ من التواطؤ على الغموض. ولقد تحول الحزب، عند أكثر أعضائه، إلى أداة للحَراك صعودًا في حياتهم اليومية.

عند هذه النقطة، لم يعُد الحزب مهوى أفئدة أعضائه؛ إذ هو بنيةٌ مفتقرةٌ إلى الشَّرعية إلى أبعد حدٍّ، عند مَن هم خارجه، أما عند من هم داخله؛ فهو موضوع للسخرية والتهكم. لقد كان الحزب واقعًا ينبغي أخذه في الحسبان، لكن أحدًا لم يواله موالاةً تامّة. ولمّا لم تتحول «الثورة» إلى طريق لا رجعة عنه، استبان أن مرجع ذلك -على وجه

Scanned with CamScanner

التحديد- كان إلى طبيعة الحزب لحظة تولّي السُلطة؛ لذلك كان الهدف الرئيس للسّاعين إلى تقويض الأنظمة الشيوعية هو التخلص من هذا النوع من الأحزاب؛ فور أن مكّنهم تغيُّر السياق العالمي من ذلك.

- **في سبيل الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية؛ كان من الضرورة بمكان اجتياز مرحلة تُسمَّى «دكتاتورية البروليتاريا»؛ أي: تسليم السُلطة، كليًّا وعلى وجه الحصر، إلى الطبقة العاملة.**

أثارت المفردتان المفتاحيتان في هذه الفرضية -**الديكتاتورية والبروليتاريا**- الكثير من التساؤلات. وبقطع النظر عن المعنى المرتبط بـ «الديكتاتورية» ابتداءً؛ تجسّد معناها التاريخي الفعلي في إنكار هذه الأنظمة لكلّ ما سُمّي الحقوق المدنية البرجوازية التي تشكّلت (على الأقل جزئيًا) في الدول «الليبرالية» ذات الديمقراطيات البرلمانية؛ لذلك فإن أيَّ جسم تنظيمي لم يكن موضع سيطرة الحزب كان مصيره / الحرمان ليس من [٢٢٣] حرية التعبير فحسب؛ بل من الحقّ في الوجود أصلًا. وسرى ذلك أيضًا على أي مركز للنشاط الفكري ثبت استقلاله عن الحزب.

ومع ذلك، وحتى لو كان النقاش العام قد غدا أقرب إلى مناجاة، إلا أن ذلك لا ينفي أنه كان ثمَّ جدل أو خلاف سياسي. على أية حال؛ جرت النقاشات كلُّها إذّاك في فضاءات شديدة الخصوصية، واقتصرت على حفنة من الأفراد. أما التعبير العَرضي عن التذمر لدى السكان؛ فكان الشكل الوحيد المتاح للتعبير الشعبي، وقد وضع أحيانًا بعض القيود على صنع القرار السياسي.

ادّعت الديكتاتوريةُ الشرعيةَ لنفسها؛ من خلال الاستناد إلى أن الدولة والحزب «يمثّلان» الطبقة العاملة. فما حقيقة ذلك؟ لا شكَّ أن العديد من القادة كانوا عُمّالا في ريعان شبابهم، ومما لا شكَّ فيه أن عددهم في الديكتاتوريات كان أكبر؛ مقارنةً بدول أخرى داخل النّظام-العالَم؛ لكنهم بمجرد أن صاروا جزءًا من الطبقة الحاكمة؛

Scanned with CamScanner

«بُرجِـزوا» (Bourgeoisified) مُشـكّلين الـ نومنكلاتـورا (*Nomenklatura*)[أ] سـيئة الصّيت.

مـا من شـكٍّ أيضًا في صحّـة القول بأن العمّال المَهـرة، دون غيرهم من عامّة الناس، تلقّوا من العوائد ما يفوق ما حصل عليه معلّمو المدارس أنفسهم أو «العمّال المثقفون» العاديـون. ولقد كان ذلك عكسًـا لمسـار تراتبية الأجور المعتـاد بالتأكيد؛ غير أن عكس مسار تراتبية الأجور ليس هو نفسه إبطالها تمامًا.

لـم تكـن لدى العامل، في موقع عمله، أية طريقة للتمتُّع بالحقوق النقابية في مواجهة الإدارة. فـي واقـع الأمـر، لم يكن لدى العامل مـن إمكانيات التعبير عـن مطالبه؛ مقارنةً بالـدول غير الاشـتراكية، إلّا القليل. ومع ذلك؛ عُوّض العمّال عـن ذلك تعويضًا واحدًا يؤبـه لـه؛ وهو الأمن الاجتماعي (وخاصة الأمان الوظيفـي)، والحق الضمني في العمل بإنتاجية منخفضة المستوى. غير أن هذه المزايا الاجتماعية اعتمدت في واقع الأمر على الإيرادات الإجمالية للدولة، وحين تواجه الدول صعوبات مالية حادّة؛ بسبب انخفاض مسـتويات الإنتاجية جزئيًا؛ فإن من شـأن ذلك التأثير على شبكة الأمان الاجتماعي؛ مما يعنـي عجز الدول الاشـتراكية عن الوفـاء بوعودها؛ وهو ما يؤدي إلـى أزمات اجتماعية حـادة. ومـن رحم مثل هـذه الأزمات، خرجـت حركة تضامـن النقابيـة (Solidarnosc)، وجميع ما لحقها من تطورات في بولندا.

لم يكن القول بأن هذه دول عمّالية حقًّا موجبًا لاقتناع أحدٍ؛ على الرغم من كل الخُطب الرسمية؛ بل اعتقد الناس أنهم يعيشون في ظل نظام يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية
[٢٢٤] للعمّـال على أحسـن تقديـر -بعبارة أخـرى: في دولـة إصلاحية. / لذلك حيـن تقلّصت المزايا القليلة التي بذلتها هذه الدول؛ خسرت الأنظمة الحاكمة قواعدها الاجتماعية.

(أ) استُعمل مصطلح نومنكلاتورا الشهير في التجربة العملية السـوفيتية والعالمثالثية؛ لا سيما في السـبعينيات من القرن العشرين؛ للدلالة على محتكري المناصب الرفيعة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السـوفييتي أو أجهزة الدولة؛ فيشغلونها لتصير حكرًا عليهم؛ منتفعين من امتيازات وصلاحيات استثنائية، دون باقي المجتمع. ولقد شكّلت هذه النومنكلاتورا ـ على نحو ما ـ الطبقة السياسية في الحكومات الشيوعية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

- **الدولة الاشتراكية محطَّة لا مفرَّ من المرور بها على طريق التقدُّم العالمي القويم، المفضي إلى اليوتوبيا الشيوعية.**

كانت هذه هي الصيغة اللينينية (أو الستالينية إذا ما أردنا الدِّقة) من نظرية التقدم، وذلك هو نفسه إرث الماركسية (كما هي الحال مع الليبرالية) عن عصر الأنوار؛ والتي كانت بدورها، إذا ما استعملنا مفهوم النفي (*Aufhebung*)، الصيغة المُعلمنة عن الإسخاتولوجيا المسيحية.

استنادًا إلى إيمان راسخ بالتقدُّم؛ سوَّغت نظرية المراحل كل شيء؛ فمن خلال التأكيد على أن كل ما فعله الحزب (الأمين المعصوم على التقدم) كان خطوة على الطريق القويم، زوَّدت هذه النظرية الطروحات الثلاثة الأولى؛ بل وزوَّدت كل انحرافٍ عن المسارات التي بيَّنها التراث الماركسي، بالأسس الأخلاقية والعقلانية.

وطالما جرت كل مرحلة وفقًا لقواعد التطور الاشتراكي؛ فلا يجوز، نظريًا، أن يكون ثمَّ ارتكاس. أكثر من ذلك، ولأن الحزب هو من يحدد هذه المراحل التاريخية؛ فقد تحول كل عضو من أعضائه، بالتعريف، إلى حواريٍّ من حواريّي التقدم. أخيرًا، ونظرًا إلى أن العمال صاروا يمسكون بمقاليد السُّلطة؛ فلن يبوء بالفشل مسعى الدولة المعصومة من كل زلَل لإحراز التقدم. لقد أجازت نظرية التقدم، بالأحرى اقتضت، أن تكون الدول الثورية الجديدة تحت حماية دول ثورية أكثر تقدُّمًا، في شكل نظام هرمي يترأَّس على قمَّته الأكبر سنًّا (Hierarchy of Elders)، ويُفترض به أنه يسود داخل أسرة الدول الماركسية-اللينينية (وجميع الدول التقدُّمية). ولذلك فإنَّ ما وصفه البعض بالإمبريالية؛ سمَّاه آخرون واجبًا طبيعيًا. وطالما كان لدى الرأي العام سبب يدفعه للإيمان بواقع التقدم؛ فإن هذا الحقَّ الذي حظي به الأقوى لم يبدُ مُستنكَرًا إلى هذا الحدّ. لكن الركود، الذي أدَّى إلى تفاقم الصراعات الدفينة، هو ما أثار المشاعر المناهضة للإمبريالية ضد الاتحاد السوفييتي؛ ومن ثمَّ فهو لم يؤدِّ إلى تفكُّك الدول الماركسية-اللينينية فحسب؛ بل إلى انهيار «عالم» الدول الاشتراكية؛ المفهوم الجيوسياسي الذي انفرط منذ ذلك الحين عقده.

Scanned with CamScanner

- **للانتقال من مرحلة الاشتراكية؛ (حيث يمسك الحزب بزمام السُّلطة) إلى مرحلة الشيوعية، عُدَّ «بناء الاشتراكية»، التي تعني السعي لتحقيق التنمية الوطنية، لازمًا.**

[٢٢٥] / وصلت الأحزاب الشيوعية إلى السُّلطة في دول مستقلَّة ذات سيادة (ومحاصَرة بالضغوط في الوقت نفسه). وفيما تنبأ ماركس بأن الثورات الأولى ستحدث في أكثر البلدان تقدمًا من الناحية التكنولوجية-وقع الاستيلاء المتتالي على السُّلطة، في واقع الأمر، في المناطق الطَّرفية وشبه الطَّرفية من الاقتصاد-العالَم.

وبالتالي مُسخ مفهوم «بناء الاشتراكية» انمساخًا عظيمًا؛ إذ بات العمليةَ التي بموجبها يمكن للدولة شبه الطَّرفية (وربما الطَّرفية أيضًا)، اللحاقُ بركب دول المركز في الاقتصاد-العالم الرأسمالي. وقد استند هذا البرنامج إلى ثلاث عناصر رئيسة.

كان العنصر الأول هو التخطيط الذي استلزم بنى بيروقراطية ثقيلة جسيمة. وقد أنجزت هذه البنى الدَّور المنوط بها على نحو جيد نوعًا ما خلال فترة «التراكم الأوَّلي» (Primitive accumulation) لرأس المال. لكن حين صارت البنية التحتية أكثر حداثة، كان على جهاز التخطيط أن يضطلع بمهام أكثر تعقيدًا؛ الأمر الذي أعاقه دَور الحزب؛ فصار التخطيط في نهاية المطاف نوعًا من عملية التفاوض في أوساط الكوادر الاقتصادية التي دأبت على تنقيح الخُطط بأثر رجعي لجعلها موافقةً للنتائج الفعلية. ولقد كان واضحًا أن هذه طريقٌ مودية إلى الإفلاس.

وكان العنصر الثاني في بناء الاشتراكية هو التصنيع الشامل؛ بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي. ولقد أغضى هذا الهدف عن حقيقة أن التصنيع هو فوق بناء منشآت ومصانع، وأنه يتضمن اعتبارات الربحية التي تعتمد بدورها على الانتشار المستمر للتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم. ولقد تراجعت القدرة التنافسية لصناعات الدول الاشتراكية في واقع الأمر، أكثر فأكثر، مع الانتشار العالمي للتقدم التكنولوجي (الذي نشأ في جانب منه عن «بناء الاشتراكية»)؛ فأمسَت قدرتُها على الإسهام في اللحاق بركب الدول المتقدمة أضعف فأضعف.

Scanned with CamScanner

أما العنصر الثالث؛ فكان التسليع الجامح الذي انطوى على مفارقة كبرى يصعُب ألّا يُلحظ تناقضها التام مع الخطاب السائد عن المجتمع الشيوعي. مع ذلك، ودعمًا للتخطيط والتصنيع، كان إخضاع العمل والعالَم لعمليات السوق مما لا بدَّ منه، / حتى [٢٢٦] مع خضوع هذه الأخيرة لرقابة مركزية صارمة.

لقد بدت التنمية الوطنية، في بادئ أمرها، ذلك الإنجاز العظيم الذي حققته البلدان الاشتراكية؛ فقد ارتفعت معدلات النمو، وصار التفاؤل سمة من سمات الحياة اليومية فيها. غير أن الركود الاقتصادي الذي شهِدته سنوات السبعينيات والثمانينيات أثبت أن هذه الدول كانت في الواقع طَرفية وشبه طَرفية؛ حالها حال دول العالم الثالث الأخرى؛ فكانت خَيبة الأمل التي أصابت الدول المفاخِرة بتنميتها الوطنية السريعة؛ كبيرة.

إجمالًا، صار داعمو تلك الأنظمة أنفسهم، ينظرون إلى هذه الطروحات الخمسة التي تبنَّتها ماركسية الأحزاب، (وهي الماركسية القائمة بالفعل)، بعين الريبة. وفي سبيلهم للخلاص من الماركسية-اللينينية، ظنُّوا أنهم يتخلَّصون من ماركس نفسه. غير أن الأمر ليس هينًا كما يبدو؛ فماركس الذي أُلقي به خارجًا من الباب الأمامي؛ سرعان ما هدَّد بالتسلُّل عبر النافذة مجددًا؛ إذ لم يستنفد أهميته السياسية أو إمكانياته الفكرية بعدُ؛ بل على العكس من ذلك تمامًا. وشطرَ هذه الوجهة سنولّي وجوهنا الآن.

يشتمل فكر ماركس على أربع أفكار رئيسة (ماركسية إلى حدٍّ كبير، لكن ليس على وجه الحصر)، يبدو لي أنه ليس يمكن الانتفاع بها فحسب؛ بل لا غنى عنها في تحليل النِّظام-العالَم الحديث. ورغم كل التجارب السَّلبية للحركات والدول الماركسية-اللينينية خلال القرن العشرين، لم تزل هذه الأفكار تضيء الطريق نحو خياراتنا السياسية.

Scanned with CamScanner

الصراع الطبقي

«من الواضح، ولو بقدر، أن هوية الماركسية تعتمد اعتمادًا كليًا على وضوح تحليلها للنظام الطبقي والصراع الطبقي، وفحواه، وصحَّته؛ إذ ليس ثمَّ ماركسية بدون هذا التحليل». (Balbar, 1991, 156)

بادئ ذي بدء، دعونا لا ننسى أن جانبًا كبيرًا من المعارضة الداخلية للدول التي حكمتها الأحزاب الماركسية-اللينينية كانت تعبيرًا عن الصراع الطبقي؛ أعني صراع العامَّة من العمَّال ضد ذلك النمط الجديد، والخاص نوعًا ما، من البرجوازية المسمَّاة النومنكلاتورا. (كان ماركس ليقضي وقتًا ممتعًا في تحليل النومنكلاتورا في الحالة البولندية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، تمامًا كما فعل في تحليله للصراع الطبقي في فرنسا بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥١).

[٢٢٧] / والحقُّ أن مفهوم تباين مصالح الطبقات المختلفة، بل وتناقضها، لم يكن من بنات أفكار ماركس؛ فلقد شاع ذلك المفهوم في جميع النقاشات الرئيسة في أوروبا الغربية بين عامي ١٧٥٠ و١٨٥٠. كذلك لم يكن في الأصل مفهومًا يساريًا، غير أن ماركس وإنغلز منحاه هذا الصِّيت الهائل في البيان الشيوعي؛ ولقد صار بالفعل -مذَّاك- المفهوم المحدِّد للحركات العمَّالية.

ولقد جوبه هذا المفهوم بمأخذين رئيسين؛ أولهما كان معياريًا ومن ثمَّ سياسيًا؛ فصيغ على النحو التالي: نعم، ثمَّ صراع طبقي هنا وهناك، لكنه ليس حتميَّ الوقوع، ولا مرغوبًا فيه. يرقى ذلك إلى القول بأن الصراع الطبقي ما هو إلَّا خيار سياسي (وعليه فهو خيار طوعي)؛ ما يجعل من طابعَه الأخلاقي والعقلاني عُرضة للأخذ والردِّ. أما من كانوا يحتجُّون بهذه الحُجَّة في الواقع (عادة ما كانوا ينتمون لليمين السياسي)؛ إنما كانوا يدعون الطبقة العاملة إلى انتهاج سياسة التفاوض، والتوافق، والتعاون.

وكيفما كانت فعالية هذه السياسات؛ فإن مثل هذه التوصيات تبقى أجنبيةً عن التحليل الماركسي. وعلى الرغم من أن كتابات ماركس تعلوها نبرة أخلاقية لا يمكن إنكارها،

Scanned with CamScanner

إلا أنه كان ينفي عن نفسه دومًا صفة الوعظ والنبوّة، ولقد أسبغ على نفسه -بدلًا من ذلك- صفة المحلّل؛ المحلّل العلمي. بالتبعية، لابد لمن يرغب في دحض أفكار ماركس أن يضع نفسه في الموضع التحليلي ذاته؛ إذ لم يحدث أن دعا ماركس العمّال (أو أية جماعة أخرى) للشروع في صراع طبقي؛ بل لحظ فقط أنهم كانوا يخوضون غماره دون أن يُدركوا هذه الحقيقة في غالب الأحيان.

لقد اعتمدت محاجَجة ماركس على فرضيتين هما محلُّ قبول واسع (إن لم يكونا من بديهيات الأمور)؛ الأولى مفادها أن الناس جميعًا يسعَون إلى تحسين أحوالهم المادية، ومن ثمَّ فهُم في وارد الكفاح ضد أولئك الذين يستغلُّونهم أو يُفيدون من وضع العراقيل في طريقهم. تبدو هذه الفرضية متينةً يصعب إنكارها؛ إذ يصحُّ أنَّ الخاضعين للاستغلال هم في الغالب ضعفاء مُذعنون خائفون، ونادرًا ما يتَّسمون بالقوة والجرأة والحزم. غير أن هذا ليس أكثر من تعليق على الاحتمالات التكتيكية للصراع الطبقي، وليس تفنيدًا لوجوده.

وتذهب الفرضية الثانية، التي كانت مُستَندًا لمحاجَجة ماركس، إلى أن مَن يعيشون ظروفًا موضوعية متشابهة يميلون إلى التصرف بالطُّرق نفسها، على نحو يُمكننا معه الحديث عن استجابات جماعية (طبقية في هذه الحالة)؛ وذلك على أنه ليس ثمَّ فئة تتسم بالتجانس الكلّي أو التوحُّد التام بطبيعة الحال. / أضف إلى ذلك أنه لا بدَّ من [٢٨
تحليل أفعال الفئات الاجتماعية؛ وإلَّا غدا تفسير الواقع الاجتماعي من قبيل المستحيلات. نعود فنقول: لقد كان ماركس بصدد التأكيد على الواقع التاريخي للصراع الطبقي لا أكثر. ويتعيَّن على من يروم دحض هذه الفرضية أن يُثبت -تجريبيًا- أنَّ مثل هذه الصراعات لا تقع؛ وذلك دونه خَرط القتاد. أو أن يُحاجج محاجَجةً هي إلى الرشادة أقرب؛ مفادها أن الملحَظ المتعلّق بالصراعات الطبقية سليمٌ لا غبار عليه، لكن يُغالى فيه. ومن هذا المنظور، ليس للصراع الطبقي تلك الأهمية التي يوليها الماركسيون إياه؛ لأن ضروبًا أخرى من الصراعات باتت تلوح في الأفق بشكل أوسع نطاقًا. ولقد تواتر الاحتجاج بهذا المأخذ من غير أن يقتصر الاحتجاج به على أنصار اليمين؛ إذ أكَّد

Scanned with CamScanner

المحلّلون في جميع أنحاء العالم على أهمية الصّراعات القائمة على القومية والعِرق والإثنية والدين والنوع الاجتماعي. ليس وجود هذه الضروب من الصراعات وما لها من أهمية في حاجة إلى برهان، ويجب الإقرار بأن الماركسيين (وماركس نفسه) نزعوا، زمانًا طويلًا، إلى إغفالها، والحطّ منها، وإهمالها، بل واستهجانها. وكانت العلّة في ذلك بسيطة؛ الإشفاق من انقسام الطبقة العاملة؛ لذلك ساروا في كلّ طريق يُجاوز بهم هذه الانقسامات. وقد دفعهم ذلك إلى تعمُّد غمط الأهمية النظرية لأي انقسام اجتماعي، عدا ذلك القائم على الطبقة.

لقد لوحظ قصور التحليل الماركسي؛ فيما يتعلّق بإدراك طبيعة الصراعات القائمة على القومية، والعِرق، والإثنية، والدين، والجندر، على نطاق واسع قبل عقدين على الأقل[أ]؛ أي قبل زمن طويل من انهيار الأنظمة الشيوعية في عام ١٩٨٩. مع ذلك؛ هل يجوز لنا أن نخلُص إلى أن هذه الصراعات الاجتماعية كافةً تنطوي على القدر نفسه من الأهمية؟ لقد حاول ماركس نفسه، في نصّه الموسوم **الثامن عشر من برومير** (*The Eighteenth Brumaire*)، أن يبيّن كيف كانت صراعات صغار الملّاك في الأرياف شكلًا من أشكال نضال الطبقة العاملة في نهاية المطاف.

لا يمكن دحض الطرح القائل بجوهرية الصراع الطبقي وحتميته؛ من خلال الإيراد عليه بوجود أشكال أخرى للصراعات الاجتماعية؛ ذلك أنه يمكن المحاجَجة دومًا بأن هذه الأخيرة ما هي إلّا أقنعةٌ للأولى تتقنّع بها (Wallerstein, 1991a, 1991b). والحقُّ أن أطروحة ماركس قد توطّدت أركانها إلى حدٍّ كبير؛ حتى إنه يمكن للمرء المحاجَجة، محاججةً مقنعةً؛ بأن العديد من الصراعات الطبقية تجري تحت عنوان الصراعات بين «الشعوب». ينبغي علينا بالطبع أن نوضح لماذا يحدث هذا وكيف؟ وحالما نقوم بذلك سيصير وعينا بتقلُّبات التاريخ الحديث أعمق. وعندها سيكون من البدهي أن تمجيد حسنات الحزب الواحد الشامل المنظَّم سيغدو من قبيل المستحيل.

(أ) يعني ستينيات القرن العشرين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

يولي ماركس ظاهرة الاستقطاب (Polarization) أهمية كبيرة، وذلك من جهتين؛ إذ شدَّد من جهة، على وجود نزوع نحو الاستقطاب الاقتصادي (Economic polarization)، والإفقار (Immiserization). ويعني الاستقطاب أن الفقراء يزدادون فقرًا، فيما يزداد الأغنياء غنًى. ثمَّ تغيًّا، من جهة أخرى، تحليل الاستقطاب الاجتماعي (Social polarization) الذي يعني عنده أن كل شخص يستحيل برجوازيًّا أو بروليتاريًّا، وبينهما تختفي كل الفئات الوسيطة التي يصعب تصنيفها.

لطالما واجه طرح الإفقار مناوأة قوية؛ استنادًا إلى الادِّعاء القائل إن الدَّخل الحقيقي للطبقة العاملة في البلدان الصناعية شهِد ارتفاعًا ملحوظًا على مدى قرن من الزمن على الأقل. ويُستنتج من ذلك أنه ليس ثمَّ استقطاب مطلق؛ بل لقد انخفض الاستقطاب النسبي ذاته نتيجةً لسياسات إعادة التوزيع في دولة الرفاه. لذلك، يُحاجَج بأن ماركس جانبه الصواب في هذا الصَّدد مجانبةً تامةً.

من المقطوع به أن الدَّخل الحقيقي للطبقات العاملة (أو بشكل أدق الدخل الحقيقي للعمَّال المَهرة) ارتفع حقًّا؛ بحيث حال دون حدوث استقطاب مطلق بين البرجوازية والبروليتاريا (على الرغم من أن الأمر يبدو أقل وضوحًا في حالة الاستقطاب النسبي). لكن الحديث عن كل دولة صناعية منفردة على حدةٍ يعني ارتكاب الخطأ النظري نفسه الذي ارتكبه ماركسيُّو الأحزاب والليبراليون الكلاسيكيون على حدٍّ سواء. في الواقع، إن الدول التي نتحدث عنها هنا ما هي إلَّا جزء لا يتجزأ من الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، وفي إطار هذا الأخير على وجه التحديد، تجري العمليات التي وصفها ماركس. وفور أن يُعالَج الاقتصاد-العالَم الرأسمالي بوصفه وحدةً للتحليل؛ تبرز مسألتان أساسيتان:

الأولى: هي أن الإفقار ظاهرة ثابتة على مستوى الاقتصاد-العالَم، وأنه ليس نسبيًّا فحسب (وهو ما يعترف به البنك الدولي ذاته)؛ بل مطلقٌ أيضًا (كما يشهد بذلك، على سبيل المثال، عجز المناطق الطَّرفية المتزايد عن توفير ما يكفي من المواد الغذائية الأساسية لسكانها).

Scanned with CamScanner

أما المسألة الثانية؛ فهي أن الملحَظ المتعلّق بارتفاع الدُّخول الحقيقية للطبقة العاملة في البلدان الصناعية يشوّهه ذلك المنظور شديد الضّيق الذي صدر عنه؛ إذ ننزع إلى إغفال أن جميع هذه البلدان (الولايات المتحدة وحدها في البدء، ثم جميع البلدان الصناعية اليوم) هي بلدانُ هجرة؛ أي إنها تستقبل تدفقات ثابتة من المهاجرين القادمين
[٢٣٠] من المناطق الطَّرفية. / والواقع أن هؤلاء المهاجرين ليسوا هم المنتفعين من هذه الدخول الحقيقية المتزايدة. وهذه طريقة أخرى لتذكيرنا بمسألة سبقت الإشارة إليها؛ أعني العلاقة بين الصراعات الطبقية وصراعات «الشعوب».

تتشكّل «الطبقة العاملة» التي ترتفع دخولها الحقيقية، في الأساس، من «السكّان المحليين» أو من الجماعات المهيمنة إثنيًا. أما الطبقة الدنيا؛ فتتكون في الأساس من الجيل الأول أو الثاني من المهاجرين الذين يظل الاستقطاب الاقتصادي حقيقةً واقعةً عندهم. ولأنهم لا ينحدرون من أصول «محلية»، نراهم ينزعون إلى إدارة صراعاتهم الطبقية تحت لواء الانتماء العِرقي أو الإثني. لا يمكن إنكار الاستقطاب الاجتماعي إلا إذا عُرّفت البرجوازية والبروليتاريا الحقيقيتين تعريفات شديدة المحدودية (بصورة تعكس في المقام الأول وضعًا اجتماعيًا ساد في أثناء القرن التاسع عشر)؛ فإذا ما استعملنا تعريفًا هو أكثر نفعًا -من قبيل أنها [أي الطبقة العاملة] تتألّف من الأشخاص الذين يتعيَّشون أساسًا على الدخول الحالية، والتي تظل عُرضة للاستقطاب؛ فسنرى عندئذ أن ماركس كان محقًّا تمامًا؛ إذ إن نسبةً هائلةً من سكان العالم تقع في إحدى هذه الفئات، وهم لا يتعيَّشون من ممتلكاتهم أو إيجاراتهم؛ بل من الدخل المتأتّي من اندماجهم الراهن في العمليات الاقتصادية الجارية فعليًا عبر العالم.

الأيديولوجيا

كان ماركس ماديَّ النزعة؛ أي إن الأفكار عنده لا تنشأ من العدم، وليست ببساطة، نتاج تأملات المفكرين والمشتغلين بالفكر. إن أفكارنا وعلومنا، على ما يذهب ماركس، تعكس واقع حياتنا الاجتماعي؛ وبهذا المعنى فإن جميع أفكارنا مستمدَّة من مناخ أيديولوجي بعينه. وقد التذّ كثير من الناس بالإشارة إلى أن هذا المنطق يصدق أيضًا على

Scanned with CamScanner

ماركس نفسه وعلى الطبقة العاملة التي وضعها موضعًا خاصًا حين عدَّها الطبقة العالمية. لسنا نشكُّ في صحة هذه النقدة؛ غير أنها في واقع الحال، توسّع من النطاق الذي تنطبق عليه حُجج ماركس.

اليوم، في الوقت الذي يُستأنف فيه النقاش حول التراث الفكري للتاريخ والعلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر بالكامل، يبدو التفكير في الجذور الاجتماعية لأفكارنا ومفكّرينا ضروريًا أكثر من أي وقت مضى. ومن الجلي أن ماركس ليس مبتدع الطرح القائل بوجود جذر اجتماعي للأفكار، / غير أنه اقترن برؤيته للكون، ولطالما عُدَّ طرحًا [٢٣١] ماركسيًا على نحو عام. لذلك، ما من سبب يدعونا للاستخفاف بأهمية تحليل الأيديولوجيات؛ (بما في ذلك الأيديولوجيا الماركسية)، أو أهمية إسهام ماركس في تطوير هذا التحليل.

الاغتراب

عُدَّ مفهوم الاغتراب (Alienation) أقلَّ المفاهيم الماركسية شهرةً؛ لأنه كان أقلَّ مفاهيم ماركس استعمالًا من قِبله. وقد ذهب بعض المحلّلين حدَّ نسبة المفهوم إلى «ماركس الشاب»؛ ومن ثمَّ عمدوا إلى تجاهله ونبذه؛ وذلك أمرٌ مؤسفٌ حقًّا؛ لأن الاغتراب يبدو لي مفهومًا أساسيًا عند ماركس.

لقد رأى ماركس أن زوال الاغتراب؛ بوصفه تجسيدًا لشرور الحضارة الرأسمالية، هو أعظم إنجاز يمكن أن يحقّقه المجتمع الشيوعي في المستقبل، ورأى كذلك أن الاغتراب هو الدَّاء الذي، من خلال تجسُّده في المِلكية أساسًا، يُحطِّم كرامة الإنسان. ولذلك فإن الصراع ضد الاغتراب في حدّ ذاته، هو صراعٌ في سبيل استعادة كرامة الناس.

إنَّ الطريقة الوحيدة للطَّعن على هذا الطَّرح هي القول إن الاغتراب شرٌّ لا مفرَّ منه (ضربٌ ما من الخطيئة الأصلية)، وأنه لا يمكن فعل شيء حيال ذلك؛ خلا التقليص من مظاهره الفتّاكة بمرور الوقت. مع ذلك، سيكون من الصعب إنكار أن الاغتراب يقف خلف المظاهر الكبرى للغضب الاجتماعي في عصرنا الحالي.

Scanned with CamScanner

يُتيح لنا ماركس إمكانية تخيُّل نوع آخر من النظام الاجتماعي. ولا شكَّ أن أحد المآخذ الأساسية التي يُحتَجُّ بها عليه في أحايين كثيرة هي أنه لم يَصُغ تصورًا خاصًّا عن يوتوبياه. وفي هذه الحالة، يبدو أن القيام بذلك منوطٌ بنا. إن فكره لم يزل قائمًا؛ فلماذا يستمرُّ التغافل عنه، ومن المستفيد من هذا التغافل؟

Scanned with CamScanner

المراجع

Balibar, Etienne. 1991. "From Class Struggle to Classless Struggle?" In Race, Nation, Class, ed. E. Balibar and I. Wallerstein. London: Verso. 153–184.

Lefebvre, Henri. 1980. Marxism exploded. Review. 4:19–32.

Wallerstein, Immanuel. 1991a. "Class Conflict in the Capitalist World-Economy." In Race, Nation, Class, ed. E. Balibar and I. Wallerstein. London: Verso. 115-124.

_____ 1991b. "Social Conflict in Post-Independence Black Africa: The Concepts of Race and Status-group Reconsidered." In Race, Nation, Class, ed. E. Balibar and I. Wallerstein. London: Verso. 187–203.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفصل الثالث عشر

انهيار الليبرالية

[٢٣٢] / تؤشّر الأعوام (١٩٨٩–١٩٩١) إلى نقطة تحوُّل حاسمة في التاريخ المعاصر، ويبدو أن الكثرة الكاثرة من المحلّلين على وفاق في هذا الصَّدد؛ غير أن السؤال هو متى كان التحوُّل وإلامَ؟ أرّخ العام ١٩٨٩، لما عُدَّ نهايةً لما يسمَّى الأنظمة الشيوعية. وشكّلت السنوات (١٩٩٠–١٩٩١) الحدود الزمنية المباشرة لما سُمّي حرب الخليج الفارسي.

غير أن الحدثين، رغم ارتباطهما وثيقًا يتمايزان تمام التمايز من حيث طابعهما؛ فنهاية الأنظمة الشيوعية آيةُ نهاية حقبة برمَّتها، أما حرب الخليج الفارسي؛ فآيةُ ابتداء حقبة أخرى؛ حيث أفَلت حقبة وبزغت أخرى؛ تستدعي إحداهما إعادة تقييم فيما تتطلَّب الأخرى تقييمًا؛ تروي الأولى قصَّة آمال خدَّاعات، وتحكي الثانية قصَّة كُروب لم تنزل بعدُ بساحتنا.

في هذا السياق، يذكّرنا [فرنان] برودل (Braudel) بأن «الأحداث ليست أكثر من غبار». حتى الأحداث الكبرى ليست تعني شيئًا؛ إلّا إذا تمكنّا من إدراجها في إيقاع المنعرجات (*Conjonctures*)، وتيارات الأزمنة الممتدَّة (*Longue duree*). لكن ذلك ليس بالأمر الهيّن؛ إذ يتعين علينا، في هذا الصدد، تحديد أيّ المنعرجات والبنى أوثق صِلةً من غيرها.

دعونا نبدأ بنهاية الأنظمة الشيوعية؛ لقد أُطلق عليها اسم حقبة، ولكن أية حقبة؟ هل ينبغي أن نحلّلها بوصفها نهايةً لحقبة ما بعد الحرب (١٩٤٥–١٩٨٩)، أم لحقبة الشيوعية (١٩١٧–١٩٨٩)، أم للثورة الفرنسية (١٧٨٩–١٩٨٩)، أم لصعود النّظام-العالَم الحديث (١٤٥٠–١٩٨٩)؟ إذ يمكن تفسيرها بوصفها هذه الحقب جميعًا.

دعوني أنحّ التأويلات الأخيرة جانبًا لبعض الوقت، وأشرع في تحليل هذه الفترة

Scanned with CamScanner

بوصفها خاتمةً لحقبة عام ١٩٨٩؛ فضلًا عن حركتيها الثوريتين العالميتين الرئيسيتين؛ عامي ١٨٤٨ و١٩٦٨. الحَظوا جيدًا أننا لم نتحدث عن عام ١٩١٧ حتى الآن. كيف لنا أن نصف هذه الفترة: هل هي فترة الثورة الصناعية؟ أم فترة الثورة (أو الثورات) البرجوازية؟ أم فترة دمقرطة الحياة السياسية؟ أم فترة الحداثة؟ تشيع هذه التأويلات جميعها، وجميعها تحظى بشيء من الوجاهة؛ (بل الكثير منها).

[٢٣٣] / أحد هذه الثّيمات، وربما أكثرها دقة، هو أن نسمّي الحقبة الممتدّة من (١٧٨٩–١٩٨٩) حقبة هيمنة الأيديولوجيا الليبرالية وانتصارها المظفَّر؛ وفي هذه الحالة فإن عام ١٩٨٩، الذي يُزعم عادةً أنه عام نهاية الأنظمة الشيوعية، سيكون في حقيقة الأمر عامَ سقوط الليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا. ربما تعُدُّون ذلك مبالغةً لا يقبلها العقل؛ نظرًا لصحوة الإيمان بالسوق الحرة والأهمية التي أُوليت حقوق الإنسان إيّاها؟ أربِعوا على أنفسكم. ولكي نقدّر الحُجَّة حقَّ قدرها؛ يتعيَّن علينا الانطلاق من نقطة البداية.

شهِدت فرنسا في عام ١٧٨٩ انتفاضة سياسية أطلقنا عليها اسم الثورة الفرنسية. وقد اجتازت بوصفها حدثًا سياسيًّا، مجموعةً من المراحل؛ بدءًا من مرحلة أولى شاع فيها الارتباك وانعدام اليقين، مرورًا بالمرحلة اليعقوبية، ثم المرحلة المؤقتة التي أشرفت عليها حكومة الإدارة (Directoire)[أ]، وصولاً إلى المرحلة النابليونية. بمعنًى ما، يمكننا القول إن تلك الاضطرابات استمرّت لاحقًا في غضون أعوام ١٨٣٠، و١٨٤٨، و١٨٧٠، إلى مرحلة المقاومة في أثناء الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية. وفي تلك المراحل جميعها، كان شعارها «حرية، مساواة، أخوة» صرخةً مدوّيةً للعالم الحديث، ثبت أن الغموض يكتنفها على نحو مدهش.

يبدو كشف حساب الثورة الفرنسية بالنسبة إلى فرنسا نفسها، غايةً في اللّاتوازن؛ فقد جرت تغييرات حقيقية لا رجعة عنها، وتغييرات عديدة ظاهرية لم تغيّر شيئًا. حافظ

(أ) هو نمط الحكم الذي اعتمدته الجمهورية الفرنسية الأولى بين عامي ١٧٩٥ و١٧٩٩؛ حيث أُسند الحكم إلى هيئة من خمس مديرين مثّلوا السُّلطة التنفيذية؛ أسّسها الجمهوريون المعتدلون وواجهت معارضة من أنصار الملكية واليعاقبة إلى أن تم الانقلاب عليها. (المترجم)

النظام القديم على استمراريته من خلال المسار الثوري نفسه، كما بيَّن توكفيل (Tocqueville) قبل زمن طويل، كما حدثت قطائع تاريخية حاسمة أيضًا. غير أنه ليس يشغلنا هنا -على أيّة حال- كشف حساب الثورة الفرنسية بالنسبة إلى فرنسا؛ فقد مضت الآن ذكراها المئوية الثانية باختلاف المواقف حولها.

بدلًا من ذلك، ينصبُّ اهتمامي على استكشاف الأثر الذي خلَّفته الثورة الفرنسية (والذي دُرس على نطاق واسع) في النّظام-العالَم برمَّته. لقد بدَّلت الثورة الفرنسية الذّهنيات، وأسّست لـ «الحداثة» بوصفها رؤيةً كونيةً للعالم الحديث؛ ونعني بالحداثة التوجُّه الدّائم شطر عدّ كلّ جديد حَسنًا مرغوبًا فيه؛ ذلك أننا نحيا عالمًا من التقدم على كلّ صعيد من صُعُد وجودنا. أما على الصعيد السياسي تحديدًا؛ فالحداثة تعني القبول بـ «طبيعية» التغيير، بوصفها مقابلًا لما كان يُظنُّ فيه من «الشذوذ» والطّابع العابر. وهكذا، انتشرت انتشارًا واسعًا قيمٌ تنسجم مع بنى الاقتصاد-العالَم الرأسمالي تمام الانسجام؛ حتى أنه وجَب على أولئك الذين لم يألفوها أن يأخذوها في الاعتبار في الخطاب العام.

/ لقد غدا السؤال متعلّقًا بما يجب فعله حيال «طبيعية» التغيير في الساحة السياسية؛ [١٠٤] ذلك أن من يتركون السُّلطة لا تتركهم السُّلطة ولا تسلاها نفوسهم أبدًا. والحال أن الرؤى المختلفة حول كيفية التعامل مع «طبيعية» التغيير ألّفت ما أضحينا نسمّيه أيديولوجيات العالم الحديث. كانت الأيديولوجيا «المحافظة» أولى الأيديولوجيات ظهورًا في المشهد، وتذهب الأيديولوجيا «المحافظة» إلى أنه يجب الاستمهال في التغيير أطول ما يمكن، وتضييق نطاقه ما أمكن. ولنلحَظ أنه ما من أيديولوجيٍّ محافظٍ جادٍّ ذهب إلى حدّ طرح الجمود التام بوصفه خيارًا، وهو موقفٌ كان يمكن التمسُّك به فيما سلَف من أزمنة.

ولقد تصدَّت «الليبرالية» للأيديولوجيا «المحافظة»؛ إذ عدَّت الليبرالية أنَّ طيَّ صفحة النظام القديم كان قطيعة سياسية حاسمة، ونهايةً لحقبة من الامتيازات «غير الشرعية». ثم كان البرنامج السياسي الذي جسَّدته الأيديولوجيا الليبرالية هو إسباغ صفة الكمال على العالم الحديث من خلال «إصلاح» مؤسساته.

Scanned with CamScanner

أما آخر الأيديولوجيات ظهورًا فكانت «الاشتراكية»، التي أنكرت فرضيات الأيديولوجيا الليبرالية القائمة على الفردانية، وأصرَّت على أن الانسجام الاجتماعي لن يتأتّى بمجرد تحرير الأفراد من جميع القيود التي تفرضها الأعراف؛ بل ينبغي للانسجام الاجتماعي -بالأحرى- أن يُبنى اجتماعيًا؛ كما أنه لا يمكن بناء الانسجام الاجتماعي، عند بعض الاشتراكيين، إلا في مرحلة تتلو تطورًا تاريخيًا آخر، ومعركة اجتماعية كبرى؛ هي «الثورة».

بحلول عام ١٨٤٨، كانت الأيديولوجيات الثلاث جميعها قد تشكَّلت، وخاضت فيما بينها معارك صاخبة، منذ ذلك الحين وطيلة القرنين التاسع عشر والعشرين. ولقد أُسّست الأحزاب السياسية في كل مكان؛ لترفع لواء هذه المواقف الأيديولوجية عاليًا. ولا شكَّ أنه ليس ثمَّ صيغة نهائية متفقٌ عليها لأيٍّ من هذه الأيديولوجيات، وأن هناك الكثير من الالتباس أيضًا حيال الخطوط الفاصلة بينها. غير أنه صار من المقبول عمومًا في الخطاب السياسي عند المثقَّفين؛ كما هي الحال عند العامّة من الناس، أن هذه الأيديولوجيات ستظل قائمة، وأنها بمنزلة ثلاث «نغمات» مختلفة، وثلاثة أنماط مختلفة من السياسات حيال «طبيعية» التغيير: سياسات الحذر والحكمة؛ سياسات الإصلاح العقلانية الثابتة والمستمرة؛ وسياسات التحول المتسارع؛ ذلك ما نسميه أحيانًا سياسات اليمين والوسط واليسار.

وهناك ملاحظ ثلاثة ينبغي الالتفات إليها بشأن هذه الأيديولوجيات خلال فترة ما
[٢٣٥] بعد عام ١٨٤٨. وأقول بعد عام ١٨٤٨؛ / لأن ثورة عام ١٨٤٨ العالمية -التي اجتمع فيها ظهور حركة عمّالية واعية بوصفها لاعبًا سياسيًا للمرة الأولى مع «ربيع» الشعوب- هي التي خطَّت الأجندة السياسية لما لحقها من زمن مدَّة قرن ونصف القرن. لقد أثبتت ثورة (أو ثورات) عام ١٨٤٨ «الفاشلة»، بشكل واضح، أن التغيير السياسي ليس يُرجى له أن يكون بالسرعة التي أرادها من أرادوه سريعًا، كما أنه لن يكون متمهِّلًا على النحو الذي أمّل فيه الحَذِرون منه. وكانت النبوءة (لا الأمنية) الأكثر منطقية هي الإصلاح العقلاني المستمر. ومن ثمَّ انتصر الوسط الليبرالي في مناطق المركز في الاقتصاد-العالَم.

Scanned with CamScanner

لكن، مَن ستُوكَل إليه مهمة وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ؟ كانت هذه أول مفارقة تعيَّنت معالجتها. لقد تبنَّت الأيديولوجيات الثلاث بين عامي ١٧٨٩ و١٨٤٨، في غضون حقبة التفتُّح الأول، مواقف شديدة العداء للدولة؛ حين تعلَّق الأمر بمسألة التعارض بين الدولة والمجتمع. وكانت المركزية التي اكتسبتها مسألة التعارض بين الدولة والمجتمع في الفكر السياسي نتاجًا للثورة الفرنسية؛ إذ نَدَّد المحافظون بالثورة بوصفها محاولةً لتوظيف الدولة في تقويض وإبطال المؤسسات التي عُدَّت جوهرية للمجتمع؛ مثل: الأسرة، والمجتمع، والكنيسة، والمَلَكية، والنظام الإقطاعي. بدورهم نَدَّد الليبراليون بالدولة بوصفها البنية التي أعاقت الفرد؛ بوصفه الفاعل الأساسي في تشكيل المجتمع، من السعي لتحقيق مصالحه/ ها على النحو الذي يلائمه/ ها، وهو ما سمَّاه بنثام «حساب المفاضلة بين اللذَّة والألم». أما الاشتراكيون فقد نَدَّدوا بالدولة؛ كونها تعكس إرادة ذوي الامتيازات لا الإرادة العامة للمجتمع. إذن، لقد بدا أن «زوال الدولة» عند الأيديولوجيات الثلاثة جميعها، مَثَلٌ أعلى حريٌّ بجميع الأطياف أن ترجو بلوغه صادقةً.

لكن -وهنا موضع المفارقة التي سبقت الإشارة إليها- على الرغم من هذا الإجماع على الرؤية السلبية حيال الدولة في باب النظرية، سار دعاة الأيديولوجيات الثلاث، في طرق متعددة، تلقاء تعزيز بنى الدولة في باب العمل (خاصة بعد عام ١٨٤٨). لقد عدَّ المحافظون الدولةَ آليةً بديلة للحدّ مما رأوا أنه تفكُّك أخلاقي؛ وذلك بالنظر إلى أن المؤسسات التقليدية لم يعُد في مقدورها القيام بذلك، أو لم يعُد في مقدورها القيام بذلك من دون مساعدة المؤسسات الشُّرَطية. أما رؤية الليبراليين للدولة؛ فقد استندت إلى عدّها الآلية الوحيدة، الكفء والعقلانية، التي يمكن من خلالها الحفاظ على وتيرة إصلاحية ثابتة وموجَّهة في الاتجاه الصحيح. في حين انتهى الحال بالاشتراكيين، بعد عام ١٨٤٨، / إلى الشعور بأنهم لن يُمكَّنوا أبدًا من التغلُّب على العقبات التي تحول [٢٣٦] دون تغيير مجتمعاتهم جذريًّا من دون الإمساك بزمام سُلطة الدولة.

المفارقة الثانية: أنه رغم الاعتقاد السائد بوجود أيديولوجيات ثلاثٍ متمايزة؛ إلا أن الممارسة السياسية بيَّنت أن كل حزب أيديولوجي حاول اختزال المشهد السياسي في

Scanned with CamScanner

ثنائيات متعارضة؛ بدعوى أن الأيديولوجيتين الأخريين تتشابهان عمليًا؛ فالليبراليون والاشتراكيون، من منظور المحافظين، يؤمنون بالتقدُّم، ويسعون لتوظيف الدولة؛ بغية التلاعب بالبنى العضوية للمجتمع. والمحافظون والليبراليون، عند الاشتراكيين، ليسوا أكثر من تنويعات تتغيًا الدفاع عن الوضع الراهن، وامتيازات الطبقات العليا (الأرستقراطية القديمة والبرجوازية الجديدة معًا). أما بالنسبة لليبراليين؛ فالمحافظون والاشتراكيون معارضون تسلُّطيون للنموذج الليبرالي الذي يرادف إشراق الأفراد بجميع إمكاناتهم. لا شكَّ أن اختزال الأيديولوجيات الثلاث إلى ثنائية (لكن في ثلاث صيغ مختلفة)، على ما سبق أن بيَّنا، كان في جانب منه مجرد خطاب سياسي عارِض. لكن ما هو أهمُّ من ذلك أن هذه النزعة الاختزالية عكست أنماط التحالفات السياسية التي أُعيدَ بناؤها باستمرار. على أية حال، أدَّى هذا النزوع المتواتر لاختزال الثالوث الأيديولوجي إلى ثنائيات، على مدار الأعوام المئة والخمسين [الماضية]، إلى قدر كبير من البلبلة السياسية، حتى على صعيد معنى هذه التسميات في حدّ ذاتها.

لكن كبرى المفارقات هي أننا في غضون المئة والعشرين عامًا بعد عام ١٨٤٨ -أي حتى عام ١٩٦٨ على الأقل- وتحت غطاء ثلاث أيديولوجيات تصطرع مع بعضها البعض، لم تكن لدينا سوى أيديولوجيا واحدة؛ أعني الأيديولوجيا الليبرالية التي هيمنت هيمنةً ساحقةً. ولكي نفقه هذا، يتوجَّب علينا النظر في ماهية القضية الفعلية التي شكَّلت موضوع النقاش في أثناء هذه الفترة بأكملها؛ أعني المشكلة الاجتماعية الأساسية التي تطلَّبت حلًا.

كان «الإصلاح» الكبير المطلوب، في حال بقي النِّظام-العالَم الرأسمالي مستقرًا من الناحية السياسية، هو دمج الطبقات العاملة في النظام السياسي؛ ومن ثمَّ تحويل الهيمنة التي جعلت من السُّلطة والثروة -مجرَّدين- مُستَندًا لها إلى هيمنة تستند إلى الرضا والقبول. ولقد قامت عملية الإصلاح هذه على ركيزتين رئيستين: الأولى منح حقّ الاقتراع، ولكن بطريقة لا تُحدث من التغيير المؤسَّسي إلَّا أقلَّه، على الرغم من أن الجميع سيقترعون؛ أما الثانية فهي نقل جانب من فائض القيمة العالمي إلى الطبقات

Scanned with CamScanner

العاملة، ولكن بطريقة تُبقي الجانب الأكبر منه في حَوزة الطبقات المهيمنة؛ وبذلك يظل
/ نظام تراكم رأس المال قائمًا. [٢٣٧]

وكانت المنطقة الجغرافية التي يتعيَّن أن يتحقَّق فيها مثل هذا «الاندماج» الاجتماعي، على وجه السرعة، هي دول المركز في الاقتصاد-العالم الرأسمالي، أعني بريطانيا وفرنسا في المقام الأول، فضلًا عن الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية الأخرى، والدول التي يستوطنها البيض. نعلم أن هذا التحول جرى على نحو مطَّرد في أثناء الفترة (١٨٤٨-١٩١٤). وبحلول زمن الحرب العالمية الأولى، كانت أنماط الاقتراع العام (وإن لم يزل حينها مقتصرًا على الرجال دون غيرهم في أكثر البقاع)، ودولة الرفاه قد ترسَّخت عمومًا، حتى لو لم يتحقَّقا بالكامل في هذه الدول كافةً.

يمكننا القول ببساطة: لقد وعت الأيديولوجيا الليبرالية غايتها، ثمَّ نتوقف في تحليلنا عند هذا الحدِّ، لكن ذلك لن يروي الغليل؛ بل لا بدَّ من أن نلحَظ أيضًا ما عرَض للمحافظين والاشتراكيين من تحوُّلات في خضمِّ هذه السَّيرورة؛ إذ حوَّل السياسيون المحافظون البارزون أنفسهم إلى «محافظين متنوِّرين» (Enlightened Conservatives)؛ أي منافسين فعليين لليبراليين الرسميين في عملية دمج الطبقات العاملة. ويُعَدُّ كلٌّ من دزرائيلي وبسمارك وحتى نابليون الثالث، أمثلة جيدة لهذه الصيغة الجديدة من النزعة المحافظة التي يمكن تسميتها «النزعة المحافظة الليبرالية».

في الوقت نفسه، تحولت الحركة الاشتراكية في البلدان الصناعية؛ بما في ذلك أشدُّ النماذج كفاحيةً؛ مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، إلى الصوت البرلماني الرائد الذي سيحقِّق الإصلاحات الليبرالية؛ إذ مارَس الاشتراكيون من خلال أحزابهم واتحاداتهم العمَّالية، ضغوطًا «شعبية» هائلة ابتغاء تحقيق ما أراده الليبراليون أنفسهم، أعني تدجين الطبقات العاملة. ولم يقتصر الأمر على برنشتاين (Bernstein)[أ] فحسب؛

(أ) إدوارد برنشتاين (١٨٥٠-١٩٣٢): اشتراكي ديمقراطي ألماني؛ وهو مؤسس الاشتراكية التدريجية، وهو اتجاه سياسي في الحركة العمَّالية، يرفض الاشتراكية الثورية. رفض برنشتاين الجدل الهيجلي، وميَّز بين الماركسية المبكرة والناضجة، وعدَّ أن الاشتراكية يمكن تحقيقها بالوسائل السلمية من خلال الإصلاح التشريعي التدريجي في المجتمعات الديمقراطية. (المترجم)

بل تحوَّل كلٌّ من كاوتسكي (Kautsky)[أ]، وغوراس (Jaurès)[ب]، وغيسد (Guesde)[ج] أيضًا، فضلًا عن «الفابيين»، إلى ما يمكن أن نسمّيه «اشتراكيين ليبراليين».

وبحلول عام ١٩١٤، توزَّع العمل السياسي في الدول الصناعية إلى حدٍّ كبير، بين «المحافظين الليبراليين» و«الاشتراكيين الليبراليين». وفي خضمّ ذلك، اضمحلَّت الأحزاب الليبرالية الصِّرفة؛ ذلك أن الأحزاب ذات الثِّقل جميعها كانت أحزابًا ليبرالية بحكم الواقع، وخلف واجهة الصراع الأيديولوجي، كمَن واقع الإجماع الأيديولوجي.

لم تؤدِّ الحرب العالمية الأولى إلى تقويض هذا الإجماع؛ بل رسَّخته ووسَّعت نطاقه.
[٢٣٨] وكان عام ١٩١٧ رمزًا لتوسيع نطاق هذا الإجماع الليبرالي. لقد اندلعت الحرب / نتيجةً لعملية اغتيالٍ في منطقة طرفية من الاقتصاد-العالَم هي البوسنة والهرسك، حين أزف وقت تحوُّل دول المركز عن الغاية الدنيا المتمثِّلة في دمج طبقاتها العمَّالية، إلى التفكير في دمج القطاع الأوسع من الطبقات العاملة عبر العالم، التي تعيش في مناطق النِّظام-العالَم الطَّرفية وشبه الطَّرفية. بلُغة اليوم؛ صارت القضية حينها هي تدجين الجنوب برمَّته، على المنوال نفسه الذي دُجِّنت به الطبقات العاملة في مناطق المركز.

وكانت هناك صيغتان لحل قضايا العلاقات بين الشمال والجنوب؛ الأولى هي تلك التي طرحها وودرو ويلسون؛ طليعةُ المبشِّرين بتجديد الليبرالية على الصَّعيد العالمي. لقد طلب ويلسون من الولايات المتحدة الانخراط في الحرب العالمية الأولى لـ «تأمين

(أ) كارل كاوتسكي (١٨٥٤-١٩٣٨): فيلسوف، وصحفي، وسياسي، ومنظِّر ديمقراطي اشتراكي ألماني - تشيكي. كان قياديًا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وأحد أبرز المنظِّرين الماركسيين في أوروبا. كان كاوتسكي أحد زعماء تيار الوسط في الحركة الاشتراكية العالمية، وقد هاجمه لينين في كتابه المعروف الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي؛ وذلك بسبب انتقاده للديكتاتورية البلشفية وطبيعة الدولة السوفييتية. (المترجم)

(ب) جان غوراس (١٨٥٩-١٩١٤): زعيم اشتراكي فرنسي اغتيل سنة ١٩١٤؛ لمعارضته دخول الحرب العالمية الأولى ومواقفه السلمية. كان من خرّيجي مدرسة الأساتذة العليا، وكان خطيبًا مفوَّهًا وله مقالات عديدة. (المترجم)

(ج) جول غيسد (١٨٤٥ - ١٩٢٢): صحفي وسياسي اشتراكي فرنسي. (المترجم)

العالم؛ استعدادًا للديمقراطية». وحين وضعت الحرب أوزارها، أطلق دعوته إلى «تقرير مصير الأمم».

فما هي الدول التي قصدها ويلسون بدعوته؟ يبدو جليًّا أنها لم تكن دول المركز؛ إذ كانت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا العظمى، وحتى بلجيكا وإيطاليا، قد تمكَّنت من استكمال عملية بناء أجهزة الدولة، الكفء والشَّرعية، قبل فترة طويلة. لقد كان مقصود ويلسون بطبيعة الحال أممَ أو «شعوبَ» الإمبراطوريات الثلاث الكبرى التي كانت في طريقها للتفكُّك حينذاك؛ روسيا، والنمسا-المجر، والإمبراطورية العثمانية، وجميعها تضمُّ مناطق طرفية وشبه طرفية في الاقتصاد-العالَم. بإيجاز؛ قصَد ويلسون ما نسمِّيه اليوم عالم الجنوب. وبعد الحرب العالمية الثانية، توسَّع مبدأ تقرير مصير الأمم؛ ليشمل ما بقي من المناطق المستعمَرة -في إفريقيا، وآسيا، وأوقيانوسيا، ومنطقة البحر الكاريبي.

يماثل مبدأ تقرير المصير للأمم على الصعيد العالمي -بنيويًا- مبدأ الاقتراع العام على الصَّعيد الوطني؛ إذ كان على جميع الأمم أن تتمتَّع السيادة، ومن ثمَّ تتساوى سياسيًّا، تمامًا كما يتساوى جميع الأفراد سياسيًّا، ويكون لكلٍّ منهم صوت واحد (وهو المبدأ الذي تجسِّده اليوم الجمعية العامة للأمم المتحدة).

غير أن الليبرالية الويلسونية لم تتوقف عند هذا الحدِّ؛ لقد كانت الخطوة التالية بعد منح حقّ الاقتراع على الصَّعيد الوطني هو التأسيس لدولة الرفاه؛ أي إعادة توزيع جزء من فائض القيمة من خلال عمليات تحويل الدخل حكوميًّا. وعلى الصعيد العالمي، / [٢٣٩] كانت الخطوة التالية بعد تقرير المصير هي «التنمية (الاقتصادية) الوطنية»؛ أي البرنامج الذي طرحه كلٌّ من روزفلت وترومان وأتباعهما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن نافلة القول أن الحذر والنفور المعتادين كانا ردَّ فعل القوى المحافظة على دعوات ويلسون المدوِّية من أجل الإصلاح العالمي. ثم شرعت؛ أي القوى المحافظة، في أعقاب الاضطرابات التي تسبَّبت فيها الحرب العالمية الثانية، تلمس مزايا هذا البرنامج الليبرالي، حتى أن الليبرالية الويلسونية تحولت في واقع الأمر إلى أطروحة ليبرالية-محافظة بعد عام ١٩٤٥.

Scanned with CamScanner

ولكن عام ١٩١٧ له أهميته من زاوية أخرى؛ إذ كان عام الثورة الروسية. وكانت الويلسونية بالكاد قد وُلدت حين واجهت معارضةً أيديولوجيةً شرسةً، أعني اللينينية. لقد ظهر لينين والبلاشفة على الساحة السياسية -بالأساس- احتجاجًا على تحوُّل الأيديولوجيا الاشتراكية إلى ما أسمَيته الاشتراكية الليبرالية (وهي نفسها تحريفيةُ (Revisionism) برنشتاين، التي ألصقها لينين بموقف كاوتسكي كذلك)[أ]. لذلك، طرحت اللينينية بديلًا كفاحيًا؛ من خلال معارضتها لمشاركة العمَّال في الحرب العالمية الأولى في البداية، ثم من خلال استيلاء الحزب البلشفي على السُّلطة في روسيا بعد ذلك.

في عام ١٩١٧ كما نعلم، قدَّر الاشتراكيون في كل مكان؛ بما في ذلك روسيا، أنَّ أولى الثورات الاشتراكية ستندلع في ألمانيا. ولقد ترقَّب البلاشفة بزوغ شمس ثورتهم في الثورة الألمانية عدَّة سنوات؛ لكن الثورة الألمانية لم تندلع مطلقًا، وكان على البلاشفة أن ينظروا أين ستكون الوجهة.

انقسم المسار الذي قرَّر هؤلاء سلوكه إلى طريقين؛ إذ قرَّروا بناء «الاشتراكية في بلد واحد»؛ وهكذا وضعوا أقدامهم على طريقٍ صارت الغاية العظمى للدولة السوفييتية من سلوكه الاندماجُ السياسيُّ في النِّظام-العالَم بوصفها قوة عظمى، وتحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال التصنيع السريع. كان هذا برنامج ستالين، ثم تابعه فيه خروتشوف وبريجنيف، وكذلك غورباتشوف. ومن ثمَّ؛ كان هذا البرنامج من الناحية العملية، أحد مطلوبات الدولة السوفييتية في «حقوقها المتساوية» على الساحة العالمية.

ماذا عن الثورة العالمية؟ لقد أسَّس لينين الأممية الثالثة -ابتداءً- بدعوى متابعة المهمَّات التي تخلَّت عنها الأممية الثانية بطرائق نضالية؛ غير أن الأممية الثالثة سرعان ما استحالت مجرد تابع لأجندة السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. / وكان الشيء [٢٤٠]

(أ) النزعة التحريفية هي حركة فكرية داخل الفلسفة الماركسية؛ قادها الألمانيان كارل كاوتسكي (١٨٥٤-١٩٣٨) وإدوارد برنشتاين (١٨٥٠-١٩٣٢)، انتقدت الماركسية الأرثوذكسية، وكانت مناهِضةً للاشتراكية الثورية وللطبيعة الديكتاتورية للدولة السوفييتية التي أسَّستها الثورة البلشفية. يُعرف دُعاتها بأنصار الوسط في الحركة الاشتراكية العالمية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الوحيد الذي أفلحت فيه هو أنها لم تُثر يومًا حركة تمرد حقيقية في أوساط الطبقات العاملة؛ بل لقد تحوّلت بؤرةُ تركيز النشاط تحوُّلًا تامًّا؛ ابتداءً من مؤتمر باكو لشعوب الشرق في عام ١٩٢١؛ حيث لم تقتصر دعوة لينين على الأحزاب الشيوعية فحسب؛ بل دعا إليه أيضًا جميع أنواع حركات التحرُّر الوطني والقومي.

كان البرنامج الذي انبثق عن مؤتمر باكو، والذي تحوَّل في واقع الأمر إلى برنامج للحركة الشيوعية العالمية، برنامجًا مناهِضًا للإمبريالية؛ فما هي النزعة المناهِضة للإمبريالية؟ إنها ترجمةٌ لبرنامج ويلسون بشأن تقرير مصير الأمم إلى لغة أكثر عدوانية وأقلَّ صبرًا. وما هو البرنامج الذي طرحته حركات التحرر الوطني، الواحدة تلو الأخرى، بينما هي تستلم مقاليد السُّلطة في أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ إنه برنامج التنمية (الاقتصادية) الوطنية الذي عادةً ما تُعاد تسميته: التنمية الاشتراكية. لقد بدت الأيديولوجيا اللينينية؛ وهي العدو اللدود للاشتراكية -الليبرالية على الصَّعيد الوطني، أقرب إلى الاشتراكية- الليبرالية على الصعيد العالمي.

لقد قام البرنامج الليبرالي، في الفترة بين عامي ١٨٤٨ و١٩١٤، على تدجين الطبقات العاملة في مناطق المركز؛ من خلال منحهم الحقَّ في الاقتراع العام، وتحقيق دولة الرفاه. ولقد اجتمعت نضالية الاشتراكيين ومكر المحافظين على تنفيذه؛ غير أنه في الفترة بين عامي ١٩١٧ و١٩٨٩، برز برنامج ليبرالي آخر على الصعيد العالمي؛ أعني تدجين الجنوب، وقد اجتمعت نضالية الاشتراكيين ومكر المحافظين على تنفيذه كذلك.

أفضت الثورة العالمية الثانية عام ١٩٦٨، تمامًا كالثورة العالمية الأولى عام ١٨٤٨، إلى أن تمسَّ يدُ التغيير الإستراتيجيات الأيديولوجية للاقتصاد-العالَم الرأسمالي؛ فبينما كفلت نجاحات ثورة عام ١٨٤٨ وإخفاقاتها، انتصار الليبرالية بوصفها أيديولوجيا، والتحول النهائي لخصومها التقليديين -المحافظون والاشتراكيون- إلى مجرد أتباع؛ أدَّت نجاحات ثورة عام ١٩٦٨ وإخفاقاتها بدورها، إلى تقويض الإجماع الليبرالي. لقد دشَّن ثوار عام ١٩٦٨ احتجاجًا يساريًا ضد هذا الإجماع، وقبل كل شيء ضد التحول

Scanned with CamScanner

التاريخي للاشتراكية، وحتى الاشتراكية اللينينية، إلى الاشتراكية الليبرالية. وقد اتخذ الأمر شكل انبعاثٍ لجماعات متنوعة من الأناركيين، ولكن من الماويين بشكل أساسي.

[٢٤١] / لقد عرفت الأيديولوجيا المحافظة التجديد لأول مرة منذ عام ١٨٤٨، في أعقاب اختراق ما يُسمَّى اليسار الجديد للإجماع العالمي حول الليبرالية، وتحوَّلت عن نزعتها الدفاعية من الناحية السياسية إلى النزعة الهجومية. وعُرف محافظو هذه الصيغة، في بعض الأحيان، باسم المحافظين الجدد، وأحيانًا أخرى باسم الليبراليين الجدد؛ مما يعكس حقيقة أن برنامجها [أي النيوليبرالية] صيغ أساسًا لإزالة القيود المفروضة على السوق، ومن ثمَّ، التراجع عن مخصَّصات دولة الرفاه، وهي أول انتكاسة يؤبه لها تحدث في خلال قرن من الزمن.

كيف نُفسِّر ثورة عام ١٩٦٨ وعواقبها على الإستراتيجيات الأيديولوجية؟ فيما يتصل بهيكل النِّظام-العالَم برمَّته؛ يمكننا القول إنَّ سياسات الليبرالية؛ أعني تدجين الطبقات العاملة في العالم من خلال الاقتراع/ السيادة ودولة الرفاه/ التنمية الوطنية، كانت قد بلغت أقصى ما يمكنها بلوغه. وكان من شأن زيادة الحقوق السياسية، وإعادة توزيع المخصَّصات الاقتصادية، أن يهدِّد نظام التراكم نفسه. لقد وصلت إلى حدودها القصوى قبل أن يُستكمل تدجين جميع قطاعات الطبقات العاملة في العالم من خلال منحها جزءًا صغيرًا، لكن يؤبه له، من المنافع.

لا تزال أغلبية سكان المناطق الطَّرفية وشبه الطَّرفية مُقصاةً عن عمليات النظام. غير أن هذا الإقصاء يشمل كذلك أقلية يؤبه لها من سكان مناطق المركز، أو ما يسمَّى «عالم ثالث الداخل» (Third World within)؛ فضلًا عن ذلك، صارت نساء العالم أوعى بشأن استدامة إقصائهن، على جميع المستويات الطبقية، عن فرص الحصول على حقوقهن السياسية الفعلية، كما أُقصين في الغالب عن الحصول على عوائد اقتصادية متساوية.

لذلك، كان عام ١٩٦٨ مستهلًّا لإبطال الهيمنة الثقافية التي شكَّلتها الطبقات المهيمنة في العالم منذ عام ١٨٤٨ وعزَّزتها. ولقد شهِدنا، بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٩، انهيارًا مطَّردًا لما تبقَّى من الإجماع الليبرالي. وسعى المحافظون، أكثر فأكثر، من موقعهم في

Scanned with CamScanner

اليمين، إلى تقويض المركز الليبرالي. لنقارن بين ما قاله ريتشارد نيكسون: «جميعُنا الآن كينزيون»[أ]؛ وبين حملة جورج بوش [الأب] ضد الأيديولوجيين الليبراليين عام ١٩٨٨. ولنشهد ذلك الانقلاب الذي عرفه حزب المحافظين البريطاني عمليًّا؛ حيث أنهت مارغريت تاتشر تراثَ النزعة المحافظة المستنيرة التي تمتدُّ جذورها أبعد من دزرائيلي؛ لتصل إلى السّير روبرت بيل (Robert Peel) في أربعينيات القرن التاسع عشر.

/ ولكن اليسار بدوره كان عُرضة لتآكل أكبر؛ وكان التعبير الأكثر دلالة عن ذلك هو [٢٤٢] تفكُّك الأنظمة الاشتراكية-الليبرالية. وباتت أكثر الأنظمة «تقدُّميةً»، من ذوات الخطابات النضالية، في المناطق الطَّرفية وشبه الطَّرفية على حدٍّ سواء، عاجزةً على تحقيق مستويات يؤبه لها من التنمية الوطنية، وتبدّدت في سياق ذلك، شرعيتها الشعبية، واحدةً تلو الأخرى، رغم ماضيها التحرُّري المجيد. وكانت ذروة هذه العملية ما سُمّي انهيار الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، مع بروز النزعة الغورباتشوفية، و«المناطق الاقتصادية الخاصة»[ب] في جمهورية الصين الشعبية، وسقوط أنظمة الحزب الواحد الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية جميعها.

لقد اندفع من خاب أملُهم جرّاء الإجماع الليبرالي لمناهضة الأيديولوجيا الليبرالية-الاشتراكية باسم الأناركية و/ أو الماوية في عام ١٩٦٨. أما في عام ١٩٨٩؛ فقد اندفعوا لمعاداة الأنظمة الممثّلة له على النمط السوفييتي، باسم السوق الحرة. وفي الحالتين، لم يؤخذ البديل المطروح على محمل الجدّ؛ إذ سرعان ما اتضح أن البديل الذي طرحته أحداث عام ١٩٦٨ كان خاويًا على عروشه من المعنى، وهو المصير نفسه الذي آل إليه

(أ) تُنسب العبارة أيضًا إلى عالم الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦)؛ والأرجح أن الرئيس ريتشارد نيكسون رددها فحسب؛ وهي تدل على لجوء الحكومات الليبرالية إلى السياسات الكينزية، القاضية بتدخل الدولة في الاقتصاد، خلال الأزمات الاقتصادية، بعد أن كانت تؤكد على سياسات تدخلية أقل. (المترجم)

(ب) اعتمدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في إطار سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي نهاية السبعينات من القرن العشرين؛ وهي مناطق خاصة خاضعة لسياسات اقتصادية مرنة ومنفتحة على اقتصاد السوق؛ مقارنة بسياسات التخطيط المعتمدة في بقية أنحاء البلاد. (المترجم)

Scanned with CamScanner

البديل المطروح عام ١٩٨٩. وبين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٩، انهار الإجماع الليبرالي، شيئًا فشيئًا، وتلاشى ما رافقه من أمل في التحسين التدريجي لأحوال الكثير من الطبقات العاملة في العالم. وإذا انهار هذا الإجماع، فليس ثمَّ تدجين لتلك الطبقات العاملة.

إنَّ المعنى الحقيقي لانهيار الأنظمة الشيوعية هو الانهيار النهائي لليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا مهيمنة؛ إذ اقترنت الشَّرعية الدائمة التي حظي بها النِّظام-العالَم الرأسمالي بالثقة في وعود الليبرالية. ولقد كانت الأحزاب الشيوعية القديمة في الكتلة الشيوعية السابقة آخر المؤمنين بها عن حقٍّ، ودون ذاك الإيمان، كانت الطبقات المهيمنة لتفقد كلَّ إمكانية للسيطرة على الطبقات العاملة في العالم خارج استخدام القوة. وحين غابت هذه الرَّشوة؛ غاب الإجماع. إن القوة وحدها، كما نعرف منذ مكيافيلّي على الأقل، لا يمكنها إسناد البنى السياسية طويلًا.

[٢٤٣] / وهكذا، نصل إلى المعنى الذي انطوت عليه أزمة الخليج الفارسي؛ بوصفها بداية الحقبة الجديدة؛ إذ صار السلاح الناجع الوحيد للقوى المهيمنة هو استخدام القوة. وعلى عكس جميع المواجهات بين الشمال والجنوب في غضون القرن العشرين، كانت حرب الخليج الفارسي تمرينًا في الواقعية السياسة المحضة؛ فابتدأها صدام حسين على هذا النحو، وتلقَّى ردَّ الولايات المتحدة والتحالف الذي شكَّلته على النحو نفسه.

ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن الصراعات السابقة كانت خلوًّا من الواقعية السياسية؛ فقد كانت الواقعية السياسية حاضرة، بشكل أو بآخر، في مؤتمر باكو عام ١٩٢١، وفي بلوغ الحزب الشيوعي الصيني شنغهاي عام ١٩٤٩. وكانت جزءًا لا يتجزأ من إعلان باندونغ عام ١٩٥٥، ومن حرب ڤيتنام، ومن المواجهة التي شهدتها كوبا عام ١٩٦٢. كما كانت على الدوام جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية الحركات المناهضة للنظام، ولنتذكر هنا مقولة ماو تسي تونغ: «تنبع السُّلطة السياسية من فوَّهة البندقية»، لكن القوة لطالما كانت لاحقةً للدوافع التي تنتظم الأيديولوجيا المعادية للنظام حولها؛ فالجنوب، والمناطق الطَّرفية، والطبقات العاملة عبر العالم، كلهم خاضوا معاركهم تحت راية أيديولوجيا اجتمع فيها التغيير والأمل، ولم تخلُ يومًا من احتكام واضح للقوة الشعبية.

Scanned with CamScanner

لقد حاججنا بأن أشكال هذا النضال الأيديولوجي، الذي خاضته الحركات المعادية للنظام عبر العالم، كانت أقلَّ نضالية مما بدت عليه أو ادَّعته تلك الحركات. وقُلنا إنها سعَت، من غير قصد، إلى تحقيق الهدف الأيديولوجي الليبرالي الذي هو الدمج المتجانس في إطار النظام. وأنها بذلك منحت الأمل، وربما أفرطت، حين دعت إلى التمسك بقضيتها؛ استنادًا إلى تلك الآمال والوعود. لكن حين بدا أنها وعودٌ لن تتحقق في نهاية المطاف، اندلعت الانتفاضة الرئيسة الأولى عام ١٩٦٨، ثم تلاها الغضب الممزوج بخيبة الأمل عام ١٩٨٩. وقد توجهت الانتفاضات وخيبات الأمل ضد الاشتراكية-الليبرالية المعادية للنظام، أكثر مما توجهت ضد الليبرالية التقليدية الخالصة. لكن لا يُهم، طالما أن أهداف الليبرالية تحققت في نهاية المطاف، على يد الاشتراكيين-الليبراليين أنفسهم (والمحافظين-الليبراليين أيضًا لا ريب)؛ وحيث ثبت على الدوام أن الليبرالية لم تكن يومًا فعَّالة وحدها.

لقد استخلص صدَّام حسين الدرس من هذا الانهيار الذي حلَّ بالذّرع الأيديولوجي الليبرالي؛ / وخلص إلى أن «التنمية الوطنية» كانت شيئًا مُغريًا لكنه غير قابل للتحقُّق [٢٤٤] حتى في دولٍ غنية بالنفط كالعراق؛ فقرر أن الطريقة الوحيدة لتغيير تراتبية القوة في العالم هي بناء قوىً عسكرية كبيرة في الجنوب. وهكذا، رأى في نفسه بسمارك الدولة القومية العربية الموعودة؛ وكان غزو الكويت خطوة أولى في هذا المسار الذي من شأنه أن يُفيد منه؛ بوصفه حلًّا جانبيًّا لأزمة الديون العراقية (التخلُّص من دائن رئيس إضافة إلى مكاسب غير متوقعة من رءوس المال المنهوبة).

فإذا كان ذلك تمرينًا في الواقعية السياسية المحضة، وجب علينا النظر في الحسابات التي قام عليها. كيف قيَّم صدَّام حسين مخاطره؛ ومن ثَم فُرص نجاحه؟ لا أظنُّ أنه أخطأ الحساب؛ بل أتصور أنه فكر بالطريقة التالية: كانت لدى العراق فرصة خمسين بالمئة للفوز على المدى القصير (إذا ما تردَّدت الولايات المتحدة في الردّ)؛ فإذا تحرك العراق، ستجد الولايات المتحدة نفسها في وضع لا فرصة لها فيه للفوز؛ حيث يساوي احتمال خسارتها مئة بالمئة على المدى المتوسط. وكانت تلك احتمالات جيدة للاعب يمارس الواقعية السياسية.

Scanned with CamScanner

خسر صدَّام حسين رهان الخمسين بالمئة كفرصة للربح على المدى القصير؛ لأن الولايات المتحدة ردَّت مستخدمةً قوتها العسكرية القصوى التي لم تكن في وارد الهزيمة بطبيعة الحال. فيما خرج العراق، كدولة، أضعف كثيرًا جرَّاء الحرب، وإن كان ضعفه هذا أقل مما تعتقده الولايات المتحدة. غير أن الوضع السياسي في الشرق الأوسط لم يتغير جوهريًا عما كان عليه عام ١٩٨٩، عدا أن المسئولية السياسية للولايات المتحدة زادت بشكل كبير، من دون أيّ زيادة يؤبه لها في قدرتها السياسية على نزع فتيل التوترات. ومهما كان حجم التطورات على المدى القصير، سيتواصل التآكل المستمر لدورها السياسي في النِّظام-العالَم على المدى المتوسط؛ وذلك بالنظر إلى التآكل المستمر لوضعها التنافسي في السوق العالمية، في مواجهة اليابان والمجموعة الأوروبية.

أما السؤال المطروح على المدى الطويل؛ فيتصل بالتطورات التي ستحدث في الشمال، والتي يسهل التنبؤ بها إلى حدٍّ ما؛ فحين تحدث الدورة المقبلة للانتعاش الطويل في الاقتصاد-العالَم، ستقتصر أقطاب القوة المحتمَلة على المحور الأمريكي-
[٢٤٥] الياباني، وستلحق به الصين، والمحور الأوروبي الذي ستلتحق به روسيا. / وفي خضم حركة التوسع والتنافس الجديدة بين قوى المركز؛ سيركز كل قطب اهتمامه على تنمية أطرافه شبه الطَّرفية (الصين في حالة القطب الأول، وروسيا (أو الاتحاد السوفييتي بعد إعادة بنائه في حالة القطب الآخر)، وسيكون الجنوب عمومًا أكثر عُرضة للتهميش؛ خلا بعض الجيوب هنا وهناك.

وسيُسفر هذا التوسع الاقتصادي الجديد عن نفسه في نتيجة سياسية ستأخذ شكل صراعٍ حادٍّ بين الشمال والجنوب؛ لكن ماذا لو فقد الشمال سيطرته الأيديولوجية على الوضع؟ هل يمكن للقوى المعادية للنظام؛ سواءٌ في الجنوب أو تلك التي تدعمه (أي الطبقات العمَّالية العالمية، إذا ما استعملنا مفردة عتيقة)، أن تُعيد اكتشاف بُعد أيديولوجي لصراعها؟

لقد استُنفذت الموضوعات الأيديولوجية التي شهدتها السنوات الماضية وجسَّدتها

Scanned with CamScanner

المذاهب الاشتراكية والمناهضة للإمبريالية؛ لذلك برزت ثلاثة أنماط رئيسة للصراع خلقت كلٌّ منها صعوبات آنية هائلة للطبقات المهيمنة في النّظام-العالَم، ولا يبدو أنها تشكّل أيَّ تحدٍّ أيديولوجي أساسي؛ النمط الأول هو ما يمكنني تسميته تحدّي البسماركية الجديدة؛ الذي تشكّل في صورة الزخم الذي عرفته حالة صدّام حسين كمثال. والثاني هو الرفض الأساسي للرؤية الكونية القائمة على ميراث عصر الأنوار. وقد رأينا ذلك في القوى التي تزعّمها آية الله الخميني. أما النمط الثالث؛ فهو مسار المحاولات الفردية للحراك الاجتماعي الجغرافي، وهو ما عبّر عنه استمرار الهجرة غير الشرعية الهائلة من الجنوب إلى الشمال.

هناك ملحظان بارزان بشأن هذه الأشكال الثلاثة من الصراع؛ **أولًا**: من المرجّح أن يزيد كلٌّ منها أضعافًا مضاعفة خلال الأعوام الخمسين القادمة؛ مستنزفةً بذلك اهتمامنا السياسي الجماعي. **ثانيًا**: من الواضح أن المثقفين اليساريين حول العالم تفاعلوا معها بطريقة شابها الكثير من الغموض؛ إذ بقدر ما تتوجّه هذا الصراعات ضد الطبقات المهيمنة على النّظام-العالَم، وما تسبّبه لها من إزعاج، بقدر ما يميل المثقفون اليساريون إلى دعمها. وبقدر ما تكون خلوًا من المحتوى الأيديولوجي؛ وبالتالي يُحتمل أن تكون عواقبها على المدى المتوسط رجعيةً وليست تقدُّمية؛ بقدر ما يميلون إلى الابتعاد عنها مسافة معتبرة.

والسؤال هنا يتصل بالخيار المتروك للقوى اليسارية؛ فإذا كان عام ١٩٨٩ هو نهاية حقبة ثقافية امتدت منذ عام ١٧٨٩ وحتى عام ١٩٨٩، فما ستكون الموضوعات الأيديولوجية الجديدة في العصر الحالي؟ دعوني أطرح سبيلًا للتحليل يمكن اتخاذها.
/ لقد كانت موضوعات الحداثة في خلال الحقبة التي لتَوّها مضت، هي فضائلُ الجديد، [٢٤٦]
وطبيعية التغيير السياسي. وقد أفضت هذه الموضوعات، تدريجيًّا ومنطقيًّا، كما حاولنا أن نحاجج، إلى انتصار الليبرالية؛ بوصفها أيديولوجيا؛ أي انتصار الإستراتيجية السياسية للإصلاح الواعي العقلاني على طريق الأمل في حتمية بلوغ الكيان السياسي مرتبةَ الكمال. وطالما أن إطار الاقتصاد-العالم الرأسمالي يحوي داخله حدودًا بنيوية متأصلة

Scanned with CamScanner

(غير معترف بها)، على فكرة «كمال» الكيان السياسي، تكون هذه الأيديولوجيا قد وصلت إلى حدودها (في عام ١٩٦٨ ثم في عام ١٩٨٩)، وفقدت اليوم نجاعتها.

إننا ندلف الآن حقبةً جديدة، أصفُها بأنها حقبة تفكُّك الاقتصاد-العالَم الرأسمالي. ويبدو أن أيَّ حديثٍ عن تأسيس «نظام عالميّ جديد» هو جَلَبة في مهبّ الريح لا أكثر؛ إذ ما مِن أحد يؤمن به تقريبًا، وهو على أية حال، بعيدٌ تمامًا عن أية إمكانية للتحقق.

فماذا إذا وجدنا أنفسنا أمام احتمال التفكُّك؛ (بوصفه نقيضًا لاحتمال أن يستمر التغيُّر التدريجي والعادي)، ما هي الأيديولوجيات الممكنة حينها؟ يبدو أن الفرد، بوصفه محور الأيديولوجيا الليبرالية، لن يكون له دور مهمٌ يؤدّيه حينها؛ إذ لا يمكن لأي فرد الصمود فترة طويلة وسط بنية آخذة في التفكك. حينها، سيقتصر خيارنا الوحيد بوصفنا ذواتًا، على تشكيل جماعات تكون كبيرة بما يكفي لتأمين ما يلزم من الملاذ والقوة؛ لذلك ليس من قبيل المصادفة أن يطفو موضوع «هوية الجماعة» للسطح إلى درجة لم يشهدها النِّظام-العالَم الحديث من قبل.

إذا انتظمت الذَّوات (Subjects) في جماعات، فستكون ثَمَّ جماعات متعدّدة ومتداخلة بطرق غاية في التعقيد على الصعيد العملي؛ إذ جميعنا أعضاء (وأعضاء نشطون) في جماعات عديدة. لكن تعريف الجماعة بوصفها ذاتًا لا يروي الغليل؛ فخلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٧٨٩ و١٩٨٩، سعى المحافظون والاشتراكيون، رغم الإخفاق الذي مُني به مسعاهم ذاك، إلى التأسيس للأولوية الاجتماعية للجماعات؛ حيث رام المحافظون منح الأولوية لبعض الجماعات التقليدية؛ في حين سعى الاشتراكيون إلى منح تلك الأولوية لمجموع الشعب بوصفه جماعة واحدة. ويتعيَّن علينا، إضافةً إلى ذلك، أن نطرح أيديولوجيا (بالمعنى الذي يحيل إلى برنامج سياسي) تستند إلى أولوية الجماعات بوصفها فواعل (Actors).

ويبدو لي أن هناك أيديولوجيتان قابلتان للبناء، على الرغم من أن أيًا منهما لم تتشكَّل بعدُ على نحو كامل في واقع الأمر. يمكن للمرء أن يطرح فضيلة «البقاء لأصلح» الجماعات وشرعيتها. / ولقد أُعلن ذلك جليًا في صورة العدوانية الجديدة التي يتَّسم [٢٤٧]

Scanned with CamScanner

بها أنصار الموضوعات التي تقوم عليها النزعة العنصرية الجديدة (Neoracism)، والتي كثيرًا ما تتخفّى في لبوس الجدارة بدلًا من النقاء العنصري؛ لذلك لم تعُد الدّعاوى الجديدة قائمة بالضرورة على الجماعات القديمة الضيقة (كالأمم أو حتى الجماعات الملوّنة)؛ بل على حق المستكبرين (أيًا كانت الجماعات التي ينتمون إليها) في أن يواصلوا نهب الغنائم وكَنزها وراء جُدُرهم المحصّنة.

ويكمن الإشكال في النزعة البسماركية الجديدة والنزعات المعادية للميراث الأنواري في الجنوب، في أنهما تميلان في الأخير للتطابق مع مثيلاتهما في الشمال؛ فتتحول فور حدوث ذلك، إلى أحد جُدُر المستكبرين المحصّنة تلك. وهذا ما رأيناه رأي العين في سياسات الشرق الأوسط في غضون السنوات الخمس عشرة الماضية؛ ففي مواجهة التهديدات الخُمينية، دعمت قطاعات الطبقات المهيمنة في العالم جميعها صدّام حسين ومكّنت له، كلَّ الدّعم والتمكين. وحين تحرك هذا الأخير للاستيلاء على حصّة هائلة من الغنائم، انقلبت هذه القوى ضده، وسَرَّ الالتحاقُ بالعُصبة المهيمنة خلفاءَ الخميني آنذاك. إن هذا التحول السهل والسريع للتحالفات يخبرنا شيئًا عن سياسات الطبقات المهيمنة (كما هي الحال مع النفاق الجلي في امتناعها عن الاهتمام بحقوق الإنسان)؛ تمامًا كما يُخبرنا عن الخميني وعُصبته، وعن حزب البعث في عهد صدّام حسين.

وانطلاقًا من فكرة أسبقية الجماعات في حقبة التفكك، هناك أيديولوجيا بديلة لتلك التي تقوم على مبدأ «البقاء لأصلح» الجماعات. وهي تعترف بالحقوق المتساوية لكل الجماعات في المشاركة في نظام-عالَم يُعاد بناؤه، مع ضرورة الإقرار في الوقت نفسه، بعدم حصرية الجماعات. ينبغي الإقرار بأن شبكة الجماعات تتقاطع تقاطعات غاية في التعقيد؛ فبعض السُّود، وليس جميعهم، هم من النساء؛ كما أن بعض المسلمين، وليس كلهم، هم من السود؛ مثلما أن بعض المثقفين هم من المسلمين؛ وهكذا إلى ما لا نهاية؛ فحصول الجماعات على مساحة كافية للوجود والبقاء، تعني بالضرورة الحرص على توفير المساحة نفسها داخل الجماعات ذاتها. وفي وقت تجسّد فيه كل الجماعات هُويات جزئية، تميل الحدود الدفاعية الفاصلة

Scanned with CamScanner

بينها إلى إنتاج تراتبيات داخلها. ومع ذلك، قد لا تتواجد الجماعات دون شيءٍ من تلك الحدود الدفاعية الفاصلة.

هنا إذن يكمن التحدي الذي نواجهه؛ أعني بناء أيديولوجيا يسارية جديدة في زمن تفكُّك النظام التاريخي الذي نعيشه. ليست تلك بالمهمة السهلة؛ ولا هي بالتي يمكن
[٢٤٨] تحقيقها بين عشية وضحاها. / ولنتذكر أن بناء أيديولوجيات ما بعد ١٧٨٩ استغرق عقودًا عدَّة.

لا شكَّ أن المخاطر التي تكتنف هذه العملية كبيرة؛ لأن الأنظمة حين تتفكَّك لابد أن يحلَّ محلَّها شيءٌ ما في نهاية المطاف. وما نعرفه الآن عن تشعُّبات النظام هو أن التحول يمكن أن يأخذ اتجاهات متباعدة جذريًا؛ لأن المدخلات الصغيرة في مثل هذه المرحلة يمكن أن تكون لها عواقب هائلة (بخلاف حقب الاستقرار النسبي، كتلك التي اتَّسم بها النِّظام-العالَم الحديث منذ عام ١٥٠٠ أو نحوه، حيث كانت للمدخلات الكبيرة عواقب محدودة). ربما ننتقل من الرأسمالية التاريخية إلى شيء آخر، لنقل في حدود العام ٢٠٥٠، يرافقها نظام جديد (أو أنظمة متعددة)، هرميٌّ وقائم على التفاوت، أو ديمقراطي قائم على المساواة؛ لكن الأمر يعتمد في نهاية المطاف على من يستطيعون ترجيح النتيجة الأخيرة، وقدرتهم على وضع إستراتيجية للتغيير السياسي ذات مغزى.

نتحول الآن إلى سؤال مَن يُقصي مَن؟ لقد عمل النظام، في ظل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي، على إقصاء الأغلبية (وحرمانها من العوائد)؛ من خلال إشراك كل القوى العاملة المحتملة في العالم في نظام العمل، في صورة هرمية متعددة الطبقات. لقد تعزَّز هذا النظام، القائم على الإقصاء من خلال الدمج (Exclusion Through Inclusion)؛ بفضل التسويغ الذي وفَّره شيوع أيديولوجيا ليبرالية مهيمنة في القرن التاسع عشر، استطاعت تسخير القوى العالمية نفسها المعادية للنظام للقيام بهذه المهمة. ومن حُسن الحظِّ أن تلك الحقبة بلَغتها الآن نهايتها.

الآن، يجب أن نرى ما إذا كنا نستطيع إنشاء نظام-عالَم مختلف تمام الاختلاف، يُشرك الجميع في عوائده، ويمكنه أن يفعل ذلك من خلال حالات الإقصاء التي يتضمنها

Scanned with CamScanner

بناء جماعات تعي خصوصيتها، غير أنها تدرك طبيعتها المتداخلة مع غيرها من الجماعات.

سيستغرق تطوير الصيغة النهائية لإستراتيجية واضحة لمناهضة النظام في حقبة التفكُّك عقدين من الزمن على الأقل؛ وكل ما يمكن القيام به الآن هو طرح بعض العناصر التي قد تدخل في مثل هذه الإستراتيجية؛ ومع ذلك، لا يمكن التيقن من مدى ملاءمتها جميعًا، كما لا يمكن التيقن من اكتمال عناصر هذه القائمة.

على وجه القطع؛ يجب أن يكون أحد العناصر هو القطيعة النهائية مع الإستراتيجية السابقة القائلة بتحقيق التحول الاجتماعي من خلال حيازة سُلطة الدولة؛ فرغم أن تولِّي السُّلطة الحكومية يمكن أن يكون مفيدًا إلا أنه لا يعني دائمًا القدرة على تحويل الوجهة. / ينبغي عدُّ حيازة سُلطة الدولة مجرد تكتيك دفاعي يُستخدم في ظروف محددة، في [٢٤٩] سبيل إبعاد القوى القمعية اليمينية المتطرفة. غير أن سُلطة الدولة قد تكون **مكمنًا** تتأتَّى منه المخاطرة بإعادة إسباغ رداء الشرعية على النِّظام-العالَم القائم. ولا شكَّ أن القطيعة مع الأيديولوجيا الليبرالية ستكون الخطوة الأصعب التي يجب على القوى المعادية للنظام القيام بها؛ على الرغم من الانهيار الذي أصاب هذه الأيديولوجيا، والذي سبق لنا نقاشه.

إن ما تعنيه القطيعة مع ممارسات الماضي هو الإحجام الكامل عن التصدِّي لإدارة معضلات النظام؛ بحيث تمتنع القوى المعادية للنظام عن وظيفة حل المعضلة السياسية التي تفرضها التناقضات الشديدة المتصاعدة في النظام على الطبقات المهيمنة فيه. ينبغي النظر إلى اعتماد القوى الشعبية على نفسها؛ بوصفه أمرًا مختلفًا تمام الاختلاف عن الانخراط في مفاوضات قصدَ إدخال شيء من الإصلاح على البنية. ولعلَّ جميع القوى المعادية للنظام، حتى أكثرها نضاليةً، قد دُفعت نحو هذا الفخ طيلة حقبة الأيديولوجيا الليبرالية.

بدلًا من ذلك، ينبغي أن تركز القوى المعادية للنظام على توسيع الجماعات الاجتماعية الحقيقية على جميع مستويات المجتمع بأشكالها وتنويعاتها المختلفة، وتجميعها (وإعادة تجميعها باستمرار) في مستويات أعلى، وبصورة غير موحَّدة؛ إذ كانت القوى

Scanned with CamScanner

المعادية للنظام قد ارتكبت في الحقبة السابقة خطأً جسيمًا حين اعتقدت أن البنية كلما كانت موحَّدة، كانت أكثر فاعلية. غير أنه لا شكَّ في منطقية هذه السياسة وإثمارها بالنظر إلى الإستراتيجية المنبنية على أولوية الحصول على سُلطة الدولة، وهذه هي الإستراتيجية التي أدت بالأيديولوجيا الاشتراكية إلى أن تغدو أيديولوجيا ليبرالية-اشتراكية. إن مركزة الديمقراطية هي بالضبط عكس ما هو مطلوب؛ فأساس التضامن والتعاضد بين الجماعات الحقيقية المتعددة في المستويات الأعلى (الدولة، الإقليم، العالم) يجب أن يكون أذكى، وأشدَّ مرونةً، وأكثر عضويةً. وعلى عائلة القوى المعادية للنظام أن تتحرك في أكثر من اتجاه؛ لتُعيد صياغة الأولويات التكتيكية على نحو مستمر.

ولن تكون مثل هذه العائلة المتماسكة وغير الموحَّدة جائزة عقلًا بغير أن تنطوي كل جماعة من الجماعات المكوِّنة لها على بنية داخلية معقدة وديمقراطية في آنٍ معًا. ولن يكون هذا جائزًا بدوره ما لم ندرك أن الصراع على الصعيد الجماعي لا يرفع لواء أولويات استراتيجية بعينها؛ فليست حقوق جماعة معينة أولى من حقوق جماعة أخرى. إن النقاش بشأن الأولويات يُنهك، وينحرف بالوجهة إلى طريق الجماعات الموحدة
[٢٥٠] التي تمتزج في النهاية في حركة واحدة موحَّدة. / بل لابد لمعركة التحول أن تُخاض على جميع الجبهات وفي الوقت نفسه.

فإذا ما اتَّبعت الجماعات، ذات البنى الداخلية المعقدة والديمقراطية، إستراتيجية متعددة الجبهات؛ فسيكون ذلك سلاحًا تكتيكيًّا في حوزتها، وقد يسحق المدافعين عن الوضع الراهن سحقًا؛ إذ هو سلاحٌ يقول بالأخذ بالفكر الليبرالي القديم أخذًا حرفيًّا، مع المطالبة بتطبيقه عالميًّا. أوليس التكتيك الملائم، في مواجهة موجات الهجرة الجماعية غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال على سبيل المثال، هو المطالبة بمبدأ السوق الحرة غير المحدودة؛ بما في ذلك فتح الحدود أمام من يرغب في القدوم؟ لا يمكن لأيديولوجيِّي الليبرالية في مواجهة مثل هذا المطلب، إلا أن يكفُّوا عن نفاقهم بشأن حقوق الإنسان، والاعتراف أن الحرية التي يعزونها للهجرة من البلاد (Emigration) ليس ذاتها حرية الهجرة إليها (Immigration).

Scanned with CamScanner

وبالمثل، يمكن الضغطُ على كل جبهة ابتغاء المزيد من ديمقراطية صنع القرار، فضلًا عن القضاء على جميع جيوب الامتيازات غير الرسمية وغير المعترف بها. ما أرمي إليه هنا هو تكتيك إثقال كاهل النظام (Overloading the system)؛ وذلك من خلال أخذ مزاعمه وادعاءاته على محمل الجدّ، ووضعها موضع التطبيق على نحو يفوق ما رغبت فيه قواه المهيمنة؛ وهذا هو نقيض تكتيك التصدّي لإدارة معضلات النظام (Managing the difficulties of the system).

هل يكفي هذا؟ تصعب معرفة ذلك، ولعلّه لن يكون كافيًا وحده. لكنه، في كل الأحوال، سيضطر القوى المهيمنة إلى زاوية سياسية أضيق فأضيق، ويدفعها بالتبعية، نحو اعتماد المزيد من التكتيكات المضادة اليائسة. ومع ذلك؛ تظل النتيجة غير مؤكدة ما لم تتمكن القوى المعادية للنظام من تطوير طوباوياتها (Utopistics) الخاصة؛ وأعني بذلك التفكير والنقاش بشأن المعضلات الحقيقية للنظام الديمقراطي القائم على المساواة، الذي ترغب في بنائه. لقد هوجمت الطوباويات في الفترة الأخيرة بدعوى أنها تشتّت الانتباه عن أولوية الوصول إلى سُلطة الدولة؛ ومن ثمَّ عن أولوية التنمية الوطنية؛ فكانت المحصلة النهائية حركةً تقوم على وهم غاية في الرومانسية، جعلها عرضة لخيبة أمل تثير السخط. إن الطوباويات ليست محض أحلام يقظة؛ بل هي التقدير الرصين للمعضلات والمخيال الواسع والمنفتح على البنى المؤسسية البديلة. لقد عُدَّت الطوباويات مفضيةً إلى الانقسام. لكن، إذا كان على القوى المعادية للنظام أن تكون متراكبة وغير موحَّدة؛ فإن الرؤى البديلة للأشكال المحتملة للمستقبل، هي جزء من العملية.

[٢٥١] كان عام ١٩٨٩ نهايةً مؤلمةً لحقبة ولّت، / وكان ما سُمّي الهزيمة المزعومة للقوى المعادية للنظام في حقيقة الأمر تحرُّرًا عظيمًا؛ إذ قوضت تلك الهزيمة المسوغات الاشتراكية-الليبرالية التي استُعملت في تسويغ الاقتصاد-العالَم الرأسمالي؛ فأدت بذلك إلى انهيار الأيديولوجيا الليبرالية المهيمنة.

Scanned with CamScanner

ويبدو مع ذلك أن الحقبة الجديدة التي ولجناها أكثر تغريرًا؛ إذ نبحر في المجهول عارفين بأخطاء الماضي أكثر مما نعرف عن مخاطر المستقبل القريب. لذلك سيتطلب الأمر جهدًا جماعيًا هائلًا قصدَ تطوير إستراتيجية واضحة للتحول. في هذه الأثناء، يستمر النظام في التفكك تفكُّكًا سريعًا، ولا يُهدر المنافحون عن الهيراركية والامتيازات وقتًا لإيجاد حلول ومخرجات من شأنها أن تغير كل شيء حتى لا يتغير أي شيء؛ (فلتتذكر أن مقولة لامبيدوزا هذه قيلت في حقّ الثورة التي قادها غاريبالدي (Garibaldi)[أ].

ليس هناك ما يدعو للتفاؤل أو التشاؤم؛ إذ يظل كل شيء ممكنًا ومتاحًا، لكن ليس هناك شيء يمكن تأكيده على وجه اليقين. علينا أن نصرف تفكيرنا عن إستراتيجياتنا وتحليلاتنا القديمة؛ لأنها محمَّلة بالأيديولوجيا المهيمنة في الاقتصاد-العالم الرأسمالي. وعلينا لا شكَّ أن نفعل ذلك بوصفنا مثقفين عضويين؛ بل الأهم من ذلك بوصفنا مثقفين عضويين ننتمي إلى عائلة عالمية غير موحَّدة، تتألف من جماعات متعددة تتسم كلٌّ منها بتعقُّد بنيتها الخاصة.

(أ) جوزيبي توماسي دي لامبيدوزا (١٨٩٦-١٩٥٧) كاتبٌ إيطالي؛ صاحب رواية إيل غاتوباردو التي تدور أحداثها خلال حروب توحيد إيطاليا. أما جوزيبي غاريبالدي (١٨٠٧-١٨٨٢)؛ فكان ضابطًا عسكريًا، جمهوري النزعة، وزعيمًا وطنيًا خلال تلك الحروب، ويعدُّ من رؤّاد حركة توحيد إيطاليا في القرن التاسع عشر. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الفصل الرابع عشر

كُروب الليبرالية

أيُّ أمل يُزهر؟(٦٠)

[٢٥٢] / لقاؤنا اليوم في ذكرى أحداث ثلاثة: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لتأسيس جامعة كيوتو سيكا (Kyoto Seika) عام ١٩٦٨؛ والخامسة والعشرون لثورة عام ١٩٦٨ العالمية؛ والثانية والخمسون تحديدًا (بحسب التقويم الأمريكي على الأقل) لليوم الذي قصف فيه الأسطول الياباني بيرل هاربر (Pearl Harbor). اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى ما تعنيه كلُّ حادثة منها في تصوُّري.

يرمز تأسيس جامعة كيوتو سيكا لتطور كبير في تاريخ نظامنا-العالَم. وأعني بذلك التوسع الكمّي الاستثنائي في الهياكل الجامعية في غضون الخمسينيات والستينيات(٦١). وهذه الفترة هي بمعنىً ما، تتويجٌ للوعود التي وعد بها عصر الأنوار بشأن إمكانية تحقيق التقدم من خلال التعليم. كان ذلك رائعًا وها نحن نحتفل به هنا اليوم. لكن، وكما هي الحال مع أمور رائعة عديدة، لم يخلُ الأمر من تعقيدات وكُلف باهظة. كانت إحدى التعقيدات أن التوسع في التعليم العالي أنتج أعدادًا كبيرة من الخرّيجين الذين أصرُّوا على الحصول على نصيبهم من الوظائف والدُّخول بما يتناسب مع وضعهم كجامعيين؛ وبطبيعة الحال، اكتنف تحقيق هذا المطلب شيء من الصعوبة، على الأقل بما يكافئ السرعة والشمولية التي كان يتولَّد بها. أما الكُلفة فكانت اجتماعيةً تخصُّ توفير هذا النمط من التعليم العالي الموسَّع، والتي كانت بندًا واحدًا فحسب من بنود فاتورة توفير الرفاه عامةً للطبقات الوسطى الآخذة في الاتساع في النّظام-العالَم. ولقد شرعت هذه الكُلفة المرتفعة للرعاية الاجتماعية في زيادة العبء على خزائن الدولة. وها نحن في عام ١٩٩٣، نناقش الأزمات المالية التي باتت تعانيها الدول في جميع أنحاء العالم.

Scanned with CamScanner

يُفضي بنا هذا إلى الذكرى الثانية؛ ذكرى ثورة عام ١٩٦٨ العالمية. لقد انطلقت هذه الثورة العالمية في أكثر البلدان (لا كل البلدان) من داخل الجامعات. وكان القلق الذي باغت هؤلاء الخرّيجين بشأن فرص العمل إحدى القضايا التي أشعلت الفتيل. لكن هذا العامل الأناني الضيق لم يكن، بطبيعة الحال، البؤرة الرئيسة للانفجار الثوري، بل مجرد
[٢٥٣] عَرَض يُضاف إلى أعراض المشكلة في عمومها، / وأعني هنا المضمون الحقيقي لمنظومة كاملة من الوعود التي تضمَّنها سيناريو التقدم الذي أورثنا إياه عصر الأنوار، وهي الوعود التي بدا -ظاهريًا- أنها في طور التحقُّق في غضون الفترة التي تلت عام ١٩٤٥.

ننتقل هنا إلى الحدث الثالث، وهو الهجوم على بيرل هاربر؟ لقد كان هذا الهجوم سببًا في إقحام الولايات المتحدة رسميًّا في الحرب العالمية الثانية. في الواقع، لم تكن تلك حربًا بين اليابان والولايات المتحدة بالدرجة الأولى. وإذا سمحتم لي؛ فاليابان كان ممثّلًا من الدرجة الثانية في هذه الدراما العالمية، وهجومُه على بيرل هاربر لم يكن غير تدخُّل طفيف في صراع طويل الأمد. أما الحرب فكانت حربًا بين ألمانيا والولايات المتحدة بالدرجة الأولى. بل أبعد من ذلك؛ لقد كانت في واقع الأمر حربًا مستعرة منذ عام ١٩١٤؛ امتدادٌ لـ «حرب الثلاثين عامًا» بين المتنافسين الرئيسين على خلافة بريطانيا العظمى بوصفها قوة مهيمنة على النِّظام-العالَم. وكما نعلم جميعًا، انتصرت الولايات المتحدة في هذه الحرب، وتحولت إلى قوة مهيمنة، وصارت من ثمَّ المتربِّع على عرش هذا الانتصار الظاهري العالمي لوعود عصر الأنوار.

وعليه، سأنظِّم ملحوظاتي بحسب هذه الطائفة من الموضوعات التي تتحدد، في واقع الأمر، من خلال الذكرى المرتبطة بهذه الأحداث الثلاث. سأناقش أولًا حقبة الأمل والنضال من أجل مُثل عصر الأنوار، والتي تمتد بين عامي ١٧٨٩ و١٩٤٥. ثم أسعى ثانيًا إلى تحليل الحقبة التي يُزعم كذبًا أن آمال عصر الأنوار قد تحققت فيها، وتمتدُّ من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٩. ثم أصل ثالثًا إلى حقبتنا الحالية، وهي «الحقبة السوداء» التي بدأت في عام ١٩٨٩ وستستمر مدَّةً قد تصل إلى نصف قرن. وأخيرًا، سأتناول الخيارات المتاحة أمامنا؛ اليوم، وفي المستقبل القريب أيضًا.

Scanned with CamScanner

لقد كانت الثورة الفرنسية بطبيعة الحال أول تعبير سياسي كبير عن ميراث عصر الأنوار، بكل ما انطوى عليه من غموض ولبس. ولقد غدا موضوعها في حدّ ذاته أحد مصادر الغموض الكبير في حقبتنا هذه. وقد كانت مئويتها الثانية عام ١٩٨٩ في فرنسا، مناسبةً لمحاولة كبرى تتغيّا إحلال تفسير جديد للثورة محلَّ «التفسير الاجتماعي» المهيمن منذ فترة طويلة، حيث لا يجادل أحدٌ الآن في أن الزمن عفى عليه[٦٢].

كانت الثورة الفرنسية نفسها نقطة نهاية مسار طويل، ليس في فرنسا وحدها بل في الاقتصاد-العالَم الرأسمالي برمّته بوصفه نظامًا تاريخيًّا؛ / ذلك أنه بحلول عام ١٧٨٩، [٢٥٤] بات جزءٌ معتبرٌ من المعمورة متضمَّنًا بالفعل داخل هذا النظام التاريخي مدّة ثلاثة قرون خلَت. وفي غضون تلك القرون الثلاثة، نشأت أكثر مؤسساته الرئيسة وتوطّدت أركانها: أولًا، التقسيم المحوري للعمل، الذي رافقه انتقال هائل لفائض القيمة من المناطق الطَّرفية نحو مناطق المركز؛ ثانيًا، منحُ أولوية العوائد لأولئك الذين يعملون على صيانة مصالح التراكم اللّانهائي لرأس المال؛ ثالثًا، النظام الدولي المتشكّل مما يسمَّى الدول ذات السيادة، والمقيدة رغم ذلك بإطار هذا النظام و«قواعده»؛ وأخيرًا، الاستقطاب المتزايد لهذا النّظام-العالَم، ليس اقتصاديًّا فحسب، بل اجتماعيًّا أيضًا. ولقد أوشك أن يغدو ذلك الاستقطاب ديمغرافيًّا.

مع ذلك، افتقر هذا النّظام-العالَم القائم على الرأسمالية التاريخية إلى جيوثقافة تضفي عليه الشرعية؛ فلقد صاغ منظّرو عصر الأنوار المذاهب الفكرية الأساسية، في غضون القرن الثامن عشر (بل في وقت سابق على القرن الثامن عشر في حقيقة الأمر)، ثم كان لا بد من انتظار الثورة الفرنسية لمأسستها اجتماعيًّا؛ ذلك أن الثورة الفرنسية أطلقت عنان الدعم الشعبي ليؤيد، بل وليطالب مطالبةً مدوّيةً، بالقبول برؤيتين جديدتين للكون: تؤكد الأولى على طبيعية التغيير السياسي لا استثنائيته؛ فيما تُشدّد الثانية على أن «الشعب» هو مصدر السيادة لا الملك. ثمَّ هُزم نابليون، وريثُ الثورة الفرنسية وبطلها ونصيرها العالمي في عام ١٨١٥، وأُتبعت هزيمته بقدوم ما سُمّي «استعادة» النظام القديم في فرنسا (وفي كل موضع شهِد استبدال الأنظمة القديمة). غير أن عملية

Scanned with CamScanner

الاستعادة تلك لم يعُد في مُكنتها العودة إلى زمن ما قبل القَبول واسع النطاق الذي حظيت به رؤى العالم هذه. ولمعالجة هذا الوضع الجديد، ظهر ثالوث الأيديولوجيات التي شهِد القرن التاسع عشر ظهورها، أعني الليبرالية والاشتراكية والنزعة المحافظة؛ ما وفَّر اللغة اللازمة التي خيضت بها النقاشات السياسية في إطار الاقتصاد-العالَم الرأسمالي لاحقًا.

لكن، من بين الأيديولوجيات الثلاث، كانت الليبرالية هي الأيديولوجيا التي خرجت منتصرة، في وقت مبكر اقترن بما عُدَّ الثورة العالمية الأولى في هذا النظام؛ ثورة ١٨٤٨[٦٣]. وقد انتصرت الليبرالية لأنها كانت الأكثر قدرة على تزويد الاقتصاد-العالَم الرأسمالي بجيوثقافة قابلة للحياة، والأكثر قدرة على إضفاء الشرعية على المؤسسات
[٢٥٥] الأخرى، / في أعين كوادر النظام من جهة، وفي أعين السواد الأعظم من السكان، أو ما يسمى عامة الناس.

فور أن بلغ الشعب مبلغ التفكير في أن التغيير السياسي مسألة طبيعية، وأنه صاحب السيادة من حيث المبدأ (أي أنه هو صاحب القرار بشأن التغيير السياسي)، صار كلُّ شيء ممكنًا. وهذا، على وجه التحديد، ما جابه المستكبرين وذوي الامتيازات في إطار الاقتصاد-العالَم الرأسمالي بمشكلة صعبة؛ إذ انصبَّت مخاوفهم الآنية، إلى حد ما، على المجموعة الصغيرة التي يتزايد تعدادها من العمَّال الصناعيين في المناطق الحضرية. غير أن الثورة الفرنسية أثبتت بما لا يدع مجالًا للشكّ أن العمَّال غير الصناعيين في الأرياف، يمكنهم أيضًا أن يصيروا مصدرًا للمتاعب أو المخاوف من منظور المستكبرين وذوي الامتيازات. كيف إذًا مُنعت هذه «الطبقات الخطرة» من أخذ هذه المعايير الجديدة على محمل الجدّ؟ ومن ثمَّ، كيف مُنعت من التدخل في عملية تراكم رأس المال من خلال تقويض البنى الأساسية للنظام؟ لقد كانت تلك هي المعضلة السياسية التي أعضلت الطبقات الحاكمة إعضالًا شديدًا طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر.

كان القمع أحد أكثر الاستجابات جلاءً؛ ولقد استُخدم بإفراط واسع. مع ذلك، قدمت ثورة عام ١٨٤٨ العالمية درسًا أساسيًا مفاده أن القمع البسيط لم يكن الخيار

Scanned with CamScanner

الناجع في نهاية المطاف؛ وأن كل ما أدّى إليه هو استفزاز الطبقات الخطرة؛ ما هيّج مشاعر الانفعال بدلًا من تهدئتها. وأنه لكي يكون القمع ناجعًا؛ لا بدّ أن يقترن بالتنازلات. ومن ناحية أخرى، تعلّم من يظنون في أنفسهم الثورية في النصف الأول من القرن التاسع عشر درسًا آخر مفاده أن الانتفاضات العفوية لم تكن ناجعةً بدورها؛ إذ تم إخمادها بشكل أو بآخر. فكان لابد من الجمع بين التهديدات التي يفرضها التمرد والعصيان الشعبي من جهة، وبين التنظيم السياسي الواعي طويل الأمد من جهة أخرى، هذا إن أرادوا الإسراع بإحداث تغيير يؤبه له.

قدّمت الليبرالية نفسها، في واقع الأمر، بوصفها حلًّا فوريًا للمعضلات السياسية التي أعضلت اليمين واليسار؛ إذ وعظت اليمين بتقديم تنازلات، ووعظت اليسار بضرورة التنظيم السياسي. ووعظتهما معًا بفضيلة الصبر؛ حيث سيكون هناك المزيد من المكاسب (للجميع) إذا ما سلكوا طريقًا وسطًا. ولذلك بدت تجسيدًا لنزعة الوسط (Centrism)، واتسعت جاذبيتها؛ لأن الوسط الذي دعت إليه لم يكن جمودًا، بل كان إستراتيجية ناجعة. ووضع الليبراليون كل إيمانهم في فرضية رئيسة واحدة استندت إلى الفكر الأنواري؛ مفادها أنَّ طريق الخلاص يكمن في الفكر العقلاني والفعل الرشيد؛ أي التقدم. لقد آنسوا من الرجال (إذ نادرًا ما كان / يتم إدراج النساء) الرشادة والعقلانية [٢٥٦] بحكم الطبيعة، ونظروا إليهم بوصفهم عقلانيين بحكم الإمكانات الكامنة فيهم، وكانوا عندهم هم جوهر الرشادة.

ولقد ترتّب عن ذلك أن «التغيير السياسي الطبيعي» ينبغي أن يسير في الطريق الذي يحدده أولئك الأكثر عقلانية – أي الأرقى تعليمًا، والأكثر مهارةً، ومن ثمَّ الأكثر حكمةً؛ إذ يمكن لهؤلاء الرجال صياغة أفضل المسارات المفضية إلى التغيير السياسي، والتي يمكن أن تحدد الإصلاحات التي يجب تبنّيها وسنُّها. شكّل الإصلاح العقلاني مفهومًا تنظيميًا لليبرالية، وبذلك فرضَ على الليبراليين موقفًا مضطربًا بشأن علاقة الفرد بالدولة؛ فكان بإمكانهم أن يحاججوا من جهة، أن الفرد يجب ألّا تقيّده إملاءات الدولة (الجماعية)، ومن جهة أخرى، أن فعل الدولة يظل ضروريًا لحماية الفرد من غياب

Scanned with CamScanner

العدالة. وهذا ما يفسّر قدرتهم على الجمع بين مبدأ دعه يعمل اتركه يمر، وبين أهمية قوانين المصنع في الوقت نفسه؛ لأن ما كان يؤبه له عندهم لم يكن مبدأ عدم تدخل الدولة ولا قوانين المصنع في حد ذاتها؛ بل التقدم المقصود والمدروس نحو مجتمع أفضل، لا يمكن بلوغه إلا من خلال الإصلاح العقلاني.

لقد أثبت مذهب الإصلاح العقلاني أنه عادةً ما يكون جذّابًا من الناحية العملية؛ إذ بدا أنه يلبّي حاجات الجميع؛ فلقد بدا عند ذوي الميول المحافظة وكأنه يمهّد الطريق لإخماد الغرائز الثورية عند الطبقات الخطرة؛ فشيءٌ من حقوق الاقتراع هنا، والقليل من شروط دولة الرفاه هناك، وشيء من الدفع نحو توحيد الطبقات تحت راية هوية قومية مشتركة – أضف إلى كل هذا صيغة تمكّنت، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، من استرضاء الطبقات العاملة لتحافظ بذلك على العناصر الأساسية للنظام الرأسمالي. وهكذا، لم يفقد المستكبرون وذوو الامتيازات شيئًا ذا بال، وباتوا ينامون ملء جفونهم (بعد إذ قلَّ عدد الثوار المرابطين عند نوافذهم).

وبدت النزعة الإصلاحية العقلانية عند أهل الميول الراديكالية وقد أقامتهم في منزلة بين المنزلتين؛ إذ وفّرت شيئًا من التغيير الجوهري الفوري، من دون أن تقضي على الأمل في تغيير جوهري أعمق لاحقًا. فضلًا عن ذلك؛ فقد زوّدت الرجال بشيء يعيشون من أجله. ولقد بات أولئك الرجال ينامون ملء جفونهم (بعد إذ قلَّ عدد رجال الشرطة المرابطين عند نوافذهم).

[٢٥٧] / لست أرغب في التقليل من مئة وخمسين عامًا أو نحو ذلك من الصراع السياسي الممتد –الذي لم يخلُ بعضه من العنف، وكثيره من العاطفة، وأكثره من العواقب، فيما كان في معظمه على وجه التقريب خطيرًا مروّعًا. مع ذلك، أودُّ النظر إلى هذا الصراع من الزاوية الصحيحة؛ ففي الأخير خيض هذا الصراع في إطار القواعد التي أرستها الأيديولوجيا الليبرالية. وحين ثار الفاشيون الذين أنكروا تلك القواعد إنكارًا جذريًا، سرعان ما أُخمدت ثورتهم وقُضي عليهم – بصعوبة لا شك؛ لكن صوتهم أُخمد في نهاية المطاف.

Scanned with CamScanner

ثمَّ شيء آخر يجب قوله بشأن الليبرالية. لقد أكَّدنا أنها لم تُنابذ الدولةَ العداءَ في جوهرها؛ لأن أولويتها الحقيقية كانت إصلاحيةً عقلانيةً. لكن الليبرالية وإن لم تُنابذ الدولة العداء، فقد نابذت الديمقراطية العداء جذريًا. لقد كانت الليبرالية على الدوام، مذهبًا أرستقراطيًا يدعو إلى «حكم الأفضل». وليس ثمَّ شكٌّ في أن الليبراليين لم يُعرِّفوا «الأفضل» -ابتداءً- من خلال المكانة المرتبطة بالمولد، بل من خلال التحصيل التعليمي؛ ومن ثمَّ، فإن فئة «الأفضل» لم تكن لتشمل النبلاء بالوراثة؛ بل أولئك المتنفعين من نظام حكم الجدارة. ولذلك ظلت على الدوام مجموعة أقل من الجميع. لقد رغب الليبراليون، على وجه التحديد، في حكم الأفضل، أي الأرستقراطية حتى لا يكون ثمَّ حكم الجميع، أي الديمقراطية. أما الديمقراطية فكانت هدف الراديكاليين لا الليبراليين، أو على الأقل، هدف الراديكاليين حقًّا والمعادين للنظام حقًّا. ولقد طُرحت الليبرالية بوصفها أيديولوجيا أساسًا لمنع هذه المجموعة من أن تكون لها الغَلبة. وحين توجَّه الليبراليون إلى ذوي الميول المحافظة ممن عاندوا الإصلاحات المطروحة، أكَّدوا لهم دائمًا أن الإصلاح العقلاني وحده هو ما يمكن أن يمنع قدوم الديمقراطية، وهي حُجَّة سيطرب لسماعها المحافظون من أهل النباهة، وسيُنصتون إليها في نهاية المطاف.

أخيرًا، لابد من الإشارة إلى اختلاف بارز بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الطبقات العاملة الحضرية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي حامل لواء مطالب الطبقات الخطرة؛ فكان اشتغال الأجندة الليبرالية ملائمًا أشدَّ الملاءمة حيالها؛ إذ منحتها حقَّ الاقتراع العام (للذكور)، كما أظهرت لها تباشير دولة الرفاه، فضلًا عن الهوية الوطنية. والسؤال هنا هو ضدَّ من هذه الهوية الوطنية؟ لا شكَّ أنها كانت ضد الجيران، غير أن ما هو أهمُّ وأعمقُ من ذلك هو أنها كانت ضد العالم غير الأبيض؛ / فقد كانت النزعة [٢٥٨] الإمبريالية والعنصرية جزءًا من الحُزمة التي قدَّمها الليبراليون للطبقات العاملة الأوروبية/ الأمريكية الشمالية تحت ستار «الإصلاح العقلاني».

Scanned with CamScanner

في هذه الأثناء، كانت «الطبقات الخطرة» في العالم غير الأوروبي تعيش تقلبات سياسية – من المكسيك إلى أفغانستان، ومن مصر إلى الصين، ومن بلاد فارس إلى الهند. وحين هَزمت اليابانُ روسيا عام ١٩٠٥ عُدَّ ذلك فاتحة «تراجع» التوسع الأوروبي في تلك المنطقة برمَّتها. لقد كانت تلك الهزيمة صيحة تحذير مدوِّية صكَّت آذان الليبراليين الذين كانوا بطبيعة الحال أوروبيين وأمريكيين شماليين؛ من أنَّ «التغيير السياسي الطبيعي» و«السيادة»، قد تحوَّلا حينها إلى مطلب لشعوب العالم بأسره، ولم يعد الأمر مقتصرًا على الطبقة العاملة الأوروبية فحسب.

وهكذا، حوَّل الليبراليون أنظارهم نحو توسيع مفهوم الإصلاح العقلاني ليشمل النِّظام-العالَم أجمع. كانت تلك رسالة وودرو ويلسون التي تجسَّدت في إصراره على «حق الأمم في تقرير مصيرها»، وهو المذهب الذي كافئ حقَّ الاقتراع العام على الصعيد العالمي. ورسالة فرانكلين روزفلت في «الحريات الأربعة» التي أعلنها هدفَ حربٍ خلال الحرب العالمية الثانية، وصاغها ترومان لاحقًا في برنامج «النقطة الرابعة»؛ البرنامج الذي شكَّل انطلاقةً لمشروع «التنمية الاقتصادية للبلدان الأقل فقرًا» بعد عام ١٩٤٥؛ وهو المذهب الذي كان المعادل العالمي لدولة الرفاه[٦٤].

مرة أخرى، اشتبكت أهداف الليبرالية والديمقراطية واصطرعت؛ ففي القرن التاسع عشر، صارت العالمية المزعومة لليبرالية مطابقةً تمامًا للنزعة العنصرية؛ وذلك من خلال «إبعادٍ للخارج» (Externalizing) لأهداف التحيّز العنصري (أي تصديرها خارج حدود «الأمة»)، في اللحظة ذاتها التي تم فيها «استيعاب» (Internalizing) المنتفعين الفعليين من المثُل العالمية؛ أي «المواطنون». وكان السؤال المطروح حينها هو ما إذا كان يمكن لليبرالية القرن العشرين ذات الطبيعة العالمية أن تفلح في احتواء «الطبقات الخطرة» فيما بات يسمَّى العالم الثالث أو الجنوب؛ تمامًا كما فعلت مع «الطبقات الخطرة» على الصعيد الوطني في كلٍّ من أوروبا وأمريكا الشمالية. لكن المشكلة بطبيعة الحال كانت أنه ليس ثمَّ مكان في العالم يمكن أن تحصل فيه عملية «الإبعاد للخارج» فيما يتعلَّق بالتحيُّز العنصري. وهكذا، شرعت تناقضات الليبرالية في البروز للعيان.

Scanned with CamScanner

/ مع ذلك، كان هذا أبعد ما يكون عن الوضوح في عام ١٩٤٥، ولقد بدا أن انتصار [٢٥٩] الحلفاء على قوى المحور هو انتصارٌ لليبرالية العالمية (بالتحالف مع الاتحاد السوفييتي) على تحدّي الفاشية. أما حقيقة أن آخر الأعمال الحربية في الحرب العالمية الثانية، كان إلقاء الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على الدولة الوحيدة من دول المحور التي لم تكن جزءًا من عالم ذوي البشرة البيضاء (اليابان)، فيندر أن تحظى بالنقاش في الولايات المتحدة (أو في أوروبا) بوصفها انعكاسًا لشيء من تناقضات الليبرالية. ونحن في غنًى عن القول إن ردَّ الفعل في اليابان كان مختلفًا، غير أن اليابان كانت قد لقيت الهزيمة في الحرب، ولم يكن صوتها ليُسمع أو يؤخذ على محمل الجدّ في هذه المرحلة.

أصبحت الولايات المتحدة حينها أقوى قوة اقتصادية في الاقتصاد-العالَم إلى حدٍّ بعيد. ومع وجود القنبلة الذرية في حوزتها واستعمالها إياها، كانت أقوى قوة عسكرية بلا مرية، وذلك بقطع النظر عن حجم القوات المسلحة السوفييتية. وستغدو في غضون خمس سنوات قادرةً على تنظيم النّظام-العالَم سياسيًّا، من خلال برنامج رباعي الجوانب: (أ) ترتيبٌ مع الاتحاد السوفييتي يضمن له السيطرة على ركن من العالم مقابل بقائه في ركنه ذاك (ليس بقاءً خطابيًّا بطبيعة الحال، ولكن من حيث السياسة الفعلية)؛ (ب) نظامُ تحالفٍ مع كلٍّ من أوروبا الغربية واليابان يخدم أهدافًا اقتصادية وسياسية وخطابية وعسكرية كذلك؛ (ج) برنامجٌ متدرّج ومعتدل لـ «تصفية الاستعمار» في الإمبراطوريات الكولونيالية؛ (د) برنامجٌ للاندماج الداخلي في الولايات المتحدة يُعلي من شأن تصنيفات «المواطنة» الحقيقية، خُتم عليه بأيديولوجيا موحّدة لمعاداة للشيوعية.

لقد نجح هذا البرنامج نجاحًا ملحوظًا مدّة خمسة وعشرين عامًا، أي وصولًا إلى نقطة التحول عام على وجه التحديد ١٩٦٨؛ فكيف يمكننا إذًا تقييم تلك السنوات غير العادية من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٨؟ وهل كانت حقبة إيناع القيم الليبرالية وانتصارها؟ ينبغي أن يكون الجواب مزدوجًا؛ نعم إلى حدٍّ كبير، وكذلك لا إلى حدٍّ كبير؛ فقد كان المؤشر الأكثر وضوحًا على «التقدم» مؤشّرًا ماديًّا، وكان التوسع الاقتصادي للاقتصاد-العالَم

Scanned with CamScanner

استثنائيًا بل الأكبر في تاريخ النظام الرأسمالي، ويبدو أنه حدث في كل ركن من أركان العالم؛ في الغرب والشرق والشمال والجنوب. وليس ثمَّ شكٌّ أن عوائد الشمال من هذا التوسُّع كانت أكبر من نظيرتها في الجنوب، ولقد توسَّعت الفجوات (المطلقة والنسبية) في أكثر الحالات[٦٥]. غير أنه طالما مسَّت نسب النمو الفعلي ونسب التشغيل العالية
[٢٦٠] أكثر أركان العالم؛ فقد كُسيت الحقبة وهجًا ورديًا أخَّاذًا. / ويصدق ذلك أيضًا على نسب الإنفاق المتزايدة على الرفاه وما رافقه من نمو موازٍ، كما مرَّ بنا آنفًا، لا سيَّما نسب الإنفاق على التعليم والصحة.

ثانيًا، شهدت أوروبا سلامًا مرة أخرى. لقد عمَّها السلام حقًّا في وقت لم تعرفه فيه آسيا التي شهدت حربين طويلتين مُضنيتين في كوريا والهند الصينية، كما لم تعرفه أجزاء أخرى من العالم غير الأوروبي بالطبع. وكان الصراع في كوريا مختلفًا عنه في ڤيتنام؛ بل يتعيَّن أن يقترن الصراع في كوريا بحصار برلين، حيث تزامنا على وجه التقريب. لقد كانت ألمانيا وكوريا أبرز تمظهرين للانقسامات التي شهدها عام ١٩٤٥؛ فلقد اندرجت نصف كل دولة منهما تحت لواء المجال السياسي-العسكري للولايات المتحدة، من جهة، واندرج النصف الآخر تحت لواء المجال السوڤييتي من جهة أخرى. واستنادًا إلى روح معاهدة يالطا، افتُرض أن تبقى خطوط التقسيم ثابتةً أيًا كان مضمون المشاعر القومية (والأيديولوجية) للألمان وللكوريين.

خاضت صلابة هذه الخطوط الاختبار في غضون الفترة ١٩٤٩ و١٩٥٢؛ فبعد الكثير من التوتر (والخسائر الفادحة في الأرواح في حالة كوريا)، كانت النتيجة هي الحفاظ بشكل أو بآخر على الوضع الراهن للحدود. لقد تمَّم حصار برلين والحرب الكورية مسار مأسسة معاهدة يالطا عمليًا. أما النتيجة الثانية فكانت تحقيق المزيد من الاندماج الاجتماعي في كل معسكر؛ تمت مأسستُه من خلال إنشاء أنظمة تحالف قوية: حلف الناتو وميثاق الدفاع بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، وميثاق وارسو والاتفاقيات السوڤييتية الصينية من جهة أخرى. فضلًا عن ذلك، وفَّر الصراعان حافزًا مباشرًا لحدوث توسُّع كبير في الاقتصاد-العالَم، غذَّته النفقاتُ العسكرية بقوَّة. وبرز الانتعاش الأوروبي والنمو الياباني بوصفهما منتفعين رئيسين مباشرين من هذا التوسُّع.

Scanned with CamScanner

أما حرب ڤييتنام فكانت مختلفةً عن الحرب الكورية تمام الاختلاف؛ ولقد احتلت ڤييتنام موضعًا رمزيًا (ولم تكن وحدها من يحتل ذلك الموضع) في صراعات حركات التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم غير الأوروبي. وفيما كانت الحرب الكورية وحصار برلين جزء لا يتجزأ من نظام-عالم الحرب الباردة؛ كان الصراع الڤييتنامي (كما هي الحال مع الجزائر وغيرها) بمنزلة احتجاج على قيود هذا النِّظام-العالَم وبنيته؛ فكانت، بهذا المعنى الأوَّلي المباشر، نتاجًا للحركات المعادية للنظام. / ويختلف ذلك [٢٦١] تمامًا عن صراعي ألمانيا وكوريا؛ إذ لم يعرف طرفا الصراع السَّلام مطلقًا، بل كان كل ما شهداه مجرد هدنة؛ ما يشي أنهما قبِلا السلام على مضض. في حين كانت معارك التحرر الوطني، بخلاف ذلك، أُحادية الجانب؛ إذ لم ترغب أيٌّ من حركات التحرر الوطني في خوض حروب ضد أوروبا/ أمريكا الشمالية؛ بل أن تُترك وشأنها لتمضي في طُرق تختارها. ولقد أنكرت أوروبا/ أمريكا الشمالية عليها هذا الحقَّ إلى أن أُرغمت على الاعتراف به في الأخير إرغامًا. ولكن إن كانت حركات التحرر الوطني قد احتجَّت على المستكبرين؛ فإنها فعلت ذلك باسم تحقيق الأجندة الليبرالية بمضمونها المزدوج؛ حق الأمم في تقرير المصير والتنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

يُفضي بنا ذلك إلى ثالث الإنجازات الكبرى للأعوام الاستثنائية (١٩٤٥ – ١٩٦٨)، وهو الانتصار العالمي للقوى المعادية للنظام. إنها لمفارقةٌ جليَّة أن تكون لحظة ذروة الهيمنة الأمريكية على النِّظام-العالَم، ومساعي إضفاء الشرعية العالمية على الأيديولوجيا الليبرالية، هي اللحظة نفسها التي انتقلت فيها السُّلطة إلى جميع الحركات التي تشكَّلت بناها وإستراتيجياتها بوصفها حركات معادية للنظام خلال الفترة (١٨٤٨-١٩٤٥). لقد تمكَّن ما يسمى اليسار القديم بتنويعاته التاريخية الثلاث، أعني الشيوعيون والاشتراكيون-الديمقراطيون وحركات التحرر الوطني، من الوصول إلى سُلطة الدولة، كلٌّ منها في منطقة جغرافية مختلفة؛ ففي هذه الفترة وصلت الأحزاب الشيوعية إلى السُّلطة فيما يعادل ثلث العالم تقريبًا؛ من نهر إلبه إلى نهر يالو، أما حركات التحرر الوطني فوصلت إليها في أكثر مناطق آسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي (وما يضاهيها في معظم أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط)، ووصلت الحركات الاشتراكية-الديمقراطية بدورها (أو

تلك التي تماثلها) إلى السُّلطة، أو على الأقل تداولت على السُّلطة في الجانب الأكبر من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا. ربما كانت اليابان الاستثناء الوحيد الذي يؤبه له لهذا الانتصار العالمي الذي ناله اليسار القديم.

هل كانت تلك مفارقة حقًا؟ هل كان كل ذلك نتيجة القوة الطاغية للتقدم الاجتماعي وانتصارًا حتميًا للقوى الشعبية؟ أم أنه كان دمجًا واسعًا (Co-Optation) لهذه القوى؟ وهل ثمَّ طريقة للتمييز بين هاتين الفرضيتين فكريًا وسياسيًا؟ هذه هي الأسئلة التي أثارت القلق خلال الستينيات. وبينما يصلُح التوسُّع الاقتصادي، بما انطوى عليه من فوائد واضحات في مستويات المعيشة عبر العالم، والسلام النسبي الذي عمَّ مناطق
[٢٦٢] واسعة، / والانتصار الظاهري للحركات الشعبية لإبداء تقييمات إيجابية ومتفائلة بشأن التطورات العالمية؛ فمن شأن نظرة فاحصة على الوضع الحقيقي أن تكشف عن جملة من السلبيات اللَّافتة.

لم يكن نظامُ-عالمِ الحرب الباردة نظامًا يتغيَّا توسيع نطاق الحرية الإنسانية؛ بل كان نظام قمع داخليٌّ هائل عرفته الدول كافةً. ولقد سُوِّغ ذلك القمع بالخطورة المزعومة للتوترات الجيوسياسية المصاغة صياغة دقيقة؛ فرأى العالم الشيوعي محاكمات التطهير، والغولاغ[أ]، والستار الحديدي. وشهد العالم الثالث أنظمة الحزب الواحد، وسَجن المعارضين أو نفيهم. أما المكارثية (وما يماثلها في الدول الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وإن كانت أقل وحشية، فكانت ناجعة أشدَّ النجاعة في فرض الامتثال وقطع الأرزاق إذا اقتضى الأمر. ولم يكن النقاش العام مسموحًا به في كل مكان إلا في نطاق معايير محددة بوضوح.

فضلًا عن ذلك، كان نظام-عالَم الحرب الباردة، من الناحية المادية، نظامَ زيادة التفاوت واللَّامساواة، سواءً في ذلك على الصعيدين الدولي أو الوطني. وبينما عملت الحركات المعادية للنظام في كثير من الأحيان ضد أنماط التفاوت القديمة، إلا أنها لم تتورَّع عن التأسيس لأنماط جديدة منها؛ فـ «النومنكلاتورا» في الأنظمة الشيوعية كان

(أ) المعتقَل الذي أقامه ستالين في صحراء سيبيريا الجليدية للتنكيل بمعارضي النظام. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لها العديد من النظائر في العالم الثالث، وفي الأنظمة الاشتراكية-الديمقراطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إضافة إلى ذلك، اتضح أشدَّ الوضوح أن توزُّع هذه التفاوتات لم يأت خبط عشواء؛ بل كان قرين الجماعة (سواء كانت جماعة مبنية على أساس الانتماء العرقي، أو الديني، أو الإثني) ومكانتها، وهو اقتران ساد على الصعيد العالمي وداخل جميع الدول على حدٍّ سواء. كما ارتبطت التفاوتات بالجنس والفئة العمرية بطبيعة الحال، فضلًا عن عدد من الخصائص الاجتماعية الأخرى. نوجز فنقول: أُقصيت العديد من الجماعات؛ جماعات بلغت من كثرتها أنها شكَّلت أكثر من نصف سكان العالم.

كانت هذه حقيقة الآمال طويلة الأمد التي زُعم تحقُّقها في غضون الأعوام (١٩٤٥ – ١٩٦٨) ثم اكتُشف زيف ذلك؛ فكان ذلك التكشُّف للثورة العالمية التي انفجرت عام ١٩٦٨ بمنزلة التمهيد والتفسير. لقد توجَّهت تلك الثورة ضد النظام التاريخي برمَّته في المقام الأول؛ أي الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة على هذا النظام، والبنى الاقتصادية والعسكرية التي شكَّلت أركانه. لكنها توجَّهت بالقدر نفسه، إن لم يكن بأكثر من ذلك، ضد اليسار القديم؛ / أي الحركات المعادية للنظام التي لم تُعاده كما يجب، [٢٦٣] والاتحاد السوفييتي بوصفه شريكًا متواطئًا مع عدوِّه الأيديولوجي المزعوم (الولايات المتحدة)، والنقابات والمنظمات العمَّالية الأخرى التي عُدَّت رؤيتها رؤيةً اقتصادويةً غايةً في الضيق، تدافع عن مصالح جماعات قائمة على المكانة (Status-groups)[أ] خاصة.

في هذه الأثناء، شجب المدافعون عن البنى القائمة ما عدُّوه نزعة معادية للعقلانية لدى ثوار عام ١٩٦٨، غير أن الأيديولوجيا الليبرالية إنما كانت بذلك كمن يسعى إلى حتفه بظلفه؛ فلقد سبق منها الإصرار، أكثر من قرن من الزمن، على أن وظيفة العلوم الاجتماعية هي تطوير حدود التحليل العقلاني (بوصفه شرطًا مسبقًا ضروريًا للإصلاح

(أ) في التصنيف الثلاثي للتراتبيات الاجتماعية، يتحدث ماكس فيبر عن انتماءات ثلاثة تؤسس للتراتبية الاجتماعية، وهي المكانة والطبقة والحزب. وهي تتطابق مع الموقع من النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتقابلها بطبيعة الحال متغيرات الحالة والثروة والنفوذ. (المترجم)

Scanned with CamScanner

الرشيد)، وقد نجحت جهودها في ذلك إلى حدٍّ بعيد. وأشار فريدريك جيمسون (Frederic Jameson) إلى ذلك قائلًا:

> ... ينطوي قدر كبير من النظرية أو الفلسفة المعاصرة على توسُّع هائل فيما نعدُّه سلوكًا عقلانيًا أو ذا مغزى. أعتقد أنه بعد انتشار التحليل النفسي، وبسبب التلاشي التدريجي لـ «الغَيرية»، وفي عالم آخذ في الانكماش، وواقع تحت سطوة وسائل الإعلام، ليس يبقى إلَّا أقل القليل مما يمكن عدُّه «غير عقلاني»، أي «غير مفهوم» بحسب المفردة القديمة. أما إذا كان لمثل هذا المفهوم الموسَّع للعقل قيمة معيارية أخرى... في وضع يشهد اختزال نقيضه؛ أي اللَّاعقلاني إلى حالة فعلية من اللَّاوجود، فتلك مسألة أخرى مختلفة، ومثيرة للاهتمام[٦٦].

فإن كان كل شيء قد تعقلن حقًّا، فما هي فحوى الشرعية المخصوصة التي بقيت لبارادايمات (Paradigms) بعينها في مؤسسة العلم الاجتماعي المهيمنة؟ بم تتمايز البرامج السياسية التي تقدمها النخب المهيمنة؟ والأخطر من ذلك كله، ما هي القدرات الاستثنائية التي كان يتوجَّب على المتخصصين إظهارها ولم يكن للعامة من الناس مثلها، وما هي القدرات التي حازتها الجماعات المهيمنة وافتقرت إليها الجماعات المضطهدة؟ لقد التقط ثوار ١٩٦٨ هذه الثغرة المنطقية في الدرع الدفاعي للأيديولوجيين الليبراليين (والتي لم تكن سوى تنويعة لا تختلف كثيرًا عن الأيديولوجيا الماركسية الرسمية)؛ فقرروا القيام بما لم يستطعه غيرهم.

لم تكن ثورة عام ١٩٦٨ العالمية، بوصفها حركة سياسية، أكثر من نار سرت في [٢٦٤] الهشيم، فاستعرت شرارتُها وتوهَّجت واحمرَّت، / ثم سرعان ما أُخمدت (في غضون ثلاث سنوات)، فيما ظلَّ جمرها متقدًا، في صورة طوائف شبه ماوية متعددة ومتنافسة، مدَّةً أخرى امتدت نحو خمس سنوات إلى عشر. وبحلول نهاية السبعينيات، غدت هذه الجماعات كلها مجرد حواشٍ تاريخية يلفُّها الغموض. بيد أن التأثير الجيوثقافي لعام ١٩٦٨ كان حاسمًا؛ فقد كانت ثورة عام ١٩٦٨ العالمية نهاية حقبة برمَّتها هي حقبة المركزية التلقائية لليبرالية، لا بوصفها الأيديولوجيا المهيمنة في العالم أجمع فحسب، بل لأنها كانت أيضًا، الأيديولوجيا الوحيدة التي ادَّعت تمتُّعها بعقلانية لا

Scanned with CamScanner

تزول، ومن ثمَّ فهي -من الناحية العلمية- مستودعٌ للشرعية. لقد أعادت ثورةُ عام ١٩٦٨ العالميةُ الليبراليةَ من حيث جاءت في الفترة (١٨١٥-١٨٤٨)؛ أي مجرد إستراتيجية سياسية متنافسة ضمن إستراتيجيات سياسية أخرى عديدة. وبهذا المعنى، تحرَّرت الأيديولوجيات المحافظة والراديكالية/ الاشتراكية من قوة المجال المغناطيسي الذي خلقته الليبرالية، والذي أبقاهما تحت السيطرة بين أعوام ١٨٤٨ و١٩٦٨.

بعد عام ١٩٦٨ بعقدين، اكتملت عملية إنزال الليبرالية منزلتها الحقيقية بوصفها مجرد فكرة متنافسة في السوق العالمية للأفكار بدلًا من دورها التقليدي بوصفها معيارًا جيوثقافيًا. لقد خفَّت الوهج المادي الذي عرفته الأعوام (١٩٤٥ - ١٩٦٨) بفعل الانهيار المديد في مرحلة كوندراتييف (ب). ولا يعني ذلك أن الجميع عانوا القدر نفسه من المعاناة؛ فالبداية كانت مع دول العالم الثالث، ولقد عانت أسوأ المعاناة. كانت زيادات منظمة أوبك في أسعار النفط الوسيلة الأولى لمحاولة الحدِّ من الضرر. غير أنها أدَّت، ومن خلال الدول المنتجة للنفط، إلى تحويل جزء كبير من الفائض العالمي إلى بنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأفادت من ذلك ثلاث طوائف على نحو مباشر: الدول المنتجة للنفط التي أفادت من الريع؛ ودول (العالم الثالث والعالم الشيوعي) التي تلقَّت قروضًا من بنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل إعادة التوازن لموازين مدفوعاتها؛ ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي ظلَّت قادرة، بفضل الدول آنفة الذِّكر، على الحفاظ على مستوى صادراتها. ثم انهارت هذه المحاولة الأولى بحلول عام ١٩٨٠ مع بروز ما سُمِّي أزمة الديون. أما الطريقة الثانية لمحاولة الحدِّ من الضرر فكانت النزعة الكينزية العسكرية التي تبنَّاها ريغان، وقد ازدهرت معها المضاربة في الولايات المتحدة خلال الثمانينيات. ثم انهارت هذه الطريقة بدورها أواخر ذاك العقد وسحبت خلفها الاتحاد السوفييتي. أما الثالثة فكانت محاولة اليابان، رفقة تنانين شرق آسيا وبعض الدول المجاورة، الإفادة من عمليات نقل الإنتاج الضرورية والحتمية في مرحلة كوندراتييف (ب). غير أننا نشهد اليوم أيضًا، بحلول التسعينيات، أقصى ما يمكن أن تبلغه هذه المحاولة.

Scanned with CamScanner

لقد كانت النتيجة الصافية لخمس وعشرين عامًا من النضال الاقتصادي هي خيبة
[٢٦٥] أمل عالمية حيال وعد النزعة التنموية؛ حجر الزاوية فيما تعرضه الليبرالية العالمية. / لا شكَّ أن دول شرق وجنوب شرق آسيا تمكنت حتى الآن، من الصمود ووفرت على نفسها هذا الشعور بخيبة الأمل، على الرغم من أن ذلك قد يكون تأخُّرا زمنيًا لا أكثر. غير أن العواقب كانت كبيرة في أماكن أخرى، وسلبيةً بالنسبة لليسار القديم بصورة خاصة؛ ابتداءً بحركات التحرر الوطني، ثم الأحزاب الشيوعية (التي أدت إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، وأخيرًا الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية. ولقد احتفى الليبراليون بهذه الانهيارات وعدُّوها انتصارًا لهم. غير أنها لم تكن سوى ضريح أيديولوجيتهم؛ فقد وجدوا أنفسهم في وضع يماثل وضعهم في فترة ما قبل عام ١٨٤٨؛ حين تصاعدت المطالب الملحَّة بالديمقراطية، بما يتجاوز الحُزمة المحدودة من المؤسسات البرلمانية، والأنظمة متعددة الأحزاب، والحقوق المدنية الأولية؛ بل كانت مطالب بديمقراطية حقيقية هذه المرة، قائمة على تقاسم حقيقي ومتساوٍ للسُّلطة. وهذا المطلب الأخير ظلَّ تاريخيًا، كما نعلم جميعًا، بعبع الليبرالية، وقُدِّمت قَصد التصدي له مجموعة من التنازلات المحدودة جنبًا إلى جنب مع تفاؤلٍ مُغرٍ بشأن المستقبل. لقد فقدت الليبرالية دفاعاتها السياسية-الثقافية الرئيسة في مواجهة الطبقات الخطرة، بعد أن ارتدَّ الناس عن الإيمان بالنزعة الإصلاحية العقلانية التي تُمسك الدولة بزمامها.

وصلنا اليوم إلى حقبتنا الحالية؛ والتي أعتقد أنها الحقبة السوداء التي تنتظرنا، ويمكن القول إنها بدأت رمزيًا في عام ١٩٨٩ (استمرارًا لعام ١٩٦٨)[٦٧]، وستستمر مدَّةً لا تقل عن خمس وعشرين إلى خمسين عامًا.

لفتُ الانتباه مطولًا إلى الدرع الإيديولوجي الذي شادَته القوى المهيمنة في مواجهة المطالب التي أصرَّت عليها «الطبقات الخطرة» بعد عام ١٧٨٩. وحاججتُ أن هذا الدرع كان الأيديولوجيا الليبرالية، وأنه أدى وظيفته الدفاعية مباشرةً وبشكل غير مباشر لا يخلو من مكر، من خلال تنويعة اشتراكية/ تقدمية مهذَّبة قايضت جوهر المطالب

Scanned with CamScanner

المعادية للنظام، ببديل محدود القيمة. وأخيرًا، حاججتُ أن ثورة عام ١٩٦٨ العالمية تمكَّنت من تحطيم هذا الدرع الأيديولوجي، ثم جاء انهيار الأنظمة الشيوعية في عام ١٩٨٩ لينسفه نسفًا.

لماذا انهار هذا الدرع الأيديولوجي بعد مئة وخمسين عامًا من مثل هذا الأداء الناجع؟ لا يتأتّى جواب هذا السؤال من محض استبصارات مفاجئة عن زيف الادعاءات الأيديولوجية يقول بها المضطهدون؛ / لأن الوعي بخطورة الليبرالية كان قائمًا منذ [٢٦٦] البداية، ولُفت الانتباه إليه مرارًا وتكرارًا طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين. غير أن الحركات ذات التقاليد الاشتراكية لم تتصرف بطرائق تتسق مع نقدها لليبرالية؛ بل العكس هو ما حدث بالنسبة للجزء الأكبر منها!

أما السبب وراء ذلك فمن السهل معرفته؛ لقد كانت القاعدة الاجتماعية لهذه الحركات – أي تلك التي ادَّعت جميعًا أنها تتحدث باسم البشرية جمعاء – مجموعةً ضيقة من سكان العالم، والجزء الأقل ثراءً من القطاع «التحديثي» في الاقتصاد-العالَم الذي نفترض أنه تشكَّل بين عامي ١٧٥٠ و١٩٥٠. يشمل ذلك الطبقات العاملة الماهرة وشبه الماهرة في المناطق الحضرية، والإنتلجنسيا المنتشرة عبر العالم، وأكثر الجماعات مهارة وتعليمًا في المناطق الريفية التي برز فيها عمل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي للعيان أسرع من غيرها. يُضاف ذلك إلى عددٍ كبيرٍ من سكان العالم، لكن ليس غالبيتهم.

كان اليسار القديم حركة عالمية تدعمها أقلية؛ أقلية قوية، ومضطهدة، لكنها كانت مع ذلك تشمل عددًا كبيرًا من سكان العالم. وقد حدَّ هذا الواقع الديموغرافي من خياراته السياسية الحقيقية. في مثل هذه الظروف، ما كان على اليسار القديم إلا أن يفعل الشيء الوحيد الذي أمكنه فعله، فاختار أن يكون حافزًا لتسريع وتيرة البرنامج الليبرالي للإصلاح العقلاني، ونجح في فعل ذلك؛ فجلب لأنصاره فوائد حقيقية وإن كانت جزئية. غير أن قطاعًا واسعًا كانوا قد تُركوا خارج المعادلة كما جاهر بذلك ثوار عام ١٩٦٨. وهكذا تحدَّث اليسار القديم بلسان العالمية، لكنه تبنى سياسات الخصوصية.

Scanned with CamScanner

ولأن الواقع الاجتماعي الرئيس كان قد تغير في عامي ١٩٦٨ و١٩٨٩، لم تعُد هذه الغمامة الأيديولوجية المتمثّلة في النزعة العالمية المضللة تسيطر على الأذهان. لقد تابع الاقتصاد-العالم الرأسمالي منطق التراكم المتواصل لرأس المال إلى الحدّ الذي جعله يقترب من نموذجه النظري؛ وهو تسليعُ كلّ شيء. وانعكس ذلك في العديد من الحقائق السوسيولوجية الجديدة التي يمكننا رؤيتها بكل وضوح: مكننة الإنتاج، وإزالة
[٢٦٧] القيود المكانية على تبادل السلع والمعلومات، وتدهور الأرياف، / والاقتراب من حافة استنفاذ النظام الأيكولوجي، ودرجة عالية من التسييل (Monetization)[أ] التي خضعت لها إجراءات العمل؛ والنزعة الاستهلاكية (أو التسليع الموسّع لعملية الاستهلاك)[٦٨].

كل هذه التطورات معروفة تمامًا وهي بالفعل موضوع نقاش مستمر حول العالم. لكننا نودُّ أن ننظر إليها من خلال ما تعنيه من منظور التراكم اللّامتناهي لرأس المال. فهي تعني، أولًا وقبل كل شيء، قيودًا هائلة على المعدل الذي يمكن أن يتراكم به رأس المال. وأسباب ذلك سوسيوسياسية في الأساس، منها عوامل ثلاثة مركزية؛ الأول كان محل اعتراف واسع من قبل المحللين قبل فترة طويلة لكننا لم نبلغ تحقُّقه الكامل إلا في الوقت الحالي. فقد أدّى التوسع الحضري في العالم، ووفرة التعليم، وتطور الاتصالات، إلى خلق قدر من الوعي السياسي عبر العالم عمل على تيسير التعبئة السياسية، وجعَل من إخفاء التفاوتات السوسيواقتصادية ودور الحكومات في الإبقاء عليها أمرًا في غاية الصعوبة. ويتعزَّز مثل هذا الوعي السياسي بفضل نزع الشرعية عن أية مصادر غير عقلانية للسُّلطة. باختصار، يطالب المزيد من الناس، أكثر من أي وقت مضى، بالمساواة في نظام العوائد، ويرفضون تحمُّل الأجر المنخفض للعمل بوصفه شرطًا قاعديًا لتراكم رأس المال. وقد تجلى ذلك كله في ارتفاع الأجور إلى مستويات «تاريخية» في جميع

(أ) يُقصد بـ «التسييل» في الاقتصاد سكُّ النقود أو طباعة الأوراق المالية من قبل البنوك المركزية للدول. غير أنه يعني أيضا التسييل؛ بمعنى السعي لجني المال مقابل السلع أو الخدمات التي لا تعدُّ في أصلها مُدِرَّة للربح. في هذا السياق، يتحدث فالرشتاين عن تسييل إجراءات العمل وجعلها مربحة للمنظومة الرأسمالية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

أنحاء العالم، وفي المطالب المتزايدة لدفع الحكومات نحو إعادة توزيع الرفاه القاعدي (كالصحة والتعليم على وجه الخصوص)، وضمان دخل ثابت للجميع.

أما العامل الثاني فهو التكلفة المتزايدة التي تتحملها للحكومات لدعم الأرباح من خلال تشييد البنى التحتية الضرورية، والسماح للشركات بنقل أكلاف الإنتاج إلى خارج محيطها (Externalizing costs)؛ وهو ما يحيل إليه الصحفيون بالأزمة الأيكولوجية، وأزمة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وأزمة التكاليف المرتفعة لما يُعرف بالعلم الكبير (Big Science)[أ]، وما إلى ذلك. لقد اتضح أن الدول لا يمكنها الاستمرار في توسيع الدعم للمؤسسات الخاصة ومواصلة توسيع التزاماتها نحو الرعاية الاجتماعية للمواطنين في آن واحد؛ إذ لابد من أن يحظى أحدهما فقط بالأولوية. وفي وجود مواطنين أكثر وعيًا، يعدُ هذا الصراع الطبقي الجوهري بأن يتحول إلى صراع هائل.

أما العامل الثالث فهو النتيجة المترتبة على القول إن الوعي السياسي صار عالميًا اليوم؛ فأشكال التفاوت، سواءً كانت على مستوى العالم أم على مستوى الدول، تتوزع على أساس عِرقي/ إثني/ ديني. / ومن ثمَّ، فإن المزيج الناتج عن اجتماع الوعي [٢٦٨] السياسي مع أزمات الدول المالية، سيكون صراعًا واسعًا قد يأخذ صورة الحرب الأهلية، إن على مستوى العالم أو على مستوى الدول.

وستكون شرعيةُ بنى الدولة، ومن ثمَّ قدرتُها على حفظ النظام العام الضحية الأولى للضغوط المتعددة على النظام. ومع فقدانها هذه القدرة، ستكون ثمة تكاليف اقتصادية وأمنية باهظة ستجعل التوترات أكثر حدَّة، مما سيضعف بدوره من شرعية تلك البنى.

(أ) يُحيل «العلم الكبير» إلى مؤسسات ومشروعات البحث العلمي العملاقة التي تطورت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، خاصة في حقول الفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا، والفلك. تتميز هذه المؤسسات بموارد مالية ضخمة، وأدوات ومرافق واسعة النطاق (large-scale)، وهي مشروعات لا يمكن تمويلها إلا من قبل الحكومات أو المؤسسات الدولية لأنها تتطلب ميزانيات هائلة، ويشرف على البحوث فيها فرق تضم أعدادًا كبيرة من العلماء والتقنيين متعددي التخصصات. يمكن التفكير في العديد من الأمثلة، على غرار مشروعات تطوير القنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، أو مشروع بناء وإدارة المحطة الفضائية الدولية، أو مشروع الجينوم البشري. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لا نتحدث هنا عن المستقبل، بل عن الحاضر المعيش؛ ولعلنا نلحظ ذلك في الشعور المتزايد بانعدام الأمن – حيث القلق المتعاظم من الجريمة، والعنف العشوائي، واستحالة ضمان العدالة في أنظمة المحاكم، ووحشية قوات الشرطة – والذي تضاعف بشدة خلال الأعوام العشرة إلى الخمس عشرة الماضية. لا أزعم أن هذه الظواهر جديدة، بل ولا حتى أنها صارت الآن أكثر كثافة من ذي قبل؛ لكن أكثر الناس يتصورون أنها جديدة أو أسوأ مما كان، وأنها بالتأكيد صارت أكثر كثافة. وتظل النتيجة الرئيسة لمثل هذه التصورات هي ذاتُها؛ أي نزع الشرعية عن بنى الدولة.

وبطبيعة الحال، لن يستمر هذا النوع من الاضطراب المتصاعد الذي يتعزز ذاتيًا، إلى الأبد، لكنه قد يستمر لخمسة وعشرين إلى خمسين عامًا. إنه شكل من أشكال الشَّواش في النظام، ناتج عن استهلاك النظام لصمامات أمانه، أو بعبارة أخرى، عن حقيقة مفادها أن تناقضات النظام وصلت إلى نقطة توقفت فيها عن العمل بكفاءة، كلُّ الآليات المنوطة باستعادته لأدائه الطبيعي.

سينبثق نظام جديد عن هذا الشَّواش، وهو ما ينقلنا إلى القضية الأخيرة؛ عن الخيارات المتاحة أمامنا اليوم وفي المدى القريب أيضًا. أن نكون في مرحلة الشَّواش لا يعني أن اشتغال العمليات الأساسية للاقتصاد-العالَم الرأسمالي سيتوقف خلال الأعوام الخمسة والعشرين إلى الخمسين المقبلة؛ فسيستمر الناس وتستمر الشركات في السعي لمراكمة رأس المال بكل الطرق المألوفة، وسيسعى الرأسماليون للحصول على المزيد من الدعم من بنى الدولة تمامًا كما فعلوا في الماضي، وستتنافس الدول على أن تكون المستقرَّ الرئيس لتراكم رأس المال، ومن المحتمل أن يدخل الاقتصاد-العالَم الرأسمالي
[٢٦٩] فترةً جديدة من التوسُّع، / الأمر الذي سيؤدي إلى تسليع العمليات الاقتصادية عبر العالم، ويزيد من استقطاب التوزيع الفعَّال للعوائد.

ما سيكون مختلفًا في الأعوام الخمسة والعشرين القادمة هو العمليات المتعلقة بالبنى السياسية والثقافية للعالم مقارنةً بعمليات السوق العالمية. بصورة أساسية، ستفقد الدول شرعيتها على نحو مطرد، ومن ثمَّ تجد صعوبة في ضمان الحد الأدنى من الأمن،

Scanned with CamScanner

سواءً كان في الداخل، أو فيما بينها. أما على الصعيد الجيوثقافي، فلن يكون ثمَّ خطاب مشترك مهيمن، بل حتى أشكال النقاش الثقافي نفسُها ستكون مسألة تثير الجدل. وسيكون التوافق بشأن ما يشكِّل السلوك العقلاني أو المقبول غايةً في الضآلة، لكن الحديث عن هذا الإرباك لا يعني أنه لن يكون ثمَّ سلوك هادف؛ بل ستوجد في واقع الحال جماعات متعددة تسعى إلى تحقيق أهداف واضحة ومحدودة، لكن الكثير منها سيخوض صراعًا بينيًّا مباشرًا وحادًّا. وربما وُجدت بعض الجماعات التي تحمل مفاهيم واضحة على المدى الطويل بشأن كيفية بناء نظام اجتماعي بديل، حتى وإن ظلت فرص هذه المفاهيم في أن تقدم دليلًا إرشاديًّا مفيدًا للعمل ضئيلةً للغاية. باختصار، سيتحرك الجميع في شيء من العماية، حتى وإن اعتقدوا أنهم على طريق الهداية.

ومع ذلك، ملزمون نحن بالتصرف. وعليه، علينا أولًا أن نكون واضحين بشأن وجه القصور في النِّظام-العالَم الحديث حيث نعيش، وبشأن الأسباب التي جعلت نسبة غالبةً من سكان العالم غاضبين، أو على الأقل غير متفقين حول امتيازاته الاجتماعية. يبدو لي واضحًا تمامًا أن المصدر الرئيس للتذمر هو أنماط التفاوت الكبيرة داخل النظام مما يعني غياب الديمقراطية في الأساس. ويصدق ذلك فعليًّا على جميع الأنظمة التاريخية السابقة والمعروفة لدينا لا شكَّ. أما الاختلاف الكامن في الرأسمالية فهو أن نجاحها الفعلي بوصفها صانعًا للإنتاج المادي، بدا وكأنه يزيل كل مسوِّغات التفاوت وانعدام المساواة، المادية، أو السياسية، والاجتماعية على حدٍّ سواء. غير أن ما حدث هو أن هذه التفاوتات باتت أسوأ؛ إذ لم تكتفِ بفصل حفنة صغيرة من المحظوظين عن بقية المجتمع، بل فصلت ما يقارب خُمس أو سُبع سكان العالم عن البقية. إذًا، فقد كانت هاتان الحقيقتان – زيادةُ إجمالي الثروة المادية، وواقع أن حفنة صغيرة من الناس فقط، وأقل كثيرًا من الأغلبية، هي من يمكنها العيش في رخاء – مسوغًا كافيًا لتأجيج مشاعر من تعرضوا للاستبعاد والإقصاء.

[٢٧٠] / لن يمكننا الإسهام بشيء في أي حل مرغوب لهذا الشَّواش النهائي الذي يشهده النِّظام-العالَم الذي ننتمي إليه ما لم نوضح أن النظام المرغوب الوحيد لابد أن يكون

Scanned with CamScanner

نظامًا تاريخيًا ديمقراطيًا بالكلية، ومساواتيًا على نحو نسبي. من الناحية العملية، علينا التحرك على عدة جبهات، بسرعة وفعالية. إحدى هذه الجبهات هي تقويض فرضيات المركزية الأوروبية التي تغلغلت في الجيوثقافة قبل قرنين من الآن على الأقل. لقد قدَّم الأوروبيون إسهامات ثقافية كبيرة في مشروعنا الإنساني المشترك، لكن ببساطة، القول بأن عشرة آلاف عام من الحضارة الأوروبية، أسهمت في الحضارة الإنسانية أكثر من الحضارات الأخرى، هي فكرة لا يمكن القبول بصحتها، ولا يمكن الافتراض أن الألفية القادمة ستشهد مواقع أقل لإنتاج الحكمة الجماعية. إن استبدال تحيُّز المركزية الأوروبية الحالي بمنطق تاريخي أكثر حصافة وتوازنًا، فضلًا عن إخضاعه للفحص والتقييم الثقافي، سيقتضي صراعًا سياسيًا وثقافيًا، حادًا ومستمرًا. كما أنه لن يتطلَّب عصبيات جديدة، بل عملًا فكريًا ومعرفيًا شاقًا على المستويات الفردية والجماعية.

علينا، إضافة إلى ذلك، أن نتبنى مفهوم حقوق الإنسان ونعمل بجد على جعله ينطبق بالتساوي على «نحن» و«هم»؛ المواطنون والأجانب على حدٍّ سواء. إن حق المجتمعات في حماية ميراثها الثقافي لا يعني قطُّ الحقَّ في حماية امتيازاتها. لذلك، ستكون حقوق المهاجرين إحدى ساحات المعارك الرئيسة. وإذا حدث ذلك، في غضون الأعوام الخمسة والعشرين إلى الخمسين القادمة كما أتوقع، فإن أقلية كبيرة من سكان أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان بطبيعة الحال، سيكونون من المهاجرين حديثًا أو من أبناء هؤلاء المهاجرين (سواء هاجروا بشكل قانوني أم لا)؛ وعندئذ، علينا جميعًا النضال في سبيل أن يحصل هؤلاء المهاجرون على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بطبيعة الحال، السائدة في المنطقة التي هاجروا إليها، على قدم المساواة.

أعلم أن كل هذا سيُواجه بمقاومة سياسية شرسة مستندة إلى النقاء الثقافي وحقوق الملكية المتراكمة. بل لقد شرع رجال الدولة في الشمال بالمحاججة أن الشمال لا يمكنه تحمل العبء الاقتصادي للعالم بأسره. حسنًا، ولم لا؟ أولَم تأتَّ ثروة الشمال في جانب كبير منها من تحويل فائض القيمة ونقله من الجنوب؟ إنها الحقيقة التي أدَّت

Scanned with CamScanner

بنا، على مدى مئات السنين، إلى الوصول بالنظام إلى أزمته الحالية. لا يتعلق الأمر هنا بصدقات علاجية تُمنح، بل بإعادة بناءٍ عقلانية.

[٢٧١] / ستكون هذه المعارك سياسية، لكنها لن تقع بالضرورة على مستوى الدولة؛ إذ بسبب عملية نزع الشرعية عن الدول، ستستمر العديد من هذه المعارك (وربما معظمها) على مستويات أكثر محلية، بين الجماعات التي نُعيد تنظيم أنفسنا من خلالها. وطالما ستكون هذه المعارك محلية ومعقدة بين جماعات متعددة، فإن إستراتيجيةً من التحالفات المعقدة والمرنة ستكون ضرورية؛ غير أنها لن تكون قابلة للتطبيق إلا إذا أبقينا في أذهاننا تلك الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة.

أخيرًا، سيكون الصراع صراعًا فكريًا حول إعادة مفهمة شرائعنا وقوانيننا العلمية، والبحث عن منهجيات أكثر كُلّيانية وتطورًا، ومحاولة التحرر من النفاق الكاذب والمضلل عن الحياد القيمي في التفكير العلمي؛ فالعقلانية نفسها ليست سوى حكم قيمي. ولا شيء عقلاني أو يمكنه أن يكون إلا ضمن سياق من التنظيم الاجتماعي البشري أوسع وأشمل.

قد يذهب تفكيركم إلى أن البرنامج الذي حددته لأجل فعل اجتماعي وسياسي حصيف، يمتد على مدى الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا المقبلة، غامض للغاية. بيد أنه يظل برنامجًا ملموسًا طالما تخبط المرء في خضم الدوَّامة. وقد قلتُ شيئين أساسيين عن الحياة في خضم الدوَّامة: أولًا، عليك أن تعرف الشاطئ الذي تود السباحة نحوه؛ ثانيًا، عليك أن تتأكد من أن ما تبذله من جهد إنما يذهب في اتجاه ذلك الشاطئ. أما إذا كنت تريد دقةً أكبر من ذلك، فلن تصِل إلى شاطئ نجاتك، وسيكون الغرق مصيرك فيما أنت تبحث عنه.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الحواشي

(١) Immanuel Wallerstein, "The Three Instances of Hegemony in the History-Capitalist World-Economy," in *The Politics of the World-Economy: The States, the Movements, and the Civilizations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), 37–46.

(٢) كل نقطة من هذه النقاط المُجمَلة هنا مفصَّلة بشكل أوسع في العديد من المقالات المكتوبة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ويتضمن الكتاب التالي مجموعة مُنتقاة منها:

Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture:* Essays *in a Changing World-System* (Cambridge: Cambridge University 1991).

(٣) لمزيد من الاطلاع انظر:

W. Brian Arthur, "Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock–in by Historical Events", *Economic Journal* XLIX, no. 394 (Mar. 19S9), 116–131;

و

W. Brian Arthur, Yu. M. Ermoliev and M. Kaniovski, "Path–Dependent Processes and the Emergence of Macro–Structure", *European Journal of Operations Research* XXX (1987), 292–303.

(٤) ثمَّ عرض أكثر تفصيلًا لهذه الجهود وإخفاقها في مقالتين ضمن هذا الكتاب: «في رثاء مفهوم التنمية الوطنية (١٩١٧-١٩٨٩)»، و«انهيار الليبرالية».

(٥) لم تكن الأيديولوجيات سوى طريق من ثلاث للتكيُّف. أما الاثنتان

Scanned with CamScanner

الأخريان؛ فقد كانتا العلوم والحركات المعادية للنظام. وقد ناقشت ذلك بالتفصيل وذكرت العلاقات المتداخلة بين هذه الأشكال الثلاثة في:

"The French revolution as world-historical event," in *Unthinking social science: The limits of nineteenth-century paradigms* (Cambridge: Polity Press, 1991), 7–22.

(٦) من الناحية السياسية، كان الميثاق الذي قدّمه لويس الثامن عشر حاسمًا من أجل عملية «استعادة» النظام القديم. وفي تصريح سانت أوين (St. Ouen)، أعلن الملك المستقبلي أنه عازم على «تبني دستور ليبرالي»، وصفه بأنه «ميثاق». وقد لحظ باستيد (Bastid) (1953, 163-164) أن «مصطلح الميثاق، الذي كانت معانيه في الماضي متعددةً متنوعةً، يُعيد إلى الأذهان ذكرى الحريات المجتمعية». ويضيف: إن «ذلك جعل أولئك الليبراليين -بطبيعة الحال- يستحضرون الميثاق الإنكليزي الأعظم (Magna Carta) لعام ١٢١٥». وحسب باستيد، «لم يكن لويس السادس عشر ليحظى بقبول عامٍّ لو لم يكن راضيًا بطريقة ما عن التطلعات السائدة للحرية». وحين أعلن لويس فيليب بدوره عن ميثاقه الخاص، في عام ١٨٣٠، وجب هذه المرة أن يكون ميثاقًا يحظى بـ القبول (*consentie*)، لا أن يكون ميثاقًا يمنحه (*octroyée*) الملك.

(٧) «خاطب الليبراليون البشرية جمعاء، من دون أي استثناء أساسي». (Manning, 1976, 80).

(٨) في رواية (The Charterhouse of Parma) [بالعربية: دير بارما] للروائي الفرنسي ستاندال (Stendhal)، نُشرت عام ١٨٣٩، يُقدّم الثوري فرونت بالّا (Ferrante Palla) نفسه دائمًا على أنه «رجل حر».

(٩) يُحاجج بلاماتز (Plamenatz) بأنه على الرغم من وجود أربعة فصائل من بين أولئك الذين عارضوا ملَكية يوليو (July Monarchy)؛ يمكن

Scanned with CamScanner

تصنيفها ضمن «اليسار»، وقد دعمت ثورة ١٨٤٨ لاحقًا؛ إلا أن المصطلح المستعمَل للإشارة إليها جماعيًا، لم يكن «اشتراكيين»؛ بل «جمهوريين».

(1952, 47 and Passim).

(١٠) كما يلحَظ توداسك (1964, 235): «كانت معارضة أنصار الشرعية (Legitimist) لمَلَكية يوليو شبيهة بمعارضة الأعيان للسلطة الراسخة... «ألم يتعارض موقف أنصار الشرعية إذن مع قول بونالد أن الطبيعة الحقيقية للمجتمع [...] هي ما هو عليه المجتمع، الجمهور العام، في الوقت الحاضر؟».

(١١) انظر مناقشة آراء بونالد في كتاب نيسبت (Nisbet) (١٩٤٤، ٣١٨–٣١٩). ويستعمل نيسبت «الشركة» بمعنى «الجمعيات القائمة على المهنة أو الحرفة».

(١٢) «تطورت كلٌّ من السان سيمونية والليبرالية الاقتصادية نحو ما نسميه اليوم الترشيد الاقتصادي». (Mason, 1931, 681).

(١٣) «يقتبس هاليڤي مقالة نُشرت في (*Quarterly Review*) لشهر إبريل/ نيسان ١٨٣٥ (vol. *LIII*, p. 265)؛ بعنوان: **خطاب السير روبرت بيل: «متى فكّر رئيس الوزراء من قبل أنه من المناسب أن يعلن للشعب، لا قبوله بمنصبه فحسب؛ بل قبوله أيضًا بالمبادئ وحتى تفاصيل الإجراءات التي ينوي القيام بها، والتمس -ليس من أعضاء البرلمان، ولكن من عموم الشعب- أن يحتفظ بامتياز الملك فيما يتعلق بمنح وزراء، من غير اختياره في الواقع، ثقة ضمنية؛ بل وحتى محاكمة عادلة؟»** (1950, 178, fn. 10).

(١٤) حين أعادت اللينينية تشكيل نفسها، وتحولت من برنامج للإطاحة الثورية بالحكومات من قبل الطبقة العاملة المنظَّمة، إلى برنامج للتحرر الوطني تليه التنمية الوطنية (وهي بالطبع تنمية «اشتراكية»)، كانت في

Scanned with CamScanner

الواقع تتبع مسارًا موازيًا للويلسونية، التي كانت النسخة الرسمية للأيديولوجيا الليبرالية. انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب: «الليبرالية وإضفاء الشرعية على الدولة الأمة: تأويل تاريخي».

(١٥) انظر بشكل خاص:

"The French Revolution as a World-Historical Event," in *Unthinking Social Science* (Cambridge: Polity Press, 1991), 7–22.

(١٦) بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان الثوريون الرومانتيكيون يتحدثون بشكل روتيني تقريبًا عن الشعب (*le people*)، (*das Volk*)، (*il popolo*) أو (*lud*)؛ بوصفه نوعًا من القوة المجدِّدة للحياة في تاريخ البشرية؛ فقد سعى الملوك الجدد الذين وصلوا إلى السلطة بعد ثورة ١٨٣٠، لويس فيليب وليوبولد الأول إلى عقاب «الشعب»؛ بوصفهم ملوكًا لـ «الفرنسيين» و«البلجيكيين»، بدلًا من ملوكٍ لفرنسا أو بلجيكا. وحتى القيصر نيكولاس الأول، وبعد ثلاث سنوات من سحق الانتفاضة البولندية عامي (١٨٣٠–١٨٣١)، أعلن أن هذه السلطة الخاصة كانت قائمة على «الجنسية»، (وكذلك الأمر بالنسبة للأتوقراطية والأرثوذكسية) ـ ونُسخت كلمته نارودنوست (*narodnost*)، التي تعني أيضًا روح الشعب، من الكلمة البولندية (*narodowosc*)، انظر:

James H. Billington, *Fire in the Minds of Men: Origins of Revolutionary Faith* (*London: Temple Smith, 1980*), 160.

(١٧) يمكن العثور على نقاش ممتاز بشأن المجال غير الواضح الذي ميَّز ملَكية يوليو في فرنسا، في:

John Plamenatz, *The Revolutionary Movement in France, 1815–1897* (London: Longman Green, 1952), 35–62.

(١٨) «بحلول عام ١٨٤٠، كانت المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع – البروليتاريا الجديدة، وأهوال التوسع الحضري السريع غير الخاضع

Scanned with CamScanner

للسيطرة – موضوعًا لنقاشات جادة في أوروبا الغربية، فضلًا عن كونها كابوسًا سياسيًا وإداريًا»، انظر:

Eric J. Hobsbawm, *The Age of Revolution, 1789–1848* (New York: World, 1962), 207.

(١٩) أوضحتُ هذا بمزيد من التفصيل في مقالة: «ثلاث أيديولوجيات أم واحدة؟ المعركة المتوهَّمة في الحداثة»، ضمن هذا الكتاب.

(٢٠) «كانت المعارضة الشرعية لمَلكية يوليو معارَضةً لأعيان النظام الراسخ...»، انظر:

Andre–Jean Tudesq, *Les grands notables en France (1840–1849)* (Paris: Presses Univ. de France, 1964), 1, 235.

(21) Lord Hugh Cecil, *Conservatism* (London: Williams and Northgate, 1911), 192.

(٢٢) عالج فيليب بينيتون (Phihppe Beneton) هذه المعضلة بدقة، حيث قال: «كانت النزعة التقليدية (Traditionalism) في الأيديولوجيا المحافظة نقطة ضعفها الكبرى. وقد واجه المحافظون تناقضات كلما تعرض التقليد الذي يدافعون عنه للقطيعة فترة طويلة و/ أو أفسحت المجال لتقاليد أخرى (غير محافظة) [...] تفسر هذه التناقضات [...] بعض التذبذبات في الفكر السياسي المحافظ [...] بين القدَرية (fatalism)، والنزعة الإصلاحية الراديكالية (*radical reformism*)، بين حكم دولة محدودة، وجاذبية حكم دولة قوية»، انظر:

Philippe Beneton, *Le conservatisme* (Paris: Presses Univ. de France1988), 115-116.

(٢٣) على الرغم من أن عددًا قليلًا من الليبراليين أتوا لاحقًا مثلهم مثل بنثام، يُظهر لنا بريبنر كيف أن المرء يمكن أن يصل إلى موقف جماعاتي (Collectivist)؛ انطلاقًا من موقف فردانيٍّ مُعادٍ للدولة (Individualist

Scanned with CamScanner

(antistate. المعضلة هي كيف يصل المجتمع إلى معرفة مجموع المصالح الفردية. وكما يقول بريبنر، الجواب عند بنثام هو أن «المصلحة الفردية يجب أن تُحدَّد بشكل مصطنع أو أن تُجعَل واحدة عن طريق مُشرِّع ذي سُلطة، باستخدام حسابات التفاضل والتكامل التي تنص على مبدأ «سعادة أكبر لأعداد أكبر». وهكذا يخلص بريبنر إلى أن: «الفابيين ليسوا سوى بنثاميين مُحدَثين؟»، انظر:

J. Bartlett Brebner, "Laissez-Faire and State Intervention in Nineteenth-Century Britain," *The Tasks of Economic History* (Supplement VIII, 1948), 61, 66.

(24) L. T. Hobhouse, *Liberalism* (London: Oxford University Press, 1911), 146.

إن هذا الاستنتاج البنثامي/ الهوبهاوسي [نسبةً إلى بنثام وهوبهاوس] من الأيديولوجيا الليبرالية، هو ما يفسر سبب شجب رونالد ريغان لـ «الليبرالية»؛ بينما اعترف في الواقع بصيغة من الأيديولوجيا الليبرالية. هل يعدُّ بنثام وهوبهاوس ليبراليين مثاليين؟ إنها أقرب إلى الممارسين الليبراليين منه إلى الأيديولوجيين الليبراليين الآخرين. وكما يقول واتسون: «ما من حزب سياسي في إنكلترا خلال القرن التاسع عشر برز مؤمنًا بـ [مذهب الدولة الحارس]، أو على الأقل حاول تطبيقه»، انظر:

George Watson, *The English Ideology: Studies in the Language of Victorian Politics* (London: Allan Lane, 1973), 68–69.

(25) J. Salwyn Schapiro, *Liberalism and the Challenge of Fascism* (New York: McGraw Hill, 1949), vii.

(٢٦) أناقش هذه المسألة بشيء من التفصيل في:

Immanuel Wallerstein, "The National and the Universal: Can There Be Such a Thing as World Culture?" in *Geopolitics and*

Scanned with CamScanner

Geoculture (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 184–199.

(٢٧) ثمَّة مُحاججة بشأن هذه الحالة في:

G. Arrighi, T. K. Hopkins, and I. Wallerstein, "19S9: The Continuation of 1968," *Review* 15, no. 2 (Spring 1992), 221–242.

(28) Sir W. Ivor Jennings, *The Approach to Self– Government* (Cambridge: At the University Press, 1956), p. 56.

(٢٩) الأدبيات بهذا الشأن وفيرة؛ يمكن الحصول على نظرة شاملة في:

Joseph L. Love, "Theorizing Underdevelopment: Latin America and Romania, 1860–1950," *Review* 11, no. 4 (Fall 1988), 453–496; and Bipan Chandra, "Colonial India: British versus Indian Views of Development," *Review* 14, no. 1 (Winter 1991), 81–167.

(٣٠) لقد طوَّرتُ تفاصيل أوسع بشأن النقاش حول معاني ثورة عام ١٩٦٨ العالمية في:

Immanuel Wallerstein, "1968, Revolution in the World–System," in *Geopolitics and Geoculture: Essays in the Changing World–System* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991), 65–83.

(٣١) للاطلاع على محاجَجة أكثر تفصيلًا، انظر:

Immanuel Wallerstein, "The French Revolution as a World–Historical Event," in *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth–Century Paradigms* (Cambridge: Polity Press, 1991), 7–22.

(٣٢) هناك عرضٌ موسَّع لهذه المحاجَجة في مقالة: «الليبرالية وإسباغ الشرعية على الدولة الأمة: تأويل تاريخي»، ضمن هذا الكتاب.

(33) Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield, *Sybil, or the Two Nations* (1845; reprint, London: John Lane, The Bodley Head, 1927).

Scanned with CamScanner

(34) Ibid., 641.

(٣٥) انظر مقالة: «في رثاء مفهوم التنمية الوطنية» ضمن هذا الكتاب.

(٣٦) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلًا لثورة عام ١٩٦٨ العالمية، انظر الفصل الذي كتبته في:

Immanuel Wallerstein, "1968, solution in the World-System," in *Geopolitics and Geoculture: Essays in Changing World-System* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991), 65–83.

(٣٧) للاطلاع على تفاصيل أوسع عن القصة، انظر:

Jerry L. Avorn et al., *Up Against the Ivy II: A History of the Columbia Crisis* (New York: Atheneum, 1968).

(38) G. Arrighi, T. K. Hopkins, and I. Wallerstein, "1989: The Continuation of 1968," *Review* 15, no. 2 (Spring 1992), 221–242.

(٣٩) للاطلاع على شرح أوسع؛ انظر مقالة: «انهيار الليبرالية» ضمن هذا الكتاب.

(٤٠) انظر:

R. Kasaba and F. Tabak, "The Restructuring of World Agriculture, 3–1990," in *Food and Agricultural Systems in the World-Economy,* ed. P. McMichael (Westport, CT: Greenwood Press, 1994), 79–93.

(٤١) لتأثيرات ذلك على التحليل الاجتماعي، انظر العدد الخاص من:

"The 'New Science' and the Historical Social Sciences," *Review* 15, no. 1 (Winter 1992).

(٤٢) للتوسع أكثر حول النقاشات المحيطة بتبنّي هذا النص، انظر:

Marcel Gauchet, "Rights of Man," in *A Critical Dictionary of the ich Revolution,* ed. F. Furet and M. Ozouf (Cambridge: Harvard Univ.: Belknap Press, 1989), 818–828.

Scanned with CamScanner

وللحصـول على النص الأصلي، انظر:

J. Tulard et al., *Histoire et dictionnaire de la Révolution française, 1789–1799* (Paris: Robert Laffont, 1987), 770–771.

أما النص الإنكليزي فقد أُعيد نشـره، من دون الديباجة، في:

I. Brownlie, *Basic Documents on Human Rights* (Oxford: Clarendon Press, 1971).

(43) *U.*N. General Assembly Resolution 217 A(III).

(44) U.N. General Assembly Resolution 1514 (XV).

وعـن تطـور «معيـار الدمقرطـة» في النّظـام ـ العالَـم في فترة مـا بعد عام ١٩٤٥، انظر:

G. Goertz and P. F. Diehl, "Towards a Theory of International Norms," *Journal of Conflict Resolution* 26, no. 4 (Dec. 1992): 648–651.

(45) Entry "Droit des gens" in J. Tulard et al., op. cit., 770.

(٤٦) توسعنا آنفًا بشأن هذه الحُجَّة، ولن يتسع المقام لتكرارها هنا. وللاطلاع على السِّـمة الطبيعية للتغير السياسي، انظر:

Immanuel Wallerstein, "The French Revolution as a World-Historical Event," in *Unthinking Social Science* (Cambridge: Polity Press,), 7–22.

وعن سيادة الشعب، انظر:

Immanuel Wallerstein, "Liberalism and the Legitimation of Nation-States: An Historical Interpretation," *Social Justice*.1 (Spring 1992): 22–33.

(47) *The Modern World-System*, vol. 3, *The Second Era of Great*

Scanned with CamScanner

Expansion of the Capitalist World-Economy, 1730–1840s (San Diego: Academic Press, 1989), 52.

(٤٨) انظر:

Arthur Schlesinger, Jr., *The Vital Center: The Politics of Freedom* (Boston: Houghton Mifflin, 1949).

(٤٩) سبق وطوّرتُ هذين الموضوعين في مكان آخر. انظر بشكل خاص مقالة: «ثلاث أيديولوجيات أم واحدة؟ المعركة المتوهَّمة في الحداثة» ضمن هذا الكتاب. وقد أوجزتهما هنا؛ لأتمكن من مناقشة موضوعي الحالي؛ أعني دور الأفكار المتصلة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في السياسة في العالم الحديث.

(٥٠) ثمَّ فيضٌ من الأدبيات حول هذا الموضوع؛ انظر على سبيل المثال:

Raphael Samuel, ed., *Patriotism: The Making and Unmaking of British National Identity*, 3vols. (London: Routledge, 1989); Eugen Weber, *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870–1914* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1976); Seymour Martin Lipset, *The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective* (New York: Basic Books, 1963).

(51) William McNeill, "Introductory Historical Commentary," in *The Fall of Great Powers: Peace, Stability, and Legitimacy*, ed. Geir Lundestad (Oslo: Scandinavian Univ. Press, 1994), 6–7.

(52) Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon, 1978), 207, 254.

(٥٣) انظر:

The Congress of the Peoples of the East, translated and annotated by Brian Pearce (London: New Park Publishers, 1977).

Scanned with CamScanner

(٥٤) انظر الحاشية رقم ٣٠.

(٥٥) في الواقع، شرعت منظمة «أطباء العالم» (Médecins du Monde [الفرنسية] في إصدار مجلّة سياسية، منذ عام ١٩٩٣، عنوانها التدخل. الرغبة حيال الإنسانية (*Ingérances: Le Désir d'Humanitaire*).

(٥٦) انظر مقالتي:

Immanuel Wallerstein, "Development: Lodestar or Illusion? in *Unthinking Social Science* (Cambridge: Polity Press, 1991), 104–124.

(٥٧) من الجدير بالذكر أن مجموعة تحرير الدراسة تشكلت من سبعة أشخاص؛ فضلًا عن لجنة استشارية مكونة من ثمانية عشر شخصًا (وكان ثمّة بعض التداخل) جميعهم، بقدر ما أمكنني معرفته، ودون استثناء علماء أمريكيون - تعليق على العلوم الاجتماعية العالمية في عام ١٩٥٣.

(٥٨) ناقشنا هذا في ورقة مطولة فيما سبق، انظر:

Immanuel Wallerstein, "Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System," in *Geopolitics and Geoculture* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991), 15S–183.

انظر أيضًا النصوص الأخرى في القسم الثاني المعنون:

(Geoculture: The Underside of Geopolitics).

(59) V. G. Kiernan, "Revolution," in *A Dictionary of Marxist Thought*, 2d rev. ed., ed. T. Bottomore (Oxford: Blackwell, 1991), 476.

(٦٠) هذا نصُّ محاضرة ألقيتها في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس جامعة كيوتو سيكا (Kyoto Seika University)، في السابع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، قاعة كيوتو الدولية للمحاضرات (برعاية أساشي شيمبون (*Asashi Shimbun*)، طوكيو).

Scanned with CamScanner

(٦١) انظر:

John W. Meyer et al., "The World Educational Revolution, 1950–1970," in *National Development and the World System: Educational Economic, and Political Change, 1950–1970*, ed. J. W. Meyer and M. T. Hannan (Chicago: Univ. of Chicago, 1979), 37–55.

(٦٢) للاطّلاع على شرح رائع وأكثر تفصيلًا للنقاش الفكري حول الذكرى المئوية الثانية في فرنسا، انظر:

Steven Kaplan, *Adieu 89* (Paris: Fayard, 1993).

(٦٣) سبق لنا أن ناقشنا مسألة كيفية وصول الليبرالية إلى هذا الموقع المركزي، والكيفية التي جعلت بها من النزعتين الاشتراكية والمحافظة مجرد ملحقين بها بدلًا من أن تكونا منافسين معارضين لها، في مقالنا: «ثلاث أيديولوجيات أم واحدة: المعركة المتوهَّمة في الحداثة»؛ ضمن هذا الكتاب.

(٦٤) ناقشتُ طبيعة الوعود التي قطعتها الليبرالية على الصعيد العالمي وغموض الردود اللينينية على الليبرالية العالمية في مقال: «في رثاء مفهوم التنمية الوطنية» ضمن هذا الكتاب.

(٦٥) لموجز عن هذه البيانات، انظر:

John T. Passé-Smith, "The Persistence of the Gap: Taking Stock of Economic Growth in the Post-World II Era," in *Development and Underdevelopment: The Political Economy of Inequality*, ed. M. A. Seligson and J. T. Passé-Smith (Boulder, CO: Lynne Reiner, 1993), 15–30.

(66) *Postmodernism, or the Cultural Logic of Late Capitalism* (Durham: NC: Duke Univ. Press, 1991), 268.

Scanned with CamScanner

(67) G. Arrighi, T. K. Hopkins, and I. Wallerstein, "1989: The Continuation of 1968," *Review* 15, no. 2 (Spring 1992), 221–242.

(٦٨) توسعت بشأن هذه النقاط في مقال: «السلام، الاستقرار والشرعية»، ضمن هذا الكتاب.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

هذا الكتاب

لست أحاول أن أرسم هنا صورة شديدة القتامة، ولست أحاول أن أجعلها وردية اللون؛ غير أنني أومن أنَّ حقبة «بعد الليبرالية» هي حقبةُ نضال سياسي كبرى؛ أكثر أهمية وأكثر أصالة من أية حقبة أخرى مرَّت بنا في غضون السنوات الخمسمائة المنصرمة؛ ذلك أنني أرى القوى التي تُفيد من الامتيازات مُدركةً تمام الإدراك أن «كلَّ شيء يجب أن يتغير؛ حتى لا يتغير شيء»، وهي تسعى في سبيل ذلك بكلِّ ما أُوتيت من حذق وبراعة. وأرى قوى التحرُّر وقد تقطَّعت أنفاسها، بالمعنى الحَرفي للكلمة، حين أبصرت اللَّاجدوى التاريخية لمشروعها السياسي الذي أنفقت فيه نحوًا من مئة وخمسين عامًا من النضال؛ أعني مشروع التحول الاجتماعي المتأتِّي من طريق حيازة سُلطة الدولة؛ دولة تلو الأخرى. كما أنها ليست تبدو واثقةً من وجود مشروع بديل. أمَّا إخفاق المشروع آنف الذِّكر، بل إخفاق إستراتيجية اليسار العالمي في الأساس؛ إنما كان لأنهما أُشربا الأيديولوجيا الليبرالية واصطبغا بصبغتها، حتى في أكثر صيغها غير الليبرالية «الثورية» -زعموا- كاللينينية. وإلى أن تتضح حقيقة ما حدث بين عامي ١٧٨٩ و١٩٨٩؛ لن يكون هناك مشروع تحرُّري يقبله العقل في القرن الحادي والعشرين.

مدارات للأبحاث والنشر
٥ شارع ابن سندر - الهرم - الجيزة
جمهورية مصر العربية
(٠٠٢) ٠١٠٢٤٤٨٦٣٧٠/١/٢
info@madarat-rp.com
مدارات للأبحاث والنشر